

قانون العقوبات ق أحكام لنقض

جمع وترتيب

محمد قنديل

مكتبة الاستئناف العليا

حقوق الطبع والإعادة محفوظة

طبعة الإصدار لشارع حسن الزكي، محمد

١٩٩١ - ١٩٩٠

0216838



Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٤
السيدة/ مينو والخبز
الإسكندرية

قانون العقوبات وأحكام النقض

جمع وترتيب



بمصلحة الاستئناف العليا

حقوق الطبع والاعادة محفوظة

مطبعة الاعتماد بشمارع حسن الأكبر بمصر

١٣٤٩ - ١٩٣١

مقدمة

رأينا أن نجمع أحكام محكمة النقض والابرام المصرية تعليقاً على قانون العقوبات في الخمس السنوات الأخيرة من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٣٠. وعيننا بوضع كل مبدأ عند مادته القانونية ليرجع اليه المشتغلون بالقانون ورأينا أن نضم الى أحكام النقض عدداً من الأحكام الفذة القيمة التي أصدرتها بعض دوائر محاكم الجنايات وكان مرجعنا في ذلك الأحكام نفسها من محكمة الاستئناف العليا ولذلك ذكرنا تاريخ الحكم ورقم الدعوى ليرجع اليهما من شاء التوسع في الاطلاع

ولكى يكون الكتاب شاملاً أثبتنا أحكام النقض القديمة أيضاً حتى يتسنى للقارئ أن يرى التطور العلمى في المبادئ الفقهيّة من أكبر هيئة للقضاء في مصر

واننا لنفخر — كما يحق لكل مصرى أن يفخر — بما وصل اليه قضاؤنا العلمى من الرقى والدقة فى أحكامه ومبادئه ونظرياته حتى كافأ محاكم النقض والابرام فى فرنسا وبلجيكا

وإذا كان هناك من فضل فإن الفضل ليرجع الى شيوخ القضاء فى مصر الذين تعتز بمواهبهم البلاد ويثبه بأرائهم وعلمهم المصريون

فهرست قانون العقوبات الاهلى

صفحة

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون العقوبات ١

الكتاب الأول

احكام ابتدائية

٣	الباب الأول — قواعد عمومية (م ١ — ٨)
٦	الباب الثانى — أنواع الجرائم (م ٩ — ١٢)
٨	الباب الثالث — العقوبات (م ١٣ — ٣٨)
٨	(القسم الأول) العقوبات الأصلية (م ١٣ — ٢٣)
١٢	(القسم الثانى) العقوبات التبعية (م ٢٤ — ٣١)
١٦	(القسم الثالث) تعدد العقوبات (م ٣٢ — ٣٨)
٢٠	الباب الرابع — اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة (م ٣٩ — ٤٤)
٢٧	الباب الخامس — العتدوع (م ٤٥ — ٤٧)
٣٠	الباب الخامس مكرر — فى الاتفاقات الجنائية (م ٤٧ مكررة)
٣٢	الباب السادس — العود (م ٤٨ — ٥١)
٣٨	الباب السابع — فى الاحكام الملحق بتنفيذها على شرط (م ٥٢ — ٥٤)
٤٠	الباب الثامن — أسباب الإباحة وموانع العقاب (م ٥٥ — ٥٨)
٤٢	الباب التاسع — المجرمون الاحداث (م ٥٩ — ٦٧)
٤٧	الباب العاشر — حق العفو (م ٦٨ — ٦٩)

الكتاب الثانى

فى الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها

٤٨	الباب الأول — فى الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (م ٧٠ — ٧٦)
٤٩	الباب الثانى — فى الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (م ٧٧ — ٨٨)
٥٢	الباب الثالث — فى الرشوة (م ٨٩ — ٩٦)
٥٥	الباب الرابع — فى اختلاس الأموال الأميرية وفى القندر (م ٩٧ — ١٠٤)
	الباب الخامس — فى تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفى تهريبهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها (م ١٠٥ — ١٠٩)
٦٢	

الباب السادس —	في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس	صفحة
٦٤	(م ١١٠ — ١١٦)	
الباب السابع —	في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتصدى عليهم	
٦٨	بالسب وغيره (م ١١٧ — ١١٩)	
٧٢	الباب الثامن — في هرب المحبوسين وإخفاء الجانيين (م ١٢٠ — ١٢٧)	
٧٦	الباب التاسع — في فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية للمودعة (م ١٢٨ — ١٢٥)	
٧٩	الباب العاشر — في اختلاس الألقاب والوظائف والانتصاف بها دون حق (م ١٣٦ — ١٣٧)	
٧٩	الباب الحادي عشر — في الجنح المتعلقة بالأديان (م ١٣٨ — ١٣٩)	
٨١	الباب الثاني عشر — في اتلاف المبانى والآثار وغيرها من الأشياء العمومية (م ١٤٠)	
٨١	الباب الثالث عشر — في تعطيل المحابرات التلفرافية أو التلفونية وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية (م ١٤١ — ١٤٧)	
٨٣	الباب الرابع عشر — في الجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (م ١٤٨ — ١٦٩)	
٩٨	الباب الخامس عشر — في السكوكات الزيف والمزورة (م ١٧٠ — ١٧٣)	
٩٩	الباب السادس عشر — في التزوير (م ١٧٤ — ١٩١)	
١١٦	الباب السابع عشر — الاتجار في الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتلفرافات (م ١٩٢ — ١٩٣)	

الكتاب الثالث

في الجنائيات والجنح التي تحصل لأحاد الناس

١١٧	الباب الأول — في القتل والجرح والضرب (م ١٩٤ — ٢١٦)
١٤٩	الباب الثاني — في الحريق عمدًا (م ٢١٧ — ٢٢٣)
١٥٢	الباب الثالث — في اسقاط الموامل وصنع وبيع الأضرحة أو الجواهر المغشوشة بالضررة بالصحة (م ٢٢٤ — ٢٢٩)
١٥٣	الباب الرابع — في هتك العرض وإفساد الاخلاق (م ٢٣٠ — ٢٤١)
١٦١	الباب الخامس — في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة الأطفال وخطف البنات (م ٢٤٢ — ٢٥٣)
١٦٧	الباب السادس — في شهادة الزور والتبين السكاذبة (م ٢٥٤ — ٢٦٠)

الكتاب السابع — في التذوق والسلب وإفشاء الأسرار (م ٢٦١ — ٢٦٧) .	١٦٨
الكتاب الثامن — في السرقة وفي الاغتصاب (م ٢٦٨ — ٢٨٤)	١٧٦
الكتاب التاسع — في التقاليس (م ٢٨٥ — ٢٩٢)	١٩٢
الكتاب العاشر — في النصب وخيانة الامانة (م ٢٩٣ — ٢٩٨)	١٩٥
الكتاب الحادي عشر — في تعطيل المزايدات وفي الفتن الذي يحصل في المعاملات التجارية (م ٢٩٩ — ٣٠٦)	٢١٠
الكتاب الثاني عشر — في ألعاب القمار والنصب والبيع والقراء بالخبرة المعروف بالوتيري (م ٣٠٧ — ٣٠٨)	٢١٣
الكتاب الثالث عشر — في التخريب والتعيب والاتلاف (م ٣٠٩ — ٣٢٢)	٢١٥
الكتاب الرابع عشر — في انتهاك حرمة ملك الغير (م ٣٢٣ — ٣٢٧)	٢٢٣
الكتاب الخامس عشر — في التوقف عن العمل بالصالح ذات النعمة العامة وفي الاعتداء على حرية العمل (٣٢٧ مكررة)	٢٢٧

الكتاب الرابع في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية (م ٣٢٨ — ٣٢٩)	٢٢٨
» » » » » بالأمن العام أو الراحة العمومية (م ٣٣٠ — ٣٣٣)	٢٢٩
» » » » » بالصحة العمومية (م ٣٣٤ — ٣٣٧)	٢٣٠
» » » » » بالآداب (م ٣٣٨)	٢٣١
المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية (م ٣٣٩)	٢٣٢
» » » » » بالاملاك (م ٣٤٠ — ٣٤٢)	٢٣٢
» » » » » بالموازين والمقاييس (م ٣٤٣)	٢٣٣
» » » » » بالاشخاص (م ٣٤٤ — ٣٤٧)	٢٣٣
» » » » » المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية (م ٣٤٨)	٢٣٨
قانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٨ بشأن الاحداث المتفردين	٢٣٥
قانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدين على الاجرام	٢٣٦
قانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ بشأن التجنيد	٢٣٧
قانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح	٢٣٩
قانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية	٢٤٤
قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية	٤٤٨
قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ عن المتفردين والاشخاص المشتبه فيهم	٢٥٣
مرسوم بقانون مؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للاشجار بالحدودات وباستعمالها	٢٦٨
نهرس هجائي	٢٨٥

الخطأ والصواب

حكم رقم ١٨ ص ١٨ تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
حكم رقم ٢ ص ٤٣ تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢
حكم رقم ١٩ ص ٦٦ تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٨
حكم رقم ٢ المادة ٢٠١ ص ١٣٢ عمرته ٩٢٧ سنة ٣٢
حكم رقم ٢ المادة ٢٠٧ ص ١٤٢ عمرته ١٢٢ سنة ٤١ ق
حكم رقم ٢ المادة ٢٤٠ ص ١٦١ عمرته ٩٢٥ سنة ٤٥ ق
حكم رقم ٦ ص ١٧٤ تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٩
حكم رقم ٢٧ ص ١٩٩ عمرته ٥٥٧ سنة ٤٦ ق

الخطأ	الصواب	الصفحة	الخطأ	الصواب	الصفحة
الفوات	المقوبات	١١٥ ٢١	بمقتضى	بمقتضى	٨ ١٤
توافق	توافق	١١٨ ١٢	نفس	نفس	٩ ١٠
لم يمتعه	لم يمتعه	١١٩ ١٤	ليست	ليست	٩ ٢٣
اثني	اثني	١٢٦ ٢٢	جرت على	جرت على	١٧ ٢٨
٢٢ ق	٣٢ ق	١٣٢ ٢١	١٩٢٨	١٩٢٧	١٨ ٢٥
بأن	بأنه	١٤٢ ٩	مسؤولين	مسؤولين	٢٠ ١٥
٤٦ ق	٤١ ق	١٤٢ ٢٩	بناء على هذا	بناء على هذا	٢١ ٣٠
يرمز	يرمز	١٤٤ ٢٣	رأوا	رأوا	٣٩ ٣
مخالفا	مخالفا	١٥٥ ٢٦	استوجب	استوجب	٣١ ١٢
أوقته	أوقته	١٥٧ ١٧	بأياه	بأياه	٣٤ ٢١
٩٢٥ سنة ٢٥ ق	٩٣٥ سنة ٤٥ ق	١٦١ ٧	بالمادة	بالمادة	٣٨ ١٤
الحضانة	للحضانة	١٦٣ ١٥	له	له	٣٩ ٤
اعتبار	اعتبار	١٦٦ ٩	١٩٢٣	١٩١٣	٤٣ ١٣
تطبيق	تطبيق	١٦٦ ٩	على وزير	على وزير	٥١ ٢٢
يرغبها	يرغبها	١٦٦ ١٨	عنها	عنها	٥٦ ٢٧
اعتبار	اعتبار	١٦٦ ١٠	بارسال	بارسال	٥٩ ١٥
٦ يونيه سنة ١٩٢٩	٦ يونيه سنة ١٩٢٩	١٧٤ ٨	٤٠٣	٤٠٣	٦٣ ١١
ملنيا	علنيا	١٧٤ ١٩	٢٦ مارس ١٩٢٨	٦ مارس ١٩٢٨	٦٦ ٢١
النصوص	النصوص	١٧٧ ١٠	التمدى	التمدى	٧٠ ١١
النصوص	النصوص	١٧٧ ١٧	أودها	أودها	٧١ ٢١
مق	من	١٧٧ ٢٠	ترتب على انقطاع	ترتب على انقطاع	٨١ ١٣
والتيهه	والنجاهة	١٨٢ ٢٢	مقالات	مقالات	٨٣ ٩
والظروف	الظروف	١٨٨ ٣١	تعمير	تعمير	٨٦ ٥
تهديدي	تهديد	١٩١ ١١	المعنى	المعنى	٩٠ ٨
٥٥٧ سنة ٤٨ ق	٥٥٧ سنة ٤٦ ق	١٩٩ ٢٠	لا يزالان	لا يزال	٩١ ١٦
مامور	مامورا	٢٠٠ ٧	نظر	نظر	٩٣ ١١
على	ما	٢٠٦ ١٣	تعمير	تعمير	٩٦ ٢٤
السجيع رات	الشجيرات	٢٢٢ ١	بصفة	بصفة	٩٧ ٤
اشترط	اشترطت	٢٦٦ ١	تطبيقا	تطبيقا	١٠٤ ٧
وضعه	وضعه	٢٦٦ ٢٠	للقصد	للقصد	١١١ ٥
٢٥	٣٢	٢٨١ ١٤	يترب	يترب	١١١ ٢٥
			مصر	مصرى	١١٥ ١٨

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

أمر عال

بتنفيذ احكام قانون العقوبات

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة؛ وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا، وموافقة رأى مجلس نظارنا؛ وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت :

١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا .

٢ - يجوز للقاضى فى مواد الجنح والمخالفات المنصوص عليها فى الاوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقاً للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هى :

(أولا) للقاضى انا كانت العقوبة هى الحبس والغرامة معا أن يحكم باحدى هاتين العقوبتين فقط .

(ثانيا) وله أن يخفض الغرامة الى اقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش .

(ثالثا) وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة .
ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك .

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى هابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)
عباس حلي

قانون العقوبات الأهلـى

الكتاب الاول

أحكام ابتدائية

الباب الأول — قواعد عمومية

١ — تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية .

المظام

(١) عدم الاختصاص بالنسبة للجندية هو من النظام العام ويموز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض

نقض ١٠ يناير سنة ١٩١٤ — ٤٧٠ سنة ٣١ ق

(٢) كل من يعتبر مصرىاً تابعاً للحكومة المحلية من أى جهة كانت يجب أيضاً أن يعتبر كذلك فيما يختص بتطبيق القانون الجنائى ومن جهة أخرى فإن من العدالة أن كل شخص يحصل على أى منفعة كانت من اعتباره مصرىاً كقبوله وظائف حكومية يجب عليه أن يتحمل ما يبادل تلك المزايا التى يكسبها ويكون خاضعاً أيضاً للقوانين الجنائية

نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ — ١٨٨٣ سنة ٣١ ق

(٣) ان مسألة الجنسية من النظام العام ويموز التمسك بها فى أى حالة كانت عليها الدعوى —

نقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦

(٤) لا يمكن اثبات التبعية أو الحماية الأجنبية الا ب شهادة صريحة صادرة من التفتلاتو المنسوب اليه الانتهاء اليها ومصداقاً عليها من الحكومة المحلية

الاستئناف فى ١٦ فبراير سنة ١٩٠٣

(٥) المحاكمات التأديبية أو الادارية أو أمام المحاكم العسكرية لا تمتع من رفع الدعوى العمومية على من وقت منه الجريمة

نقض ٢ يولييه سنة ١٨٩٤

(٦) المحاكم المختصة بنظر التزوير الذى يقع من موظفيها أثناء تأدية أعمالهم فإن اشترك موظف المحكمة المختصة مع أحد الرعايا المصريين فى تزوير ورقة رسمية وكان موظف المحكمة حسن النية ولم يقدم للمحاكمة فالعصية اذن يساق أمام المحاكم الاهلية وهى المختصة

نقض ٥ يونيو سنة ١٩١٥

(٧) الاجنبى الذى يخلع للخدمة فى جيش احدى الدول الحاربة يكون حكمه فى نظر القانون الدول فيما يخص بحاله ونفسه كحكم رعايا تلك الدولة

نقض باريس ١٤ مايو سنة ١٩٢٣

٢ — تسرى أحكام هذا القانون أيضا مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الاتى ذكرهم:

(أولا) كل من ارتكب فى خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى .

(ثانيا) كل من ارتكب فى خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنابة مخلّة بأمن الحكومة مما نص عليه فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .

(ب) جنابة تزوير مما نص عليه فى المادة ١٧٤ من هذا القانون .

(ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه فى المادتين ١٧٠

و ١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا فى القطر المصرى .

٣ — كل مصرى تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنابة أو جنحة فى هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

الاعطاف

لا عمل للتمييز بين رجوع المتهم الى القطر المصرى بإرادته أو عودته اليه مكرها لتطبق المادة ٣ ع ٢ كان قد صار تسليمه بجمرفة حكومة أجنبية عن نفس الواقعة التى رفضت عليه الدعوى

شأنها

نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

٤ — لاتقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية .
ولا يجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .

٥ — يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للبتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

المحكمة

(١) لا يعاقب الشخص على فعل صدر منه الا اذا كان القانون نص عليه ووضع عقابا لارتكبه ولذلك دونت قاعدة أنه لا يجوز توقيع العقاب على شخص الا اذا كان فعله واستحقاقه للعاقبة منصوصا عليهما صريحا في القانون وأنه لا يجوز تطبيق قانون العقوبات بطريق التمثيل في الاحوال التي لم يوجد لها نص صريح فيه

نقض ٢ فبراير سنة ١٨٩٥

(٢) لا ينقض الحكم لعدم تطبيق القانون الجديد اذا كانت العقوبة المحكوم بها يجوز توقيعها بمقتضى القانون القديم والقانون الجديد معا

نقض ٣ يونيو سنة ١٩٠٥

نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤

(٣) اذا صدر قانون جديد يلطف عقوبة من العقوبات المترتبة على جريمة ما أو يبدل شروطها أو ركنها من شروطها أو أركانها وجب تطبيق هذا القانون على الحوادث السابقة على صدوره بشرط أن لا يكون صبر فيها حكم نهائي قبل العمل بهذا القانون
اذا تمسك المحكوم عليه بقانون صدر أثناء محاكمته يلطف العقوبة أو يبدل شرطها من شروطها أو ركنها من أركانها وادعى أن المحكمة لم تطبق هذا القانون وتقدر على عكس النقص مراجعة وقائع الحكم الصادر بالإدانة والمعاينة معرفة ان كان القانون ينطبق أو لا ينطبق وان كان طبق أو لم يطبق فيتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة للتأكد من انطباق وعدم انطباق القانون الجديد متى ولو لم يتوفر في الحكم المظنون فيه أى وجه من الالوجه النافذة لاحكام القانون الجديد أشد من القوانين القديمة فانه لا يسرى الا على الوقائع التي وقعت في عهده ولا تسرى أحكامه على الحوادث السابقة

نقض باريس ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥

- ٦ - لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض .
- ٧ - لا تختل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة النراء .

الاعلام

(١) يجوز للحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد واحد فقط للحكم بالادانة ولا يجوز للتهم أن يمسك بما جاءت به الآية الفريفة « واستشهدوا بشهيد من رجالكم » لان هذا خاص بالاحوال الشخصية

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤

(٢) بنى الطاعن طعنه على أن المحكمة أخذت بشهادة غلامين صغيرين وسئلا على سبيل الاستدلال فهذا غير جائز - ولكن محكمة التقض قررت أن للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده كما يريد بدون أن يكون ملزما باتباع أدلة مبنية الا في حالة استثنائية كالزنا مثلا ولحكمة الموضوع أن تأخذ بمثل هذه المهادات اذا مارأت انها محل ثقة

نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ - ٦٣٤ سنة ١٤٧ ق

- ٨ - تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

الباب الثاني - أنواع الجرائم

- ٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :
- (الاول) الجنائيات .
- (الثاني) الجنح .
- (ثالث) المخالفات .
- ١٠ - الجنائيات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
- الاعدام .
- الأشغال الشاقة المؤبدة .

الاشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

١١ — الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس النزي يزد أقصى مدته عن أسبوع .

الغرامة التي يزد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى .

المحظوم

(١) لقاضى الجزئى أن يحكم فى الجنائيات التى تحال عليه بعبوة اللجنة أى الغرامة أو الحبس

الذى يتقضى مما جاء فى المادة ١٧

تقضى ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ — ٧٢٤ سنة ٤٤

(٢) تقدير العقوبة خاص بقاضى الموضوع

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٧٨ سنة ٤٦ ق

(٣) القاضى الجزئى يحكم فى الجنائيات التى تحال عليه على اعتبارها جنائيات بغير ألا تنزل بالعقوبة

عن الحد الأدنى الوارد فى المادة ١٧ ع فان احالة الجنائيات عليه لا يغير من طبيعتها

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٢٦ سنة ٤٦ ق و ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ١٦٠٠ سنة ٤٦ ق

(٤) احالة الجنابة على القاضى الجزئى بمقتضى القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

لا يغير مطلقا من طبيعة الجريمة ونوعها القانونى ولا يمس أدنى مساس بما يقتضيه مواد القانون المنطبقة

عقوبته عليها من أصل العقاب ولا يسمح للقاضى الذى يقبل العذر أو يرى للتخفيف ازال العقوبة

عما ورد فى المادة المنطبقة والمادة ١٧ عقوبات وظاية الامر أن قاضى الجنح يحل فى الحكم بموجب

ذلك محل قاضى الجنائيات

تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤١٦ سنة ٤٦ ق

١٢ — المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس النزي لا يزد أقصى مدته عن أسبوع .

الغرامة التي لا يزد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى .

الباب الثالث — العقوبات

القسم الأول — العقوبات الأصلية

١٣ — كل محكوم عليه بالاعدام يشنق .

١٤ — عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة، أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد .

المعظم

عدم ذكر المادة ١٥ ع في الحكم ليس من أوجه التاض لأنه لم يكن من شأنه أن يمنع معاملة المحكوم عليها بحضى هذه المادة سواء ذكرت أو لم تذكر لأنها من شأن التنفيذ

نقض ٧ مارس سنة ١٨٩٦

الغرض من هذه المادة تعديل في تنفيذ العقوبة فقط ولا تمنع المحكمة من الحكم بالأشغال الشاقة متى كان التهمون نسوة أو تجاوز سنهم الستين سنة كما هو صريح

نقض ١٦ أبريل سنة ١٨٩٨

١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولأن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٧ - يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنتين^(١) .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر^(٢) .

المصطلح

- (١) تطبيق للمادة ١٧ م خاص بمحكمة الموصوع وهي صاحبة السلطان فيه
نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ٥٤ سنة ٤٦ ق
- (٢) اذا كان القاضي الجزئي أخطأ وحكم بعقوبة أشد من المقررة فانونا ثم عدلت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وأنزله الى ماورد في نص المادة الطليقة وذكرت في حكمها أنها خففت الحكم للرأفة أو لظروف الدعوى بدون أن تقرر في الحكم أن الحكم الابتدائي أخطأ وزاد عن الحد المقرر فانونا وأنها أنزلت هذا الحكم تطبيقاً للقانون فيكون حكم محكمة ثاني درجة منقوض
- نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ - ١١١٦ سنة ٤٦ ق
- (٣) ليست المحكمة مجبرة في بيان الظروف التي أدت بها الى استعمال الرأفة وعلى كل حال فن الغريب أن يشكوا الطاعن من أمر جاء في مصلحته
- نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ - ٣٩ سنة ٤٧ ق
- (٤) للقاضي الحق المطلق في استعمال الرأفة ويجوز له استعمالها من تلقاء نفسه بدون أن يطلب منه المتهم ذلك وهو غير مكلف سواء استعمل الرأفة أو لم يستعملها بأن يأتي بالأسباب التي جعلته على ذلك
- نقض ٧ مايو سنة ١٨٩٦
- (٥) للمحكمة استعمال الرأفة وهي ليست مكلفة قانوناً بذكر أسباب الرأفة
- نقض ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٦
-
- (١) ١٧ معلقة (مرسوم بقانون صدر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) تصدق الفقرتان الأخيرتان من المادة ١٧ من قانون العقوبات كما يأتي :
- « عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور »
- « عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور »

- (٦) طلب استعمال الرأفة بالتهم وعدم فصل المحسكة في هذا الطلب لا ينقض الحكم
نقض ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٨
- (٧) نيس لمحسكة النفس سلطان على قاضى الموضوع عند استعمال الرأفة أو عدم استعمالها
نقض ١٩ أبريل سنة ١٩١٣
- (٨) لا لزوم أن تذكر المحسكة الظروف التى دعمتها لاستعمال الرأفة
نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣
- (٩) اذا حكم بعقوبة أقل من العقوبة المنصوص عليها في مادة ما . ولم يذكر في الحكم
أن المحسكة استعملت الرأفة فالحكم باطل
نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣
- (١٠) العقوبة التبعية لا يجوز استعمال الرأفة فيها ما دام هناك نص على تحديدها
نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٦ سنة ٤٦ ق
- (١١) لا يجوز تطبيق المادة ١٧ ع في حالة تطبيق ذكرى الأجرام حيث أن هذه الجريمة
جناية جوارزية للقاضي
نقض ٤ يونيو سنة ١٩١٠
- (١٢) عند استعمال الرأفة بالتهم ليست المحسكة ملزمة بانزال العقوبة الى الحد الأدنى للعقوبة
المقررة بالمادة المنطبقة بل يمكن تنزيلها درجة
نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٠٦ نقض ١٤ أبريل سنة ١٩٠٦
- (١٣) المادة ١٧ ع قاصرة على العقوبات الجنائية المفيدة للحرية ولا تمتداه الى العقوبات التبعية
وغيرها من الجزاءات الادارية
نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩
- (١٤) تطبيق المادة ١٧ ع لا يسى للتهم من الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع
نقض ١ يولية سنة ٩١٣ — ٢٣ سبتمبر سنة ٩١٦ — و ٣١ مايو سنة ١٩٢٢
- نقض ١ يولية ١٩١٦ — ١٢٩٦ سنة ٣٣ ق
- (١٥) اصغر التعديل الذى دخل على المادة ١٧ ع تخصيص مرسوم السانون الصادر في
١٩ أكتوبر على القرعنين الاخيرين بمقتضى الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن ولم يتناول التعديل
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز أن يحكم باقل من عقوبة السجن فيها في حالة استعمال الرأفة
طبقا للمادة ١٧ سائلة الذكر
- نقض ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ — ١٥٧٧ سنة ٤٤ ق
- ١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية
أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع
وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاثين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص
عليها قانونا

(ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنائيات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار.

١٩ - عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

٢٠ - يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانوناً .
ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات .
وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

٢١ - تبدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا تستنزل من العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطى التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائى بها أو أن لا يستنزل منها الا بعض هذه المدة .

الموظفون

(١) ان اسقاط مدة الحبس الاحتياطى واجبة على من هو مكلف بالتنفيذ وما دامت المادة ٢١ مذكورة في الحكم فنصها يفى عن زيادة الايضاح فيه

نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(٢) سكوت الحكم عن خصم مدة الحبس الاحتياطي لا تنقضه لان خصم هذه المدة يجب أن يكون عند التنفيذ

نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ٣ يونيو سنة ١٩٠٥

و ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣

(٣) عدم اسقاط الحبس الاحتياطي في الحكم بنص صريح لا يمنع التباينة من اسقاطه عدد التنفيذ مادة ٢١ ع

نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦

٢٢ — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الاحوال .

٢٣ — اذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

القسم الثاني — العقوبات التبعية

٢٤ — العقوبات التبعية هي :

(أولا) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

(ثانيا) العزل من الوظائف الاميرية .

(ثالثا) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .

(رابعا) المصادرة .

٢٥ - كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(أولا) القبول في أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة .

(ثانيا) التحلى برتبة أو نشان .

(ثالثا) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

(رابعا) إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأهله مدة اعتقاله ويعين قيا لهذه الإدارة تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته فى أداة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة .

ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها فى جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله إلا بالإيضاء أو الوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة .

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

(خامسا) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غايبا عضوا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عومية .

(سادسا) صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا فى إحدى الهيئات المينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا فى العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

الاعظام

(١) لا بطلان فى أن يكون قد حلف اليمين شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ الا على سبيل الاستدلال

قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - ١٤٢ سنة ٤٦ قضائية

(٢) للدعي المدني الحق في مطالبة القاصر ومن في حكمه بتعويض في الدعوى الجنائية من غير ادخال وليه أو وصية أو قيمه .

نقض ١٩ مايو سنة ١٩١٧ — ٩٠٤ سنة ٣٤ ق

(٣) يجوز محاكمة المتهم القاصر جنائيا ومدنيا بدون حضور وليه وقد سبق لمحكمة النقض قبول الادعاء بحق مدني قبل القاصر ومن في حكمه دون حاجة لادخال الولي أو الوصي أو القيم في الخصومة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٤٠٥ سنة ٤٦ ق

(٤) القيم الذي تهيئه المحكمة أو تنصبه يكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بقولته ولا دخل للمجالس الحسينية في اجراءاته

الجلس الحسيني العالي ٣٠ يناير سنة ١٩١٤

(٥) لا يملك المحكوم عليه في جنائية ادارة أمواله ولا التصرف فيها وعلى ذلك لا يصح له عمل معارضة في حكم مدني صادر في غيبة وهذا من اختصاص قيمه

محكمة الاستئناف العليا في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢

٣٦ — العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أي مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

الاصطلاح

(١) المقصود من حرمان المحكوم عليه من الحصول على مرتبات ليس القرض منها حرمانه من المعاش الذي اكتسبه وسبق ترتيبه اليه بل المقصود منه عدم التوظيف في وظيفة عمومية في المستقبل .

الاستئناف العالي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠١

٣٧ — كل موظف ارتكب جنائية بما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرفقة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لاتنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

- ٢٨ — كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بامن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الاحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين .
ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة .
- ٢٩ — يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في الاوامر العلية المختصة بتلك المراقبة .
ومخالفة أحكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة .

الوقاية

- (١) اذا كلف البوليس مراقبة المبيت بالقسم للرقيب ثم خالف المراقب ذلك فلا يعتبر أنه خالف شروط المراقبة لأن القانون نص على أن تكون المراقبة محل اقامة المراقب ولكن تكليفه بالمبيت في البوليس حجر على حريته وفيه نوع من الحبس
تقضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٤٦ سنة ٤٦ ق
- وتقضى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ للقضايا ١١١٥ سنة ٤٥ ق و ١١٠٩ سنة ٤٥ ق و ١١١١ سنة ٤٥ ق و ١١١٠ سنة ٤٥ ق و ١١١٢ سنة ٤٥ ق و ١١١٢ سنة ٤٥ ق
- (٢) الهروب من المراقبة جريمة مستمرة لامتقطعة وتحسب المدة اللازمة لاقامة الدعوة للعمومية بمثابة من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ البخل فيها
تقضى ١٧ يولية سنة ١٨٩٩
- (٣) لا تختص مدة الهروب من المراقبة من المدة للتقضى عليه فيها بالبقاء في المراقبة لأن القانون نص على تخفية مدة المراقبة في مكان معين
تقضى ٢٥ مايو سنة ١٩٠١

- ٣٠ — يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي أستخدمت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق

الغير الحسن النية وإذا كانت الاشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أوحيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولولم تكن تلك الاشياء ملكا للبتهم .

الامكام

إذا حمل خفيّر زراعة سلاح سبيده المرخص له بجملة وكان للسيد أخطر المركز بأنه أعطى السلاح لحفيّره لاستعماله في خفارتة فيحكم بالعقوبة دون المصادرة
نقض ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٤٩ سنة ٢٧ ق

٣١ — يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانوناً .

القسم الثالث — تعدد العقوبات

٣٢ — إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم .

الامكام

- (١) تطبيق المادة ٣٢ وعدم تطبيقها من اختصاص قاضي الموضوع
نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ — ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣
- (٢) اعتبار الجريمتين ارتكبتا لغرض واحد لا يقبل للتجزئة من اختصاص قاضي الموضوع
نقض ١٤ ابريل سنة ١٩٠٦
- (٣) وحدة التعمد الجنائي من اختصاص قاضي الموضوع
نقض ١١ فبراير سنة ١٩١١

(٤) قاضى الموضوع دون سواء حرى تطبيق المادة ٣٢ ع وتقدير ان كان بين الجرائم المتعددة ارتباط أو لم يكن بينها ارتباط

قض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٣٦ سنة ٤٦ ق — ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١١٦ سنة ٤٦ ق

(٥) اذا كان هناك ارتباط بين قضيتين للمحكمة حرة اما ان تضمهما وتحكم فيهما معا او تنظرهما كل قضية على حلتها

قض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٨ — ٢٧٦ سنة ٤٦ ق

(٦) إذا اشتملت التهمة الوجهة للمتهم عدة تهم وطبقت المحكمة عليه المادة ٣٢ عقوبات فيها ولكن الحكم أوضح وقائع بعضها وأهل توضيح البعض الآخر — فان ايهام بعض التهم يقضى الحكم

قض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — ١٦٧٨ سنة ٤٦ ق

(٧) اعتبار الجرائم متداخلة ومقاب عليها بمقاب واحد من اختصاص قاضى الموضوع

قض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢١

(٨) القانون يعاقب من يرتكب تزويرا ويعاقب أيضا من يستعمل ورقة مزورة فاذا ارتكب شخص تزويرا ثم استعمل هذه الورقة فلا يحكم عليه بقويتين بل بقوبة واحدة اذا الاستعمال يعتبر تنميا لقصد الجنائي الذى من أجله ارتكب التزوير

الاستئناف ٨ مايو سنة ١٨٩٩ ، قض ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ ، قض ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، ٢٥ يناير ١٩٠٥ ، ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧ ، ١٤ مارس سنة ١٩٠٨

(٩) تزوير جملة حالات بوسه فى أزمان مختلفة وعلى أشخاص مختلفة لا يعتبر فاعلها أنه ارتكب فعلا واحدا بل جرائم متعددة منفصلة

قض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦

(١٠) ارتكاب تزوير بقصد الاختلاس يحكم على فاعله بقوبة واحدة لارتباط الجريمتين

قض ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(١١) اذا ارتكب شخص جناية ثم اعترضه شخص آخر أثناء ارتكابه هذه الجناية فصرع فى قتله فيجب تطبيق المادة ١٩٨ / ٢ لا اعتبارهما جريمتين مرتبطتين وتطبق المادة ٣٢ ع

قض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧

(١٢) اذا أسند لشخص جرمين تزوير واختلاس وطبقت المحكمة المادة ٣٢ ع وحكمت بالعقوبة الواردة فى المادة ١٨١ وهى الأشد دون أن تحسم بالعقوبة التنبئية المادة ٩٧ ع وهى الغرامة لحكمها صحيح

قض ١٩ ابريل سنة ١٩١٧ — ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧

(١٣) اذا ارتكب شخص تزويرا واختلاسا وطبقت المحكمة المادة ٣٢ ع وحكمت عليه

بالمعقوبة الاشد الواردة في المادة ١٧٩ ع وجعل عليها الحكم أيضا بالمعقوبة التبعية الواردة في المادة ٩٧ ع

نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١٤) اذا كان التهم منسوب له ارتكاب جريمتين وحكم عليه بمعقوبة واحدة دون أن تطبق المحكمة المادة ٣٢ فهذا مبطل للحكم

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١١٦ سنة ٤٦ ق

(١٥) اذا ارتكب شخص عدة اختلاسات وتزويرات لفرض واحد وحكم من أجلها وطبقت المحكمة المادة ٣٢ ع ثم ظهر بعد ذلك مبالغ أخرى مختلة وأخما للاختلاس ارتكب التهم تزويرا في أوراق رسمية وكانت هذه الجرائم وقعت في الزمن الذي حصلت فيه الجرائم التي حوكم من أجلها فتعتبر هذه الحادثة جزءا من الحرية الأولى وأنها ارتكبت لانعام الغرض الجنائي الأول ولا يجوز محاكمة التهم من أجل هذه الحرية لسابقة الفصل في موضوعها ولما عمن رد المبلغ المختلس فيمكن التقاضي في رده بالطريق المدني

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٤٤ سنة ٤٥ ق

(١٦) تطبيق المادة ٣٢ ع يرجع في داته الى تقدير قاضي الموضوع واقتناعه بقيام الارتباط بين الجرائم التي يحاكم من أجلها وليس لمحكمة النقض أن تتدخل في بحث علل هذا الاقتناع

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٧) ارتباط الجرائم المتعددة وعدم ارتباطها من اختصاص قاضي الموضوع

نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ — ١٥٤٧ سنة ٤٧ ق

(١٨) أراد القانون عند تطبيق المادة ٣٢ ع — أن يلاحظ في المقارنة بين العقوبات أنواعها الاصلية المقررة للجرائم وهي المينة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ ع فلا يدخل في هذه المقارنة العقوبات الاضافية كالنرامات المضافة الى العقوبات الاصلية في باب اختلاس الاموال الاميرية وكرد المبالغ المختلة والعقوبات التبعية كالحرمان من الحقوق والمزل والمراقبة والمصادرة فان هذه العقوبات رتبها الشارع على بعض الجرائم لا لها من الطبيعة الخاصة التي تقتضي وقاية الناس من شرها وتبويض الضرر المدني الذي حصل لمن وقعت عليه الجريمة فجميع هذه العقوبات يجب أن يقضى بها مع أشد العقوبات الاصلية

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٥٩٦ سنة ٤٤ ق

٣٣ — تعدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ — اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :
(أولا) الأشغال الشاقة .

(ثانيا) السجن .

(ثالثا) الحبس مع الشغل .

(رابعا) الحبس البسيط .

٣٥ — تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها الجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

٣٦ — اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين .

٣٧ — تتعدد العقوبات بالغرامة دائما .

٣٨ — تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين .

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

٣٩ — يعد فاعلاً للجريمة :

(أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره .

(ثانياً) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً
عملاً من الأعمال المكونة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة باحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف
الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا
تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية عمله بها .

المقام

(١) اذا أُلحقَ الجناة الأعمى النارية على المحي عليه بقصد القتل بسبق الاصرار فيجب
إدانتهم سواء كان العيار الصائب من هنا أو من ذلك مادامت نية القتل مع سبق الاصرار قائمة
وفي هذا القضاء لبيان أركان الجريمة وتوقيع عقوبتها

نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٢٤ سنة ٤٦ ق

(٢) اذا كان هناك توافق أو سبق اصرار يكون جميع المتهمين مسئولون عما حدث من
أحدهم ومتضامتين في التمييز

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤٠٣ سنة ٤٦ ق

(٣) اذا كان هناك توافق أو سبق اصرار فجميع المتهمين مسئولون عما حصل من أقدام
ويستكمل منهم فاعلاً أصلياً ولا عبرة بين منهم ارتكب الفعل المادى المكون للجريمة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٧٠ سنة ٤٦ ق

(٤) اذا توافق المتهمون على ارتكاب جريمة فكل منهم مسئول عما حدث منهم أو من أقدام

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٣٠ سنة ٤٦ ق

(٥) اذا كان في القضية سبق اصرار فكل منهم مسئول عما يرتكبه هو أو متهم آخر معه

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ٢٥٦٤ سنة ٤٦ ق

(٦) اذا ارتكب جملة أشخاص عملاً جنائياً أو تداءخوا في تنفيذ عمل مكون لجريمة تنفيذاً لفصد

جناي مشترك بينهم فكل منهم مسئول عن هذا الفعل كنفس مسئولته لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد على حدة

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٧) اذا اتفق عدة اشخاص على القتل مع سبق الاصرار وارتكب أحدهم الجريمة فكل منهم مسئول عن هذا الفعل ولو لم يصب النجى عليه غير مقتوف واحد

نقض ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

(٨) اذا تواجد المتهمان معا في محل وقوع الجريمة وأطلق أحدهما النار الذي تمت الجريمة بسببه عد كل منهما فاعلا أصليا .

نقض ٧ مايو سنة ١٩٢٣

(٩) اذا لم يكن هناك توافق أو سبق اصرار فكل منهم مسئول عما حدث منه ويجب ان يبين في الحكم ما ارتكبه كل شخص على حدة والحكم على جميع المتهمين متضامتين بالتعويض مبطل له لأن كل منهم جرمه منفصل عن الآخر وما نسب لأحدهم يختلف عما نسب للآخر

حكم محكمة النقض في قضية الجناية رقم ٤٤٦ ٤٤٦ البياط سنة ٢٤

(١٠) الفاعلون يشتركون معا في ارتكاب الجريمة فيكفى أن يبين في الحكم أركان الجريمة لا ما ارتكبه كل منهم على حدة

نقض ٢٠ يونيو سنة ١٩١٠

٤٠ — يعد شريكا في الجريمة :

(أولا) كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء هذا التحريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما أستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

الاعطاف

(١) محكمة الموضوع صاحبة الحق في استنتاج ظروف الاشتراك والاتفاق من فرائض الدعوى وظروفها .

سبق الاصرار أمر موضوعي يستخلصه قاضي الموضوع من الدعوى ولا سلطان لمحكمة
النقض عليه

نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٧٧ سنة ٤٦ ق

(٢) الجرائم شخصية لا تمتدى مسئوليتها فاعلها الى الغير من لم يثبت اشتراكهم فيها
بطريق من طرق الاشتراك القانونية

نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٨ سنة ٤٦ ق

(٣) لا يلزم توافر جرعة الاشتراك بالتحريض قانونا أن يكون للمعرض سلطة على المعرض
تجعله يخضع لأوامره بل يكفي أن يصدر من المعرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيج شعور
الفاعل فيدفعه للجرام

نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٥٣ سنة ٤٦ ق

(٤) لا فرق بين عقوبة الفاعل الأصلي وبين عقوبة المريك فلا فائدة من انتظام — المركات
أشخاص ممنوعة والقذف فيها معاقب عليه بطلب مديرها
وإذا ما استخلصت المحكمة أن المقصود بالقذف شخص معين فاستخلاصها هذا مسألة موضوعية
لا رقابة لمحكمة النقض عليها

نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٥١ سنة ٤٦ ق

(٥) يجوز لرجلين أن يجرضا ماديا على جريمة بواسطة تقديم آلة واحدة للفاعل الأصلي

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٢٢ سنة ٤٦ ق

(٦) بما أن عقوبة المريك هي كعقوبة الفاعل الأصلي فلا فائدة بالدفع بأن المحكمة
اعتبرت فلانا فاعلا أصليا ثم طعن في الحكم باعتباره شريكا

نقض ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ — ٩٩١ سنة ٤٦ ق

(٧) إذا حكم على شخص باعتباره فاعلا أصليا ورفع نقضا باعتباره شريكا فالنقض في غير
محله لأن عقوبتهما سواء

نقض ٥١٦ سنة ٤٠ ق

(٨) ان الاشتراك في الجريمة لا يكون الا بفعل أيجابي يصدر من المريك ويجرد الامتناع
لا يكفي لوجود الاشتراك حتى ولو كان الشخص غائلا بالعمل النوى اجراؤه ولم يسع في منه

نقض ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ القرائع سنة ١ ص ٢٨

(٩) لا يشترط لاثبات الاشتراك بطريق الاتفاق في ارتكاب جريمة ما وجود وقائع مادية
معينة تدل عليه بل يكفي في ذلك اقتناع القاضي بوجود هذا الاتفاق بشرط ان يبين الأسباب
التي بني عليها هذا الاقتناع

نقض ٧ يونيو سنة ١٩١٣

(و) حكم محكمة النقض في قضية هنري سكا كيني ٨٥ حلوان وحكم محكمة الجنايات أيضا
في هذه القضية .

(١٠) عدم بيان كيفية الاتفاق والأزمان وإمكان حصوله ولا الأسباب التي حثت عليهم على الاتفاق بنقض الحكم

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ — ٧٥٦ سنة ٣٩ ق

(١١) عدم معرفة الفاعل الاصلى بجرته للقتل لا يمنع من الحكم على المصريك

نقض ١٠ يناير سنة ١٩١٤ — ٤٦٨ سنة ٣١ ق

(١٢) يجب بيان الاسباب المرتكن عليها أستنتاج وجود اتفاق في الحكم أو الاسباب التي بني القاضى اعتماده عليها لوجود الاتفاق

نقض ١١٥٧ سنة ٣١ ق و ١٨ أبريل سنة ١٩١٨ — ١٤١٨ سنة ٣٠ ق

(١٣) اذا أقيمت دعوى على فاعل أصلى باعتباره فاعلا أصليا والمحكمة حكمت عليه باعتباره شريكا بالاتفاق مع انه لم يحصل تحقيق للتهمة الأخيرة ولا المرافعة فيها وجب نقض الحكم

نقض ٢٣ ماي سنة ١٩١٤ — ١٣٤٦ سنة ٣١ ق

(١٤) إذا حكمت المحكمة على متهمين باعتبارهم فاعلين أصليين ولكن ما يجوز أعزأؤه اليهم هي تهمة الاشتراك وكانت العقوبة الصادرة في حدود التهمة المراد معاقبتهم عليها فلا يجوز نقض الحكم لأن المصلحة هي دائما مناط الطلب

نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٠٩ سنة ٤٦ ق

(١٥) بما ان المصريك والفاعل الاصلى عقوبتهما سواء فلا ينقض الحكم اذا اعتبر الجميع فاعلين لأن لاصلاحه له في ذلك

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٩٩ سنة ٤٦ ق

(١٦) اذا لم تثبت المحكمة الاتفاق بالحكم وكيفية المساعدة على تميم الجريمة فاذا لم يكن هناك اتفاق سابق على الجريمة في ارتكابها فالمشول عنها من ارتكابها وهو وحده المشول عن الترميض

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٤٥ سنة ٤٦ ق

(١٧) اذا توافق المتهمون على ارتكاب جريمة فكل منهم مشول بمحادث منهم أو من أحدهم

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٣٠ سنة ٤٦ ق

(١٨) اذا ضرب المتهم المجنى عليه فحدث به عاهة مستدعية ثم حضر منهم ثانی وضرب المجنى عليه ضربا بسيطا فلا يترتب عليهم لثاني شريكا للاول في جريمة العاهة المستدعية الا اذا قامت على اشتراكه الادلة القانونية والا اعتبر المتهم الثاني أحدث جرما معبقا على المادة ٢٠٦ عقوبات

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٩) ان الشهادات الطبية الكاذبة التي محررها طبيب لعمال بقصد تسهيل قبض مرتباتهم بدعوى اصابتهم في أثناء تأدية عملهم باصابتهم في اقتضاء مرتباتهم يلائم فيترحق بتجمل الطبيب شريكا بطريق المعاونة والمساعدة مع العمال في جريمة التصب والاحتيال على المحل الذي صرف للعمال مرتباتهم

محكمة قض و ابرام باريس ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥

المحاماة السنة السادسة العدد الثاني

- (٢٠) يجب على المحكمة أن تير في حكمها كيفية الاشتراك
نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٥٣ سنة ٤٦ ق
- (٢١) يجب أن يبين في الحكم الوقائع التي استنتج منها القاضى وجود التعريض
نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣
- (٢٢) من أظهر عدم اهتمام وتعاقد في منع وقوع جريمة لا يعتبر شريكا في هذه الجريمة
نقض ١٠ مايو سنة ١٩٠٢
- (٢٣) السيد الذى يأمر خادمه بالضرب يعتبر شريكا في الجريمة لأن له سلطة على خادمه
نقض ١٧ مايو سنة ١٩٠٢
- (٢٤) من وقع على عقد مزور مع علمه بذلك يعتبر شريكا في الجريمة
نقض ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ ، ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ ، ٢ يناير سنة ١٩٠٦
- (٢٥) يجب أن يبين نوع الاشتراك في الحكم لأن القانون حصر أنواع الاشتراك للمقاب عليها
نقض ١٥ مايو سنة ١٨٩٧
- (٢٦) يجب ان يبين في الحكم كيفية الاشتراك في التزوير
نقض ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦
- (٢٧) يجب ان يبين في الحكم واقعة الاشتراك
نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٣
- (٢٨) يجب ان يبين في الحكم ان كان المتهم فاعلا أصليا أو شريكا
نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٢٤
- (٢٩) يجب ان يذكر في الحكم واقعة الاشتراك وكيفية اشتراك التهم في الجرم وذكر
الأعمال التي أتى بها لمساعدة الفاعل الأصلي
نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ، ١٢ أبريل سنة ١٨٩٨
- (٣٠) الاتفاق يجوز ان يكون حلة داخلية فليس القاضى ملزما ببيان الوقائع المادية المكونة
له لانها من الوقائع التي لا تظهر حتما بعلامات خارجية تقع تحت الحواس بل يجب ان يبين القاضى
الوقائع التي استنتج منها هذا الاتفاق
نقض ٤ أبريل سنة ١٩١٤
- (٣١) القانون لا يطلب من القاضى بيان الوقائع المكونة للاتفاق بل يتطلب منه بيان
الاسباب التي يستنتج منها حصول الاتفاق
نقض ١٣ مايو سنة ١٩١٦
- (٣٢) يجب على القاضى ان يبين في الحكم الأدلة والوقائع التي استنتج منها وجود الاتفاق
وزمان ومكان حصوله
نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- (٣٣) اذا ذكر الحكم ان الاشتراك كان بالاتفاق كان ذلك كافيا لتوقيع العقوبة
نقض أول يناير سنة ١٩٢٣

(٣٤) يجوز ان يكون الاتفاق مع شريك آخر لا مع الفاعل الأصلي

نقض أول أغسطس سنة ١٩٠٥

(٣٥) أثبات التعريض من اختصاص قاضي الموضوع

نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١

(٣٦) يجب ان يذكر في الحكم الأعمال التي تكون الاشتراك لمعرفة ان كان من شأن هذه

الأعمال اعانة الفاعل الأصلي على الاعمال المجهزة أو الملممة للجريمة

نقض ٧ يولييه سنة ١٩٠٤

(٣٧) الاشتراك بالمساعدة يجب بيانه في الحكم لأن المساعدة لا تكون الا بواسطة أعمال

مادية بخلاف الاتفاق الذي هو عبارة عن اتحاد ارادة

نقض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

(٣٨) يجب بيان كيفية المساعدة في الحكم ان كان المتهم معها بأنه اشترك بطريق المساعدة

وأما الاشتراك بطريق الاتفاق فتظهره وقائع الدعوى وكيفية ارتكاب الجريمة

نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧

(٣٩) الاشتراك بطريق الاتفاق أمر يتعلق بقاضي الموضوع وله تقديره وليس ملزماً

بتعريفه أو ببيان الاركان المكونة له ولا بيان الاسباب التي بني قراره عليها

نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

(٤٠) اذا كانت عقوبة الفاعل والشريك سواء بسواء ولا مصلحة للطاعنين في اعتباره

شريكا فطلعت في الحكم بالنقض يكون مرفوضاً

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٢٠٣ سنة ٤٦ ق

(٤١) اذا سار سائق سيارة بسرعة بناء على أمر سيده تريد عما قرره الواجب فنشا عن

ذلك اصابة خطأ عد السائق فاعلا أصلياً والسيّد شريكاً

نقض ٩ يونيه سنة ١٩١٧ — ١٠٣٣ سنة ٣٤

٤٦ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص

ومع هذا :

(أولاً) لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي

تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .

(ثانياً) اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها أو كيفية عمله

بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو

عليه بها كقصد الشريك منها أو عليه بها .

الاعطام

- (١) عدم ذكر المادة ٤١ في الحكم لا تنقذه متى ثبت الاشتراك لأن هذه المادة متعلقة بقرار البدء المختص بالشاركة في الجريمة وعقابها الذي يكون بمقاب الماعل الاصل
نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، ٩ مايو سنة ١٩٠٨ ، ٢ أبريل سنة ١٩١٤
- ٤٢ — اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً .

الاعطام

- (١) اذا ارتكب موظف جريمة بحسن نية فهذا لا يمنع من محاكمة الشريك سرياً القصد
الاستئناف في ٨ مايو سنة ١٨٩٨ ونقض ٢٦ يولييه سنة ١٩١٠ و٥ يولييه سنة ١٩١٥
- ٤٣ — من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

الاعطام

- (١) متى حصل اتفاق على السرقة وحصل اكراه من أحدهم فهذا يجعل الجميع مسئولين عن
تهمه السرقة باكراه
نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١
- (٢) اذا اتفق جماعة على ضرب شخص فضر به أحدهم ضربة أفضت الى موته فجسيمهم مسئولون
عن هذه النتيجة
الاستئناف ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩
- (٣) لا يقبل الطعن بسبب ان النيابة طلبت تطبيق المادة ٤٣ عقوبات على التهم والمحاكمة
اعتبرت تفاعلاً أصلياً بدون أن توجه إليه التهمة لهذا الاعتبار لان هذا الطعن لا يفيد لان عقوبة
لفاعل الاصل والشريك سيات
- نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٠٢ سنة ٤٦ ق
- (٤) اذا كان هناك توافق أو سبق اصرار فكل منهم مسؤول عما حدث من أحدهم
نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ٢٥٦٤ سنة ٤٦ ق

(٥) الشركاء مسؤولون عن الجريمة المحملة الوقوع للجريمة التي انفقوا عليها مع الفاعل الأصلي كمنس المادة ٤٣ ع
اتفق ثلاثة أشخاص على سرقة برسم وكان يحمل أحدهم سلاحاً نارياً وعند ما واجههم المجني عليه أطلق عليه حامل السلاح عياراً نارياً فاصدا قتله فاجتمع مسؤولون عن تهمة الصروع في قتل التي تقدمتها جناية صروع في سرقة برسم بأكرامه وللمادة المنطقة هي ١٩٨ فقرة ثانية
نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٣ سنة ٤٦ ق

٤٤ — اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافاً للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

الباب الخامس — الصروع

٤٥ — الصروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ولا يعتبر صروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك .

المعظم

(١) يمكن في جريمة الصروع في قتل أن يثبت في الحكم أن الفاعل ضرب المجني عليه بألة ممتدة مثل الباطة ويقصد القتل ولا لزوم بعد ذلك البيان سبب عدم تنعيم الجريمة لانه ظاهر جليا أن هذا السبب هو عدم تمكن الفاعل من ضرب المجني عليه في موضع ميت

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨

(٢) التواء حمض الكبريتيك المركز على شخص لا يعتبر صروعاً في قتل لانه لا يقوم بذاته دليلاً على نية القتل ولان هذه المادة وحدها ليس من شأنها احداث القتل .
جنايه ٨٥ جوان سنة ١٩٢٥ قضية هنري سكاكي دائرتي على سالم بك وعطيه
حسني باشا .

(٣) القانون لا يحتم بيان الظروف التي تمت من اتمام الجريمة — بل يشتم بيان اركان الجريمة في الحكم .

نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

(٤) يمين ليكون الصروع معاقباً عليه ان لا يكون خب أثر الجريمة الا بطرف خارج عن

ارادة الفاعل ومن ثم يلزم ذكر هذا الركن الجوهرى فى الحكم ولكن ليس من اللازم مع ذلك أن يذكر هذا الركن بألفاظ صريحة ولا أت يوضح فيه بألفاظ القانون بل يكفى أن تكون الوقائع الناتجة فى الحكم مشتملة نفسها على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد خاب ظروف خارجة عن ارادة المتهم

تقضى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠

(٥) نشر جسد القتلى على شباك ودكة خشبية لا يعد مبدءاً من تنفيذ الجريمة بل يعد من الاعمال التحضيرية .

تقضى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٢

(٦) يكفى بيان واقعة المروع للقول بأن المتهم شرع فى قتل المجنى عليه بواسطة ضرب به بيار نارى لانه يؤخذ من ذلك أنه أراد قتله وبدأ فى تنفيذ الجريمة بل خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادته وهو أنه لم يثن جيداً

تقضى ٢ ابريل سنة ١٨٩٧

(٧) ايس من اهتم فى حكم قضى على منتهمة المروع فى قتل بيان الظروف الخارجة عن ارادته المتهم والى بنى عليها عدم اتمام الحماية لان البدء فى التنفيذ وية القتل الناتجة فى الحكم تكفى وحدها لاثبات أن عدم اتمام الحماية لم يكن طارئة للمتهم

تقضى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨

(٨) اذا أحدث أحد المتهمين تعباً فى حائط للمجنى عليه واتضح نية المتهمين بأن اعترف أحدهم أنه كان غرضهم السرقة فهذا يعتبر مبدءاً لتنفيذ السرقة وشروعاً فى الجريمة سواء كان اللقب تم أو لم يتم

تقضى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٩

(٩) لا يعتبر شروعاً فى مواقة أنثى بغير رضائها جذب رجل لها من يدها ولا لبسها وطلب التفحشاء منها بل هذا يعتبر أعمالاً تحضيرية ولا يعد مبدءاً فى تنفيذ الجريمة

تقضى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

(١٠) لا نزاع فى اعتبار دخول الرجل منزله غير شروعاً فى السرقة متى اقترن هذا الفعل باعتواف منه عن قصده أو ثبت ذلك من الوقائع فان المتهم يخرج من هذا الحين عن دائرة الاعمال المبروعة أما اصطلاح اللقائى بقصد السرقة فلا يعد بداً فيها بخلاف ضبط الرجل داخل المنزل ومعه هذه اللقائى من غير أن يأخذ شيئاً فيعد شارعاً فى السرقة

تقضى ٩ يناير سنة ١٨٩٧

(١١) دخل أخو الزوجة على الزوج فوجده يضع مادة سامة فى زير الصرب فابلق الامر الى رجل الحفظ وقال ان الزوج غرضه سم الزوجة

وعا أن فقهاء القانون هدام البحث عندما دققوا في التمييز بين ما يعتبر أعمالاً تحضيرية أو شروعا في جريمة التسميم إلى أن شراء المواد السامة أو وضعها في الطعام لا يخرج عن كونه عملاً تحضيرياً وكذلك مزج السم بالطعام أو الشراب الذي يراد تقديمه للمجنى عليه ورأوا أن المصروع المتعاقب عليه لا يبدأ إلا بتقديم الطعام إليه أو بوضعه تحت تصرفه (راجع جزو الفقرة رقم ١٦٣٤) وجا في حكم محكمة النقض والابرام المصرية الحكم رقم ١٨ صفحة ٣٩ (المجموعة الرسمية ١٩١٤) أن جريمة المصروع في القتل عمدا بواسطة السم توجد قانوناً متى أظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجناية ومع جميع الظروف السكونة لها

وبما أن ملازمات الحادثة على مقتضى رواية أخى للمجنى عليها الذى كان أول من بلغ بها أنه فلجأ للمتهم وهو يضع السم في الزير ويرجه وعلى فرض صدق هذا الشاهد في روايته فإن عمل المتهم لم يكن إلا الخطوة الأولى في الأعمال التحضيرية للجريمة وهذا لا يعد شروعاً محكمة جنابات قنا ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية ٧٩ اصوان سنة ١٩٢٨ دائرة الأستاذ لبيب عطيه بك

أجمت المحاكم أن البدء في التنفيذ هو ارتكاب الأعمال التي يرى مرتكبها أنها تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولم تكن من الأفعال السكونة للجريمة والفرق بين العمل التنفيذي والعمل التحضيري أن الأول يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة بخلاف العمل التحضيري فإنه مبهم ولا يمكن تعيين الفرض منه وحتى مع التحقق من التصميم الجنائي ومن الجريمة المرغوب ارتكابها فلا يعاقب القانون عليه لأن الفاعل قد يعدل عن ارتكابها قبل أن يبدأ في التنفيذ

نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

(١٢) إذا وضع متهم يده في جيب المجنى عليه ولم يجد فيه شيئاً فهذا لا يعتبر أن الجريمة مستحيلة بل شروع في سرقة خب أثره لسبب خارج عن ارادة المتهم وهو خلوه جيبه من المسروقات

نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١٣) إذا استعمل الجنائي بندقية غير صالحة للاستعمال أي أنها لا تنطلق إذا هوى زنادها لصغر ابرتها تعتبر الجريمة مستحيلة ولا يمكن اعتبار محاولة المتهم إطلاقها شروعاً في جناية خب أثره لسبب خارج عن ارادته ولكن ليكون المصروع تاماً يجب أن تكون البندقية التي يستعملها الجنائي صالحة لتحقيق غرضه وفشل في الوصول إليه جاء لظرف خارج عن ارادته كعدم أحكام الرماية

محكمة جنابات بنى سويف ٨ يونيو سنة ١٩٣٠ — قضية ٣٥٠ يا سنة ١٩٣٠

(١٤) إطلاق الجنائي بندقية عشوة بالبارود الاسود (دوث الرش) لا يعتبر شروعاً في القتل لأن هذا البارود ليس من شأنه إحداث القتل

محكمة جنابات المنيا في ٦ مايو سنة ١٩٣٠ — ١٠٤٧ سنة ١٩٣٠ سجلوط

(١٥) إذا قدم شخص لآخر جواهر غير سامة معتقداً أنها تسبب الوفاة اعتبر فعله شروعاً وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادة الجنائي

ولا يفترط في جرمه المروع في التفتل بالسهم أن تكون كمية السم قاتلة ولا يشترط بيان الكمية المقدمة للمجنى عليه

تقضى ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ الجمعية الرسمية ص ٣٩ سنة ١٩١٤

٤٦ — يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانوناً على خلاف ذلك :

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .

بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة .

بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانوناً أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة .

بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

٤٧ — تعين قانونا الجنب التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب الخامس (مكرر)

في الاتفاقات الجنائية

(ق ٢٨ في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠)

٤٧ مكررة — يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه .

كل من اشترك في اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنائيات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس .

كل من حرص على اتفاق جنائى أو تدخل فى ادارة حركته يعاقب فى الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة وفى الحالة الثانية بالسجن .

ويعفى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة .

الاصطلاح

(١) الاتفاق الواقع بين عدة أشخاص على ارتكاب جريمة يكون جرعة الاتفاق الجنائى ولا يشترط فى هذه الجريمة ان يصرع المتفقون فى تنفيذ الفعل الجنائى الذى صمموا عليه

نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥

(٢) انه وإن كانت الظروف السياسية قد استوجبت اصدار القانون الخاص بالاتفاقات الجنائية فانه من الواضح مع ذلك ان نصوص هذا القانون عامة مطلقة فلا يسوغ والحالة هذه حصرها او تقيدها اذ لا شيء هناك يغير الادعاء بأن هذا القانون لا يمكن تطبيقه الا فى احوال معينة ونقض سارت محكمة النقض على مبدأ ان الاتفاق يجب أن يكون منظما على نوع ما وأن يستمر برهة من الزمن

نقض ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢ ، ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ، ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧

فى الاتفاق الجنائى .

(٣) جرعة الاتفاق الجنائى جريمة مستمرة فان اتفق عليها خارج القطر وضبط المتهم بمصر ومعه المشغورات ولم توزع وأتمى القبض عليه فيمات

نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

(٤) القانون المصرى قبل التمديل الذى حصل فى ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ ما كان يبالغ على الاعمال التى تقدم للمروء كالنصيب على الجرعة واتفاق الشركاء عليها ولا على القيام بالاعمال التحضيرية والمجهزة لها فاراد الشارع الضرب على أيدي السابئين بالامن والنظام فوضع المادة ٤٧ مكررة واستندها من القوانين الاوربية وجعل النص شاملا للصوم والصايات والجبايات السرية السياسية التى تتخذ القوة وسيلة لتحقيق أغراضها ويكون الاتهام جنائيا سواء كان الغرض ارتكاب جرم أو أكثر وسواء كان هذا الجرم مينا أو غير مينا وتم الجرعة اذا اتفق جنات على قتل شخص واختاروا له من يقتله ولم تتم الجريمة لاجبار من اختاروه للحكومة

نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١

الباب السادس - العود

٤٨ - يعتبر عائداً :

(أولاً) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة .
(ثانياً) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة .

(ثالثاً) من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالفرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً مماثلة في العود .

الاعطاف

(١) عدم ذكر السوابق وتاريخ آخر سابقة للتهم تنقض الحكم

تهنى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ ،
١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٠٤

(٢) ينقض الحكم الذى يعتبر المتهم عائداً وتطبق عليه أحكام العود بدون أن يذكر تاريخ السوابق المنسوبة للتهم ولا نوعها إن كانت من نوع الجريمة التى ارتكبت أم لا ولا مقدار نوع العقوبة المحكوم بها فى السابقة وإنما أخل هذا الحكم على ورقة السوابق لأن ذلك عبارة عن أن طرفاً من ظروف الواقعة التى عوقب لاجلها المتهم ترك من غير بيان فى الحكم وذلك يمنع محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون

تهنى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، ١٨ يناير سنة ١٩٠٢

(٣) عدم بيان واقعة السوابق فى الحكم يبطل له

تهنى ٢ يناير سنة ١٩٠٤

(٤) عند تشديد العقوبة بسبب العود يجب أن يبين فى الحكم نوع السابقة وتاريخها

تهنى ١١ فبراير سنة ١٩٠٥ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

(٥) المادة ٣/٤٨ جملة السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنباً مائة في المود وأدخلت المادة ٢٨٠ عقوبات اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادولياً في حكم السرقة وهذا النص عام يحمل محتاس الأشياء المحجوز عليها كالسارق في جميع أحكامه ومنها تشديد العقوبة عليه في حالة المود قنص ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ — ٢٠٠٠ سنة ٤٤ ق

(٦) اذا جاء بالحكم تاريخ العلم بالجريمة القائمة من أجلها الدعوى وإن المتهم عائد ولم يبين تاريخ الأحكام السابق مدورها عليه لمعرفة ان كانت تلك السوابق حصلت قبل أو بعد هذا الحكم فيكون مشتملاً على عيب جوهري قنص ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣١١ سنة ٤٥ ق

٤٩ — يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد.

ومع هذا لا يجوز في حال من الاحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة .

الاعظم

(١) لا يقبل التفتش من التهم بناء على أن الحكم المعلن فيه اعتبره عائد مع أن النيابة لم تطلب ذلك لأن طلبات النيابة كثرت أم قلت ليس من شأنها أن تعدد ساطعة المحكمة الاستئنافية في تطبيق القانون على الواقعة كما يظهر لها من المرافعات قنص ١٢ أبريل سنة ١٩٠٢

٥٠ (١) — إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية لإحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة

(١) ر . أيضا ق ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتولين على الاجرام

أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضى أن يحكم عليه بالاشتغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

الاعظام

(١) السرقة ببود جنائية جوازية فإذا حكمت المحكمة بالاكفء بالمعقوبة الواردة في مواد اللجنة في هذه الحالة تسرى على الدعوى إجراءات اللجنة لا الجنائية
محكمة جنائيات مصر قضية ٩٧٠ سنة ١٩٢٤ عابدين في ٧ يناير سنة ١٩٢٥ و١١ فبراير
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

(٢) جريمة السرقة ببود هي جنحة وأن تطبيق المادة (٥٠٠ ع) لا يغير من طبيعتها وتسرى عليها إجراءات اللجنة فيما يتعلق بمقومات الدعوى ومدتها
تقضى ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ — ٥٨٩ سنة ٤٢ ق

(٣) ظاهر من نص المادة ٥٠ عقوبات أنه لا يكون المائد مستحقا لمعقوبة الاشتغال الشاقة إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة أو إخفاء أشياء مسروقة وأما مجرد الشروع فلا يستوجب تنليط المعقوبة والحكم بالاشتغال الشاقة وقد كان للتخرج في تفسير هذا النص محل قبل صدور قانون الاجرام رقم ٥ سنة ١٩٠٨ وقد كانت للمحاكم أن تقضى بأن الشروع في السرقة لا يستوجب عقوبة الجناية فبعد صدور هذا القانون فلا محل للتخرج اذ مادته الاولى نصت على المائد في حكم المادة ٥٠ عقوبات أنه إذا ارتكب جريمة من الجرائم النصوص عليها في هذه المادة أو شروع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه بالمعقوبات النصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر بأنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير الحفانية بالافراج عنه كل ذلك قد قل ولكن معهما يكن هذا القول وجهاً لا باهام المنطق إلا أن من القواعد العامة أن لا عقاب بشيرنم وأنه على القاضى التزام حد النص في أحكام المعقوبات وعدم الاضافة اليه بلة التفسير مهما كان التفسير موافقاً للفظ المعصيح
وجريمة السرقة ببود جنائية جوازية بالنسبة لقاضى الجنائيات ويصح له أن يعتبرها اما جنحة أو جنائية — وقاضى الجنج لا يملك ذلك

تقضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٤٠٧ سنة ٤٦ ق

(٤) المحكمة حرة في تطبيق المادة ٥٠٠ ع في حالة المود

تقضى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ — ١٣٩ سنة ٢٩ ق

(٥) المادة ٥٠ - والمادة الاولى اجرام تصبى على العائد في السرقات وعلى الصروع في السرقات أيضاً

تقضى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ - ١٨٩٦ سنة ٣١ ق

(٦) لا يشترط لتطبيق المادة ٥٠ ع أن تكون السوابق لم يعض عليها مدة الخمس سنين بل يكفي أن يكون التهم عائدات أو حكم عليه بقبولين مقيدين للحرية لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة

تقضى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ ٢١٠ يناير سنة ١٩٠٥

(٧) لا ضرورة لأن تذكر المحكمة في الحكم بناء على المادة ٥٠ عقوبات جميع سوابق التهم جوارئها بل يكفي أن تكون السابقة الأخيرة لم تعض عليها المدة المقررة للسقوط

تقضى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦

(٨) ان الامر العالى الصادر في ١١ يولية سنة ٩٠٨ قد سوى بين السرقة العامة والعموم فيها عند تطبيقه على العائد

تقضى ٣٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ ٢٨٠ يولية سنة ١٩١٩

(٩) أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى بالنسبة للتهم بسرقة في حكم المادة ٥٠ إنما هي المحكمة الجنائية لأنها صاحبة الاختصاص الاوسع وهي التي يمكنها أن تستعمل الجبار الذي منحه لها الشارع بالمحك على التهم أما بقوبة جنحة أو بقوبة جنابة أما المحكمة الجزئية فليس لها الاختصاص في الحكم بالأشغال الشاقة

تقضى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

٥١ - وللقاضى أن يحكم بمثل ذلك أيضاً على العائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بقبولين مقيدين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة.

قانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨
بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على قانون العقوبات
وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بلائحة
السجون
و بناء على ما عرضه علينا ناطر الداخلية بالاتفاق مع ناطر الحفائية ووافقة
رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .
أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

اذا ارتكب العائد فى حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم
المنصوص عليها فى هذه المادة أو شرع فى ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا
من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يقرر انه مجرم
اعتاد الاجرام ويأمر بارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى ان
يأمر ناطر الحفائية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ست سنين
ويعتبر السجن فى المحل المنصوص عليه فى هذا القانون عقوبة جنائية من
حيث العود .

(المادة الثانية)

يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن فى
محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالاشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من
قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٠ المذكورة

مدة الافراج عنه تحت شرط أوفى مدى سنتين من يوم الافراج عنه افرجا
نهائيا وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين

(المادة الثالثة)

كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاصا في نظامه الداخلى لاحكام
قانون الائمانات المعمول به الآن ومع ذلك فلهتمش عموم السجون بعد تصديق
ناظر الداخلية و بموافقة ناظر الحقانية ان يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون
بمقتضى هذا القانون.

(المادة الرابعة)

تشكل لجنة تؤلف من ست اعضاء منهم ثلاثة يعينهم ناظر الحقانية وثلاثة
يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها ان تفتش المحال المذكورة في اوقات
معينة وترفع الى ناظر الحقانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون
وعن عملهم .

(المادة الخامسة)

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى
العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الاولى تقع بعد اول اكتوبر
سنة ١٩٠٨

صدر بالاسكندرية في ١٢ جمادى الثانى سنة ١٣١٦ (١١ يولية سنة ١٩٠٨)
بأمر الحضرة الخديوية

بالياباة عن ناظر الحقانية بالنيابة عن رئيس مجلس النظار فخرى
محمد العبانى وناظر الداخلية
فخرى

الاعطاف

(١) يجوز تطبيق المادة الاولى من ذكرته الاجرام على المائد في حكم المادة ٥٠ عقوبات بدلا من مماثله بالعقوبة الواردة في المادة المذكورة

نقض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤

(٢) المادة الاولى من ذكرته الاجراء منطبقة على كل عائد جزئ معاملةته بالمادة ٥٠ ع وتطبق هذه المادة أى الاولى من ذكرته الأجرام في حلة الفروع في السرقة عند ما يكون المتهم عائداً

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، ٢٠ ابريل سنة ١٩١١

(٣) بي الصاعن طعنه على أن الجريمة التي ارتكبها هي شروع في سرقة فالحكمة طبقت عليه قانون الاجرام وأمرت بإرساله الى الاصلاحية ليسعن فيها الى أن يأمر وزير الحفانية الافراج عنه مع أن هذا القانون لا يجوز تطبيقه على المائد الا اد كان قد سبق عا كنهه فلا يفتضى نص للمادة ٥٠ عقوبات وذلك لان الشارع جعل جزء العود درجات يصعد من واحدة لآخرى فاذا لم تشر الدرجة الاولى أغلظ في العقاب الى أن تطلق المادة ٥٠ عقوبات فاذا لم تشر عوقب المجرم بالعقوبات الواردة في ذكرته الاجرام فهذا القول خطأ ولم يقصده الشارع لانه أجاز مماقية المجرم الذى تنطق عليه بالمادة ٥٠ عقوبات بإرساله للاصلاحية ولو لم يردى الحكم عليه بالمادة ٥٠ عقوبات

نقض ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ — ٢١٢٨ سنة ١٩٤٦ ق

الباب السابع — فى الأحكام المعلق تنفيذها على شرط

٥٣^(١) — كل حكم صادر فى مواد الممنع ماعدا ما نص عليه منها فى المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه

(١) ٥٢ معدلة (مرسوم بقانون صدر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥) — كل حكم فى مواد الممنع أو الجنائيات صادر بالحبس لمدة أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر بإيقاف التنفيذ بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التى قد يشتمل عليها ذلك الحكم

بايقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف
مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

المعظم

(١) عدم ذكر بيان سبب ايقاف التنفيذ في الحكم مبطل له اذا لا بد من ذكر السبب الذي
من أجله توقف المحكمة للتنفيذ

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - ١٦٥٣ سنة ٤٥ ق

(٢) اذا أوضح الحكم الابتدائي مبررات ايقاف التنفيذ ثم جاءت محكمة ثاني درجة وأمرت
بالنفاذ وقالت في حكمها أن الحكم الابتدائي في محله ومن ضمن أسبابه مبررات أسباب ايقاف
التنفيذ فيعتبر هذا الحكم متناقضا بين أسبابه ومنطوقه

نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - ٨٣ سنة ٤٦ ق

(٣) اذا صدر حكم بايقاف التنفيذ يجب أن يذكر بالحكم مبرر ايقاف التعذيب كمنص المادة
٥٢ المعدلة

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - ١٩ سنة ٤٦ ق

(٤) لا يوقف التنفيذ لمن حكم عليه في جريمة أو مجرم أكثر من أسبوع

نقض رقم ٣٦٣ سنة ٤٠ ق

(٥) اذا حكمت محكمة الجناح بمجسم اللتمم شهرا مع الشغل مع ايقاف التنفيذ حالة كون التهم
المذكور سبق الحكم عليه بالحبس مع ايقاف التنفيذ كان هذا خطأ في تطبيق القانون

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١

(٦) اذا كانت التهم سابقة محكوم فيها عليه بايقاف التنفيذ فلا يجوز الحكم عليه ثانية
بايقاف التنفيذ

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ - ٣٢٣ سنة ٤٤ ق و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ - ١٦٠١ سنة ٤٤

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كان لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس
سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جريمة أو جنحة حكم عليه من
أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر
بايقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه .

أما اذا ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية .

٥٤ — يجب على القاضى بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الأولى بتمامها بدون إدخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقاً لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون .

الباب الثامن — أسباب الإباحة وموانع العقاب

٥٥ — لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة .

الاعطام

(١) للسيد حق تأديب غا ٥٠ طبقاً للمادة ٥٥ ع بأن يكون هذا التأديب متناسباً مع خطورة ما وقع منه من الذنب

نقض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥

٥٦ — لا عقاب على من ارتكب جريمة ألجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى .

الاعطام

(١) الاعفاء من العقاب بحسب نص المادة ٥٦ ع لا يكون الا اذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة ملجأ إليها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على وشك الوقوع به أو بغيره

مفروض أن لا يكون لازمة الجاني دخل في حلول هذا الخطر ولا في قدرته منه بطريقة أخرى ومفروض سن التهم وإقامته مع والده وحاجته إليهما لا تحمل حيلانه في خطر ولا تملهه بفتك معهم في ارتكاب جريمة (احراز مواد مخدرة)

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٣٤ سنة ٤٦ ق

(٢) الضرب الذي يقع من الزوج على زوجته اذا جاوز حدود التأديب بأن أحدث أذى بالزوجة كان مماقيا عليه

نقض ٣ مارس سنة ١٩٢٤ — ٢٧١ سنة ٤١ ق

٥٧ — لاعتقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

إما لجنون أو عاهة في العقل

وأما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

الاعطام

(١) ان السكر ليس من موانع العقاب لانه فعل اختياري فيكون فاعله مسؤولا عن نتائج

نقض أول مايو سنة ١٨٩٧

(٢) مسألة فقدان الشعور وقت ارتكاب الجريمة مسألة موضوعية ولا تدخل لمحنة النفس فيها فان أثبتها قاضي الموضوع أو نفاها فليس لمحنة النفس سلطان عليه

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٣١ سنة ٤٦ ق

(٣) حالة الاضطراب النفسي لا تمنى من العقوبة بل قد تكون ظرفا مخففا وهذا متروك لمحنة الموضوع

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ٦٠٧ سنة ٤٣ ق

٥٨ — لاجريمة اذا وقع الفعل من موظف أميري في الاحوال الآتية :

(أولا) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لامر صادر اليه من رئيس وجبت عليه إبطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

(ثانيا) اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما

٦ — قانون العقوبات

اعتقد أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة .

الخدم

(١) أمر الخدم لا يمكن أن يرى الخادم من أمر معيب ارتكبه

نقض ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩

(٢) اطاعة الرؤساء لا ينبغي بأية حلة أن تمتد إلى الجرائم

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤١٢ سنة ٤٦ ق

الباب التاسع — المجرمون الأحداث

٥٩ — لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٠ (١) — إذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً .

وإذا ارتكبت جناية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين .

٦١ — إذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانوناً أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنائيات أن يقرر

أما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الولدان أو الوصى في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل .
وأما تأديبه تأديباً جسيماً أن كان غلاماً .
وكذلك يجوز له في مسائل الجنح والجنائيات أن يقرر إرسال المجرم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة أن يقرر أيضاً تأديبه تأديباً جسيماً أن كان غلاماً .

الاعطاء

- (١) للدعوى المدنية الحق في مطالبة القاصر (ومن في حكمه) بتعويض في الدعوى الجنائية من غير ادخال وليه أو وصيه فيها
نقض في ١٩ مايو سنة ٩١٧ — ٩٠٤ سنة ٣٤ ق
- (٢) يجوز إقامة الدعوى المدنية على القاصر المتهم جنائياً في مواجهته بدلاً من اعلان وصيه أو وليه
نقض ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ — ٢١٢٣ سنة ٣٠ ق
- (٣) يجوز محاكمة القاصر ومن في حكمه مدنياً ان كان متهماً في قضية جنائية بدون حضور وليه أو وصيه لتبعية الأولى للثانية
نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١٣١٢ سنة ٤٦ ق
- (٤) يجوز محاكمة المتهم القاصر جنائياً ومدنياً بدون حضور وليه وقد سبق لمحاكمة النقض قبول الادعاء بحق مدني قبل القاصر ومن في حكمه دون حاجة لأدلة الولي أو الوصى أو القيم في المحصومة
نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٤٠٥ سنة ٤٦ ق

(٥) القاصر الذي يرتكب مخالفة يجب معاقبته على ما ارتكب من الجرم ولو ان قانون العقوبات لم ينص الا على الجنائيات أو الجنح فهذا ليس مناه اعفاؤه من جرائم المخالفات (جازو قانون العقوبات من ٣٤٢)

ويجوز للقاضي أن يجمع بين عقوبة التأديب الجسدي والارسال للاصلاحية

نقض أول ابريل سنة ١٩٠٥

(٦) اذا حكم على متهم برسالة للاصلاحية ثم رفع استئناف عن هذا الحكم وألغت محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي وحكمت عليه بالحبس فهذا الحكم متفوض لأنه يسري الى المتهم لأن

الارسال الاصلاحية لا يمتنع عقوبة بل تأديب وتربية
نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢١

٦٢ - يترتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقاً للمادة السابقة ما يأتي :
إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب
مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا
تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً .
وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية تم ارتكاب جريمة ثانية
قبل مضي ستة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد
عن جنيه مصرى إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيتين مصريين إن كانت
جنحة أو جناية .

٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بمصا رفيعة ولا
يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات
ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنایات .

٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية إلى مدرسة
اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين .
وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنایات جازت محاكمته من أجلها كلها
مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة
واحدة من سنتين إلى خمس سنين .

والمجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز في
أى حال من الأحوال ارساله مرة ثانية إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر .

الاعطام

(١) إذا لم تحدد في الحكم للدة الواجب بقاء المحكوم عليه فيها بمدرسة الاصلاحية
تكون هذه الدة لا تتجاوز الحد الأدنى ستان

أول ابريل سنة ١٩٠٥

(٢) لا يجوز الحكم على متهم صغير بإرساله للاصلاحية سبق أن حكم عليه بإرساله للاصلاحية

تقضى ٦ مارس سنة ١٩٢٣

٦٥ — لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على المجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

٦٦ — لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

المظام

(١) اذا حصل خلاف فى سن المتهم يقضى بتطبيق المادة (٦٦) ع يجب على المحكمة أن تحقق هذا

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٩٩ سنة ٤٦ ق

(٢) تطبق المادة ٦٦ عقوبات فى حالة ما اذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها على المتهم التى يزيد سنه عن خمس عشرة سنة ويقل عن سبع عشرة سنة كاملة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
وما دامت المحكمة استعملت مع المتهم الرأفة وحكمت عليه بالسجن مع الشغل فليس فى هذا مخالفة للقانون

تقضى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٥٦ سنة ٤٤

(٣) اذا كان سن المتهم لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وكانت العقوبة التى تمن عنها المادة المطبقة هى السجن فالمحكمة تطبق المادة ١٧ وحكمت عليه بعقوبة الحبس فلا فائدة له من تطبيق المادة ٦٦

تقضى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٢٦ سنة ٤٤

٦٧ — اذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه .

الاعطام

- (١) تقدير سن التهم مسألة موضوعية من اختصاص قاضي الموضوع
نقض ٩ مايو سنة ١٨٩١ ، ٩ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨
- (٢) للفاضل الحق المطلق في تقدير سن التهم اذا كان سنه غير محقق وان الشك في سن التهم يوجد بنوع خاص اذا لم تقدم فعلا شهادة الميلاد
نقض ٢٤ يونيو سنة ١٩١٥
- (٣) للفاضل الحق المطلق في تقدير سن التهم اذا تضرع للتحقق منه دون ان يتطرق البطلان لحكمه عن هذا الامر اذا اتضح فيها بعد خطأه في هذا التقدير
نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٠
- (٤) عدم ذكر سن التهم بالحكم لا يكون سبباً لنقضه
نقض ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ — ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٦ — ١٠ يولية سنة ١٩٠٧
نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، ٢٦ يولية سنة ٢٩١٣
- (٥) لا يعال الحكم لعدم بيان سن التهم اذا لم يثبت أن سن التهم دون السن التي يجوز فيه رفع الدعوى عليه
نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢١
- (٦) عدم ذكر سن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم خصوصاً اذا لم يدعى أن عمره أقل من خمسة عشر سنة كاملة
نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١
- (٧) عدم ذكر سن التهم في الحكم لا يبطله ما دام هو لا يدعى أنه غير أهل للمستولية الجنائية أو أنه حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن
نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١١٨٨ سنة ٤٦ ق
- (٨) عدم بيان سن التهم بالحكم يبطله لانه لا يمكن محكمة التفض والابرار معرفة ما اذا كان تجاوز سنه الحد المقرر قانوناً أم لا
نقض ١٩ يناير سنة ١٩٠٧ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٧

الباب العاشر — حق العفو

٦٨ — للجناب الخديوى أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو إبدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحقاينة ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظر

٦٩ — إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبطل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرة الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .

وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

أحكام الدستور فيما يتعلق بالعفو

٤٣ — الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنيشين وألقاب الشرف الأخرى وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة

٥٢ — العفو الشامل لا يكون إلا بقانون

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوباتها

الباب الأول

الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٧٠ — يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عديدها .
٧١ — كل من القى الدسائس لدولة أجنبية أو لآحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريرها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة .

٧٢ — وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدناً أو حصوناً أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفناً مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو نقود أو مؤونات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو ازدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها للحاكمهم ولوطنهم أو بأى وسيلة أخرى .

٧٣ — إذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف

المدو على أخبار مضرة باحدى حالتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهديها يعاقب فاعلها بالسجن .

٧٤ — يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرهما أودع اليه سر مخبرة أو ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .

٧٥ — وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأموريه وأما اذا سلمها بدون اذن الحكومات الى مأمورى دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياد فيعاقب بالسجن .

٧٦ — كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المراسين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على اخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الباب الثانى

فى الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

٧٧ (ق ٢٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حريته .

ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته.

ويحكم بتلك العقوبات نفسها اذا كان الاعتداء على الملكية أو على العهد أو
أحد أوصياء العرش .

٧٨ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
كل من شرع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث
العرش أو في تغيير شيء من ذلك . فإذا وقعت الجريمة من عصابة مساحية يعاقب
بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

٧٩ (ق ٣٧ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو
آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٨ أو
بغرض ارتكاب قتل سياسي .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من
الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر
٨٠ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت
طائفة من السكان أو قاومت بالسلح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ،
وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .
أما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما
فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٨١ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
كل من خرب عمدا مبانى أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

٨٢ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من حرض على ارتكاب جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

٨٣ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من

اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

٨٤ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

٨٥ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون ولم يبلغه الى أولى الأمر .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه :

٨٦ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستعمالها ارباب الملك أو أحد أوصياء العرش قاصدا بذلك حمله أو اكراهه على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا وقعت الجريمة على وزيراً أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

- ٨٧ — يعنى من العقوبات المقررة للبقاء كل من يادر منهم باخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة لالتبض عليهم بعد بدتها فى البحث والتفتيش .
- ٨٨ — كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرية .

الباب الثالث — فى الرشوة

- ٨٩ — بعد مرثيا كل موظف عموى قبل وعدا من آخر يشىء ما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق .

الاعطام

- (١) اذا كان الموظف له اتصال بمسل ما ويمكنه معرفة أسرارها فاذا قبل رشوة أو هدية فيعتبر أن هذا العمل داخل فى حدود وظيفته وأنه مرثى وأن من أعطاه الرشوة يعتبر راضى
نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٤٦ سنة ٤٦ ق
- (٢) يكون الحكم باطلا اذا لم يبين به سبب اعطاء الرشوة ولا القرض المقصود من اعطائها
نقض ٣٠ مايو سنة ١٨٩٦ و ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩١٤
- (٣) أخذ العمدة مبلغا من المال على سبيل مساعدة شخص فى ترشيحه للشيخية يعد رشوة لأنه يؤخذ رأى العمدة فى تعيين الشايج
نقض ٣ مارس سنة ١٩١٧
- (٤) اذا قبل الموظف الهدية التى قدمت له فتعتبر الجريمة تمت واذا رفضها اعتبرت الواقعة

شروعاً في رشوة — ووعد الرأى بالاعطاء أو الاهداء بمتبر شروعاً في رشوة ولو لميزها عينا

نقض أول ابريل سنة ١٩٠١

(٥) من الاركان الخاصة بجريمة الرشوة أن يكون الموظف قبل وعداً أو عطفاً. لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عنه فأذا جاء المحكم خلوا من هذا البيان فلا يتنى لمحكمة النقض معرفة ان كان ما نسب للماعن داخل في حدود الوظيفة أو لا حتى يمكن للفرقة بين جريمتي الرشوة والنصب

نقض ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ — ٦٠٦ سنة ٤٥ ق

(٦) تقديم مبلغ لكتاب المجلس المحسى بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعتبر رشوة لأن هذا العمل داخل في حدود وظيفته ويمكنه أن يؤثر على رئيسه بما يفهمه اياه من الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ

نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

(٧) رد المبلغ الى الرأى لا يعفى المرتضى من العقاب

نقض ٨ يناير سنة ١٩١٧

٩٠ — المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم والخبرون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين .

٩١ — تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمان أزيد من قيمته أو من شرائه بثمان أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الرأى والمأمور المرتضى .

٩٢ — يعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأى انسان آخر عينه لذلك .

٩٣ — من رشا موظفاً والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الرأى والمرتشى وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعنى من العقوبة الرأى أو المتوسط اذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها .

الاعطام

(١) قضت المادة ٩٣ ع باعفاء من يتعرف من المشاركين في الجريمة من العقوبة ولكن هذا الاعتراف لم يحدد له زمن معين وعلى كل حال يجب أن يكون قبل صدور الحكم وعلى القاضي أن يبحث عنه أو عدده صحته

تقضى ١٩ أبريل سنة ١٩١١

(٢) عدم الحكم بالعقوبة التذرية الواجبة بس القانون يجعل الحكم

١٠٨٥ سنة ٤٢ ق

(٣) العقوبة التذرية لا يجوز استعمال الرأفة فيها ما دام هناك نص على تعديلها

تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٦ سنة ٤٦ ق

٩٤ — بعد مثل الراشئ ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .

٩٥ — كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ إذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة .
٩٦ — من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الاعطام

(١) إذا توجه شخص لمنزل موظف عمومي وتداول مع أحد خدامه بأن وعده بعطية إذا أجبر سيده بأن هذا الشخص مستند لتقدير عطية ما إذا قضى له هذا الموظف عمل معين فهذا يعتبر شروعا في رشوة ماقب عليه بالمادة ٩٦

تقضى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧

(٢) اعتراف من شرع في إعطاء رشوة لموظف عمومي لا يفيقه من العقاب قياسا على ما جاء في نص المادة ٩٣ عقوبات لأن الجريعتين منفصلتين ولكل منهما عقوبة خاصة

تقضى ٩ يناير سنة ١٨٩٧

(٣) وعد الرأشي بالمطاء أو الإهداء يعتبر شروعا في رشوة معاقبا عليه بالمادة ٩٦ ع ولو لم يبرز العطية أو الهدية عينا

تقضى أول ابريل سنة ١٩٠١

(٤) المادة ٩٦ عقوبات وإن كان نصها كالتالي « من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه » وكان ظاهر هذا النص موهما أن الركن المسمى للجريمة لا يوجد إلا في صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشيء المرشوبه عينا إلى الموظف وعدم قبوله إياه — إلا أن قليلا من التامل يكشف لأستبانة أن مجرد الوعد الذي لم يقبل كان كافيا لتحقيق الركن المسمى للجريمة إذا كان يصح في التفريع أن يكون الأمر على خلاف هذا ما دامتنية الإجراء بمحاولة إفساد ذمة الموظف متحققة في صورة الوعد والإعطاء للفضل

تقضى ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤٢٦ سنة ٤٦ ق

(٥) يجب أن يبين في الحكم إن كان المبلغ الذي قدم للموظف كرشوة هو لأجل أداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة في المادة ٨٩ عقوبات

تقضى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٩٠٤ سنة ٤٤ ق

(٦) يجب أن يبين في الحكم التفاضى بالقوبة في جريمة شروع في رشوة الفرض الذي من أجله ارتكب المتهم هذا الفعل هل كان ذلك للحصول على عمل من اختصاص الموظف أو لتوصل لامتناعه عن أداء هذا العمل وبطل الحكم إذا أغفل هذا البيان

تقضى ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢

الباب الرابع

في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر

٩٧ — كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المتدوين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المتوطنين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الأوراق الجارية

يجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئاً من
الأمتعة المسجلة إليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة
مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

الاصطلاح

(١) موظف السكة الحديد موظف عمومي وتعتبر مصلحة السكة الحديد مصلحة أميرية فمن
يختلس من موظفيها بعضاً من أموالها يعاقب بالمادة ٩٧ ع
نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣

(٢) العقوبات التنكيلية التي توقع على مختلس أموال الحكومة من غرامة ورد هي عقوبات
نوعية Specie-gues لازمة عن طبيعة الجريمة التي تفتضيها ولملخوط للشارع بصفة خاصة
ضرورة توقيعها لأن الغرامة والرد للأمر بهما تنكيليان أساسهما في الواقع فكرة التعويض المدني
التي لا يملك القاضي الجنائي المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية ما هو أشد من العقوبة
الأصلية للجريمة والغرامة هي تعويض للحكومة عن أضرار موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء
وكل ما في الأمر أن هذا التعويض قدره القانون وقاسه قصداً على مقدار مال الحكومة المختلس
أولئال المرشو به ليكون أبلغ في سكة الموظف في شره النفس التي ظهر به ولا ضرورة لدخول
الحكومة مدعية بحق مدني بسبب هذا التعويض بشقيه من غرامة ورد وعلى القاضي أن يحكم
بهما من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى المصومة وتثبت لديه اذانة اللص وحكمت محكمة
الجنائيات بالقوية فقط وسهت عن الحكم بالغرامة والرد فان على محكمة النقض أن تصحح هذا السهو
وتحكم بالغرامة والرد فوق عقوبة الحبس التي قضت بها محكمة الجنائيات

نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٣٩ سنة ٤٦ ق

(٣) المجالس البلدية هي مصالح أميرية فمن يختلس من موظفيها بعضاً من أموالها يعتبر موظفاً
عمومياً اختلس أموالاً أميرية ويعاقب بمقتضى المادة ٩٧ ع
نقض ٨ يولييه سنة ١٩١١

(٤) مجلس بلدي الاسكندرية مصلحة أميرية فان اختلس أحد موظفيه أموالاً أميرية سلمت
إليه بسبب وظيفته يعتبر أنه ارتكب الجريمة المخصوص عنها في المادة ٩٧ ع
نقض ١٣ ابريل سنة ١٩١٣

(٥) موظفو الاوقاف موظفون عموميون والاوقاف مصلحة أميرية فأى موظف يختلس
أموالاً من هذه المصلحة يعتبر ارتكب الجريمة المخصوص عنها في المادة ٩٧ ع
نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ و ١٧ مارس سنة ١٩١٧

(٦) يد صرف الحفر من مأمورى التحصيل والاختلاس الذى يقع منه مناصب عليه
بالمادة ٩٧ ع

نقض ٢٠ يناير سنة ١٨٩٤

(٧) المأذون الذى يختلس بعضا من الرسوم التى يحصلها بسبب وظيفته يعتبر موظفا مرمويا
اختلس أموالا أميرية سلمت اليه بسبب وظيفته

نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١

(٨) الششجى الذى يختلس بعضا من المصروفات التى تسلم اليه بسبب وظيفته يعاقب بنفس
المادة ٩٧ ع

نقض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨

(٩) عدم الحكم بقوة تبعية واجبة بنص القانون مبالغ للحكم

١٠٨٥ سنة ٤٣ ق

(١٠) عند تطبيق المادة ١٧ فى جريمة الاختلاس والرشوة يجب الحكم بالمعوقات التبعية
والاكان الحكم باطلا

نقض أول يولييه سنة ١٩١٦ — ١٢٩٦ سنة ٣٣ ق

(١١) جريمة اختلاس الاموال الاميرية لها ركنان الاول مادى وهو التصرف فى الاموال
الاميرية التى بمهدة المختلس على اعتبار أنها مملوكة له والركن الثانى فعل قلى يقترب به وهو نية اضعاف
المال على ربه فبمجرد أن تم هذان الركنان تكون المادة ٩٧ متوفرة الاركان ولا عبرة برد المال
قبل توجيه التهمة للتهم أو قبل تقديم البلاغ

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٢٦٥ سنة ٤٦ ق

(١٢) مجالس المديرية من المصالح العامة والمختلس منها تطبق عليه المادة ٩٧ ع لا المادة
٢٩٦ ع

لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ ع أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخلى فى
ميزانيتها بل يكفى أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التى للمولة اشراف عليها سواء
أكان مملوكا لتلك المصلحة أم كان مودعا عندها فيدخل فى تلك المصالح مجالس المديرية والاوقاف
والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة غير
ميزانية الدولة

نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٩١ سنة ٤٦ ق

(١٣) المعقوبة التبعية لا يجوز استعمال الرأفة فيها ما دام هنا نص على تعديدها

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٦ سنة ٤٦

(١٤) اذا استعمل الحكم لفظة تبديد بدلا من لفظة اختلاس وأبقى المواد التي ينطبق عليها الفعل على أصلها فان ذلك لا يعتبر تغييرا في وصف التهمة

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ — ١٩٨١ سنة ٤٤ ق

(١٥) يستوى في جريمة الاختلاس المسندة للموظف العمومي كونه يتقاضى عن استبدائه للتحصيل أجراً أو كلف به من غير مقابل . وأظهار التهم المسندة إليه جريمة الاختلاس استعداده لدفع ما ظهر قبله لا يعفيه من العقوبة بعد أن قامت الأدلة على اختلاسه

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٨٢ سنة ٤٥ ق

(١٦) المصارف موظف عمومي ومن عمله تحصيل الاموال الاميرية وغيرها كاموال البنك الزراعى وغيره فن باب أولى يكون من واجبه تحصيل الغرامات واستلامها ولا يصح القول « بأنه تابع لوزارة المالية وليس يتابع لوزارة الداخلية التي لا سلطان لها عليه بتكليفه بتحصيل الغرامات وصدور منشور أو أمر إليه من هذه الوزارة يكون صادراً من جهة غير مختصة فان اختلس الغرامات عد مرتكباً لجناية اختلاس أموال أميرية

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ — ٩٢٢ سنة ٤٥ ق

(١٧) مأمورو التحصيل المنصوص عليهم في المادة ٩٧ ع لا يشترط فيهم أن يكونوا من الموظفين الداخليين ضمن هيئة العمال

الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة هي عقوبة ناشئة عن الجريمة الأصلية فهي تنبها في الحكم لتتلفها كليهما بلحق المأم وحده وهذا بصرف النظر عما اذا كان المبلغ المختلس حصل رده فعلا قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضى برده بموجب حكم

نقض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٦٣ سنة ٤٧ ق

(١٨) اذا جاز في وصف التهمة تزوير واختلاس وقضت المحكمة على التهم بعقوبة واحدة عن جريمة التزوير فانه لا يمكن رفع الدعوى من جديد عن تهمة الاختلاس

أولاً . لان القانون قال بوجود توقيع عقوبة واحدة

ثانياً . لان تهمة الاختلاس قد وردت فعلا بوصف التهمة فإذا قدمت النيابة للتهم دفعة ثانية الى محكمة الجنايات طالبة توقيع العقوبات التكميلية الواردة في المادة ٩٧ عقوبات فالمحكمة مصيبة اذا رفضت الاخذ بهذا الرأي لان النيابة كان لها طريق الطعن على الحكم الاول أمام محكمة النقض لسد هذا النقص

نقض ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ — ٤٧٠ سنة ٤٥ ق

(١٩) العقوبات التبعية يجب الحكم بها عند استعمال الرأفة والا كان الحكم باطلا

نقض ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣٤٠ سنة ٤٥ ق

(٢٠) في جريمة الاختلاس اذا ورد التهم للمبلغ بعد البدء في التحقيق فان ذلك لا يعفيه

من العقاب لأن أهم الأركان التي تتم بها تلك الجريمة القصد الجنائي وسوء النية وقد توفرا فعلا بمجرد أن أدخل المتهم المبلغ في ذمته ولم يورده إلا بعد أن بدى بالتحقيق الذي كان الباعث له في رد المبلغ خشية اختطاف أمره

نقض ٦ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٦٩ سنة ٤٥ ق

(٢١) إذا اتهم موظف بمجرعة اختلاس وتزوير وحكمت المحكمة عليه بالعقوبة الأشد الواردة في المادة ١٨١ عقوبات فهذا لا يمنع المحكمة عن الحكم بالعقوبة التبعية الواردة في المادة ٩٧ عقوبات

نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٢٣ سنة ٤٤ ق

(٢٢) من المبادئ المقررة وأحكام القضاء المصري أنه إذا وقعت عدة جرائم بعضها مرتبط ببعض بحيث لا تقبل التجزئة فيجب تطبيق المادة ٣٢ والحكم بالعقوبة الأصلية المقررة لاشد تلك الجرائم ثم الحكم أيضاً بالعقوبات التبعية أو التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف

نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٦٠٠ سنة ٤٤ ق

(٢٣) موظف مصلحة البرسته الذي من اختصاصه تسجيل الخطابات الموصى عليها إذا اختلس بعضاً من النقود التي قد تكون بهذه الخطابات ولم تكن مرسلة لاصحابها بالطريق الخاص بإرسال النقود والأشياء الثمينة يعتبر ارتكب جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ عقوبات لا جريمة اختلاس أموال أميرية سلمت إليه بسبب وظيفته

نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٩٨٨ سنة ٤٤ ق

(٢٤) ليس من الضروري أن يتندب مأمورو التحصيل بأمر كتابي رسمي . بل إذا وزعت أعمال المصالح ونيط بموظف عملية التحصيل أصبح من مأموري التحصيل المنصوص عليهم في المادة

٩٧

نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٥١ سنة ٤٤ ق

٩٨ — كل من يكلف بشراء شيء أو يبيعه أو يصنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غش في شراء ذلك الشيء أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضاً عليه بالعرل ان كان موظفاً عمومياً .

٩٩ — أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمي مرقوسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملزمون الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال

تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي :

رؤساء المصالح والمتزعمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون المردوسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضاً برّد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها .

الاعطام

(١) موظفو شركة الاسواق اذا حصلوا رسوماً أكثر من المقرر اعتبروا مرتكبين للجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٩ عقوبات لأنهم يتصرفون بالمقتضى القانوني من امتزى الرسوم والعوائد والاموال ونحوها

نقض ٢٨ أغسطس سنة ١٩١١

١٠٠ — كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بمحل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برّد ما أخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له .

١٠١ — كل موظف عمومي لم يستوف استخدم كامل الخدمة المعينين للبأمورية المسكف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضاً بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين للحكومة .

الاعطام

(١) عمال اليومية بالسكة الحديد يتصرفون موظفين عموميين فان أدخل أحدهم في ذمة

نقودا أميرية قبضها لعرضها على عمال يشتغلون معه يعتبر ارتكب الجريئة المنصوص عليها في المادة ١٠١ عقوبات

نقض ٢١ يناير سنة ١٩٠٥

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الاشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الاشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالجزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما اذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

الموظفون

(١) هذه المادة لم تنص على أن يكون الموظف من مأمورى التحصيل بل نصها صريح في أن أى موظف أدخل في ذمته بأى كيفية ما نقودا من أموال الحكومة

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢

١٠٤ - كل موظف عموى أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والجزل .

الباب الخامس

في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم

في أداء الواجبات المتعلقة بها

١٠٥ - كل موظف توسط لذنئ قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به سواء بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغزل

١٠٧ - اذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالغزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً مصرياً

ويعد ممتنعاً عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

١٠٨ - كل موظف عموى استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالغزل والحبس .

١٠٨ - مكررة (ق ٢٧ لسنة ١٩٢٣) - اذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم علم امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعله أه من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر. وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفيما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كل موظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الاقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية .

الاعطام

(١) استقالة الموظف من وظيفته حق من الحقوق قد أعطى للتادم ضد تخدومه بها يقطع صلتها به ويسترد حريته من خدمته — وأن القانون فوق هذا قد قدس هذه الحرية لدرجة أن حرم على الناس أن يعسروا بها أو أن ينفقوا على ما يخالفها (مواد ٤٠٢, ٤٠٣, ٤٠٤ من القانون المدني) والسبب في هذا أن الشارع أراد الحرص على حرية الانسان وحمايتها من أن تباع بيع السلع في شكل استخدام مما يرجع بالناس القهري ويؤد بهم الى زمن الرق والاعتماد ومتى كان الحق مكرراً بقانون فلا يؤغ سلبه من صاحبه الا بقانون أيضاً يكون ناسخاً للاول صراحة أو ضمناً

لفظ استقالة لم يرد في المادة ١٠٨ مكررة مطلقاً وبالعكس فإن الوارد بها من عبارة « مستخدم ترك عمل » يدل على أن المراد إنما هو الموظف الذي يهجر العمل دون الوظيفة لا الذي يستقيل لأن الذي يستقيل يخرج من زمرة المستخدمين ويترك الوظيفة والعمل معاً . والفرض من وضع هذه المادة هو الضرب على أيدي الموظف الذي يترك العمل ويظل متمسكاً بأهداب الوظيفة ومتبعاً بكافة مزايها ومنافها والذي لم يكن في مقدور الحكومة احلال غيره في محله لأجل تسيئة الأعمال الا بعد اتخاذ اجراءات بشأنه من محاكمة وعزل وتظل مصالح الناس مسطلة وبسبب تهاب الاعمال في الحكومة

حق الحاد في الاستقالة الثابت له بمقتضى قوانين الاستخدام باق ولم يمس وأن المادة ١٠٨ لم تنسخ حكم تلك القوانين لا صراحة ولا ضمناً

تقضى ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٦٢٣ سنة ٤٣ ق

١٠٩ — كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن

عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس

في الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس
١١٠ — كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر .
وإذا مات المحبى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

المطلب

(١) تقدير الاعترافات وحصول تعذيب للمتهمين للحصول منهم على اعترافات من اختصاص قاضي الموضوع وهو صاحب التقدير فيها . ويجب الدفع بهذا الدفع أمام محكمة النقض

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٢٥ سنة ٤٦ ق

(٢) اعتراف متهم على آخر يجوز الأخذ به ولو تميز بأية قرينة تراها المحكمة

نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ — ٩٥ سنة ٤٦ ق

(٣) عدم الأخذ باعتراف متهم على آخر ليست في الحفيظة بقاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها وإنما حجة اعتراف متهم على متهم هي في الواقع مسألة تهددية بجثة متروكة لرأى قاضي الموضوع وحده — فللقاضي أن يأخذ بالاعتراف الذي من هذا القليل اذا اعتقد صدقه أو أن يستعمله اذا لم يشك بصحته

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٧٨ سنة ٤٦ ق

(٤) الأخذ باعتراف المتهم أو عدم الأخذ به اذا كان صادرا لمساوون البوليس هو أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٨٠ سنة ٤٦ ق

(٥) وإن كان للمصطلح عليه أنه لا يجوز الأخذ باعتراف متهم على آخر واعتباره دليلا في الدعوى إلا أن هذه القاعدة ليست قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها وإنما حجة اعتراف متهم

على آخر في الواقع مسألة تقديرية بحجة متروكة لقاضي الموضوع له أن يأخذ بهذا الاعتراف أن
اعتقد بحجته أو يستبعد إذا اعتقد العكس

نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٨٠ سنة ٤٦ ق

(٦) يجب أن يشمل الاعتراف على تفصيلات الواقعة

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٣٨٩ سنة ٤٦ ق

(٧) الاخذ بالاعتراف أو عدم الاخذ به مسألة موضوعية سواء كان هذا الاعتراف صادراً
أمام البوليس أو النيابة أو في مجلس القضاء

نقض ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٧٩ سنة ٤٦ ق

(٨) العمد ومناجج البسلاد والحفراء من الموظفين المسموين فإن حصل من أحدهم تعذيب
للحصول على اعتراف يعاقب بالمادة ١١٠ عقوبات

نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧

(٩) لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١١٠ ع لا يلزم أن يكون المذنب تحصل على اعتراف
أو بعضا من الاعتراف قبل وفاة المبنى عليه بل المبرة بالقصد الجنائي ونية المذنب

نقض ٢ يونيو سنة ١٩١٧

(١٠) تأييد اعتراف متهم على متهم آخر بدليل غير هذا الاعتراف ليس محققاً قانوناً
ولمحكمة الموضوع أن تأخذ بمثل هذا الاعتراف إذا وجدت من ظروف الدعوى والادلة
للموجودة فيها ما يكفي لاقناعها ولو كانت تلك الادلة غير معززة للاعتراف بجميع أجزائه

نقض ٦ مارس سنة ١٩٢٣ — ٥٣٥ سنة ٤٠ ق

(١١) يجوز للقاضي بأن يأخذ باعتراف متهم على آخر إذا اعتقد بحجة هذا الاعتراف

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٧٨ سنة ٤٦ ق

(١٢) لا يكون اعتراف التهم على متهم آخر دليلاً لأبطلت الجرعة الا اذا تميز هذا
الاعتراف بهي آخر يؤيده

نقض ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ الاستقلال سنة ٤ ص ١٦١

(١٣) ان الاعتراف يجب أن يكون بغير اكراه ولا اجبار وقد ثبت أن الاعتراف بالنسوب
صدوره الى التهمين حصل بالاكراه والتعذيب من رجال الادارة مع أن الاعتراف يجب أن
يكون صحيحاً والحكم لم يذكر شيئاً من الوقائع التي قال أن التحقيق أثبتها وجاءت مؤيدة
لصحة الاعتراف

نقض مايو سنة ١٩١٧

(١٤) لكي يكون الاعتراف قانونياً ودليلاً قاطعاً يجب أن يصدر في أثناء سير الدعوى وأمام المحكمة التي تنظر الموضوع فلا يكفي صدوره أثناء التحقيقات الجنائية التي تجريها النيابة ما دام للقر لم يصر على إقراره وقرره أمام المحكمة خصوصاً إذا سحبه بصريح العبارة مدعياً أنه صدر منه بسبب الاضطراب الذي كان واقعاً فيه وقت اتهامه جنائياً

استئناف ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ المجامعة عدد ٥ ص ٣٣٧

(١٥) لا قيمة لاعتراف المتهم إلا إذا صدر بدون أي إكراه مادي أو أدبي أمام السلطات القضائية أو أحد ممثليها أو قاضي التحقيق أو أحد رجال الضبطية القضائية

محكمة الاستئناف ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٩٥ مجلة القضاء سنة ١٨٩٦

(١٦) إن الاعتراف يكون حجة على من صدر منه ولكن لا يتهد به القضاء إلا إذا كان مقولاً وتأيد بطرؤف مقولة فلذلك إذا ظهر أن الاعتراف صادر عن اغراء فلا يتهد القضاء به ليحكم بموجبه

محكمة النقض مجلة الحقوق سنة ١٧ ص ١٣٦

(١٧) اعتراف متهم على آخر والاخذ به أو عدم الاخذ به من اختصاص قاضي الموضوع وهو صاحب السلطان في تقديره

نقض ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ — ١٤٩٧ سنة ٤٧ ق

(١٨) يعد من الموظفين العموميين مشايخ الحفراء فإن حصل من أحدهم تمذيب لجل متهم على الاعتراف عقوب بالمادة ١١٠ عقوبات وليس ركناً من أركان هذه المادة أن يكون التمثيب من موظف له سلطة التحقيق

نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥

(١٩) لا مانع قانوناً بمنع المحكمة من الاخذ باعتراف متهم على آخر

نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٦٥ سنة ٤٥

(٢٠) ليس في القساؤون نس على أن المحكمة لا تأخذ باعتراف متهم على آخر ولكن تحقيق العدالة يقتضي بأن يكون هذا الاعتراف ممزراً بالذلة أخرى وقد بينت المحكمة الأسباب التي جعلتها بالاخذ بهذه الاعترافات

نقض ١٢٠١ سنة ٤٢ ق

١١١ — كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه مجازى بالجلس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرى ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل.

١١٢ — إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتياداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فيما عدا الاحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً

المعظم

(١) إذا دخل ضابط منزل بغير إذن واستعمل القوة ثم ادعى أنه دخل بحسب نية وأنه دخل لضبط منهم مجرمة ومتلبساً بها وانضح أنه لا يوجد هناك جريمة فيعتبر أنه ارتكب الجريمة النصوس عليها بالمادة ١١٢ ع

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٠٨ سنة ٤٦ ق

(٢) الصراف الذى يأمر الحفراء بدخول منزل شخص لم يدفع ضريبة الخفر لاحتار متولاهة للحجز عليها قبل اعلانه اداريا بالدفع أو الحجز عليه اداريا يعتبر ارتكب الجريمة النصوس عليها فى المادة ١١٢ ع

نقض ٢٢ ابريل سنة ١٩١٧

١١٣ — كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتياداً على وظيفته بحيث أنه أدخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً .

المعظم

(١) استعمال القسوة لقتل على محكوم عليه تنفيذاً للحكم أو للقبض على شخص منهم فى جريمة ومطلوب القبض عليه لا يعاقب عليه بالمادة ١١٣ عقوبات

نقض ٢٧ مايو سنة ١٩١١

(٢) يجب أن يبين فى الحكم العمل الذى كان يؤديه الموظف لثبوت المعرفة ما اذا كان ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أم لا

نقض ٧ مارس سنة ١٩١٨

١١٤ — كل موظف عموى أو مستخدم عموى وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو منقولاً قهراً عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغزل فضلاً عن رد الشيء المكتسب أو قيمته إن لم يوجد عيناً .

١١٥ — من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصاً سخرة في أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الأعمال التي اضطر الحال إليها لنفع الأهالى يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغزل فضلاً عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلف بتلك الأعمال بغير حق .

١١٦ — كل موظف عموى أو مستخدم عموى تعدى في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهراً بدون ثمن أو بتمن بخص ما كولا أو علفاً يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً وبالغزل في الحالتين فضلاً عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها .

الباب السابع

في مقاومة الحكام وعدم الإمتثال لأوامرهم

والتعدى عليهم بالسب وغيره

١١٧ — من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفاً عموياً أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تاديبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين

جنيهاً مصرياً فلذا وقعت الالهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أعلى أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

الاعطام

(١) الأفعال التي تدل على السخرية أو الاستهزاء تعتبر اهانة للمحكمة إذا وجهت إليها ويستحق قائلها العقاب باعتباره تسمى على هيئة المحكمة

نقض ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٩٨٦ سنة ٤٦ ق

(٢) تهديد الدليل خاص بقاضي الموضوع
المبارات التي نفال لموظف عمومي وتتضمن معنى الالهانة وكان القصد بها اهانة معاقب عليها
بالمادة ١١٧ عقوبات

نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٦٨ سنة ٤٦ ق

(٣) لتطبيق المادة ١١٧ ع يجب أن تقع الالهانة في مواجهة الموظف أمام الهان وهذه
المواجهة شرط أساسي لهذه الجنحة ويجب ذكرها في الحكم

نقض ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

(٤) موظفو المجالس البلدية يعتبرون موظفين عموميين

نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧

(٥) يجب أن يذكر في الحكم الخدمة العمومية التي كان يقوم بها الموظف وألقاب الالهانة

نقض ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ و ١٩ مايو سنة ١٩١٧

(٦) الالهانة الواردة في المادة ١١٧ عقوبات بصرف النظر عن الملتية هي كل ما يوجه
للموظف ماسا بصرفه أو كراته أو احساسه قذفا أو سبا أو غيرهما فاستناد الخطأ للمحكمة عقب
صدور حكمها يعتبر اهانة تقع تحت نص المادة ١١٧ عقوبات

نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ — ١١٧٥ سنة ٤٦ ق

(٧) يجب أن يذكر بالحكم ألفاظ التمدى والتهديد مع بيان نوع العمل الذي كان الموظف
يؤدي وقت التمدى عليه

نقض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٧٨ سنة ٤٧ ق

(٨) يجب أن يبين في الحكم ألفاظ الالهانة والعمل الذي كان يقوم به الموظف أثناء وقوع

الالهانة عليه

نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٧٩ سنة ٤٦ ق

(٩) اذا فاه شخص في الجلسة بالفاظ تهكية عددها القاضى اهانة فهذا كاف لادانته ومعاذته
بالمادة ١١٧ ع لان القاضى رأى وسمع الالفاظ وقدر ان كانت اهانة أم لا
نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١٢٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٠) اذا وقت جرعة التمدي على رجل الحفظ أثناء تأديتهم وظيفتهم بعد ارتكاب جرعة
احراز مواد مخفزة بلا رخصة فانه لا ارتباط بين الجريمتين لأن جرعة التمدي ليست من الجرائم
التي ترتكب عادة لتسهيل الاحراز واتخاذها مما لا يمكن معه التجزئة بينهما بل هي جرعة وقعت
بعد تمام جرعة الاحراز التي لم تكن هناك حاجة لجرعة التمدي لاتمام ارتكابها ولم يقصد منها
الا الاقلاق فقط من أيدي رجال الحفظ بعد ضبطهم بجرعة الاحراز
نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٨ — ٧٩٥ سنة ٤٥ ق

(١١) اذا ذكر في الحكم أن اللجنى عليه بصفة عمدة سمح صياحا فذهب نحوه فقابله المنهم
وتعدى عليه بالضرب بالما فقد حصل اذن التمدي على الممدة وهو يحافظ على الامن العام
عند ما شرع بالاستطلاع سبب الصياح ويكون التمدي حصل أثناء تأدية وظيفته
نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ — ٥٧٤ سنة ٤٥ ق

(١٢) ليس في قول شخص لموظف عموى « سأرفع دعوى تمويض عليك » أية اهانة مما
جاء في نص المادة ١١٧ عقوبات بل ان طلب التمويض حق شخصي لكل فرد ناله ضرر
نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ — ١٩٤ سنة ٤٤ ق

(١٣) يكون الحكم باطلا اذا لم يبين الفاظ الاهانة التي وقت على الموظف
نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩١٣

(١٤) قول المنهم للقاضى عقب الحكم عليه « ده ظلم » يعتبر اهانة واستخفافا بمجلس القضاء
ويجب معاقبته بالمادة ١١٧ عقوبات

نقض أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٢ سنة ٤٣ ق

١١٨ — كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط
أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين
جنيهاً مصرياً

الامطام

(١) يجب أن يبين في الحكم أن المبنى عليه موظف عمومي ومكلف بخدمة عامة وأنه كان يؤديها

تقضى أول يناير سنة ١٩٢٤

(٢) يجب أن يبين في الحكم نوع المقاومة التي حصلت من التهم للموظف العمومي أثناء تأدية وظيفته ونوع الخدمة العامة التي كان يؤديها هذا الموظف

تقضى ٣ مايو سنة ١٩١٣

(٣) خفي المحكمة موظف عمومي يؤدي خدمة عامة

تقضى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤

(٤) مقاومة مأمور المركز أثناء تسليم أذنين لصاحبها رسا مزادها عليه تعتبر مقاومة يماقب عليها بالمادة ١١٨ ع

تقضى ٩ أبريل سنة ١٩٠٤

١١٩ — وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً:

فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس .

الامطام

(١) لا يشترط لصحة الحكم بيان مدة العلاج الا في حالة تطبيق الفقرة الثانية

تقضى ١٥ فبراير سنة ١٩١٩

(٢) عدم ذكر الوظيفة التي اؤديها الموظف العمومي بالحكم لا يطله

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣

الباب الثامن

في هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

١٢٠ — كل انسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .
فإذا كان صادراً على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن أو كان محكوماً عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرية .
وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب في احدى الحالتين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجرمة أخرى .

المظام

(١) المدة بمقتضى قانون تحقيق الجنايات من رجال الضبطية القضائية فان قبض على شخص متلبس بجرمة ثم فر هذا الشخص يعتبر أنه هرب بعد القبض عليه قانوناً

نقض ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

(٢) مشايخ الحفراء من رجال الضبطية القضائية فان قبض على شخص متلبس بجرمة ما ثم هرب هذا الشخص يعتبر أنه ارتكب الجرعة المنصوص عليها في المادة ١٢٠ ع

نقض ١٥ ابريل سنة ١٩١٣

١٢١ — كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرية اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوماً عليه بعقوبة جناية أو متهماً بجناية وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرية .

١٢٢ — كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته او بنقله

وساعده على هربه أو سله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقاً للاحكام الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الاشغال
الشاقة المؤقتة .

وإذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة
عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن
وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

١٢٣ — كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان
ويهمل في الاجراآت اللازمة لذلك بقصد معاوته على الفرار من وجه القضاء
يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الأحوال الميئنة فيها .

١٢٤ — كل من مكن مقبوضاً عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سله له
في غير الأحوال السالفة يعاقب طبقاً للاحكام الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة
أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فإذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث
سنين الى سبع وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

١٢٥ — كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب
بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

١٢٦ — كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصاً قرّب بعد القبض
عليه أو متهماً بمجنائية أو جنحة أو صادراً في حقّه أمر بالقبض عليه وكذا كل
من أعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب
طبقاً للاحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم

عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع
واذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً
بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس .
وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين
أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرية .
ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخنى أو ساعد على
الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده
أو أحفاده

١٢٦ مكررة (ق ١٢ في ١٨ يونيو ١٩١٢) — كل من علم بوقوع جنائية
أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة
كانت على الفرار من وجه القضاء إما بأبواء الجاني المذكور وإما باخفاء أدلة
الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان
لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :
إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة بالحبس
مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن
تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً
أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة
شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى
العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على
الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .

المصطلح

(١) لتطبيق المادة ١٢٦ مكررة يكفي أن يكون التهم قصد اعانة الجاني على الفرار من

وجه القضاء ، وذلك بتقديم معلومات كاذبة لأى موظف عمومي له حق التحقيق ولم يتم الفرار فعلا فتطبق على من يبين الجاني على الفرار من وجه القضاء بتفديته معلومات عن الجريمة وهو يعلم بعدم صحتها — والقول بأنه يشترط لططبيق هذه المادة حصول الفرار فعلا خطأ لأنه إن صح هذا الرأي كانت النتيجة عدم امكان تطبيق المادة الا بعد سقوط الحق في اقامة الدعوى بمضى 'المدة ضد الجاني الاصلى وينتج من ذلك عدم تنفيذ القانون

نقض ٢٢ مارس سنة ١٩١٣

(٢) لا يعاقب بمقتضى المادة ١٢٦ مكررة من كان مسوقا بالشفقة الانسانية وساعد الجاني على الفرار من وجه القضاء بالطريق المبنية في هذه المادة (الأبوين والزوجة والاولاد ومن في حكمهم) أو من لم يكن يعلم وليس لديه من الاعتقاد ما يحمله على الاعتقاد بوقوع جريمة أو جنحة ويقدم على ابواء شخص هارب أو يقدم عنه معلومات غير صحيحة ويجب اثبات هذا العلم في الحكم

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤

(٣) المادة ١٢٦ مكررة لا تستلزم حصول اتفاق بين من يقدم معلومات كاذبة وبين الجاني الاصلى الذى تقدم هذه المعلومات لصالحه بل يكفي أن يعلم الشخص بوقوع جريمة أو جنحة من شخص اخر وبين الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة لا تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها

نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

(٤) هذه المادة تنطبق من ارتكب عملا ضلعا لا عملا سليا

نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١

(٥) يجب لتوفر أركان المادة ١٢٦ مكررة أن يكون الحق علما بأن من أخفاه مرتكبا جريمة — وإن كان من أخفاه مشاعا أمره بين الناس وأنه مطلوب القبض عليه وكتبت عن ذلك الجرائد فيعتبر الحق أنه عالم بذلك

نقض ٢٨ أغسطس سنة ١٩١١

(٦) من أم أركان المادة ١٢٦ مكررة أن يكون للمتهم علما بأن الشخص الذى أخفاه فر بعد القبض عليه أو معهما في جريمة أو جنحة وصدر في حقه أمر بالقبض عليه ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها توفر هذا الركن والا كان الحكم باطلا

نقض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

١٢٧ — كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس

مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنياً مصرياً
ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية

الباب التاسع

في فك الاختتام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة

١٢٨ - إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق
أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في
مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً
مصرياً إن كان هناك حراس .

١٢٩ - إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جنائية
أو لمحكوم عليه في جنائية يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال مدة لا تزيد
عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً .

١٣٠ - كل من فك ختم من الاختتام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة
من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فإن كان
الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن ثلاث سنين إلى سبع .

١٣١ - إذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعة لأمور غير ما ذكر
يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهوراً أو بغرامة لا تتجاوز عشرين
جنياً مصرياً وإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا
تتجاوز سنة .

المحظوم

(١) فك الاختتام يعاقب عليه سواء كانت موضوعة بناء على أمر صادر من جهة قضائية أو
حكم قضائي صادر من إحدى المحاكم أو بناء على أمر قانوني صادر من إحدى جهات الحكومة

الادارية ضمن دائرة اختصاصها

نقض ١٤ يناير سنة ١٩١١

١٣٢ — اذا سرقت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلبة الى شخص مأمور بحفظه يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنياً مصرياً

المحطام

(١) اذا سرق شخص عقد إيجار مودع في قضية فانه يعاقب بنص المادتين ١٣٢ و ١٣٣ عقوبات — والفرض من نهبهما سرقة الأوراق التي تعتبر مستندات ويسرقتها يحصل ضرر لودعها

نقض ٤ فبراير سنة ١٨٩٩

(٢) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٢ عقوبات تتكون من جلة عناصر أولها حصول السرقة أو الاختلاس أو الاتلاف ثانيها أن يكون الموقوف أو المثلث أوراقاً أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية وثالثها أن تكون هذه الاشياء محفوظة في المخازن العامة المعدة لحفظها أو مسلبة الى شخص معين مكلف بالحفظ وبما أن الحكم لم يبين أن العقد المنسوب للمتهم سرقة كان في مخزن عام أو كان مسلماً للشخص معين مكلف بحفظه ولا تبين فيه كيفية حصول السرقة فهو حكم باطل

نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٧٧ سنة ٤٤ ق

(٣) بيد أن شرح الحكم الحادثة وتاريخها وسرد وقائسها وأطوارها بالتفصيل وأورد الأدلة التي أدت الى اقتناع المحكمة بإدانة المتهم وتبني القضاة التي أقامها المتهم لتدليل على عدم صحة هذه الأدلة لحس الوثائق المسكونة للجريمة وحصر أدلتها في قوله يكون المتهم قد اختلس عقد الإيجار الاصل الذي كان مودعاً في القضية المدنية سنة ١١٣٨ مدني بقلم كتاب محكمة ملوى الجزئية الاهلية وأودع عقداً آخر مزوراً بدلا عنه اضراً بعوده المدعى بالحق المادني فذكر لفظ اختلس لتعبر عن الجريمة التي ارتكبها المتهم وكان يصح أن يذكر بدلا لفظ سرقة وللؤدى واحد لان هذه الالفاظ ليس لها في هذه المادة مدلول معين محدد كما هو الحال في المادتين ٢٦٨ و ٢٩٦ عقوبات ويكاد اللفظان أن يؤديا معنى واحد يراجع النص الفرنسي للمادة المذكورة وعلى ذلك يكون استعمال الحكم لفظ اختلس لا شائبة فيه

أما الغرض في ذكر كيفية حصول السرقة فليس مبرراً في صحة الحكم ثم أنه ذكر القىء الذى وقع عليه الاختلاس فقال انه عقد الإيجار الأصلى وزاد على ذلك أن بين أنه الذى كان مودعا بالقضية المدنية سنة ١١٣٨ سنة ٣٥ ملوى فمرف بذلك أنه من ضمن أوراق المرافعة القضائية لأن هذه العبارة تشمل كل ورقة يكون وجودها في ملف الدعوى من مستندات السيد والمرافعة في القضية وليست قاصرة على أوراق المرافعات كما قد تبادل الى القهن لاول وهلة ثم عقب على قوله أنه كان مودعا بالقضية المدنية ان قال بقلم كتاب محكمة ملوى الجزئية الأهلية فدل بذلك على أن العقد المبرور كان مودعا أحد الاماكن المسموية المدة لحفظه هو وأمثاله وليس من الضروري أن يكون للسكان مخزنا عموميا كما يفهم من النص العربى العادة المذكورة فان النص الفرنسى يستعمل مقابل ذلك عبارة وهى أشمل من اللفظ العربى المقابل لها كما هو ظاهر

تقضى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية ٦١٣ سنة ١٧ ق

١٣٣ — وأما من سرق أو اختلس أو أتلف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

١٣٤ — اذا حصل فك الاختتام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتاً

١٣٥ — كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستان أو مأموريهما أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلبة للبوتستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامه لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً وبالغزل في الحالتين وكذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافاً من التلغرافات المسلبة الى المصلحة المذكورة أو افشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

الاعطام

(١) لا تطبق هذه المادة على فتح تلغراف بل على من أخفى تلغرافاً أو افشاه

تقضى ٥ مارس سنة ١٨٩٨

الباب العاشر

في اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بهادون حق

١٣٦ - كل من تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

المقام

(١) العلماء مصرح لهم بمباشرة عقود الزواج أو الطلاق فن قام منهم بمثل هذا العمل لا يعتبر أنه تداخل في وظيفة مأذون المصريح ويكون ما أجراه له حق فيه ولا عقاب عليه
نقض ١٣ مايو سنة ١٨٩٩

(٢) الفتاوى التي تنهى بعدم وقوع طلاق مدعى به أو بجواز رد زوجة مطلقة لا تعد تداخلاً في الوظائف الأميرية
إذا لم يدع الشخص الذي أفتى هذه الفتوى أنه مميّن من قبل الحكومة
نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، ٢٤ يويه سنة ١٩٠٨

١٣٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً

الباب الحادى عشر - في الجنح المتعلقة بالأديان

١٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً :

(اولا) كل من شوش على اقامة شعائر ملة او احتفال دينى خاص بها أو

عظما بالعنف أو التهديد .

(ثانياً) كل من خرب أو كسر أو اتلف أو دنس مبانى معدة لاقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء آخر لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .
(ثالثاً) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

المحظّم

(١) ان الفصد الجنائي ليس ضرورياً في تهمة انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها ويكفى أن الفعل المادى المسبب للانتهاك يكون حصل مارادة الفاعل وبرغبته وليس من الضروري أن يكون العمل واقعا ماديا على الجثث أو المقبرة مباشرة
فمن يزنى بامرأة في حوش مدفن يكون ارتكباً لجرعة انتهاك حرمة القبور لأن ذلك يحس احساس أقارب الموتى المدفونين في المقبرة

نقض ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

١٣٩ — يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع باحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علناً ويقع تحت احكام هذه المادة .

(أولاً) طبع او نشر كتاب مقدس في نظراهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً اذا حرف عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً يغير من معناه .
(ثانياً) تقليد احتفال ديني في مكان عمومي او مجتمع عمومي بقصد السخرية به اوليتفرج عليه الحضور .

المحظّم

(١) لا تنيد المادة ١٣٩ أن التمدى على الأديان لا يقع الا باحدى الطريقتين المذكورتين بها فقط بل الذي يؤخذ من الاطلاع على تلك المادة باكملها أن قصد الشارع العقاب على كل تعد يحصل بطريقة علنية

نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨

الباب الثاني عشر

في إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية
١٤٠ — كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة
لنفع العام أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجاراً مفروسة في صحون
الجوامع أو في الشوارع أو المنتزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً
أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من
تلك الأشياء .

الباب الثالث عشر

في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التلغونية وفي تعطيل النقل
بواسطة السكك الحديدية

١٤١ — كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أتلف شيئاً من آلاتها
سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على انقطاع المخبرات يعاقب بدفع
غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت
تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين
بالحكم بالتعويض .

١٤٢ — كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه
الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة
لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الإخلال
بالزامة بالتعويض عن الخسارة .

١٤٣ — كل من أتلف في زمن هياج أو فتنه خطاً من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات آحاد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلغرافى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بمجبر الخسارة المرتبة على فعله المذكور .

١٤٤ — تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

١٤٥ — كل من عطل عمداً سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال إشارات كاذبة أو إلقاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل فى القضبان وحواملها أو نزع الخوابير أو مساهمة التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .^١

١٤٦ — اذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أما اذا نشأ عنها موت شخص فيعاقب مرتكبه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

١٤٧ — كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه إلقاء الأشخاص الذين به فى الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً أما اذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة بالحبس .

المعظم

(١) لا يلزم فى تطبيق المادة ١٤٧ عقوبات أن يكون القطار كاملاً بل يعاقب أيضاً من يمرض

للخضر الأشخاص الموجودين في قاضرة واحدة لأن غرس الشارع حماية كل شخص راكب في
قضار والقاضرة أيضاً تعد تقاراً لأن فيها أشخاصاً يبتنى القانون أيضاً بالحفاظ على أرواحهم ولا
تقل عنايتهم عن عناية باقي الركاب
نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤

الباب الرابع عشر

في الجنح والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

١٤٨ - كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنحة أو جنابة
وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجنابة بالفعل يعد مشاركا في فعلها
ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقعا بايما أو مقالات أو صياح
أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصاريع ذلك أو
توزيعه أو تعرضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض
بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة .
أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجنابة فيحكم بمقتضى المادة
٤٦ من هذا القانون .

المحظوم

(١) شرط الملائية يتوفر اذا كتبت الفاظ السب والشتم في تذكار بوسنة مكشوفة لأنه
مفروض أن عمال البوسنة يطلعون على هذه التذكار

حكم محكمة نامور في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥

(٢) يبطل الحكم الذي لم يذكر فيه طريقة الملائية في تهمة التذف

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤

(٣) (١) اذا أرسل الفاظ كناية الى عدد من الناس — قل أو أكثر أو اذا اختار
واحداً أو أكثر ممن بهم التذفوف في حقه أن يكون محترما في نظره فهذا يعتبر توزيعا بالعمى
القانوني الوارد بالمادة ١٤٨ عقوبت

(ب) تشمل كلمة « التوزيع » تسليم كتابة التذف ولو لشخص واحد لأن هذا يعتبر في
القانون نصرا حقيقيا لأن النمر يجوز تصور وجوده تملما حتى كان فريق من الناس قد أخذ علما

بذلك الحبر وذلك بسبب الوسطاء اللازم وجودهم حتى أو نظروف أخرى حكيم مرسل
لجنة أشخاص

(ج) انه وإن كانت أحكام القضاء في فرنسا تدور بأنه لا يوجد قذف بلعى القانونى متى
كانت الكتابة موزعة سرّاً إلا أن صفة السرية من المسائل المتعلقة بالموضوع (تقضى فرنسا ٢٢
أكتوبر سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء ١٨٩٨ — ٤١)

وعلى ذلك فالشكوى المقدمة ضد أحد الموظفين الى رئيسه الادارى لا يمكن اعتبارها سرية
لأن الموظف ناطقون فيه سيكلف من رؤسائه بتقديم الايضاحات عنها وانه اذا كان الاشخاص
الذين وزعت عليهم الكتابة ملزمين قانوناً بحفظ السر وكتابه فان هذه مسألة لا أهمية لها .
والطرف نفسه لا يمكن من جهة أخرى أن يمنع اذاعة السرفملا (تقضى بلجيكا ٥ يناير سنة ١٨٨٧)
(د) وبني على ذلك أنه يعتبر قذفا بطريق النشر ما جاء بمرضى الاستئناف التى تحرر من
أصل وصورة واحدة وتنضم قذفا في حق القاضى الابتدائى وترسل للنصم عن يد محضر بعد
اعلائها ويودع أصلها في القضية بالمحكمة وهى بذلك عرضة للاطلاع عليهاحتما من القضاء والمحامين
وكانت المحكمة ويمكن تلاوتها علنا بالمجلس — وعمرها يعلم كل هذه الظروف : ويعتبر

ذلك بلا نزاع من نوع النشر والتوزيع بلعى الواردين في المادة ١٤٨ عقوبات

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩١٤

تقضى ١٥ يناير سنة ١٩١٦

(٤) يعتبر أن القذف حدث علنا اذا صدر من القضاة في محل عموى يسمى الغريب من
المتكلم فان الكلام بهذه الصفة يدخل في معنى كلمة مقالات الواردة في المادة المذكورة

تقضى أول فبراير سنة ١٩١٣ ، ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٥

(٥) محل الحرىم في الافراح السامة يعتبر محلا عموميا والقذف الذى يحصل فيه يعتبر قذفا
متوافرا فيه أركان العلانية

تقضى ٤ يناير سنة ١٨٩٦

(٦) تطبيق الساتين ١٤٨ و ٢٦٥ يجب أن يبين في الحكم أن القذف حصل في محل
عموى على مسمع من مجلة أناس

تقضى ٣ مارس سنة ١٩١٧

(٧) الطبع في حد ذاته لا يفيد القذف بل لا بد أيضا من حصول النشر

تقضى ٦ مارس سنة ١٩١١

(٨) يجب توضيح كيفية العلنية والطريقة التى حصل بها القذف أو السب وذكر المكان
الذى حصل فيه السب للتحقيق من توافر شرط العلنية

تقضى أول مارس سنة ١٩٢٦ — ٥٩٦ سنة ٤٣

(٩) متى كانت الشكوى الرسمية الرفعة الى انقضاء أو الادارة هي كما هو الحال في هذه القضية معرضة بطبيعتها للتسجيل والتداول بين الموظفين والمستخدمين وهو الامر الذى يجرحها بالضرورة من صفة السرية وبهاذا في الكتان فتتوفر بطبيعة الحال شروط الطئبة
نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ و ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ - ٨٧١ سنة ٤٤ ق

١٤٩ — كل من حرص مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات غيلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تحريره أى نتيجة يعاقب بالحبس

١٥٠ (ق ٣٢ لسنة ١٩٢٢) — كل من تطاول على مسند الملكية المصرية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع في أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

المطام

(١) البب في القات الملكية المبر عنه بكلمة offence هو ما يجرح فيه الجاني ذات ولئ الأمر ملنا شخصيا بحتا لا صلة له الا بلك الشخصية البجلة
أما اللوم ولو كان قارعا فهو الذى وان وجه لولى الأمر فانه ينصب ويرتبط ويقترن بعمل حكوى من أعماله

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ ، ١١٦٣ سنة ٤٥ ق

١٥١ (١) — من حرص الناس باحدى الطرق المبينة آنفا على كراهة

(١) ١٥١ مبدلة (ق ٣٧ لسنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية وذلك باستعمال احدى الطرق المبينة في المادة السابقة
(أولا) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على الازدراء بها
(ثانياً) نشر الأفكار الثورية الفائرة لمبادئ الدستور الاساسية
(ثالثا) تحجيد تغيير النظم الأساسية للهبة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى
غير معروعة

يعاقب بنفس العقوبات للمخدعة كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب

الحكومة الخديوية و بفضها أو على الازدراء بها فجزاؤه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الاعطام

(١) للناداة بسقوط الحكومة لا يعتبر اهانة لهيئة الحكومة والساداة بسقوط حزب لا تعتبر اهانة أو تحريض على كراهيته

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٧٢ سنة ٤٣ ق

(٢) الهتاف بسقوط الحكومة اهانة تنظيمية وأنه يحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٩٢ سنة ٤٦ ق ، ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ —

١٦٠١ سنة ٤٦ ق

(٣) ان مجلس الوزراء هو الذى يده ادارة شئون البلاد مع تصديق ولى الامر وبناء على ذلك تكون الوزارة هى الحكومة للنوّه عنها بالمادة ١٥١ من قانون المقويات ، وهذا التفسير يميزه ما ورد بنس المادة ١٦٠ من القانون المذكور التى تناقض كل من وقت منه اهانة فى حق الهيئات النظامية التى تشمل بلا ريب الهيئات التشريعية ومجالس المديرية

نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١٥٢ — كل من حرض العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

١٥٣ — كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها فى تكدير السلم العمومى بتحريضه غير على بغض طائفة أو جملة طوائف من الناس أو الازدراء بها

جرعة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة فى ارتكابها
واذا ارتكبت جرعة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه اللادة بواسطة جريدة أو نشرة دورية تحكم المحكمة فى حالة الادانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة أشهر
وفى حالة المود الى ارتكاب جرعة مماثلة لها فى مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الأول تقرر
المحكمة الفاءها نهائيا
وللمحكمة أن تأمر باقتال للطبعة اقالا مؤثنا أو نهائيا اذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً

الاعطام

(١) المادة ١٥٣ عقوبات تشترط السعي باحدى الطرق الملايئة في تكدير السلم العمومي وأن يكون ذلك بالتحريض على بغض طائفة من الناس والازدراء بها فالتسادة في الطريق العام بغيوط حزب الاتحاد الملوكي ونسقوط حزب المدينين ليس من شأن تكدير السلم العمومي ولا يدل «معلقاً على أن المتهم قصد ذلك

نقض ٢ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٧٢ سنة ١٤٣ ق

١٥٤ — من حرض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمرا من الامور التي تعد جنائية أو جنتحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً

الاعطام

(١) وضع شخص في احدى عراوى سترته صورة مصفرة للحكوم عليه في قتل سياسي لا يكفي لاعتباره مجنناً أو محناً لتلك الجريمة خصوصاً اذا كان اقضى عليها زمن طويل

جنايات مصر ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

(٢) الفناء بالقول «يا ميت صباح الخير على الورداني» الدالة على استهسانه عمل قاتل بطرس باشا أمام الجمهور في وقت معاصر للحادثة يعتبر استهساناً لارتكاب الجريمة وتعجيبها في شخص مرتكبها وعليه فأركان الجريمة الواردة في هذه المادة تكون قد توفرت

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠

١٥٥ — كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المبيته آتفا حرمة الآداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً.

١٥٦ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور.

ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة احدى تلك الطرق في حق للملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش .
فلذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم . ضوعفت العقوبة .

١٥٦ مكررة (ن ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقي عليه مسئولية بواسطة احدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

١٥٧ (ن ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من عاب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الاجنبية بواسطة احدى الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين

١٥٨ (ن ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من عاب في حق أحد أعضاء الاسرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً

١٥٩ — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو اوى انسان مكلف بخدمة عمومية أو افترى عليه او سبه باحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته او خدمته

الاعظام

(١) (١) من المبادئ المقررة أن حياة الموظف ومن في حكمه هي ملك للمجتمع التي يعمل الموظف لحسابه ولذا أوجب قانوننا لكل فرد من أفراد ذلك المجتمع ولو لم يكن متبعا لحزب من أحزاب السياسية أن يتناول عمل الموظف بالنقد بشرط أهمها إقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بوجه من الوجوه

(ب) انه وإن كان اللهم قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلام إلا أنها جاءت من باب اللباقة في النقد والرغبة في التعصير بالفعل في ذاته كما هي خطة اللهم في كتابته المستفادة من عبارته من اللباقة في اللقال والظاير في الوصف — وعلى أي حال فعلى لا تشمل شيئا له مساس بالحياة الخصوصية ومن ثم لا يسوغ اختزال تلك المبارات أو الألفاظ من

مجموع المقالات وفرض عقاب خاص لها كما فعل المسك الطعون فيه

تقضى ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٣٦٤ سنة ٤٢ ق

(٢) يجب أن يكون النقد المباح عاداً وغالباً من سوء التقصد في جرائم القذف بطريق البص.

تقضى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٣٠ سنة ٤٦ ق

(٣) (١) ان المناقشات العمومية معها بلغت من الشدة في تقصد أعمال وأراء الأحزاب السياسية تكون في مصلحة الأمة التي ينسب لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأياً جميعاً في الحزب الذي تنق به وتؤيده — وليس للقضاء أن تتدخل في هذه المنازعات الا اذا كان هناك ماس أدبي أو مادي بمصلحة شخصية حقيقية

(ب) الطعن في المحكوم السياسيين بنوع عام يجوز قوله بشكل أوسع وأعم من الطعن في موقف معين بالذات وأن الشخص الذي يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه ولارد على الطعون الموجهة له وتبرير أعماله

(ج) القذف والب والاهانة كلها مفيدة قانوناً بقبود واحدة فهي لا يقاب عليها القانون اذا كانت بسلامة نية ويفسر اثبات صحتها

تقضى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — ١٧٤٤ سنة ٤١ ق

(٤) ترك الموظف لأعمال وظيفته لا ينشئ عليه عدم خضوعه للقانون فيما يوجه إليه من الملاحظات عن أعمال وظيفته — وعلى ذلك يجوز إثبات حقيقة كل فعل أسند الى هذا الموظف العمومي اذا كانت الطعون موجهة إليه عن أعمال وظيفته

تقضى ٤٧٨ سنة ٤٢ ق

(٥) ان النقد المباح هو الذي ينظر فيه الناقد الى أعمال الشخص ويبحث فيه بنصر وتقبل دون أن يس الشخص وكرامته ويكون قاصراً على أعماله — أصابت المحكمة الحق في التفرقة بين نية الناقد والباعث له في تنقده وأنه مهما كان الباعث مرتبطاً بالصالح العام فإن سوء النية اذا ثبت كان في حد ذاته كافياً ومبرراً قانوناً للعقاب وما لا ريب فيه أن لفضي الموضوع للسلطة في تقدير ما اذا كان هذا الركن « سوء النية » متوافراً من عدمه

تقضى في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ — قضية رقم ٦٥٣ سنة ٤٧ ق

(٦) للصحافة من الحرية في نقد التصرفات الحكومية وإظهار قرائنها على ما يقع من الخطأ في سير المضطلمين بإعياء الأمر وإبداء رأيها في كل ما يلابس الاحوال العامة الا أنه لم يفت للشارع أن يرسم لسلكه شيء حده فقرر في وضوح أن المقالات التي حوكم عليها الطاعنان لو كانت متصورة على النقد المباح لما كانت تمت مسؤولية . أما وقد تطرف مقيشها ففسب الى وزيرين أنها قرأ بيع أقطان الحكومة في البورصة وتسبباً عمداً في هبوط الاسعار للانتقام لشخصياً من هذه المشاركة

المدبرة ولاشباع مطالبها الخ . فمنى هذا أن الطاعنين خرجا عن دائرة القذف المباح إلى دائرة القذف القائم على وقائع شائنة معينة

ولو أن القذف موجه إلى شخصين غير معينين لا بالاسم ولا بالوظيفة وإن عدم تعيين المني عليه في جريمة القذف هادم لأركان الجريمة ولكن يكفي لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذى يعنيه القاذف فإذا أمكن المحكمة أن تترك لحوى عبارات القذف ومن هو المعنى به وأمكنها استنتاجه بلا تكاف ولا كبير عناء وكانت الأركان الأخرى متوافرة حتى العقاب على الجريمة ولو كان المقال خلو من ذكر اسم المني عليه وإذا ما عينت محكمة الموضوع الشخص المعنى بالقذف فلا دخل لمحكمة النقض ملفات المحكمة الإدارية لا يجوز للمحكمة ضنها إلى القضايا وعدم القرار بينهما لا يعتبر اختلالا بحق الدفاع بل يجوز للتمم أن يثبت ما جاء بهذه الملفات بالبينه إن أمكن إثبات صحة القذف كما جاء بالمادة ٢٦١ عقوبات

نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ — قضية ٦٣١ سنة ٤٧ ق

(٧) للمركبات التجارية هي أشخاص متبوية والقذف الذى يحصل في حقها بأنها تنصب وتحتال على أكل أموال الوطنيين بالباطل هو قذف مقاب عليه لأنه ينصب على التامعين بإدارة هذه الشركات

نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٢١ سنة ٤٦ ق

(٨) من المبادئ المقررة قانونا والتي جرت عليها محكمة النقض أخيراً اعتبار الإهانة والسب والقذف واحداً وأنه بالنسبة للموظفين العموميين ومن ما تلهم تحجب عقوبة من يتعرض لهم بشيء من ذلك إلا إذا ثبت صفة ما اسند إليهم وكان ذلك مجسنة

وأنه وإن صح أن التهم بالغ نوعاً في تشييل بعض الأمور أو العبارات المطلوب عقابه عليها وهو الأمر الغير مرغوب فيه يشتمل له في ذلك سلامة نيته وحسن مقصده من إرادة خدمة بلاده بمثل هذا التقيد على اعتقاده . وتبين أنه لا محل لإدانة التهم لسلامة نيته وحسن مقصده وعدم اختلاله لوقائع غير حقيقية

جنايات مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — ٢٧ سائرة ٢٤ طابدين

١٦٠ — يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة إهانة في حق إحدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الإدارة العمومية .

الاصطلاح

(١) أعضاء المجلس النيابي كالموظفين العموميين فالصلن الذى يوجه لهم خاصاً بأعمال وظيفتهم

يجوز اثباته اذا كان بسلامة نية

نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — ١٧٤٤ سنة ٤١ ق

(٢) محكمة النقض والابرار لا ترى الأخذ بالبدا الذى قرره محكمة الجنايات وهو أن عبارة (الهيئات النظامية) الواردة بالسادة ١٦٠ من قانون العقوبات يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكونا لا كثرية أو أقلية لأن الفرض المقصود من وضع هذه المادة هو صيانة كرامة الهيئة نفسها أى المجلس النيابى اذ يسمح أن يبدى الناقد أعظم مظهر الاحترام للمجلس نفسه كهيئة نظامية وهو يظلم مع ذلك في أعمال بعض أعضائه . وحيث أنه لو قبل أيضا يجوز اعتبار حزب سياسى في المجلس النيابى كهيئة نظامية . وهذا ما لا قسم به مطلقا . محكمة النقض والابرار فان الفتايات المشار اليها لم تكن موجهة الى حزب معين

نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — ١٧٤٤ سنة ٤١ ق

نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٣٦٤ سنة ٤٧ ق

(٣) لا شك أن هيئة الوزارة من الهيئات النظامية الواردة في السادة ١٦٠ عقوبات من قبل صدور الدستور وبمده فكل اهانة توجه اليها بالكيفية الواردة في نص هذه المادة تستوجب العقاب فلو عنت شخص فلتسقط :وزارة الحائنة فالهنا الهتاف يكون ماسا بالعرف والكرامة . والاهانة ليست الا المساس بالعرف والكرامة ولا يصح القول بأن هذه الالفاظ أصبحت مألوقة والسقوط والاهانة لايزالان مدلولهما مما يبخس الاحساس والكرامة فأقراره وجهة النظر الاولى طاعة للاختلال بالنظام العام واباحة الفوضى الاخلاقية وتعطيل القانون الواجب على كافة الناس التزام حدوده

كذلك لا يسوغ القول بأن ما طاه به التهم ليس الا اعرابا عن رأيه الذى كفل له الدستور حريته لان حرية الرأى كانت من قبل الدستور مكفولة في حدود القانون على مثال ما كفاهذا الدستور سواء بسواء فالدستور في هذا الصدد لم يأت بمجديد وما هو الا أن أيد حقا ثابتا لكل مصرى من ذى قبل فلا محل اذن للاحتجاج به اللهم الا اذا كان يريد التهم أن يذهب الى القول بأن الدستور أباح للناس من اهانة بعضهم بعضا والمخرج على أوامر القانون ونواحيه ما لم يكن مباشرا لهم من قبل وهذا غير سائغ

وأما القول بان الهتاف بهذه الالفاظ هو من باب النقد للسياح وأن الشرع والمحاكم أجمعوا على أن الذين يصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد يمكن التسامح في تقديم فهذا الكلام خاص بالحاجة بين الاحزاب السياسية وما قد يندفع فيه المناظر من قوارص السلم أثناء ادلائه بمجة وتزييف لرأى مناظره وأما الهتاف في الطريق فليس رأيا ولا حجة ولا نقدا لرأى بل هو سب . مجرد لا أكثر ولا أقل

وغير سائغ أيضا أن يتكلم التهم على أنه أراد من هتافه لفت نظر الوزارة الى واجبدستورى هو التخلي عن الحكم لحزب الأغلبية مدعيا أن الدستور ينص على وجوب تشكيل الوزارة منه وهذا لا يعتبر اهانة بل تمثيلا لتخلي الوزارة عن الحكم هول أن ذلك غير سائغ ولا مقبول لأن

الدستور لم ينص على شيء من هذا بل الذى ينص عليه هو أن تعيين الوزارة من حقوق الرئيس الاعلى للدولة يختارهم كيما أراد فلذا كان لا يروق للمتهم بماء الوزارة للمينة بأمر الرئيس الأعلى فان محكمة النقض ليس لها في الامر من شيء وللمتهم أن يتخذ لما يريد طريقا معروفا والا يستعين على مراده بوسيلة هي من المحرمات

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — نقض ٧٩٢ سنة ٤٦ ق

(٤) انه من الخطأ افتراض سوء النقص في دعاوى الفذف التي تنشب بين الاحزاب السياسية لمجرد نشر الفذف وان محكمة النقض أن تبحث جميع ظروف الدعوى لتبين اذا كان الناشر أراد منفعه البلاد أو أنه أراد الاضرار بالاشخاص الذين طعن عليهم وأن الطعن في الحصول السياسيين في البلاد الدستورية يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن في موقف عام لما قد تتكشف عنه هذه للساجلة وأن اشتدت من جلاء الشئون التي تهم مصلحة البلاد

نقض أول مايو سنة ١٩٢٨ — ٢٢٣ سنة ٤٥ ق

(٥) ان التطورات السياسية واختلاف الاحزاب جعلت طائفة من الناس يرددون القول « تسقط الحكومة » وما يشابهها فيما بينهم حتى كادت تكون مألوفة عندهم فهذه العبارة بناتها لا يقصد بها اهانة الحكومة — فالنقض الجنائي اذن غير متوفر

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٧٢ سنة ٤٣ ق

١٦١ — مجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجنترالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم

الدعوى

(١) يجب أن تثبت النية العمومية أن المتهم وقت النشر كان يعلم أن الخبر كاذب وأنه كان سيء النية في النشر

نقض ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٨

١٦٢ — من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلاً عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى

هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومي^(١).

١٦٣ — (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من تصدى باحدى الطرق المذكورة آنفا الى نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها أو ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا مجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنياً مصرياً.

١٦٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — اذا ظهر أن في نشر المرافعة القضائية ضرراً بالنظام العام نظرا لنوع الجريمة المقامة لأجلها الدعوى جاز للحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد ١٠٠ جنيه مصري.

١٦٥ — (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المناولات السرية بالمحاكم استئنافية كانت أو ابتدائية.

(١) ١٦٢ مبدلة (مرسوم بقانون صدر في يولييه سنة ١٩٢٥) — من لعمري بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة ولو كان ذلك على سبيل الاشاعة أو الرواية عن الغير أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لاشخاص متى سكنت هذه الاخبار أو الاوراق من شأنها تكدير السلم العام اما بتضليل الرأي العام في أعمال السلطة العامة أو بأية طريقة أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأدى هاتين العقوبتين فقط وذلك ما لم يثبت حسن نيته ويحكم بنفس هذه العقوبات على من نقل بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها. الاخبار أو الاوراق السابق بيانها

١٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرية كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعاة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنائية أو جنحة .

١٦٦ مكررة (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتى :

المديرون أو ملزموا الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به .
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون .
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع .
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون .
وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه .

الاعطام

(١) اذا كان مدير الجريدة أجنبياً وغير خاضع للقانون الاهلى فى هذه الحالة ترفع الدعوى

(١) ١٦٦ مكررة معدلة (مرسوم بقانون صدر فى ٩ يولي سنة ١٩٢٥) — يحكم بالعقوبات السابقة على الاشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين على حسب الترتيب الآتى :

- ١ — المديرون أو ملزموا الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به
 - ٢ — فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون
 - ٣ — فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع
 - ٤ — « « « « فالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون
- وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه
ولا يقبل من أحد أن يتخذ مبرراً أو عنفاً من كون الرسائل أو المطبوعات أو المصوغات أو الرسومات أو النقوش أو الصور أو الرموز انما نقلت من نشرات صدرت بالخطأ المسمى أو فى الخارج

على مؤامرات الرقابة

نقض ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨

(٢) مدير الجريدة مسؤول عما ينشره وإن يكن ما نشره من كتاب مطبوع

نقض ٩ مارس سنة ١٩٠٤

(٣) يعتبر مدير الجريدة فاعلاً أصلياً والمؤلف شريكاً في جريمة القذف بطريق النشر

نقض ٨ يناير سنة ١٩١٧

(٤) (١) لم يرق العارض في قانون العقوبات بين القذف الذي يسند فيه القاذف غيره من الوقائع ما اختلف هو شخصياً وبين الوقائع التي يروىها واختلفها غيره لأن القاذف القانون سواء في النسخة العربية أو الفرنسية عامة تشمل جميع الطرق التي يحصل فيها القذف .

(ب) وعلى ذلك فالكتاب الذي يروي عن الغير خبراً أو إشاعة مضرّة بصرف المقذوف في حقه ينسب إليه بعمله هذا عيياً كالكتاب الذي يسند إليه شخصياً ولا فرق بين من ينشر فكرته الشخصية ومن ينشر فكرة غيره على شكل خبر أو إشاعة فإن القاذف في كلتا الحالتين نسب أو أسند للمقذوف في حقه أموراً توجب احتقاره أو تعرضه للمحاكمة لأن النتيجة فيها لا تختلف والضرر واقع .

(ج) لو جاز لأصحاب الصحف أن ينشروا كل خبر مهما كان عاصياً بصرف الموظف بحجة أنهم إنما يتفلقون إلى الجمهور ما يصل إلى علمهم لادى ذلك إلى إباحة القذف إذ يكفي للتخلص من العقوبة والمسئولية أن يجنبوا الاسناد الشخصي ويختاروا طرقاً أخرى للتعبير تفيد أنهم إنما يتفلقون ويروون ما يتحدث به الناس أو يرسلونه إليهم من الاخبار

(د) وصاحب الصحيفة إذا نشر خبراً وهو يعلم أنه يقتتل على قذف يكون مسئولاً جنائياً بصفة فاعل أصلي في جريمة القذف مع الشخص الذي حرر الخبر المذكور

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨

١٦٧ — إذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جنائية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والأحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر .

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو أعدام كل أو بعض الأشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضاً إصدار أمر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة أو أكثر والصاقه على

الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه .

ويجب على كل جريدة او رسالة دورية ان تنشر الحكم الصادر بشأنها في احد اعدادها التي تنشر في اثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها .

الاعطام

(١) عقوبة غلق الجريدة في حالة عدم نشرها الحكم عقوبة تبعية للعقوبة الاعلامية فان اهميتها المحككة في حكمها ولم يشملها هذا الحكم لا يمكن الرجوع بعد ذلك على صاحب الجريدة واتامة دعوى خاصة عن هذه العقوبة التبعية بعد صيرورة الحكم نهائيا

جنايات مصر ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عرفان باشا

١٦٨ (١) - الحكم من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه

(١) ١٦٨ معلقة (مرسوم بمانون صدر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥) - الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما الغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها ونفس على الالغاء في نفس الحكم الصادر بالعقوبة وإذا صدر حكم بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنائية أو صدر بسبب الطعن في مسند الملكية المصرية أو في نظام توارث العرش أو في حقوق الملك وسلطته أو صدر بسبب الغيب في حق الذات الملكية وكانت العقوبة المأمور بها في الحكم بسبب هذا الغيب هي الحبس فيجوز أن يأمر في نفس الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بسبب إحدى الجرائم المذكورة في أثناء الستين التاليين للحكم الأول يجب أن يأمر في الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر أو بالغائها نهائيا ، وإذا صدر حكم ثالث بالعقوبة في جرمة من الجرائم المذكورة في أثناء الستين التاليين للحكم الثاني فانه يترتب عليه حتما الغاء الجريدة أو الرسالة الدورية نهائيا ويؤمر بذلك في الحكم

وكل حكم صادر لالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية يجوز أيضا أن يؤمر فيه بفعل العطفة مؤقتا أو نهائيا اذا كان صاحبها قد عوقب بصفة كونه قريبا .

وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة أخرى من غير الجمع المضرة بأفراد الناس جاز اصدار أمر في الحكم الأول الصادر بقاؤه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر فان حكم عليه بالعقوبة في أثناء الستين التاليين للحكم الأول بسبب جنحة من نوع الأولى يجوز أن يؤمر في الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر .

حتمًا إلغاء الجريمة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلًا عن الحكم بإلغاء الجريمة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضاً على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلاً مؤقتاً أو مؤبداً إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأولى يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريمة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها شهر.

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريمة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر.

وجوز أيضاً إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريمة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادراً بسبب التحريض على ارتكاب جنابة غير الجنابات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية أو كان صادراً بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها.

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجناية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بإلغاء الجريمة أو الرسالة الدورية بل وتقفل المطبعة قفلاً مؤقتاً أو مؤبداً إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في فعل ما وقع.

١٦٩ — إذا أُلقي أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي حفل عموماً

مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الباب الخامس عشر

في المسكوكات الزيف والمزورة

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الخل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

١٧١ - إذا ارتكب احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

الاعطام

(١) يجب أن يثبت في الحكم كيف استتجت المحكمة تزييف الاوراق المالية وهل كان لاتهم عللاً بذلك أم لا
نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - ٩٢ سنة ٤٦ ق

١٧٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

المطام

(١) أخذ قود زائفة وترويضها مع علمه بذلك يعتبر شريكاً لمرتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٧٠ ع

نقض ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨

١٧٣ - الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور.

الباب السادس عشر - في التزوير

١٧٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي : فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة .

ختم الحكومة أو ولى الأمر .

أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

أوراق مرتبات أو أبونات أو سراكي أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها .

أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً .

تمغات الذهب أو الفضة .

المطام

(١) إذا وضع سائق سيارة عمرة خارجية مقفلة كنمر قلم المرور على سيارته بدون أن يمس أو يفلد أختام الحكومة فلا يعتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عنها في المادة ١٧٤ ع

نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - ٢١٥١ سنة ٤٦ ق

(٢) اذا قطعت قطعة ذهبية وعليها ختم دمنة الحكومة وأصبقت بقطعة أخرى فضية لايهام آخر أن الجميع من ذهب ولم يحصل أى تزوير فى ختم الحكومة أو تقليد فالمادة تعتبر نصياً مطبقاً على المادة ٢٩٣ ع

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٢ سنة ٤٦ ق

(٣) اذا قطعت قطعة من الذهب عليها ختم الحكومة ولحقت بقطعة أخرى من الفضة وطلبت بالذهب للابهام بأن الجميع ذهباً ولم يحصل أى تدبير أو تزوير فى ختم الحكومة فان هذا لا يعد تزويراً فى ختم الحكومة أو تقليداً له — فلذا حصل ذلك ولم يستطع الفاعل بفعله هذا الى رهن هذه القطعة موها أنها كلها من ذهب واكتشفت الحادثة عدت شروعا فى نصب

نقض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٠ سنة ٤٦ ق

(٤) تقليد علامات غير المال كرا لا يعتبر تقليداً لعلامات الحكومة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع بل كل ما ائترقه القلد اما أن يكون ارتكب احدى الجريعتين — أما النصب للمائب عليه بالمادة ٢٩٣ ع لحصوله على امتيازات رجال البوليس أو الجريعة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ ع

نقض ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩ — ١٦٩١ سنة ٤٦ ق

(٥) تقليد ختم من أختام الحكومة ولو كان هذا الختم لاحدى المصالح الملقاة يعتبر فاعل ذلك مرتكباً للجريعة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع فان قلد شخص ختم حكومة السودان المجهود عليه لفظ « السودان » ثم قلد ختم احدى المصالح الأميرية المصوم عليه « دارى — نيس » وختم بها على طوابير بوسته وباعها يعتبر أيضاً مرتكباً لهذه الجريعة

نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١

(٦) من قلد ختم السلخانة التابعة لمجلس بلدى الاسكندرية يعتبر أنه قلد الاختام الحكومية وارتكب الجريعة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع لآت السلخانة عهدت بها الحكومة الى المجلس البلدى

نقض ٧ ابريل سنة ١٩١٧

(٧) من يوقع بختم لأحد العمد مزور على شهادة فتر يعتبر مرتكباً للجريعة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع لأن المدة رجل حكوى ويجب التوقيع على هذه الشهادات بختمه

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٦

(٨) ضبط المتهم وهو يمرض الأوراق المقلدة البيع مع علمه بتقليدها فهذا يعتبر استمالا لهذه الأوراق مقابل عليه بالمادة ١٧٤ عقوبات ولا تأثير بعد ذلك بلم شترى هذه الاوراق وقت الصراء انها مقلدة

نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٦١٤ سنة ٤٣

(٩) اذا زور شخص امضاء أحد رجال الحكومة توصلا بفلك على مبالغ فيعد ارتكب الجريعة المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع

نقض ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ — ٣٥٢ سنة ٤٤

(١٠) استعمال ورقة بنك نوت مزيف معاقب عليه بللادة ١٧٤ عقوبات

تقضى ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٩٨١ سنة ٤٤ ق

١٧٥ — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أفراد الناس .

١٧٦ — يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لأحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

١٧٧ — كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية للمعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

١٧٨ — الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

١٧٩ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى اثناء تأدية وظيفته تزويراً فى احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات او اختام مزورة او بتغيير المحررات او الاختام او الامضات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن .

١٨٠ — كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً

مهاجرين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن مدة اكثرها عشر سنين .

١٨١ — يعاقب ايضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية او محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات او احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

الاعطام

(٢) يعتبر أوراق عمومية في مواد التزوير المنصوص عليه في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات الورقة التي تعطى شكل الاوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف عمومي يختص حالة كونها لم تصدر منه

قضى ٥ فبراير سنة ١٩١٦ — ٥٥٦ سنة ٣٣ ق

(٢) وثائق الزواج والطلاق قد أعدت في الواقع لاثبات شخصية المتعاقدين وأن القصد الجنائي ينطبق اذا ما تمسك احد المتعاقدين اخفاء شخصيته (اسمه الحقيقي)

قضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٦٤ سنة ٤٣ و ١٩٦٥ سنة ٤٣ ق

(٣) اذا لى شخص باسم وهمي في وثيقة الزواج عد انه ارتكب جريمة التزوير في اوراق رسمية اذا أن حقة الاسم من الامور اللازمة البيان في القصد ومحة الاسم يترتب عليها نتائج ذات خطورة كاستمرار الانساب وصياتها من الاخلاط ومنع زواج المحرمات وثبوت حق الارشوالنفقة

قضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٦٣ سنة ٤٣ ق

(٤) يعتبر عقد الزواج ورقة رسمية مزورة اذا شهد الشهود بأن عمر الزوجة اكبر من عمرها الحقيقي ومما بالقانون الجديد فان الفتاة التي يكون عمرها اقل من ١٦ سنة يعتبر عقد زواجها باطل وان السن أصبح ركنا مهما في دعوى الزواج وفي الفسمة

قضى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٥٩٨ سنة ٤٤ ق

قضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — ٤٦ سنة ٤٥ ق

(٥) الاعلانات التي يجريها المحضرون المندوبون أوراق رسمية وكل تغيير يقع فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية لانهم مأمورون عموميون مختصون بهذه الاعلانات

قضى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٧٢ سنة ٤٦ ق

(٦) تعتبر قبضة الزواج ورقة رسمية فإذا ما شهد الشهود بأن سن الزوجت عشرة سنه وهي لم تبلغ هذا العمر فيكون هؤلاء الشهود اشتروا في تزوير ورقة رسمية (قبضة زواج) مع موظف حسن النية وهو الماذون ومبايرون جنائيا على ذلك — فعملا بالتساوي الجديد فلا الفتاة التي تكون عمرها أقل من ستة عشرة سنة يعتبر عقد زواجها باطل لأن السن أصبح ركنا مهما في عقد الزواج وفي القبضة

نقض ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ قضايا رقم ١٤٩٠ سنة ٤٧ ، ١٤١٩ سنة ٤٧ في

١٤٩٤ سنة ٤٧ ق ، ١٥٠٦ سنة ٤٧ ق

(٧) يفرض ما ذهب اليه الدفاع من أن التزوير المادي اقتصر على تغيير رقم القطار الذي سافر فيه الطاعن بدون أن ينال منشا ماديا من هذا التغيير . بل يقصد اخفاء ما وقع فيه من التصير الاداري فسره في قطار متأخر عما كان يقضي به الواجب فهناك تزوير أو اثبات ظرف مخالف للحقيقة على خلاف الواقع في استارة تعتبر ورقة رسمية الفرض الاساسي منها حقيقة هو اثبات قيمة المصاريف ولكنها مددة أيضا لاثبات أن هذه للمصاريف عملت بحسب أوامر المصلحة أو بحسب الأوضاع المقررة التي تنفي في هذه الدعوى بالفرض في القطار الذي كان الطاعن مكلفا بالانتقال فيه فبقطع النظر عن البسدا المقرر من أنه في تزوير الاوراق ازمسية يتحقق الضرر من مجرد التغيير المادي بانظر الى طبيعة هذه الاوراق فهناك أيضا احتمال ضرر يكمن لوقوع التزوير ناهي عن من اخفاء مخالفة لأوامر المصلحة كان يترتب عليه عدم معرفتها عدم وقوع الطاعن على الأقل تحت طائلة الجزاء الاداري الذي كان يستحقه

نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ — ٥٩٩ سنة ٤٧

(٨) يجب أن يثبت إما بالحكم أو بمحضر الجلسة على الأقل ما يفيد أن المحكمة اطلعت على الاوراق المزيفة أو للزورة فان عدم اطلاعها عليها ينقض الحكم

نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٩٤ سنة ٤٦

(٩) اذا كتب كاتب النقط على ايصال دفع الرسوم ما يفيد أن دافع الرسوم استردها لصالح في الدعوى ووقع على هذه الكتابة باسماء أو ختم مزور لدافع الرسوم فلا يعتبر هذا تزورا في ورقة رسمية بل تزويرا في ورقة عرفية لأنها هي مخالصة بين دافع الرسوم والموظف

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤

(١٠) الختام ليس بموظف أميري ودقتره ليس دقترا أميريا ولو أنه مخنوم بمختم حكومي فثله كدقتر التجار ولو أنه مخنوم بمختم حكومي فلا يعتبر دقترا أميريا (ورقة رسمية) فلو تسمى شخص باسم آخر ونهش ختما ووقع به على هذا الدقتر فلا يعتبر ارتكب تزويرا في ورقة رسمية

نقض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١

(١١) كاتب اليومية موظف حكومي فان ارتكب تزويرا في دقتر ما يعتبر موظفا عموميا ارتكب تزويرا في ورقة رسمية

نقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

(١٢) المصارف التي يرتكب تزويرا في احدى استمارات البنك الزراعى المهود اليه منحها يعتبر ارتكب تزويرا في ورقة رسمية ولوان الاستارة في الأصل ورقة عرفية ولكن من ضمن حدود وظيفته فحرم هذه الاستمارات لأن الفرض من البيان الوارد في الاستارة هو الاثبات بطريقة رسمية انها مطابقة للبيان الوارد في البطاير الرسمية

تقضى ١٢ ابريل سنة ١٩١٣

(١٣) دخول طالب بدل آخر في الامتحانات والاجابة على الامتحان بدلا منه يعتبر هذا ارتكب تزويرا في ورقة رسمية وذلك لتوليد الثقة في الشهادات التي تعطىها الحكومة

تقضى ٧ فبراير سنة ١٨٩٧

(١٤) دخول طالب بدل آخر في تأدية امتحان يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وورقة الامتحان ورقة أميرة لأن الامتحان يؤدى أمام هيئة رسمية معينة من قبل وزارة المعارف

تقضى أول مارس سنة ١٩٢٦ — ١٦٤ سنة ٤٣ ق

(١٥) اذا حضرت امرأة وتمت باسم أخرى أمام المأذون وأحضرت معها شاهدين وقررت قبول زوجها بنفس معين وقرر الشاهدان أنها هي صاحبة الاسم المذكور فهذه الوقائع تكون جريمة التزوير في أوراق رسمية

تقضى ١٣ مارس سنة ١٩١٥

(١٦) عريضة الدعوى التي يحصل تزويرها وتقدم لفلم الكتاب ويدفع عليها الرسم وتعلن بواسطة قلم المحضرين تكتسب الصفة الرسمية ويكون التزوير فيها تزويرا في ورقة رسمية

تقضى ٤ يونيو سنة ١٩٢٣

(١٧) من يرفع دعوى استرداد باسم غيره بدون علمه ويوقع عليها بختم مصطلح لذلك الغير ويلتمسها للاعلان يعتبر ارتكب تزويرا في ورقة رسمية

تقضى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣

(١٨) يعتبر كاتب المجلس اللى للاقباط الأتوكس موظفا عموميا فالتزوير في دفتر الفيد المختص بوظيفته يعتبر تزويرا في ورقة رسمية

تقضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

(١٩) اذا وضعت أنثى طفلا من السفاح وانفقت مع أخرى محرومة من الولد أن تنسب لها خشية الفضيحة فقبلت الثانية ذلك فهذا لا يعتبر تزويرا في ورقة رسمية بل يعتبر نسبة طفل الى غير والده ومماقب على ذلك بالمادة ٢٤٥ ع

تقضى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠

(٢٠) اذا أنشأ مأذون وثيقه زواج من تلقاء نفسه واقترض حضور الزوج ومصادقته على ذلك مع أنه لم يحضر يعتبر أنه ارتكب تزويرا في ورقة رسمية

تقضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

(٢١) التزوير كذباً في وثيقة الزواج ان المرأة خالية الازواج حالة كونها معقود عليها لزوج آخر فهذا تزوير في ورقة رسمية

نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢

(٢٢) الضرر في مادة التزوير في الأوراق الرسمية يستعاد من أن هذه الأوراق يجب عدم التلاعب فيها وتوطيد ثقة الناس بها

نقض ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

(٢٣) التزوير في التسمات الخاصة بتوريد إيجار أراضي مجلس المديرية يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإن كانت هذه الأوراق تتعلق بإدارة أموال الحكومة المحصوية ولا يقال أن الحكومة لها صفتان صفة باعتبارها حكومة أى صاحبة السلطة الأميرية وصفة خصوصية وهي باعتبارها كشخص من الأفراد وأن الحكومة عند تعاملها مع الأهالي في بيع أطلابها أو تأجيرها لهم تعامل باعتبارها كشخص يصرف في أملاكه المحصوية ومثلها في ذلك كمثل الأفراد عند تصرفهم في أملاكهم وأنه بناء على ذلك تكون التسمات الخاصة بذلك أوراقاً عرفية بل الحقيقة أن الحكومة تقوم في الإدارة بتأدية قسمين من الأعمال ترى بهما إلى غرض واحد وهو : الإدارة العامة للبلاد وإن اختلفت الصور والمظاهر في تأديتها وهذه الأعمال يجريها موظفون عموميون لا تعتبر صفتهم بتغير نوع العمل ولا صفة الأوراق التي يثبتون فيها عملهم على اختلاف أنواعها فالقسم الأول صفة الأمر والنهي والقسم الثاني ما يتعلق بإدارة الأعمال العمومية كانت أو خصوصية وكلا القسمين من عمل الموظف العمومي

وبناء على ما تقدم تكون أعمال الموظفين في إدارة الأموال على اختلاف أنواعها بقصد غرض واحد هو الإدارة العامة للبلاد وكل ما يتعلق بذلك من الأوراق يعتبر أوراقاً أميرية

نقض ١٢ أغسطس سنة ١٩١٦

(٢٤) تنازل مقدم الورقة عن التملك بها لا يمنع من عقابه لأن الاستعمال يقع بمجرد تقديمها

نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣

(٢٥) استشهد المجني عليه بشخص وذكر اسمه بأنه رأى اللتمم وقت ارتكابه الجريمة ولما لم يشر على هذا الشخص استحضر آخر تسمى باسم ذلك الشخص الذي سبق له أن سمأه وأدى العمادة فقتل هذا العمل يعتبر تزويراً في أوراق رسمية

نقض ٣ مايو سنة ١٩١٩

(٢٦) تسمى شخص باسم آخر في محضر مخالفة تسبب عن ذلك حبس الثاني مدة من الزمن فنسى الاول باسم الثاني يعتبر تزويراً في أوراق رسمية

محكمة جنائيات مصر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٥

(٢٧) محضر حصر التركة الذي يجره المدة محضر رسمي لأن المدة من رجال النبطية

القضائية ويحل محل النيابة في تحرير هذه المحاضر فأى تزوير في هذا المحضر يعتبر تزويراً في أوراق رسمية

نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

(٢٨) للتزوير ثلاثة أركان وهي التحريف للمادى واحتمال الضرر والقصد الجنائي وإن لم تتوفر ركن من هذه الأركان فلا جريمة مماثل عليها ويمكن القول بأن تحريف الأوراق الرسمية يبنى عليه دائماً احتمال حصول الضرر وهو على الأقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة الخصوصية التي يجب أن توجد دائماً في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية ولكن ركن القصد في التزوير يستلزم وجوداً أكبر من مجرد العلم والارادة فلا يوجد هذا الركن إذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر وإذا كان القانون المصرى غائلاً للضرائع الجنائية الأخرى التي نصت على هذا الشرط فهو كالقانون الفرنساوى الحالى ما عدا مادة واحدة إذ أنه لم ينص على شيء من هذه النقطة فيجب تفسيره إذن مثل القانون الفرنساوى طبقاً للمبادئ العامة في مواد التزوير فلا عقاب على من يرتكب جريمة التزوير في قسيمة توريد هود صادرة من محكمة بتغيير قيمة الرسم واسم الدافع بقصد اصلاح البين بين والده وصهره بدون وجود سوء قصد ولا نية إلحاق الضرر

نقض ١٥ فبراير سنة ١٩١٣

(٢٩) دفتر الاحوال دفتر أميرى وكل تزوير فيه يعتبر تزويراً في أوراق أميرية

نقض ٩ يونيو سنة ١٩٠٦

(٣٠) الممدة الذى يرتكب تزويراً في دفتر الاحوال يعتبر موظفاً عمومياً ارتكب تزويراً في ورقة رسمية

نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦

(٣١) انذالضرر في التزوير الذى يقع في الأوراق الرسمية لا بد من حدوثه لأنه يزعم الثقة التى للعموم في دفاتر المصالح الاميرية وأوراقها

نقض ٢ يناير سنة ١٩٠٤

(٣٢) مامور الزراعة في وزارة الاوقاف موظف عمومى والتزوير الذى يقع منه في محاضر رسمية مكلف جهرها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية

نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥

(٣٣) اذا وقع التزوير في عقد رسمى وهو عقد رهن صادر أمام الكاتب المختص فإن الضرر ينتج من مجرد كون التزوير يضيف الثقة الخاصة بهذا النوع من العقود

نقض ٤ يناير سنة ١٩١٦

(٣٤) دفاتر التوفير أوراق أميرية فأى تزوير يحصل فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية لانها استمارات حكومية خاصة بصندوق التوفير الذى هو مصلحة أميرية يقوم بها موظفون عمومون

نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٠٢ سنة ٤٧ ق

(٣٥) ان التنازل من الزور عن المقعد الزور لا يمنع من اقامة الدعوى لمساواة مرتكب التزوير فلا يمكن حينئذ الارتكان على المادة ٢٨١ مرافعات لان هذه المادة خاصة بالمقوق الشخصية وليس لها تعلق بالحق العمومي الخاص بمعاينة المجرمين

نقض ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨

(٣٦) الحق الذي تخوله المادة ٢٨١ مرافعات للدعى عليه بإيقاف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير بإقراره بأنه غير متسك بالورقة للدعى التزوير فيها لا يكون مانعا لرفع دعوى التزوير أمام المحاكم الجنائية بخصوص نفس هذه الورقة وكذلك لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عدم تقرير المجنى عليه بالتزوير بالطريقة المدنية

نقض ٤ فبراير سنة ١٩٠٥

(٣٨) اذا جاء في وصف التهمة تزوير واختلاس وقضت المحكمة على التهم بمقوبة واحدة عن جريمة التزوير فانه لا يمكن رفع الدعوى من جديد عن تهمة الاختلاس أولا — لان القانون قال بوجوب توقيع عقوبة واحدة

ثانيا — لان تهمة الاختلاس قد وردت فعلا بوصف التهمة فاذا قدمت النيابة التهم دفعة ثانية الى محكمة الجنائيات طالبة توقيع المقوبات التكميلية الواردة في المادة — ٩٧ فالحكمة مصيبة اذا رفضت الاخذ بهذا الزأى لان النيابة كان لها طريق الطعن على الحكم الاول أمام محكمة النقض لسد ذلك النقص

نقض ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ — ٤٧٠ سنة ٤٥

(٣٩) محضر حصر التركة ورقة رسمية والتزوير فيه يعتبر جنسية يعاقب عليها بالمادة ١٨١ عقوبات

نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٦٧ سنة ٤٣ ق

(٣٩) محضر كسر الختم المحرر بمعرفة المدة محرر رسمى وأى تغيير فيه يعتبر تزويرا في ورقة رسمية

نقض ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٩٧ سنة ٤٤ ق

(٤٠) تصريح الدفن ورقة رسمية وأى تزوير فيه يعتبر تزويرا في ورقة رسمية

نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٢٥ سنة ٤٢ ق

(٤١) لتوفر جريمة التزوير في ورقة رسمية يكفي أن ينسب صدورها كذبا الى المأمور المختص بصيرها وأن يكون مظهرها حالا على أنها ورقة رسمية

نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١١٩٢ سنة ٤٢ ق

(٤٢) استأجرة توزيع البيرة ورقة رسمية والتزوير فيها يعتبر تزويرا في ورقة رسمية معاقب عليه بالمادة ١٧٩ عقوبات

نقض ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ — ٧٢٧ سنة ٤٤ ق

(٤٣) قضت منقورات مصلحة السجن أنه لا يجوز لمتار موظفيها أن يتزوجوا فذهب موظف من هذه المصلحة وأراد الزواج بـزوجة تعرفه حق المعرفة واستعضر شاهدين برفاقه أيضا حق المعرفة وذهبوا جميعا الى مأذون الشرع وعقد زواجه على هذه الزوجة ولكنه تخلصا من المسؤولية الادارية غير اسمه فهذا لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية لعدم حصول الضرر وأن العقد المبرمى صحيح وإن كانت حصلت مخالفة فهي مسؤولية ادارية فقط

قض ٧ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٩١٤ سنة ٤٤ ق

(٤٤) يجب على المحسكة قبل الحكم في قضايا التزوير الاطلاع على الاوراق المزورة وفض الاختام التي عليها والا كان حكمها باطلا

قض ٧ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٩٢١ سنة ٤٤ ق

(٤٥) لفظة تنوير الواردة في المادتين ١٧٩ و ١٨١ عقوبات تشمل المحو والامتات وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو باضافة جزء لها بأية طريقة كانت

قض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٢٣ سنة ٤٣ ق

١٨٢ — من استعمال الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

الاعطام

(١) تقديم شهادة ميلاد مزورة لوزارة المعارف في امتحان المسابقة لوظائف خالية يعتبر استعمالا

قض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣

(٢) جرعة استعمال الورقة المزورة جرعة مستمرة ويبدأ تاريخ انقطاع سريان المدة من تاريخ الحكم بتزويرها وعلان الورقة للمعلمين فيها لا من تاريخ تحريرها

قض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨٤٩ سنة ٤٧ ق

(٣) يجب أن يبين في الحكم وجه الاشتراك ان كان المتهم اعتباريا شريكا أو وجه الاستعمال ان كان المتهم اعتبار استعمال أوراق مزورة مع علمه بتزويرها

قض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٤٥ سنة ٤٦ ق

(٤) جرعة استعمال الورقة المزورة جرعة مستمرة ولا تنقطع الا بالتنازل عن الورقة أو الحكم في صحتها أو بطلانها نهائيا فيعتبر مبدأ سقوط الدعوى العمومية من تاريخ الحكم أو التنازل عن الورقة

قض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠٤ سنة ٤٦ ق

١٨٣ — كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة

أحدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

المحكمة

(١) ضياع القعد المزور لا يمنع من رفع الدعوى العمومية ويكفي أدبأت حصوله وأنه قرب عليه ضرر أو كان محتملا حصول ذلك

نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢١

(٢) ليس من الضروري لاعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة التزوير أن يكون قد كتب القعد المزور ووضع امضاءه أو ختمه عليه أو يكفى أن يكون التزوير قد وقع بإشرافه وقت عمله تاريخ القعد لا يمتد به في قطع سريان المدة بل المبرة بالتاريخ الرسمي الثابت

أسيوط ٣٥٥ سنة ١٩٢٢

(٣) جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة ويبدأ تاريخ انقطاع سريان المدة من تاريخ الحكم بتزوير وطلان الورقة المظنون فيها لا من تاريخ تحريرها إذا كانت رفست الدعوى العمومية على المتهم بتهمة التزوير والاستعمال وكانت جريمة التزوير سقطت بمضى المدة القانونية ودفع التهم بهذا الدفع ولكن المحكمة لم ترد عليه وحكمت في الدعوى بقوبة واحدة على التهمتين عد حكما بإطلا

نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨٤٩ سنة ٤٧ في

(٤) تقديم كميالة مزورة أثناء تحقيق النيابة لتكون مستندا في الدفاع عن تهمة يتبر استعمال لورقة مزورة

نقض ١١٠٠ سنة ٤٥

(٥) إذا أمرت المحكمة بالمضاهاة وكان أصل الورقة مودعا في بلد أجنبية عند أحد المأذونين واستحال استحضار أصل الورقة أمام المحكمة تعمل المضاهات على صورة فوتوغرافية وقمت على أصل الورقة وكان استخراج الصورة محوطا بكافة الضمانات التي تؤيد مصحتها محكمة الاستئناف المختطة في أول مايو سنة ١٩٢٤ — فوكس

(٦) يجب أن يذكر في وقائع الحكم تاريخ القعد المزور وبيان الألبان الواردة به وبيان الجهة الخاصة والهان الخاص الذين استعمل فيها كما أن القول أن التهمة ناجمة من التحقيقات وشهادة المهود يتبر أن الواقعة لم تبين بيانا كافيا

نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٢٦ سنة ٤٦ في

(٧) دفع المبلغ الى صاحبه لا يفي ركن الضرر في جريمة التزوير ولا يعمو أثر الجريمة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٥٠ سنة ٤٦ في

(٨) خلو الحكم من ذكر الكيفية التي وقع بها التزوير من ذكر عملية تزوير الورقة بمطل للحكم

نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٤٣ سنة ٤٦ ق

(٩) المادة ٢٨٣ مرافعات مدني تحول المحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت لديها ذلك أو ثبت للحكمة أن السند المتنازع بشأنه مزور

نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١١٨٤ سنة ٤٦ ق

(١٠) ان انعدام الالتزام وانعدام الضرر الناشء عن هذا الالتزام (الورقة المزورة) الذي لا فضل فيه المتهم الذي أنشأ السند المزور وهو يعلم تمام العلم أنه يخلق التزاما على المجني عليه لمصلحة آخر (غير المتهم) بدون وجه حق فسوء القصد ظاهر والاجرام مع هذا القصد السيء قد تم من جهته وعكس هذا الآخر وتحقق الضرر فعلا أو عدم تحمكه به ورفع الضرر كل هذا خرج عن فعل المتهم الجنائي الذي لزمته تبته

نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٥٨ سنة ٤٦ ق *

(١١) بصفة الاصبع ان أنكرها صاحبها استحق غرامة منكر الغتم في صحة بصفة الغتم البصمة التي يصممها شخص ما بأصبعه يستحيل عقلا أن تكون «زورة» لا في ذاتها ولا في نسبتها الغير بأصبعها لأنها لا تكون الا لمن يصممها وهذه البصمة أدل على صاحبها من بصفة الغتم وهي عليه أقطع حجة من الغتم فان أنكرها وثبت أنها له استحق غرامة منكر الغتم وعليه فلا يطبق قانون العقوبات على من يصمم بأصبعه على ورقة مدعى أن هذه البصمة لشخص آخر

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٣٤١ سنة ٤٦ ق

(١٢) تعتبر واقعة التزوير غير مبنية باننا كافيأ في الحكم اذا لم يذكر كيفية حصول الجريمة وبأى طريقة مما فصله القانون

نقض ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ ع ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ ع ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ع ٢ ابريل سنة ١٨٩٨ ع ١١ مارس سنة ١٨٩٩

٢ يناير سنة ١٩٠٤ ع ٦ يناير سنة ١٩٢٥ ع ١٣ يناير سنة ١٩٠٠

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ع ٢ مارس سنة ١٩٠١

(١٣) عدم تعيين مكان الجريمة للجهل به لا يكون وجها من أوجه النقض

نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ — ١٠٥٧ سنة ٤٧ ق

(١٤) عدم ذكر الجهة التي حصل فيها التزوير لا يستوجب البطلان

نقض ٢ يناير سنة ١٩٠٤

(١٥) عدم بيان تاريخ الواقعة يطل الحكم في مواد التزير

نقض ٦ فبراير سنة ١٩٠٤ ع ١٨ مارس سنة ١٩٠٥

(١٦) تسجيل النقد المزور هو استهلاك للورقة للزورة ويعاقب عليها القانون ولو أن جريمة التزوير الأصلية سقطت بمضى المدة

نقض ٨ مارس سنة ١٩٠٢ ، ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

(١٧) تاريخ النقص المزور هو تاريخ تسجيله

نقض أول أبريل سنة ١٩٠٥ ، ١٤ مارس سنة ١٩٠٨

(١٨) يلزم لايجاد التزوير واعتباره ثلاثة شروط أصلية الأول تغيير الحقيقة بإحدى الطرق المنصوص عنها قانونا الثاني وجود القصد الثالث احتمال حصول الضرر للغير سواء، حصات المضررة فلا أول لم تحصل ولا يشترط أن يكون للضرر مادي بل يستوى في أفعاله المادية أو الادبية أو الأتئين معا

نقض ٤ مارس سنة ١٨٩٣

(١٩) اذا زور شخص عقد زواج عرفي على امرأة ووقع عليه باعضاء مزورة لها فيعتبر أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٣ ع
لأن هذا التزوير نالها ضرر مادي وأدبي معاً . بصرف النظر عن قيمة هذا العقد من الوجهة العبرية

نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١

(٢٠) تزوير عقد معاقب عليه ولو كان المزور عليه في مرض الموت لأن العقود العرفية تستند قوتها بمجرد التوقيع عليها من المنسوبة اليه فلذلك الضرر المحتمل الوقوع لو جرى تنفيذ ذلك العقد ولا يمكن القول بأن هذا العقد باطل من نفسه لصوره في مرض الموت فلا يحتمل وجود ضرر منه . لان بطلانه لا يتأتى الا بعد رفع الدعوى من أولى الشأن وصدور حكم بطلانه

نقض ٢ يناير سنة ١٩٠٦ ، ١٣ أبريل ١٩٠٧

(٢١) يمكن لوجود التزوير وقوع الضرر أو احتمال وقوعه

نقض ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ ، ١٧ أبريل سنة ١٩١٥

(٢٢) الحكم باحتمال وجود الضرر أو نفيه من اختصاص قاضي الموضوع

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨

(٢٣) لأجل البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير يجب الرجوع الى الوقت الذي تممر فيه العقد وأما الحوادث التي تطرأ عليه بعد ذلك فلا تغير صفة العقد ولا يمكن أن يترتب عليها اثبات تزوير غير موجود أو نحو تزوير موجود فلا يمكن القول بعدم توفر الضرر في التزوير لأن المبنى عليه أجاز الامضاء المزورة وصلى على العقد

نقض ١٦ مارس سنة ١٩٠٩

(٢٤) اذا لم تبين المحكمة في حكمها كيفية حصول التزوير ولا الطرق التي حصل بها فحكمها منقوض

نقض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٩١ سنة ٤٧ ق

- (٢٥) عدم بيان الوقائع بياناً كافياً وعدم بيان كيفية حصول التزوير وما هيته هذا التزوير .
متنض الحكم
تقضى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ — ٦٤٥ سنة ٤٦ ق
- (٢٦) لا يجوز القول بأن تزوير العمادة الطبية غير معاقب عليه الا اذا كان التزوير موزعاً ومن وظيفته اعطائها لأن النص عام يشمل كل طبيب أو جراح املاحاً بشر قيد
تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٤ سنة ٤٦ ق
- (٢٧) لو اتهم متهم بخلف بين كاذب أمام احدى المحاكم بأن ذمة خصومه مشغولة بمبلغ ثم قدم هؤلاء الخصوم مخالصة وطمأن فيها بالتزوير وحكمت المحكمة بإدائته دون أن تحقق الطمن بالتزوير فالحكم باطل
تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٠٧ سنة ٤٦ ق
- (٢٨) تنازل للزور عن المقد لا يمنع من اقامة الدعوى العمومية عليه عن جريمة التزوير التي ارتكبها
تقضى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ و ٤ فبراير سنة ١٩٠٥
- (٢٩) تنازل مقدم الورقة المزورة عن التمسك بها لا يمنع من معاقبته لأن جريمة الاستعمال تلح بمجرد تقديم المقد المزور
تقضى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٥
- (٣٠) اذا حرر الزوج عقد بيع لزوجته يوم زواجه ليكون تأمينا على المهر الذى تحرر به سند على حدثه ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ولكن الزوجة لم تهبل بيع الاطيان اليه ثانية فحرر عقد بيع منها اليه فلا يكون مرتكباً لجريمة التزوير قانوناً لأنه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبت للمحكمة صحتها وكان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر أو احتيال حصوله
تقضى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
- (٣١) يد تزويراً توقيع شخص على عقد مزور يحتم آخر بدون علمه ورضاه
تقضى ٨ ابريل سنة ١٩٠٥ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥
- (٣٢) اذا عرض على شخص ورقة لامضائها وكانت مشتملة على غير ما فهم له عد ذلك تزويراً ولو كانت الورقة المزورة مستحقة لاثبات عقد يجوز اثباته بشيرالكتابة ومعاقب على التزوير ولو كانت الورقة المزورة باطلة لسبب من الاسباب
تقضى أول أغسطس سنة ١٩٠٥
- (٣٣) لا مانع يمنع من الحكم بتزوير ورقة مزورة بناء على الصورة المستخرجة عند فقدان أصل الورقة
تقضى ٥ مارس سنة ١٩٢٣ — ١٦٧ سنة ٤٠ ق
- (٣٤) للتزوير جريمة منفصلة عن جريمة الاستعمال فان كان مستعمل الورقة المزورة غير

الزور ويساقب كل منهما على جرمه

نقض أول أبريل سنة ١٩٠٥

(٣٥) التزوير واستعمال الورقة المزورة عند ما يكون المستعمل لها نفس الزور يكونان فعليين مرتطبين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة وتطبق المادة ٣٢ ع

نقض ١٤ مارس سنة ١٩٠٨

(٣٦) اذا كان الزور غير المستعمل للورقة المزورة فشكل منها له عقوبة

نقض ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ ، ١٤ مارس سنة ١٩٠٨

(٣٧) يجب علم المستعمل للورقة المزورة بانها كذلك اذا كان المستعمل غير الزور للورقة وعند الحكم في جريمة استعمال الورقة المزورة ليس من الضم وري ذكر طريقة لارتكاب التزوير

نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٠٨

(٣٨) اذا كان المرتكب لجريعه التزوير هو المستعمل للورقة المزورة ففي هذه الحالة يعتبر المتهم علماً بان الورقة مزورة ولا داعي لذكر أنه استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها لان هذا مفهوم ضمناً

نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ — ١٠٥٧ سنة ٤٧ ق

(٣٩) يجب علم مستعمل المخالصة المزورة بانها مزورة واذا ما حكم بادانتها يجب أن يبين بالحكم تاريخ المخالصة واسم الدائن والمدين وقيمة الدين

نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٣٣ سنة ٤٦ ق

(٤٠) اذا قدمت ورقة أو سند وكانت دليلاً على المتهم في الادانة وطعن فيها بالتزوير وجب على المحكمة تكليف النيابة بتحقيق طعنه وهي صاحبه التقدير فيما بعد فيما ينتجه التحقيق وليس للمتهم أن يطعن بان المحكمة لم تحجر التحقيق بنفسها

نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٣٧ سنة ٤٦ ق

(٤١) التزوير الحاصل في سند يعاقب عليه ولو كان المقد بإطلا لسبب من الاسباب

نقض أول اغسطس سنة ١٩٠٥

(٤٢) جريمة الاستعمال هي من الجرائم المستمرة التي لا تسقط ما دام الشخص متمسكاً بالورقة المزورة ويكون مبدأ سريان سقوطها من تاريخ انتهاء التمسك بهذه الورقة

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ، ١٩ يناير سنة ١٩١٣ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩

(٤٣) يبدأ سريان المدة القانونية لسقوط الحق في اقامة الدعوى بمضي المدة في جريمة استعمال ورقة مزورة من تاريخ الحكم بطلان هذه الورقة

نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧

(٤٤) لا مانع قانوني بمنع اثبات تزوير محرر مفقود اذا ثبت أنه ثابت رسمياً أو ثبت وجود السند الأصلي الذي قلده وتمسك به الدائن مع أنه قدم السند المفقود واستولى بمقتضاه على الدين

نقض ٦ يونية سنة ١٩٢٨ — ١١٩٦ سنة ٤٥ ق

(٤٥) التزوير في ورقة جلال فتمولها لا يعتبر تزويراً

تقضى ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ — ٣٨٧ سنة ٤٣ ق

(٤٦) في جريمة التزوير يجب أن يبين في الحكم طريقة ارتكاب التزوير وكيفية الوصول الى ختم المجنى عليها سواء كان بطريقة السرقة أو بطريقة أخرى

تقضى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ١٤ سنة ٤٣

تقضى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٧ سنة ٤٣

(٤٧) العبرة في تقدير الضرر الناشئ عن التزوير هو وقت حصول الجريمة وأن النزاع عن الأوراق الزورة هو اعتراف بها ولا يخفى اللطم من المشولية الجنائية

تقضى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٢٧ سنة ٤٢ ق

(٤٨) الورقة الأميرية «أذن الصرف» متى وصلت الى يد صاحبها أصبحت ورقة عريضة وكل تزوير يقع فيها يشتر معاقباً عليه بمواد الجنح

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٧٩٧ سنة ٤٤ ق

(٤٩) اذا حصل محصل شركة مبالغ وأعطى عنها لمن استلمها منهم إيصالات صحيحة بها ثم أثبت بدفاتر الشركة مبالغ أقل مما حصلها فهذا تزوير معنوي حيث أثبت واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة وهذا معاقب عليه قانوناً

تقضى ٤ يناير سنة ١٩٢٧ — ٢٠٦ سنة ٤٤ ق

(٥٠) اذا أثبت الحكم علم المتهم بالتزوير فهذا كاف وتقدم المقد الزور مستنداً للمعكة الشرعية يعتبر استملاً

تقضى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ — ٧١٤ سنة ٤٤ ق

(٥١) اذا لم يبين الحكم للطعون فيه طريقة التزوير مع أن القانون يوجب بيانها فهو حكم باطل

تقضى ٢ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٧٨ سنة ٤٤ ق

(٥٢) في جريمة التزوير يجب أن يبين في الحكم طريقة التزوير هل هي بتقليد الختم أو الامضاء أو جمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو أى طريقة أخرى من الطرق المينة في المادة ١٨٣ عقوبات

تقضى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٤٢ سنة ٤٤

(٥٣) خلو الحكم من بيان كيفية التزوير وعدم ذكر الأدلة التي اتقنت بها المحكمة بطلم المتهم بالتزوير فهذا عيب جوهري في الحكم

تقضى ٤ يناير سنة ١٩٢٧ — ٢٠٣ سنة ٤٤

١٨٤ - كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو

يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة مع عليه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً

١٨٦ — كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للابحار وكذلك كل صاحب خان أو غيره من يسكنون الناس بالاجرة يومياً قيد في دفاتره الاشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٨٧ — كل موظف عمومي اعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع عليه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً فضلاً عن عزله .

١٨٨ — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد انه يخاص نفسه أو غيره من اى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

١٨٩ — كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من اى خدمة عمومية بسبب الترجى او من باب مراعاة الخطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصر وأما اذا سبق الى ذلك بالوعده بشيء ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم .

١٩٠ — القوبات الميئنة في المادتين السابقتين يحكم بها أيضاً اذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم .

الوظائف

(١) أن اللادتين ١٨٩ و ١٩٠ ع كل منها تنس عن حالة مخصوصة فالاولى تختص بالشهادات للزورة التي يعطيها الأطباء لجهات الادارة بمرض أو عاهة تستوجب الاعفاء من الخدمة الدفوية والثانية تختص بالشهادات للزورة التي يعطونها للمعا كم في الاخيرة يكفى لأن يعاقب الطبيب أن تكون شهادته مزورة أى كاذبة اذ لا شأن للمعا كم في الامراض والمهات التي تستوجب الاعفاء من خدمة عمومية

نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

(٢) ان الشهادات الطبية الكاذبة التي يمررها طبيب لعمال بقصد تسهيل قبضهم مرتباتهم بدعوى اصابتهم في أثناء تأدية عملهم باصابات تشفع لهم في اقتضاء مرتباتهم بلا عمل ينير حق تحمل الطبيب شريكاً بطريق المعاونة والمساعدة مع العمال في جرعة التنبص والاحتيا على المحل الذي صرف للعمال مرتباتهم

محكمة نقض وايرام باريس في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ . للحاماة السنة السادسة الممد الثاني

١٩١١ — لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

الانجرار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات

١٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حمالها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك مالم ينص قانوناً عن عقوبة أخرى .

١٩٣ — يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيتها الظاهرة علامات وطوايع مصلحتى البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

الباب الأول - في القتل والجرح والضرب

١٩٤ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام.

الاصطلاح

(١) ركن المبدأ خاص بغضى الموضوع وليس لمحكمة القضا سلطان عليه

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ - ٣٦٨ سنة ٤٦

(٢) توفر أركان النية وسوء القصد من اختصاص قاضى الموضوع ففى أثبت توفرهما أو عدم توفرهما فى حكمه لا سلطان لمحكمة القضا عليه أو على الادلة التى أوردها بخصوصهما

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ - ٣٦٥ سنة ٤٦ ق

(٣) ذكر الآلة التى استعملت فى القتل وحدها لا يكتفى لإثبات نية القتل بل يجب أن يذكر الأسباب التى بنت المحكمة عليها عقيدتها على وجود نية القتل

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ - ٣٥٨ سنة ٤٦ ق

(٤) عدم إثبات القصد الجنائى عند التهم بمطل للحكم وأن ذكر الآلة المستعملة فى القتل ليس بدليل على وجود نية القتل عند التهم

تقضى ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ - سنة ٤٠٦ ق

(٥) عدم بحث القصد الجنائى فى الحكم بمطل له

تقضى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ - ١١٢٣ سنة ٤٦ ق

(٦) نية القتل ركن من أركان الجريمة وهو خاص بغضى الموضوع

تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ - ١٤٠٥ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا أثبتت المحكمة فى وقائع الحكم أن التهم فاعل أصلى وذكرت ما اعترفه من الوقائع مما جعلها تعتقد أنه فاعل أصلى فلا غبار على حكمها

تقضى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - ٢١٢٣ سنة ٤٦ ق

(٨) اذا أطلق الجناة الاعيرة النارية على المجرى عليه بقصد القتل بسبق اصرار فيجب أدانهم سواء كان العيار الصائب من هذا أو من ذلك مادامت نية القتل مع سبق الاصرار قائمة وفى هذا

بشيئين أن كان الجريمة وتوقيع عقوبتها ليست المحسنة ملزمة بالرد على كل ما يثيره الدفاع في مرافقته ويمكن أن يسرد المحكم الأدلة التي أخذ بها في القضاء بالإدانة إذ هذا منطوق له مفهومه وهو أن المحكمة طرحت ظهريا ما نافض هذه الأدلة

نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٢٤ سنة ٤٦ ق

(٩) إذا كان هناك توافق أوسبق أصرار يكون جميع المتهمين مسؤولين عما حدث من أقدام ومتضامين في التمشيش

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤٠٣ سنة ٤٦ ق

(١٠) إذا كان هناك توافق أوسبق أصرار فجميع المتهمين مسئولون عما حصل من أقدام ويبتدأ كل منهم فاعلا أصليا ولا هبة بمن ارتكب القتل الملقى منهم للجريمة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٧٠ سنة ٤٦ ق

(١١) إذا توفى المتهمون على ارتكاب جريمة فكل منهم مسئول عما حدث منهم أو من أقدام

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٣٠ سنة ٤٦ ق

(١٢) إذا كان في القضية سبق أصرار فكل منهم مسئول عما يرتكبه هو أو منهم آخره

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٥٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٣) ما دام الثابت في المحكم أن المتهمين جميعا اتفقوا على القتل وأصرروا عليه فهم جميعا مسئولون عنه ولا محل لبيان الاصابات التي وقعت من كل منهم والميت منها وغير الميت

نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٣٠٩٥ سنة ٤٦ ق

(١٤) إذا توافقت بيات المتهمين على قتل المجرى عليه فكل منهم مسئول عن نتيجة هذا التوافق وإن كان أحدهم ضربه أو طعنه طعنة غير مميتة

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١٢٥ سنة ٤٦ ق

(١٥) عدم بحث نية القتل أو ذكرها صراحة بالمحكم نقض له

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٣٠ سنة ٤٦ ق ، ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٤٨ سنة ٤٦ ق

(١٦) لمحكمة الموضوع الحق للطلق في استخلاص نية القتل من وقائع الدعوى أو فيها

نقض ٥ مايو سنة ١٩٠٤ ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ ، ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١٧) إذا لم يكن هناك اتفاق على الجريمة أو سبق أصرار فيجب تحديد مسئوليته كل منهم وعقابها على ما وقع منه

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٦٦ سنة ٤٥ ق

(١٨) ركن توفر الممد أو عدمه مسألة موضوعية محضة ولم يرد بالقانون تعريف لها وهي زيادة على ذلك أمر داخلي متعلق بالإرادة ولا يشترط فيه أن يتوفر حتما من طرف معين بل

يرجع أمر توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحده في حرية تقدير الوقائع فله أن يستخلص ويثبت توفره استغلالا خارجا عن البيانات التي يثبتها في حكمه للأركان المادية الظاهرة وليس في وسع محكمة التقض أنه متى كان الامر كذلك أن تتدخل في بحث هذه المسألة الأهم الا في حالة وجود تناقض ظاهر في هذا الشأن بين بعض الظروف المادية التي يثبتها قاضي الموضوع في حكمه بما له من الاستقلال في التقدير وبين النتيجة المباشرة

تقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٦٢ سنة ٤٥ ق

(١٩) اذا اتهمت النيابة شخصين بأنها قتلا آخر عمداً مع سبق الاصرار بأن ضربه بآلة صلبة ثقيلة في رأسه سبب الوفاة وحكمت المحكمة بإدانتها معاً صح حكمها ولو لم تميز بالقاتل من المتهمين الذي أحدث الضربة القاتلة

تقض ١٤٩٥ سنة ٤٢ ق

(٢٠) القصد الجنائي يحصل فيه قاضي للموضوع

تقض ٦٧٤ سنة ٢٩ ق

(٢١) سبق الاصرار أو الاتحاق المشترك

اذا ارتكب جملة أشخاص عملاً جنائياً أو تداخلوا في تنفيذ عمل مكون لجريته تنفيذاً لفصد مشترك بينهم جميعاً فكل واحد من هؤلاء الأشخاص مسئول عن هذا الفعل كنفس مسئوليته فيما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدة

تقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ — ١٠٥ سنة ٣٢ ق

٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ — ١٩٣ سنة ٣٢ ق

(٢٢) بيان الآلة التي استعملت في القتل لا يعتبر مجال من الأحوال ينافي لنية القتل التي هي ركن من أركان الجريمة فيجب إيراد الدليل على قصد المتهم

تقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٣٦ سنة ٤٦ ق

(٢٣) اذا لم تمن المحكمة ببيان الأدلة التي استخلصت منها أن نية القتل كانت قائمة عند الطاعنين وقت اجترائهم ما اجترعوه بل ولا هي قررت عند استمرار أركان الجريمة التي طبقت عقوبتها أن القتل أو المدروح فيه كان عن عمد على ما يقتضيه حتى ذلك التطبيق نفوات هذا الركن عيب جوهري يعطل الحكم

تقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٧١ سنة ٤٥ ق

(٢٤) عدم بيان القصد الجنائي بالحكم يقتضيه

تقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٢٤٩ سنة ٤٦ ق

(٢٥) اذا طلب الدفاع تطبيق المادة ٢٠٠ والمحكمة أثبتت في حكمها وجود نية القتل عند التهم فهذا يعتبر رداً على الدفاع

تقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٨٢ سنة ٤٦ ق

(٢٦) يجب عند ذكر وقائع الحكم اثبات ما رأته المحكمة من وجود العمد عند المتهم في جرعة القتل العمد أو الفروع فيه أو دس السم أو غيرها من الجرائم التي يكون فيها العمد ركنًا معها

نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٠١ سنة ٤٦ ق

(٢٧) في جنابات القتل العمد والفروع فيه يجب بيان نية القتل لأنها إحدى أركان جريمة القتل العمد واغفالها يبطل الحكم ولو ورد في وصف التهمة أن القتل عمد

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٣٨ سنة ٤٦ ق

(٢٨) توفّر ركن العمد أو عدم توفّره مسألة موضوعية بحجة ومن اختصاص قاضي الموضوع

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٦٣ سنة ٤٥ ق

(٢٩) عدم بيان نية القتل في الحكم صراحة أو ضمنا يبطل الحكم

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٨ سنة ٤٦ ق

(٣٠) لا جناح على من قتل قسًا بقصد تخليصها من عذاب داء عضال لا يرجى البرؤ منه بناء على أن نية القتل غير موجودة وحل محلها نية فعل الخير بوضع حد لآلام طال عليها المهد لا أمل في الشفاء منها

محكمة جنابات باريس ٨ فبراير سنة ١٩٢٥

(٣١) إلغاء حضن الكبريتيك المركز على شخص لا يقوم بذاته دليلًا على نية القتل لان هذه المادة وحدها ليس من شأنها أحداث القتل

٨٥ حلوان سنة ١٩٢٥ محكمة الجنابات دائرة على سالم بك — ودائرة عطية باشا

(٣٢) نية القتل مسألة موضوعية بحجة فقاضي الموضوع بحثها وتقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل التي يراها ومتى فرر وجودها وأثبتها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٥٨ سنة ٤٦ ق

(٣٣) لا يصح الطعن في أن المحكمة لم تبحث في توفّر نية القتل ما دام الحكم في مجموعه وكيفية صياغته يستفاد منه أن المحكمة بحثت هذا الركن وأشارت إليه في حكمها وكررت أنه ثابت على التهم

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٢٦ سنة ٤٦ ق

(٣٤) إذا كانت الأدلة والوقائع لا تشير إلى القصد الجنائي فلا يصح الاعتماد عليها في اثبات نية القتل والقول بأن نية القتل العمد نابعة من الوقائع وظروف الدعوى لا يكفي لإثبات القصد الجنائي

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٢٤ سنة ٤٦ ق

(٣٥) ضرب المتهم الحنّى عليه بألة قاتلة ليس بدليل على القصد الجنائي

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ١٠٧ سنة ٤٦ ق

(٣٦) إذا دفع المتهم بأن القتل كان خطأ ففت المحكمة هذا الدفع فهذا التقي لا يكفي
لإثبات نية القتل العمد

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢١٣ سنة ٤٦ ق

(٣٧) إذا ذكر التقرير الطبي أن أصابت الجنى عليه من سكينه فإن هذا لا يساق قول
المحكمة أو هذه الاصابات من مدي أى أكثر من سكين ذلك لأن التقرير الطبي قصد تمييز
نوع الآلة التي استعملت في الجريمة لا عدد الآلات

تقضى ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣١٧ سنة ٤٦ ق

(٣٨) يكفي لإثبات نية القتل أو ثبتت المحكمة بحكمها أنها اقتنعت بوجودها وأن تدلل عليها

تقضى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٣٨ سنة ٤٦ ق

(٣٩) سبق الاصرار أمر موضوعي فتقضى المحكمة الموضوع فلا رقابة عليها اللهم إلا إذا
استنتجت من أمور لا وجه لاستنتاجها منها وللمحكمة أن تستنتج من الضمائم التي بين الجاني
والجنى عليه ومن تربس المتهمين في زراعة الجنى عليه ليلا حاملين أسلحة نارية

تقضى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٧٧ سنة ٤٦ ق

(٤٠) يعتبر النبوت آلة قتالة والرأس مقتل فإذا ضرب شخص آخر فأماته بالحادة فعل عمد

تقضى ١٩ مايو سنة ١٩٠٤

(٤١) التهم مسؤول عن نتائج فعله فإذا ضرب شخص آخر بسكين في مقتل ثم توفي الجنى
عليه بسبب هذه الإصابة بعد مدة طويلة فتعتبر الحادثة قتل عمد ولا عمة بالاحتجاج بسوء العلاج

تقضى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٣

(٤٢) إذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر فقتل غير من يقصده عمد مرتكباً للجريمة
القتل العمد

تقضى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٤٣) ليس من الضروري أن ثبت العمد وسبق الاصرار صراحة بالحكم بنص صريح إذ
قد يستفاد ذلك من وقائع الحكم

تقضى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

(٤٤) ليس من الضروري ذكر نية القتل صراحة في الحكم إذ يكفي أن تستفاد هذه النية
بكل وضوح من وقائع الحكم

تقضى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٤٥) لو طعن شخص آخر بسكين داخل المسجد بأن اتحل من صف إلى صف ثم تخبر له
موضعا يقرب المجنى عليه وغافله أثناء الركوع وانخفض الاجمار فطعته بالسكين فإن هذا كله
كما يدل على سبق الاصرار ولا يصح القول بأن فعله الجاني نشأت عن تهيج وتقى عند رؤية خصمه

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٢٨ سنة ٤٦ ق

(٤٦) النية ركن ثانى داخل يتعلق بالوقائع ومتى أثبت قاضى الموضوع وجوده من ظروف الواقعة فليس لمحكمة النقض أن تفصل فيها اذا كانت الاسباب التى اشتدل عليها الحكم فيما يتعلق به هى صحيحة كافية أم لا

تقضى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٣٦ سنة ٤٦ ق

(٤٧) استعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلاً على نية القتل بل استعمال مثل هذه الآلة يعتبر قرينة — فتقضى أثبتت المحكمة فى حكمها أن التهم عنده نية القتل فلا عبرة بصفه الآلة المستعملة فى الجريمة

تقضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٥٢ سنة ٤٦ ق

(٤٨) اغفال القصد الجنائى بالحكم ينقضه

تقضى ٥ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٧٠ سنة ٤٣ ق

(٤٩) اذا كان هناك سبق اصرار فجميع المتهمين مسؤولون عن الجريمة سواء كان القتل حصل من أحدهم أو منهم جميعاً

تقضى ٤ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٣٤ سنة ٤٣ ق

(٥٠) ما دامت الجريمة قتل عمد مع سبق الاصرار فلا داعى للتمييز بالذات من الذى ضرب الضربة القاتلة

تقضى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٤٩٥ سنة ٤٢ ق

(٥١) يجب بيان نية القتل فى الحكم والا كان باطلاً

تقضى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٢٨ سنة ٤٢ ق

(٥٢) فى جرائم القتل العمد يجب بيان الركن المادى والركن المعنوى والثانى هو نية المجرم بكيفية صريحة لأجل التمييز بين القتل العمد والضرب الذى أفضى للموت

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٨٩ سنة ٤٤ ق

(٥٣) عدم بيان المحكمة الاسباب التى بنت عليها اعتمادها على وجود نية القتل ينقض الحكم

تقضى ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ — ٧٢٨ سنة ٤٤ ق

(٥٤) استعمال الجانى آلة غير قاتلة لا ينهض دليلاً على وجود نية القتل فلا صلاح عيار ممر بالبارود فقط الذى لا يحدث القتل لا يعتبر هروماً فى قتل

محكمة جنايات الدنيا ٦ مايو سنة ١٩٣٠ قضية ١٠٤٧ سنة ١٩٣٠ سهاوط

(٥٥) يكفى لبيان نية القتل قول الحكم أن التهم كان مترتباً وأطلق عمداً على الجانى عليه عبارين نارين من فرد محشو قاصداً قتله

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٨ — ١٥٩ سنة ٤٥ ق

(٥٦) تقرير المحكمة بأن إطلاق النار كان بقصد القتل فيه السكافية لبيان تعمد التهم

ما اقترفه لفرض قتل خصمه

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — ٤ سنة ٤٥ ق

(٥٧) يعد القصد الجنائي وهو ركن المبدأ ثابت في الحكم إذا جاء به (أن التهم ملب من زوجته المجنى عليها أن تحضر له مصوغاتها والا قتلها ثم هدهدا بينديقة كانت معه أطلقها مرتين أمامها غلافت منه وجرت الى غرفة دخلتها وأغلقت بابها فأطلق عليها عباراً من تلك البنديقية فأصابها في وجهها)

القول بأن التهم لم يدفع التهمة بقى ليس معناه أنه لم يبد دفاعاً كما يدعى بل ان ما قاله لم تأخذ به المحكمة معبرا للجريمة

نقض ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣١٨ سنة ٤٥ ق

(٥٨) يكفي لبان القتل وكيفية حصوله قول المحكمة « أنه بسبب وجود علاقة بين المقتول وبين زوجة التهم الثاني وسبق وجود ميل من المقتول الى امرأة ومنافسة منه للتهم الآخر في حبها وقد أضمر هذان التهمان الشر له وصمما على قتله فقتلاه في ليلة الخ بان ضنفا على عتقه بجسم خشن مثل الجبل »

نقض ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣٢٩ سنة ٤٥ ق

١٩٥ — الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جناية أو جنائية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وحده أو أصنافه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط

الاصطلاح

(١) اذا أبانت محكمة الموضوع في الحكم الأدلة التي استنتجت منها سبق الاصرار فليس لمحكمة النقض سلطان عليها

نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٥٩ سنة ٤٦ ق

(٢) توافر نية القتل وسبق الاصرار من اختصاص قاضي الموضوع ويفصل فيها كون التهم فاقد الشهور معناه سقوط العقاب عنه وهذا أيضاً من اختصاص قاضي الموضوع

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٣١ سنة ٤٦ ق

(٣) البحث في سبق الاصرار من اختصاص قاضي الموضوع فان استنتجه وأثبته في حكمه فلا مغيب عليه وكذلك أيضاً القصد الجنائي

نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٣٢ سنة ٤٦ ق

(٤) سبق الاصرار من عناصر الجريمة التي لقاضي الموضوع وحده سلطة بحثها وتقديرها وما يقوم عليها من الادلة فيبحثها أو ينفيها بدون أن يكون لغضائه مغيب من رقابة محكمة النقض

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١١٨ سنة ٤٦ ق

(٥) سبق الاصرار ونية القتل خاصان بقضايا الموضوع وهو صاحب تقدير أدلتها فاذا ذكرت الوقائع تفصيلا فيعتبر الحكم مسبباً

تقضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٨٨ سنة ٤٦ ق

(٦) اثبات تعدد القتل عند التهم لا يكفي لاثبات سبق الاصرار بل لا بد من التدليل على هذا الظرف الاخير تدليلاً واضحاً

تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٨٨ سنة ٤٦ ق

(٧) سبق الاصرار ليس له زمن خاص بل الأمر في وجوده وعدمه متعلق برأى قاضى الموضوع

تقضى ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ — ٩٩١ سنة ٤٦ ق

(٨) المادة ١٩٥ عقوبات قد عرفت سبق الاصرار بأنه القصد المصمم عليه قبل ارتكاب الفعل الا أنها لم تحدد الزمن الذى يمكن أن يتكون فيه هذا القصد قانوناً بل تركت أمر تقديره لرأى القضاء

والثابت في الحكم أن الواقعة كانت عن سبق أصرار وأثبتت المحكمة في حكمها ما رآته كافياً للدلالة على توفر هذا الركن اذ ذكرت أنه على أثر قتل عمدة الناحية ساد المرحوم في البلد غلاف الجنى عليهم واعتصموا بمنزلهم فلما مضى فدا كان من فريق العمدة وهم المتهمون الا أنهم انتفروا على الذهاب خصيصاً لذلك المنزل لقتلهم عن فيه ثم دخلوه عنوة بعد أن كسروا بابهم واهملوا القتل في الجنى عليهم ولا شك أن اتفاق المتهمين الثابت في الحكم دليل على التروى والتدبر وحصول الموازنة فيما بينهم من أخطار الجريمة ومزاياها وهذا كاف بالنسبة لحكمة التقضى في اثبات سبق الاصرار

تقضى ٦ أبريل سنة ١٩٢٩ — ٧٠٢ سنة ٤٣ ق

(٩) اذا كان ظرف سبق الاصرار غامض ومبهم فهذا عيب جوهري في الحكم

تقضى أول مارس سنة ١٩٢٦ — ٥٨٨ سنة ٤٣ ق

(١٠) يجب أن يبين في الحكم طريقة واضحة الوقائع والظروف التي استنتجت منها محكمة الموضوع وجود سبق الاصرار — وسبق الاصرار من الأشياء المنوية التي لا تقع تحت الحواس والتي لا تعرف الا بمظاهرها الخارجية وهي الأفعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يصدر في نفسه من قتل — وهذه الوقائع مما يستلزم تحريرها تحت مراقبة محكمة التقضى

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٧٩ سنة ٤٤ ق و ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٩٣ سنة ٤٤ ق

(١١) هذه المادة لا تقتضى حتماً ارتكاب الفاعل للجريمة بترو ورباطة جأش بل يكفي أن يثبت في الحكم أن التهم قبل أن يضرب الجنى عليه كان مصمماً على قتله قبل ذلك

تقضى ٣٠ مارس سنة ١٩١٥

(١٢) القصد الجنائي من اختصاص قاضى الموضوع للحكم فيه

تقضى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

(١٤) ليس من الضروري أن يذكر في الحكم مادة الاصرار والترصد لأن هذه المادة مفسرة لمعنى الاصرار والترصد وليست مادة عقوبة أو جزاء مبنياً وهي لا تنص جنائيات القتل فقط بل من القواعد العمومية وسيان ذكرت في الحكم أو لم تذكر وانما وجودها في القانون كتذكيرة لمعنى الاصرار وبيان الأحوال

نقض ٤ ابريل سنة ١٨٩٦

(١٥) اذا لم تكن الجنسية بنت ساعتها فيتحقق سبق الاصرار على الجناية ولو سبقها بلحظات قليلة

نقض ٧ يناير سنة ١٨٩٨

(١٦) لو طعن شخص آخر بسكين داخل المسجد بان اقتل من صف الى صف ثم تخبر له موضعا يقرب المجرى عليه وغافله أثناء الركوع وانخفاض الابصار فطعنه بالسكين فان هذا كله مما يدل على سبق الاصرار ولا يصح القول بان فلة الجاني نشأت عن تهيج وقي عند رؤية خصمه

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٢٨ سنة ١٤٦ ق

١٩٦ — الترصد هو تريض الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايذائه بالضرب ونحوه

المطلب

(١) الترصد نوع من سبق الاصرار فيكفي أن يثبت سبق الاصرار

نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤

١٩٧ — من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يعد قاتلاً بالسم أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام

المطلب

(١) ليس من الضروري أن يبين في الحكم نوع العقاب السامة

نقض ٦ مايو سنة ١٨٩٩

(٢) ليس من الضروري أن يبين في الحكم في جرمية القتل بالسم أنه كان لدى المتاعل سبق أصرار لأن اعطاء السم في ذاته وتجهيزه يدل بذاته على وجود سبق الاصرار

نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢

(٣) يكفي في جرمية القتل بالسم أن تكون المواد التي استعملت في الجريمة من الجواهر

السامة ومن شأنها أحداث اللوث

نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ — ١٩٠٩ سنة ٤٥ ق

١٩٨ — من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب

بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو
تلتها جناية أخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو
ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من
العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

المحكمة

(١) اذا أطلق شخص عياراً نارياً القتل فأصاب آخر لم يقصد قتله وليس من جماعة
للتفاجر من معه قتله عد قاتلاً عمداً وسيان أن يكون القتل من التفاجر أو من غيرهم

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٥٦٨ سنة ٤٦ ق

(٢) ان من المسلم به أن من تعمد قتل انسان فأصاب انساناً آخر فهو قاتل عمداً لهذا الآخر
وذلك على خلاف ما يزعمه الطاعن من أن الأعمى الذى أصابته المجنى عليهم أصابهم بدون قصد
من المتهم الذى كان يقصد غيرهم

نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٨٥ سنة ٤٦ ق

(٣) اذا سبق أو تلى أو اقترن بمجرعة القتل جنابة أخرى وجب تطبيق الفقرة الثانية من
المادة ١٩٨ ولا تعتبر الحادثة جريعتين منفصلتين وتطبق المادة ٣٢

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٥ سنة ٤٦ ق

(٤) الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ لا تنطبق اذا كانت الجريمةان حدثتا من فعل واحد
كرصاصة أطلقت فأصاب رجلين أو قنبلة فنفثت فأصابت عدة أشخاص أو خشبة سقطت فقتلتهم
أو سهم رمى فاحترق صدر اثنين فلا يطلق والقتل والاسقاط والرمى كل منها فعل واحد غير
متجزئ. في ذاته أما اذا تعدد الفعل فصدت الجرائم بتعدد سواء أ كانت كلها قتل أو منها قتل
ومنها جنابة أخرى كالمعاملة المستديرة فلا شك أن الفقرة الثانية هي المنطقة ولا يمنع انطباقها أن
تكون الافعال المتعددة حدثت في آن واحد ومشاجرة واحدة ونحو تأثير سورة غضب واحدة اذ
العبرة في عدم الانطباق هي وحدة الفعل لا وحدة السورة الاجرامية

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤٠١ سنة ٤٦ ق

(٥) مادامت المحكمة طلبت المادة ١٩٨ عقوبات على المتهم فعلى حرة في تقدير العقوبة بما

لا يخرج عن الحد الأقصى الوارد في هذه المادة

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٨٩ سنة ٤٦ ق

(٦) اذا ذهب شخص لقتل آخر فوجد مع المصود قتله شخصا فظن أن المراد قتله أحضره ليساعده فبدأ القتال بقتل الشخص الذي وجده مع المراد قتله فلا تعتبر هذه الحادثة قتلا مع سبق الإصرار لأن سبق إصراره على قتل الأول لا ينصب على الثاني

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٨١ سنة ٤٦ ق

(٧) في جريمة القتل العمد يكفي أن يستفاد ركن العمد حتماً من وقائع وظروف الدعوى الدعوى بدون أن يذكر لفظا

نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨٠٧ سنة ٤٧ ق

(٨) اذا أراد شخص هتك عرض آخر فكلم نفسه ثلاثا يستنثيث فأت الملقى عليه تتمتع الحادثة ضرباً أفضى للموت لدم وجود نية القتل عند الجاني وتوصف الجريمة بأنها هتك عرض بالقوة مع ضرب أفضى للموت

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٩٣ سنة ٤٦ ق

(٩) تطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية اذا اقترنت أو تلت أو سبقت جريمة القتل العمد جريمة شروع في قتل عمد

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٥٤ سنة ٤٥ ق

(١٠) اذا رفعت دعوى على متهم بالمادة ١٩٨ عقوبات لارتكابه جنابة قتل اقترنت بها جنابة شروع في قتل أخرى وظهر للمحكمة براءة المتهم من تهمة القتل وثبتت عليه جريمة الشروع في القتل فتحكم المحكمة بإدانة في الجريمة التي ثبتت عليه وتبرئه من تهمة القتل هذا ولو أن جنابة المروع في القتل لم ترفع بها الدعوى الا كظرف مشدد للجنابة الاصلية التي استبعدتها المحكمة

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة ص ١٠ ص ١٣٤

(١١) قد جرى القضاء على اعتبار المجرمين المنفردين الذين يذهبون مما تاصدين ارتكاب جريمة ويأمر ارتكابها بعضهم ويكون الآخرون معهم حاضرين لمباشرتها كلهم فاعلين أصليين لانحدام في التمدد وسعيهم للحقيقة

فاذا ذهب جماعة لارتكاب جريمة سرقة سلاح وارتكب أحدهم قتلا اعتبر الجميع فاعلين أصليين لجريمة القتل العمد المقترون بجريمة سرقة يحمل صلاح

نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ — ٥٥١ سنة ٤٤ ق

(١٢) المراكز مسئولون عن الجريمة المحتملة الوقوع للجريمة التي انفقوا عليها مع التاعل الأصل كمنس المادة ٤٣

انفق ثلاثة أشخاص على سرقة برسيم وكان يحمل أحدهم سلاحا ناريا وعند ما فاجأه المجنى عليه أطلق عليه حامل السلاح عياراً نارياً فاصداً قتله فالجميع مسئولون عن تهمة المروع في القتل

التي تهدمتها جناية شروع في سرقة برسم باكرام والمادة النطبقة هي ١٩٨ فقرة ثانية

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٣ سنة ٤٦ ق

(١٣) لا محل للنقض اذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم صريحة في تبيان ارتكاب الجريمة التي التي وقت المحكمة من أجلها العقوبة ولو كان المقتول فضلا خلاف الشخص الذي اريد قتله

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — ٢٢ سنة ٤٥ ق

(١٤) اذا أحيل المتهم بالمواد ١/١٩٨ و ٤٥ و ٤٦ فقرت المحكمة تطبيق المواد المذكورة وزادت عليها المادة ٢٧٣ ع مع أن النيابة لم تطليها فلاحطاً في ذلك ما دامت الدعوى مرفوعة أصلاً بأنها جناية شروع في قتل اقترنت بها جناية شروع في سرقة من عدة أشخاص يحمل أحدهم سلاحاً نارياً وهي منطقة في ذاتها على الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع و ٤٥ و ٤٦ ع فذكر المحكمة المادة ٢٧٣ ع لا يثير شيئاً من حقيقة التهمة المسندة الى المتهم ولا يربدها قوة

نقض ٥ يولية سنة ١٩٢٨ — ١١٢٦ سنة ٤٥ ق

(١٥) لا يجوز الظن بأن المحكمة طبعت المادة ١٩٨ عقوبات بدل المادة ١٩٤ منه بدون تنبيه الدفاع لأن هذا في صالح المتهم

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٢٦ سنة ٤٦ ق

(١٦) اذا أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهمين فاعلين أصليين وكان أحدهما أمسك بالمجنى عليه والآخر ضربه أو قتله فهنا صحيح ولا محل للاعتراض عليه

نقض ٧ مارس ١٩٢٩ — ٩٦٧ سنة ٤٦ ق

(١٧) قد استقر القضاء على أنه لا فرق بين حالة اختلاف نوع الجنايات التي تتعاصر أو تتلاحق مع جناية القتل العمد في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ وبين حالتها اذا كانت من نوع واحد حكم محكمة جنائيات قنا ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ في الجناية عمرة ٨٧٥ قوس سنة ٩٢٩

دائرة الأستاذ لبيب عطية بك

(١٨) ليس من المحتم أن تكون الجناية التي تقترن بمحاربة القتل العمد من نوع آخر غير القتل وأن تكون تمت فعلاً بل يصح أن تكون من نوعها أو شروعا فيها

نقض ٥ ابريل سنة ١٩١٦

» ٢٧ اكتوبر سنة ٩١٧

١٩٩ المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ،

الدمم

- (١) عدم معرفة الفاعل الاصلى في جريمة القتل لا تمنع من محاكمة الفريضة
نقض ١٠ يناير سنة ١٩١٤ — ٤٦٨ سنة ٤١ ق
- (٢) في جرائم القتل العمد التي يحكم فيها بالاعدام يجب تطبيق المادة ١٩٩ على الشركاء
لا مواد الاشتراك العامة
نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٩٩ سنة ٤٦ ق
- (٣) يجب أن يبين في الوقائع ما قام به كل منهم على حدة من الأعمال في ارتكاب الجريمة
وذلك للفرقة بين المتهمين لمعرفة مركز كل منهم ان كان فاعلا أصليا أو شريكا اذ عقوبة المذنب
في مواد القتل الملقب عليها بالاعدام لها نص خاص
نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٧١ سنة ٤٦ ق
- (٤) اذا طرأ ظرف مشدد للجريمة وكان هذا الظرف من الحوادث اللاحقة بالجريمة واللازمة
لها وجب أن يتحمل نتيجةه المشترك في الجريمة كما يحملها فاعلها الاصلى
نقض ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ — ٨٣٣ سنة ٤٤ ق
- ٢٠٠ — كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم
يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن
من ثلاث سنوات الى سبع وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

الدمم

- (١) اذا اتهم عدة أشخاص في جريمة ضرب أفضى الموت ووجد بالقتل عدة ضحايا مما
يؤيد أن المتهمين ضربوه فيكون جميع المتهمين مسؤولين عن وفاته الا اذا ثبت أن سبب وفاته
من ضربة واحدة فيكون من أحدها هو المسؤول دون غيره
نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٧٣ سنة ٤٦ ق
- (٢) يجب أن يذكر بالحكم ارتباط الوفاة بالضرب ارتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعلّة
نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٩٧ سنة ٤٦ ق
- (٣) المتهم مسئول عن فعله المباشر فاذا رفض المجنى عليه عمل عملية يترتب عليها شفاؤه ولم
يسلمها وجب تطبيق المادة ٢٠٠ ع
نقض ٢٧٢ سنة ٤٢ ق

(٤) اذا كان المجني عليه مريضاً وضرب ضربة كانت سبباً في تعجيل وفاته فتنطبق المادة ٢٠٠م

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٥١ سنة ٤٦ ق

(٥) اذا كانت الوفاة حتماً نتيجة لفعل المتهم فهو مسؤول عما وقع منه ومضى زمن بين الحادثة والوفاة لا يثني المسؤولية الجنائية

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ١٢٣ سنة ٤٦ ق

(٦) اذا ذكر الحكم وجود نية الضرب وموضع الاصابة والآلة التي استعملت يعتبر أن الحكم مستوفى وأنه لم يفتل ذكر نية الضرب

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٤٦ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا لم يكن عند المتهم نية القتل فتكون الحادثة ضرب أفضى الى الموت — اذا أراد شخص هناك عرض آخر وكنتم معه ثلاثا يستفيث فأت المجني عليه فتعتبر الحادثة قسراً باكرهه وضرب أفضى للموت لانتهاء نية القتل

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٩٣ سنة ٤٦ ق

(٨) تعتبر الحادثة ضرب أفضى الى موت (لا قتل خطأ) لو كان الشخص المتوفى بسبب الضرب غير الشخص المقصود ضربه

نقض ٥ مارس سنة ١٩٢٣

(٩) المتهم مسئول عن نتيجة فعله وما يحدث وما كان يمكن أن ينتج منه

نقض ٢٩ مارس سنة ١٩١٣ — ٨٧٤ سنة ٢٩ قضائية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ — ١٠١ سنة ٣١ قضائية

(١٠) لا قبل الطعن بطريق النقض لأن المحكمة لم تذكر الفقرة الاولى من المادة ٢٠٠ عقوبات ما دامت التهمة الموجهة اليه هي ضرب أفضى للموت بدون سبق أصرار والمحكمة أيضاً لم تنسب للطاعن سبق أصرار

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٢٦١ سنة ٤٦ ق

(١١) اذا ذكر بالحكم أن اصابة المجني عليه التي نشأت عنها الوفاة بالصدر ولكن الكشف الطبي وصنها بأنها بأعلى البطن ثم عاد الحكم وقرر في الوقائع أن الضربة الميئة كانت بأعلى البطن فلا تناقض خصوصاً اذا كانت الضربة للميئة واحدة

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٠١ سنة ٤٦ ق

(١٢) اذا ذكر بالحكم أن المتهم ضرب المجني عليه ولم يقصد من الضرب قتله ولكنه أفضى الى موته كان هذا التعبير ما يفهم منه من غير لبس أن الضرب حصل عمداً

نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ — ١٤٩٨ سنة ٤٧ ق

(١٣) اذا أثبت بالحكم القول بأن المتهم اجتراً على ضرب المجني عليه ضرباً أفضى لموته

تان هذه العبارة تنيد العمد وإن لم يذكر العمد صراحة

نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ — ١٢٢ سنة ٤١ ق

(١٤) إذا أثبت الحكم أن الملقى عليه عدة ضربات سببت وفاته وأن جميع التهمين أحدثوا الضربات التي سببت الوفاة فكل منهم مسئول عن جريمة الضرب المقتضى الموت

نقض أول يونيو سنة ١٩١٨

(١٥) جريمة الضرب المقتضى الموت لا شروع فيها بل التهم مسئول عن نتيجة ما أحدثه وفي هذه الحالة أما تطبق المادة ٢٠٥ أو ٢٠٦ حسب الإصابة التي بالملقى عليه

نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١

(١٦) من أتى امرأة عمدا فتدب عن ذلك أجهاضها وتوفيت فيعتبر ارتكب جريمة ضرب أفضى للموت

نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

(١٧) التهم مسئول عن فعله المباشر بصرف النظر ان كانت الضربة التي ضربها للملقى عليه مميته أو غير مميته وبصرف النظر أيضا عن بنية أو غشطل مصحة الملقى عليه

نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠

(١٨) قاضى الموضوع صاحب السلطان في الفصل اذا كانت الضربة كانت سبب الوفاة أولا

نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

(١٩) اذا تبين أن التهم ومن كانوا مجتمعين معه من حزبه قد أحدثوا جلة ضربات بالعصا على رأس الملقى عليه كانت نتيجةها كسور عظام الرأس التي نفا عنها التزيف السحائي أفضى الذي سبب الوفاة فيكون كل منهم أتى عملا من الاعمال المكونة للجريمة ويحبرون جميعا فاعلين أصليين معا وإن لم يتحقق من منهم التي سببت ضربه الوفاة الا أنه ثابت أن الضربات كلها حصلت في وقت واحد وعلى الرأس نفا عنها الوفاة فهم جميعا مسؤولون عن هذه النتيجة ومنهم التهم الذي كان له يد في هذه الضربات التي سببت الوفاة

نقض ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ — ٧٢٨ سنة ٤٣ ق

(٢٠) اذا قامت مشاجرة بين شخص فاصك أحدهما بتلايب (خناق) الآخر فنقطع ميتا بالمحادنة ضرب أفضى للموت لا قتل خطأ . لان التهم كان يقصد الايذاء وأن هذا الايذاء أفضى الى الوفاة والفارق الثنائى بين الضرب المقتضى الموت وبين القتل الخطأ كون الجاني في حالة الضرب تمتد الايذاء بخلاف القتل الخطأ فانه لم يمتدده أصلا وانما القتل يحدث عن إهمال أو رعونة بدون أن يكون عند الجاني نية الايذاء على الإطلاق

نقض ٦ أبريل سنة ١٩٢٦ — ٧٢٣ سنة ٤٣ ق

(٢١) اذا كان الممرض من مضاعفات الجروح التي أجسها الطاعنان ولولا هذه الجروح لما

كان التانوس الذي سبب الوفاة فيكون الطاعنان مسؤولين اذن عن هذه النتيجة ويكون سبب الوفاة ناشئاً عن ضررهما

نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ — ٧٢٢ سنة ٤٤ ق

(٢٢) اذا طرأ ظرف مشدد للجريمة وكان هذا الظرف من الحوادث اللاحقة بالجريمة والملازمة لها وجب أن يحتمل نتيجه المشترك في الجريمة كما يتحملها فاعلها الأصلي وهذه هي حالة الافشاء الى الموت الذي قد يطرأ على جريمة الضرب لانها من المواد الطارئة التي لم يقصدوا الضرب كما لم يقصدوا الفاعل الأصلي يتبوى كلاهما في تحمل نتيجهتها متى حصل التحريض أو تم الاتفاق على ارتكاب جريمة الضرب وجب على مرتكبها ودريكه أن يكون في حسابها ما يمكن أن يطرأ من الظروف اللازمة لهذه الجريمة ويجب وصف عقوبة المشترك بالوصف الذي وصلت اليه اذا استنتجت المحكمة قيام الاتفاق ووجود التحريض وذكر المبررات التي استنتجت منها فهنا من اختصاصها

اذا لم يطمئن المتهمون في صفة المدعين بالحق المدني في الجلسة فليس لهم أن يطمئنا في ذلك أمام محكمة النقض

نقض ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٤٣ سنة ٤٤ ق

٢٠١ — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزي بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

المعظم

(١) القتل العمد للقرن بمنزلة جنة وعقوبته الحبس فالمرور في هذا القتل العمد للقرن بمنزلة لعقاب عليه وبناء عليه لا عقاب على السرور في جريمة قتل الزوج زوجته اذا ما فاجأها متلبسة بالزنا

نقض ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ — ٩٢٧ سنة ٢٢ ق

(٢) شك زوج في سير زوجته فاختبأ لها الى أن ضبطها متلبسة بجمرة الزنا ففاجأها هي والزاني بها وقتل الزاني

ميز فقهاء القانون بين حالتين الأولى عندما يكون اختفاء الزوج لزوجته الزانية قد حصل بعد تأكد الزوج وثيقته من خيانة زوجته تأكدا وثيقا لا يخامر الريب والثانية عند ما يكون الاختفاء قد حصل والزوج متشكك في الأمر فقط فرأوا أن لا عنر للزوج في الحالة الأولى لأن القتل في هذه الحالة لم يكن الدفاع له التأثير الفجائي والافعال النفساني الناشئ من المفاجأة برؤية الفعل وانما الدفاع في الحقيقة حب الانتقام من الزاني عن قتل سابق ولم يكن الاختفاء في هذه الصورة الا بقصد إيجاد الفرصة المناسبة للوصول لهذا الغرض أما في الحالة الثانية فقد انفتحت عليهم على وجوب المنع لأن الاختفاء فيها كان للفرس منه أولا بالذات التأكد أي الوقوف على الحقيقة فلما رأى الزوج جنى رأسه ما لم يكن مصدقا به حاجه هول النظر وقطاعة المشهد فاضاع

المرشد ولم يتجاءل نفسه الى أن قتل . على أن فريقاً آخر يرى وجوب المنع الزوج مطلقاً أي بدون التفات ولا بحث في مسألة الشك واليقين مرتكبين في ذلك على نص القانون قائلين ان الشارع اذ أراد بهذا النص أن يكنى القضاء مؤونة البحث في مثل هذه الاشياء النامضة والامرار الكالنة التي قل أن يصل التحقيق فيها الى شيء واقعي بالحق الصحيح
وبما أن الفعل المسند للتهم انما ينطبق على الحالة الثانية فيجب تطبيق المادة ٢٠١ عقوبات وفي هذه الحالة فليس لورثة القتل حق في طلب تعويض ما لأن القتل هو التسبب في ذلك

نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٣٠ سنة ٢٢ ق

٢٠٢ — من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اإهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى .

الاعطام

(١) اذا ثبت أن المالك اشترك بنفسه في ادارة البناء ومباشرة عمله يكون مسئولاً جنائياً عن القتل الذى يحصل من سقوطه بسبب العيوب الموجودة في البناء القديم وتهدير وقائع الاشتراك في هذا المقام من اختصاص قاضى الموضوع

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨

(٢) يقتتل الحكم على عيب جوهري في تهمة القتل الخطأ اذا لم يبين فيه كمية هذا الخطأ ان كان عن جهل أو مخالفة اللوائح أو غير ذلك

نقض ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥ ، ٣ مارس سنة ١٩١٧ ، ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

(٣) الأطباء مسئولون جنائياً اذا أخطأوا في التشخيص أو قاموا بعملیات جراحية قضت على حياة المريض وذلك اذا حصل التشخيص برعونة أو اإهمال في جمع الاستعلامات الضرورية أو المفيدة لتدويرهم وبدون الاستعانة بالوسائل الطبية التي يرشد اليها الطب الحديث في هذه الحالة تطبق المادة ٢٠٢ ع

محكمة روان بفرلسا في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٣

(٤) اذا سلم شخص سيارته لآخر لا يحسن القيادة وغير مرخص له بالقيادة فوقت من الأخير حادثة اصطدام نشأ عنها وفاة فيعتبر صاحب السيارة مسئولاً جنائياً اذ المادة ٢٠٢ عقوبات تنص على عقاب من قتل خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بسبب رعونة أو عدم مراعاة واتباع القواعد والطاعن بتسليمه سيارته لشخص غير مرخص له يعتبر ارتكب جريمة القتل الخطأ لان في ذلك مخالفة للقواعد

نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٠٥ سنة ٤٧ ق

(٥) يلزم لتحقق جريمة القتل الغير عمد أن يكون الخطأ الذي ارتكبه الجاني هو السبب الذي أدى الى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب ولتطبيق هذه القاعدة المتفق عليها يستدعى حتماً استبعاد كافة صور القتل التي يقطع فيها عقل كل انسان في مركز الجاني لاسباب صحيحة مقبولة بان نتائج الاهمال محصور مداها محددة .نهائياً وأنها لا تصل الى اصابة أحد ولا امانته لذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته

أهل محو لى في تحويل شريط السكة الحديدية وكان هناك مناورة فاندفع القطار رغم سائقه وجاء على هذه التحويلة وكان على هذا الجزء من شريط السكة الحديد صهاريج غاز عجزه وآقى غلام لينقط الغاز الذى يتفطر من هذه الصهاريج من تحتها فالقطار الذى اندفع صدم الصهاريج واسات الغلام فى هذه الحالة لا تعتبر الحادثة قتلا خطأ بسبب ترك التحويلة مفتوحة اذ الوفاة ليست ناشئة من فتح التحويلة بل من حضور الغلام واندساسه بين المرطت بغير وجه حق

نقص ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ — ٢٦١ سنة ٤٧ ق

(٦) فى الاصابة الخطأ والقتل الخطأ مجرد السير على القبال اهل وعائلة قوايح وتكون أركان الجريمة متوفرة وينضى على التهم بالمقوية

نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠١ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا كان صاحب البناء يعلم بخلافه وجرى هدمه بنفسه أو تحت ملاحظته دون أن يسلمه لأشخاص معينين مخصوصين لقيام بعمل هذا العمل فهو مسئول جنائياً ومدنياً عند وقوع هذا البناء وأصابة الغير

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٥٢ سنة ٤٦ ق

(٨) اذا لم يضر السائق أو ينيب للمارة وكانت الفوانيس مطفأة فهذا مخالف للوائح فاذا أصاب أحداً أو أمانته فتعتبر أركان الجريمة متوفرة

نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١١٨٧ سنة ٤٦ ق

(٩) فى جرائم القتل الخطأ يجب أن يبين فى الحكم كيف كانت الرعونة أو عدم الانتباه والانتباهات حتى يتسنى لهكمة النفس الرقابة على مارأته بحكمة الموضوع اهمالا أو نوانيا أو رعونة تؤدى كلاها الى المسئولية فى القتل

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٧ — ٥٥٢ سنة ٤٤ ق

(١٠) اذا ساق سائق أتومبيل بسرعة بناء على أمر سيده تريد عما قررته اللوائح فنشأ عن ذلك اصابة خطأ عد السائق فاعلا أصليا وسيده شريكا

نقض ٩ يونيه سنة ١٩١٧ — ١٠٣٣ سنة ٣٤ ق

(١١) الكونفجلات مع الترخيس لهم بالاسراع فى السير بسرعة تريد عن الحد المقرر فى اللائحة يجب عليهم الاحتياط والتحرز وانهم مسئولون عما يقع منهم من الحوادث (الاصابة الخطأ او القتل الخطأ)

نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٢) هتدم، أجزجى عتافير طلية الى طلية نذا كر منها ومساعدته لها فى تامل طية هته
التفائير لاجهاضها تم توفيت هته الطلية لا يمد مرتكبها لجرعة القتل الخطا
نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٦٢٢ سنة ٤٣ ق

(١٣) اذا كان صاحب البناء يشرف عليه ولم يتخذ الحيلة الواجبة للمحافظة على أرواح من
استخدمهم فى حفر الاساس الذى نشأ عنه سقوط الجدار القديم فيكون مسئولاً جنائياً عما يحدث
نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٦٠٩ سنة ٤٣ ق

(١٤) اذا استعمل صاحب السيارة عجلات قديمة جدا وبالية وغير صالحة للاستعمال وترتب
على ذلك فرقة المجلة واصابة بعض الركاب فيكون مسئولاً جنائياً عن نتيجة هذا الإهمال
وعدم الاحتياط

نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ — ٧٢٥ سنة ٤٣ ق

(١٥) يجب أن يبين فى جريمة القتل الخطا نوع الإهمال الذى ترتب عليه وقوع القتل
والإشارة الى الوقائع الواجب مراعاتها لاجتناب مثل هذا الإهمال
نقض أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ١٠ سنة ٤٣ ق

(١٦) اذا كان قصد للتهم تأديب المجنى عليه فضربه ضرباً بسيطاً وكانت النتيجة أن وقع
على جسم صلب سبب له الاصابة التى نشأت عنها الموت فهذه رعونة من التهم ويكون ما حصل
منه قتل خطأ لا ضرب أفضى للموت

نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٦٦ سنة ٤٣ ق

(١٧) يجب أن يذكر فى الحكم نوع الإهمال وكيفية عدم الاحتياط فى جريمة القتل الخطا
نقض أول فبراير سنة ١٩٢٦ — ٣٥٤ سنة ٤٣ ق

٢٠٣ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء
وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد
عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

الاعمال

(١) اذا أعان العمد الماتين على الفرار من وجه القضاء وأخفى أدلة الجريمة وهو عالم
بوقوعها كما أخفى جثة القتل بدون الكشف عليها لمعرفة سبب الوفاة بان أذن بدفن الجثة وقال
ان الوفاة طبيعية كان عقابه بالمواد ١٢٦ مكررة ٢٠٣ ، ٣٢ عقوبات
نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢

٢٠٤ — كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال
عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشأ عنه

أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين
أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد وترصد فيحكم
بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

المعظم

(١) كون المجنى عليه يسىء علاج نفسه فالمرعزينا التي أدت الى بتر المقتدين الطرفين
لساية اليد اليسرى إنما حدثت من الوساعة الناشئة من فتح الجرح بمعرفة المصاب وعدم تنظيف
هذا الجرح وبذا لا يكون التهم مسئولوا عن العاهة للمستديمة التي حدثت بعد ذلك لأنه لا يسأل
الا عما أحدثته فعلة مباشرة

تقضى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١

(٢) اذا استلزمت الاصابة عمل عملية جراحية كان المجاني مسئولاً عن جميع نتائجها

تقضى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(٣) اذا ضرب المتهم المجنى عليه على عينه فافقدها بعض ابصارها كان المتهم مسئولاً عن ذلك
ولو وجد اعيال من المجنى عليه في مدة العلاج

تقضى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

(٤) اذا قدمت القضية للمحكمة باعتبارها عاهة مستديمة منطبقه على المادة ٢٠٤ عقوبات وحصات
الرافعة فيها على ذلك ثم عدلت المحكمة الوصف واعتبرتها شروعا في قتل وحكت فيها بدون
أن تلت نظر الدفاع بالحكم بإملا

تقضى ٦ يونيه سنة ١٩٢٩ — ١٦٤١ سنة ٤٦ ق

(٥) يعتبر عاهة مستديمة فقد جزء من مقدم عظم الجدلوى الأيسر

تقضى ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

(٦) عملية الترتبة أى رفع جزء من عظم الجمجمة تعتبر عاهة مستديمة لأنها تعرض حياة
المصاب للخطر

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ٢ مارس سنة ١٩٢٤

(٧) كل اصابة تفقد شيئا من وظيفة أحد الاعضاء فقدا دائما ولو أنها لم تفقد هذا العضو
تعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها كنس القانون

تقضى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥

(٨) عدم امكان ثنى اصبع اليد يعتبر عاهة مستديمة ولا ضرورة لاجل تطبيق المادة ٢٠٤
لان يكون البصير جيبه فقد منفته

تقضى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣

(٩) اثبات حصول الباهة أو عدم حصولها من اختصاص قاضى الموضوع

نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

(١٠) تقصير الفخذ يعتبر عاهة مستديعة

نقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

(١١) تنجر عاهة مستديعة قد ربح فائدة الذراع اليسرى بصفة مستديعة

نقض ٢٩ مارس سنة ١٩١٣

(١٢) ان كانت الاصابة أحدثت عجزاً بسيطاً وتقليل الاهمية للذاتية الا أنه يعتبر فنياً واثمياً

عاهة مستديعة

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٢٦ سنة ٤٦

(١٣) اذا ذكرت المحكمة من تلقاء نفسها أن عمل عملية الترتبة مما يجعل حياة الجنى عليه عرضة للاختلال دون أن يذكر هذا في تقرير الطبيب الكشاف أو الطبيب الشرعى فهذا غير منقض للحكم فان هذا من أبسط المسائل الطبية التي تمررها المحكمة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ١٦٥ سنة ٤٦ ق

(١٤) التهم مسؤول عن نتيجة فعله وما يحدث وما كان يمكن أن ينتج منه

نقض ٢٩ مارس سنة ١٩١٣ — ٨٧٤ سنة ٢٩ ق

(١٥) في حالة تعدد التهمين وتعدد الضربات يجب أن تبين محكمة الموضوع ان كانت الباهة المستديعة نشأت من ضربة واحدة أو من الضربات المتعددة وهل ين التهمين اتفاق سابق على الجريمة أم الحادثة بنت ساعتهما

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١١٥٣ سنة ٤٥ ق

(١٦) فقد ربح أبصار العين يعتبر عاهة مستديعة

نقض ٣ مايو سنة ١٩١٣

(١٧) عملية الترتبة وهى استئصال جزء من عظام الرأس يجعل حياة المصاب فى خطر دائماً

هى عاهة مستديعة

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٣٩ سنة ٤٣ ق

(١٨) فقد جزء من عظام الرأس يجعل الشخص معرضاً على الدوام للاصابات الفتالة وهذا

أمر معلوم بالبداهة

نقض ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٧٧ سنة ٤٣ ق

(١٩) اذا كانت الاصابة فى العين اليمنى وأثبت التحقيق ذلك وكذا الكشف الطبى ولكن الحكم ذكر فيه خطأ أن الاصابة فى العين اليسرى فهذا غير منقض للحكم لأن هذا جاء من قبيل الخطأ الكتابى

نقض ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٨٣ سنة ٤٣ ق

(٢٠) لتطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات جسيمة أو عدم جسيمة للنقص في ذاته غير مهم لأنه صفته قصا كما هو ثابت في الحكم قد أُنقذ العضو بصفة دائمية جزء من وظيفته وهذا هو الماهة كما تدل على ذلك عبارة المادة

نقض أول يونيه سنة ١٩٢٦ — ١٠٥٥ سنة ٢٣ ق

(٢١) يجب أن يبين في الحكم مقدار الجزء الناقص من الرأس الذى نشأ عن عملية التربة

نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٥٨ سنة ٤٤ ق

(٢٢) المادة ٢٠٤ عقوبات يرد أن ذكرت بعض الماهات الخطيرة التى تنشأ عن الضرب وهي قطع أو انفصال عضو أو فقد منفته أو كف البصر أو فقد إحدى العينين ذكرت عبارة أى عاهة مستديرة يستحيل بردها ويظهر من هذا البيان أن الشارع قصد بهذه العبارة الملة أو المرض الذى يصاب به الجسم أو أحد أعضائه فيجمله أقل قوة أو أقل مقاومة أو أقل منفعة في الاستعمال وذلك بصفة مستديرة

ففقد الأسنان لا ينطبق على هذه الفئود لأن الأسنان ليست من الأعضاء، وتكسر بعضها لا يقلل منفعة الفم بطريقة مستديرة حيث أنه بسبب تقدم العلم أصبح من الممكن استبدالها بأسنان صناعية تؤدى وظيفتها

نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨١٧ سنة ٤٤ ق

(٢٣) فصل صوان الاذن با كلة يكون في ذاته الماهة المستديرة بصرف النظر عما قد يلحق

حاسة السمع من ضعف

نقض ٣١ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٩٧٥ سنة ٤٤ ق

(٢٤) لا يكتفى لبيان الماهة المستديرة قول الحكم أن اللجنى عليه عملت له عملية التربة وأصبح يلازمه عاهة مستديرة يستحيل برؤها — لأنه ليس من الضروري أن تنتج عملية التربة دائما عاهة مستديرة فقد يكون العظم المستخرج من هذه العملية مساحة صغيرة بحيث يتكون بدله نسيج يبدى الثغرة التى تخلفت عنه ويمضى اللغ من التعرض للعلاوىء الجولية وكان يجب على المحكمة أن تبين ما صارت اليه حالة المصاب وما اذا كان أصبح عرضة للهلاك بسبب تعرى اللغ من وقايتة في موضع الاجابة

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣١٧ سنة ٤٥، ٣٢٧ سنة ٤٥ ق

(٢٥) التربة عاهة مستديرة

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ — ٩٢٦ سنة ٤٥ ق

(٢٦) ليس من الضروري أن تنتج عملية التربة عاهة مستديرة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٧٨ سنة ٤٥ ق

(٢٧) يجب وصف الماهة للمستديرة وصفا قانونيا جليا في الحكم والا كان باطلا

نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٨٦ سنة ٤٤ ق

(٢٨) من المعروف طبيا أن فقد جزء من عظام الرأس وتبرى اللغ بسببه يجعل المصاب دائما

عرضة للخطر وقد حياته اذا تعرض للشمس أو للعمل الشاق وذلك قد يكون أبلغ ضرراً من فقد عضو أو جزء من عضو لأنه قد يفقد الشخص جزء من عضو ويبقى جسمه سليماً ويبقى متمتعاً بالحياة زمناً طويلاً

تقضى ٨ مارس سنة ١٩٢٧ — ٥٩١ سنة ٤٥ ق

(٢٩) اذا جاء في الحكم أن الضرب أعاده مستديعة فمعنى مستديعة أنه يستحيل برؤها

تقضى ٢ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٨٧ سنة ٤٤ ق

(٣٠) ما دام الفقد سيبقى على الدوام فهو عاهة مستديعة بالمعنى القانوني ولا يضر كونه قليلاً أو كثيراً لأنه على أى حال تعطيل ولو جزئى للوظيفة التى خلق الضو من أجلها

تقضى ٣ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٩٤ سنة ٤٤ ق

(٣١) الانخفاض الذى يحصل فى مقدمة الرأس يعتبر عاهة مستديعة ما دام ثابت أنه سيبقى على الدوام لأن الانخفاض سيحرم المخ من أهم وفاية خلقت لدفع الطوارئ عنه فيسبب هذا الانخفاض تعطيل ولو جزئياً وظيفه تلك الوفاية وهذا هو المعامه

تقضى ٣ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٩٣ سنة ٤٤ ق

٢٠٥ — كل من أحدث بغيره جروحاً أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس .

الاعطام

(١) أن القانون نص على الأعمال الشخصية بدون تحميم لأن تكون الأشغال مادية ولم يميز بين الأشغال المادية والأشغال العقلية

تقضى أول مارس سنة ١٩١٣

(٢) لتطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات يجب أن يثبت أن المصاب كان أثناء مدة أكثر من عشرين يوماً عاجزاً عن أعماله الشخصية

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠

(٣) أقامة المصاب فى المستشفى أكثر من عشرين يوماً فيه معنى أنه كان عاجزاً عن أعماله الشخصية طول هذه المدة

تقضى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤

(٤) يجب لتطبيق المادة ٢٠٥ جملة شروط منها وجود الجروح أو الضربات مادياً وأن ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية أزيد من عشرين يوماً وبذلك لا تطبق المادة المذكورة

على مجرد الجروح والضربات معاطات مدة علاجها وبأنها اذا لم ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد من عشرين يوماً لأن بقاها لا يزيد شيئاً في وجودها المادى الذى لم يكتف القانون به والراد بالمرض هنا اختلال الصحة وضعف القوة التى لا يستطيع الانسان معه أن يباشر أعماله الشخصية بدون أن يعرض نفسه للضرر وهذا العجز عن العمل هو الممول عليه فى الاستدلال على نجاسة الجروح أو للضربات. وفى قياس درجة قصورها لأنه هو الأثر الذى ينتج عنها وحقيقة ليست متنوعة بل هى حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأحوال

الاستئناف فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٧

(٥) تطبق المادة ٢٠٥ عقوبات اذا نشأ عن الضرب مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوماً فالمرض أو العجز عن الأعمال كاف لتطبيق هذه المادة ولا ضرورة أن المرض يمنع عن مزاولة الأشغال اذا ثبت أنه استدعى المعالجة أكثر من عشرين يوماً
نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ — ١٣٣٦ سنة ٤٧ ق

(٦) اذا طبقت المحسكة المادة ٢٠٥ عقوبات ثم ذكرت بالحكم أن مدة العلاج لم تنشأ عن المرض وحده بل نشأت عن اصابة الجنى عليه بمرض آخر فهذا الإبهام فى الحكم مبطل له
نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٣٠ — ٣٥٥ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا لم يبين فى الحكم أن الضرب حصل عنه عجز عن الأشغال مدة أكثر من عشرين يوماً فانه حكم باطل
نقض ٢ يناير سنة ١٩٠٤

(٨) الأشغال الشخصية الواردة فى نص المادة ٢٠٥ عقوبات تشمل الأشغال العقلية أيضاً
نقض أول مارس سنة ١٩١٣

(٩) قصور الحكم فى بيان مدة المرض أو العجز عن الأعمال الشخصية ينتقضه مادامت المادة ٢٠٥ هى المنطبقة
نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٢٠ سنة ٤٦ ق

(١٠) فى جرائم الضرب المبد المنطبق على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات لم يوجب القانون ذكر المبد ولا ضرورة لذكره فى الحكم
نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٧ — ٥٦٥ سنة ٤٤ ق

٢٠٦ — اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فلن كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرية.

الاعظام

(١) اذا حرش صاحب السكب كلبه على شخص وأحدث به جرحاً عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات لا الخالفة المنصوص عنها في المادة ٣/٢٣٣ عقوبات

نقض ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ — ٣٣٩ سنة ٣٤ في

(٢) اذا لم يكن هناك سبق اصرار بالمسك على المتهمين في التعويض متضامين باطل اذ ما نسب لكل منهم يختلف عما نسب للآخر ويجب أن يبين في الحكم ما ارتكب كل منهم على حدته

نقض في القضية رقم ٤٤٦ سنة ١٩٢٤ للسياط

(٣) لا عقاب على من يكوى آخر برضائه وبناء عن طلبه بقصد شفائه لاستبعاد وجود القصد الجنائي عند المتهم

نقض ٢٤ أبريل سنة ١٨٩٧

(٤) سب المجنى عليه للمتهم ليس من مبررات الضرب لأن السب ليس من الأعذار الواردة في القانون

نقض ١٩ فبراير سنة ١٨٩٨

(٥) لاداعي لذكر نوع الآلة التي استعملت في الضرب

نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧

(٦) ليس من الضروري أن يذكر في الحكم أن الضرب كان عمداً

نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(٧) لا يشترط فيما يقع من أفعال التمدى تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات أن تحدث جروحاً تستوجب العلاج بل يكفي أن يكون الفعل ضرباً في ذاته أو محدثاً لجرح ولا شك في أن الضرب باليد على الوجه هو ضرب جسيم في ذاته

وعليه فالضرب باليد لا يعتبر إيذاء وانما تحت نص المادة ٣٤٧ عقوبات

نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨٢٦ سنة ٤٧ ق

(٨) اذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات فلا موجب لتبيان مدة المرض

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٣٨ سنة ٤٦ ق

(٩) ليس من الضروري توضيح الاصابات بالمسك تفصيلاً ما دامت المادة التي طبقتها المحكمة هي المادة ٢٠٦ عقوبات وما دامت المحكمة قد ذكرت بالمسك أن الاصابات موضحة بانكشف الطلي

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٢٦٩ سنة ٤٦ ق

(١٠) وجود أثر ضرب بالتمهم لا يكون في حد ذاته دليلاً على أنه ضرب غيره بل لابد من ايراد الدليل على أنه اقترف جريمة الضرب للسندة اليه

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٤٩ سنة ٤٦ ق

(١١) اذا ثبت أن الوفاة لم تكن نتيجة الضرب مباشرة بل ناشئة عن هبوط القلب أى عن سبب غير مباشر ففي هذه الحالة تطبق المادة ٢٠٦ عقوبات

نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧ — ٨٥٥ سنة ٤٤ ق

(١٢) اذا قدم متهمان بضرب ثالث فلا يصح الحكم بالتعويض عليهما بالتضامن اذا ما نسب لأولهما جناية وثانيهما جناية ما دام لا رابطة بينهما أو اتحاد في القصد واتفاق على حصول هذه الجريمة

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨ — ٩٣٧ سنة ٤٥ ق

(١٣) ليس من الضروري في جرائم الضرب ذكر الآلة التي استعملت في الضرب وصف فعل التهم بأن ضرب المجنى عليه يتضمن في ذاته ركن السب

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ سنة ٤٤ ق

(١٤) القانون لا يعاقب الولي في حالة تأديب من له الولاية عليه

نقض ٥ يناير سنة ١٨٩٥

(١٥) الضرب الذي يقع من الزوج على زوجته وتجاوز حدود التأديب كان معاقبا عليه

نقض ٢٧١ سنة ٤١

٢٠٧ — اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٦ و ٢٠٧ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايذاء فتكون العقوبة الحبس .

المعظم

(١) التوافق المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ معناه قيام فكرة الأجرام عند كل التهمين أى تولد خواطرم على الأجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى مايتجه اليه خواطار أهل فريقه من تمعد اتباع الأذى بالمجنى عليه والمحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى من نفس الوقائع المروضة أمامها

نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠٥ سنة ٤٦ ق ، ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١١٦١ سنة

٤٦ ق ، ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، ٥ فبراير سنة ١٩١٦

(٢) اذا حكمت المحكمة بالإدانة طبقا للمادة ٢٠٧ ع التي تعاقب على الضرب الحاصل من عصبية أو تجمهر ثم رأت المحكمة ثاني درجة أن لا تجمهر وطبقت المادة ٢٠٦ عقوبات وجب عليها أن تعين في الحكم ما وقع من كل منهم على حدثه

نقض ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ — ١٢٢ سنة ٤٦ ق

(٣) المادة ٢٠٧ عقوبات تطبق لذا وقع ايذاء وضرب . ولكن في حالة التجمهر فقط بدون أيذاء فاتها لا تطبق

نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٠٢ سنة ٤٦ ق

(٤) المادة ٢٠٧ عقوبات لم تكن موجودة في قانون العقوبات وقت وضعه وسلت خصيصا لمراقبة أفراد المعاصيات الذين يتجهرون حاملين الاسلحة أو العصي أو الآلات الاخرى متوافقين على ايذاء الناس والاعتداء عليهم والذين يقع الضرب منهم شائعا كما يحصل غالبا ولا يمكن تعيين الضارين منهم بالذات كما يدل على ذلك قول واضعها اذا حصل الضرب أو الجرح من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمهر فإن هذا يفيد أن وقوع الضرب من واحد بعينه غير مشروط في العقاب مادام الجميع متوافقين ومتجهرين بقصد الاعتداء والايذاء والقول بغير ذلك يؤدي الى أن من عدا من حيث وقوع الضرب منه من أفراد المعصاة لا يماقبون وهو عكس ما يريد واضع هذه المادة واشترط التوافق على الاعتداء والايذاء فيه معنى يحمل جميع أفراد المعصاة تبعية الضرب الذي يقع من بعضهم والا فلا يكون لهذا القدر معنى

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٨ — ٢١٠ سنة ٤٥ ق

(٥) تطبق المادة ٢٠٧ عقوبات اذا توافق أعضاء عصابة على إيذاء الأذى بالآخرين ولا يقع العقاب على الضارين فقط . بمطع النظر عن المواد الخاصة بالاشتراك بل على من ثبت أنه ضمن أعضائها

نقض ٢٥ مايو سنة ١٩١٢

(٦) التوافق للنصوص عليه في المادة ٢٠٧ عقوبات هو اتحاد ارادة المتهمين على الاجرام وإيذاء الأذى ولا يشترط لذلك وجود سبق اصرار

نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

(٧) المادة ٢٠٧ ع لا تقتضي قيام سبق الاصرار بل التوافق على الاعتداء وقت حصوله ويكفي أن يجتمع خمسة أشخاص وأكثر ويقع منهم الاعتداء ولا عبرة بأن من ثبتت ادائهم أقل من ذلك مادام أنهم كانوا خمسة فأكثر

نقض ٣ ابريل سنة ١٩٢٨ — ٥٨٠ سنة ٤٥ ق

٢٠٨ — كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

المطلب

(١) المادة ٢٠٨ نصت على أحوال للحوادث التي تقع من غير قصد ففي الفقرات الاربعة

الاول يجب حصول خطأ من التهم يدخل تحت واحدة منها أما في الخامسة فإن الشخص بمجرد مخالفة اللوائح يعد مخطئا ولا يفرض عليه العقاب أنه ما كان في وسعه أن يرى المبنى عليه وليتقن الاصابة

تقضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٢) لتطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات يجب أن يبين في الحكم كيفية الاهمال وعدم مراعاة اللوائح حتى نشأ عن ذلك اصابة للمبنى عليه والا كان الحكم باطلا

تقضى ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

(٣) في حالة المسؤولية الجنائية لا يكفي فقط وجود الفعل الذى ينشأ عنه الضرر بل يجب أيضاً أن يكون من الافعال المبنية بنوع المصير في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات وقد أجمع الفراح والمحاكم على أنه لاجل وجود الجنحة يجب أن يكون الفعل أو النشأ أشد خطورة من الفعل الذى يترتب عليه المسؤولية المدنية وأن هذا الخطأ يجب أن يكون ناشئاً عن احدى الحالات الخمس المبينة بالمادة ٢٠٨ ع وأن يبين في الحكم والا كان باطلا

تقضى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦

(٤) في الاصابة الخطأ أو القتل الخطأ مجرد السير على العمال هو افعال ومخالفة اللوائح وتكون أركان الجريمة متوفرة ويقضى على المتهم بالعقوبة

تقضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠١ سنة ٤٦ ق

(٥) اذا ألحق أحد اللاعبين جرماً بزميله أثناء اللعب عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات لأن هذا الجرح حدث من غير قصد ولا تصمد

تقضى ٨ يناير سنة ١٩١٧

(٦) اذا كان صاحب البناء يعلم بخطئه وجرى هدمه بنفسه أو تحت ملاحظته دون أن يسلمه لأشخاص معينين مخصوصين للقيام بمثل هذا العمل فهو مسؤول جنائياً ومدنياً عند وقوع هذا البناء واصابة الغير

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٥٢ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا لم يرمز السابق أو يبين المارة وكانت الفوايس مغطاة فهذا مخالف للوائح فاذا اصاب أحداً أو أماته فتعتبر أركان الجريمة متوفرة

تقضى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ١١٨٧ سنة ٤٦

(٨) اذا أجرى حلاق لمريض بقصد شفائه عملية جراحية ليست من اختصاصه فعليه معاقبه ينطبق على المادة ٢٠٨ ع لأنه تسبب في احدثات جروح بتغير مراعاة اللوائح

تقضى ٨ يناير سنة ١٩١٧ — ٢٣٨ سنة ٣٤ ق

(٩) اذا سار سائق أتومبيل بسرعة بناء على أمر سيده تريد عما قرره اللوائح فنشأ عن ذلك اصابة خطأ عد السائق فاعلا أسلماً وعد سيده شريكاً

تقضى ٩ يونيو سنة ١٩١٧ — ١٠٣٣ سنة ٣٤ ق

الكونستبلات مع الترخيص لهم بالاسراع في الميعر بسرعة تريد عن الحد المقرر في اللائحة يجب عليهم الاحتياط والحرص وأنهم مسئولون عما يقع منهم من الحوادث (الاصابة للخطأ أو القتل الخطأ)

نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٦٤ سنة ٤٦ ق

(١٠) اذا أجرى شخص لآخر عملية جراحية فيجب أن يبين في الحكم نوع هذه العملية ومكانها من جسم المبنى عليه ونوع الاعمال والخطأ الذي ارتكبه المتهم أثناء اجرائها وذلك لتطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات

نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٢٥ سنة ٤٤ ق

٢٠٩ — لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها

الاعطاش

(١) قضت المادة ٣١٢ ع بمقابلة من يقتل حيواناً عمداً وبدون مقتضى أو يسهه أو يضره ضرراً بالغاً فاذا قتل شخص حيواناً دفاعاً عن نفسه أو حماية لاله جاز له ذلك بشرط أن يكون قيمة الحيوان لا نسبة بينها وبين الضرر المقتضى تجنبه وأن لا توجد طريقة أخرى معروفة أقل اجراماً لحفظ المال للمهدد

طعنا الابتدائية ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ — ٤٧٧٨ سنة ٤٢٣ ق

(٢) اذا قتل شخص آخر ياله ما ثم حضر أحد أقاربه أو معارفه واستعمل نفس السلاح بأن انتزعه من الجاني وضربه به فلا يعتبر هذا دفاعاً عن النفس بل يعتبر جريمة أخرى ويساقب من أجلها مرتكبها

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٦٠ سنة ٤٦ ق

(٣) استعمال البندقية واطلاقها على من يحمل عصا لا يعتبر دفاعاً عن النفس لأن حمل البندقية ليس في خطر ما أمام حامل العصا

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٤٠ سنة ٤٦ ق

(٤) في حالة رد الاعتداء يجب أن يقع الرد على من حصل منه الاعتداء فاذا ترك شخص أغنامه ترعى في غيط آخر يثير حق ثم حضر صاحب التيط وضرب صاحب الأغنام فان هذا لا يعتبر دفاعاً عن المال بل تعد على المبنى عليه المضروب وكان الواجب رد الاعتداء بطرد الأغنام لأن ضرب المبنى عليه لا يرد الضم عن الزاوعة

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٢٥٠ سنة ٤٦ ق

(٥) اذا نعت المحكمة الدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى نيا مدلا عليه فالحكم صحيح

تقضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ - ١٨٩ سنة ٤٦ ق

(٦) اذا دفع المتهم أنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال أو النفس وتمسك بهذا الدفع ولم ترد المحكمة عليه في حكمها فالحكم باطل

تقضى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ - ١١٤١ سنة ٤٦ ق

(٧) اذا دفع المتهم بأنه لم يكن موجوداً بمحل الحادثة وأفاض الدفاع في هذه النقطة ثم طلب طلبا احتياطيا وهو اعتباره أنه كان في حالة الدفاع عن النفس فهذا الدفع لا يستقيم مع ما دفع به أولا ثم اذا لم ترد المحكمة على ما قرره المتهم بأنه في حالة دفاع شرعى ورفضته فهذه الحالة لا تستأهل من المحكمة ردا بل يكفى أن ترفضها ضمنا

تقضى ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ - ٤٠٢ سنة ٤٦ ق

(٨) في حالة الدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع عن المال أو النفس يجب ذكر الظروف والأحوال التي تميز الضرب دفاعا عن المال أو النفس

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ - ١٥٦١ سنة ٤٦ ق

(٩) اذا كان المتهم في حالة دفاع شرعى ولم يدفع بهذا الدفع فهذا الدفع يمكن طلبات المتهم في دفاعه لدى المحكمة فهي لا تغير شيئا من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له أى المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى اذا ثبت لها ذلك ولم يدفع به الدفاع

تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ - ١٤٠٢ سنة ٤٦ ق

(١٠) أسباب الألبسة وموانع العقاب التي منها الدفاع للشرعى عن المال والنفس هي من المسائل الموضوعية ومن اختصاص قاضى الموضوع

تقضى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧

(١١) الدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى ليس من الضروري الرد عليه في الحكم بل الحكم بالإدانة وميننا فيه أسبابا يعتبر ردا على هذا الدفع

تقضى ١٠ مايو سنة ١٩١٣

(١٢) مسألة الدفاع عن النفس والمال مسألة موضوعية من اختصاص قاضى الموضوع

تقضى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ ، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(١٣) مسألة الدفاع الشرعى يجب أن تكون مطروحة بصفة خاصة أمام قاضى الموضوع لينصل فيها وأما اذا جاء ذكرها عرضا في الدفاع فلا يقتضى الحكم اذا لم يفصل فيها بصفة خاصة

تقضى أول يناير سنة ١٩٢٤

(١٤) يجب أن يبين في الحكم بالإدانة وقائع الدعوى وظروفها بيانا تفصيليا بحيث يتضح

أن التهم قد تمدى حدود حق الدفاع الشرعى

تقضى ٣٠ يونيه سنة ١٩١٧

(١٥) للدفاع الشرعى شروط أساسية يجب على قاضى الموضوع أن يبينها فى حكمه كما يجب أيضا أن يبين جميع الشروط والاركان المكونة للجريمة أو العنصر الشرعى وأسباب الإباحة وموانع العقاب واستعمال الدفاع الشرعى لا يبيح مطلقا القتل العمد الا اذا كان يقصد به دفع فعل يتخوف منه الموت أو جروح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة فيجب أن يثبت فى الحكم أن التهم كان متخوفا لسبب معقول من أن للمتدى أو الذى تمدى حق التأديب معه كان يريد قتله أو جرحه جرحا بالغا

تقضى ٢٩ ابريل سنة ١٩١٦

(١٦) يعتبر فى حالة دفاع شرعى من كان يحرس غيظا لبلدا فرأى شخصا آخر يتلف فيه فأطلق عليه عيارا ناريا أما اذا أطلق عيارا ثانيا بعد شروع التهم فى الهرب عقب التيار الأول عد أنه تجاوز حق الدفاع الشرعى

تقضى ٧ يناير سنة ١٩٢٤

(١٧) اذا فر التهم عقب ارتكاب الجريمة فرأى الضعيف يتعقبه للقبض عليه فأطلق على الضعيف عيارا ناريا قتلته فلا يعتبر أنه كان فى حالة الدفاع الشرعى لأنه يشترط فيمن يجوز له الدفاع عن نفسه أن لا يكون متديا وأن يكون الاعتداء الواقع عليه بغير حق أى أن لا يكون صادرا من شخص يقوم بواجب فرضه عليه القانون أو بناء على وظيفته وأن لا يتجاوز فى دفاعه القوة اللازمة لرد المتدى

تقضى ٣١ يناير سنة ١٩٢١

(١٨) اذا قالت المحكمة فى حكمها أن الواقعة كانت بئس وقتها ولم تبيح كيف نشبت ومن هو البادئ فى العدوان فقد ردت على دفاع التهمين وأنهم ما كانوا فى حالة دفاع شرعى

تقضى أول مايو سنة ١٩٢٨ — ٢٩٣ سنة ٤٥٠ ق

(١٩) الدفاع الشرعى عن النفس هو من الاعذار القانونية المبيحة للفعل والمستعنة المعقوبة والادعاء به يعتبر طلبا أصليا يجب بحته واجابه أو رفضه رفضا مؤبدا بالادلة

تقضى ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٣٣ سنة ٤٦ ق

(٢٠) اذا لم يتسلك الدفاع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وأعما جاء هذا الدعوى ضمنا فلا بطلان اذا رفضت المحكمة هذا الطلب ضمنا أيضا

تقضى ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٦٤ سنة ٤٧ ق

(٢١) اذا طلب الدفاع ضم قضية معينة ليثبت المحكمة أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ولم نجبه المحكمة الى ما طلب تحاكمها باطل

تقضى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٩٦ سنة ٤٧ ق

(٢٢) اذا دفع المتهم دفعا صريحا بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ولم ترد المحكمة في حكمها على هذا الدفع لحكمها باطل

تقضى ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ — ٧٢١ سنة ٤٤

(٢٣) اذا دفع المتهم أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وتمسك بهذا الدفع وجب على المحكمة أن تفصل فيه ولا تبقى معلقا

تقضى ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٧٤ سنة ٤٧ ق

(٢٤) لما أن علم المتهم بضرب والده حضر ومعه البندقية وأطلقها على الجاني عليه فهذا لا يمد دفاعا عن النفس

تقضى ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٤٣ سنة ٤٣

(٢٥) اذا دفع المتهم أنه كان في حالة دفاع عن النفس وجب الرد على هذا الدفع والا كان الحكم باطلا

تقضى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٢٤ سنة ٤٤ ق

٢١٠ — حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة .

٢١١ — وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتياط برجال السلطة العمومية .

٢١٢ — لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

٢١٣ — حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع الامور الآتية :

(أولا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة :
(ثانيا) إتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .
(ثالثا) اختطاف انسان .

٢١٤ — حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :
(أولا) فعل من الأفعال المبينة في الباب الثانى من هذا الكتاب .
(ثانيا) سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .
(ثالثا) الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .
(رابعا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٢١٥ (١) — لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون .

٢١٦ — فى جميع الأحوال المبينة فى هذا الباب التى تقتضى فيها الشريعة الفراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للاشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلال بالعقوبات المدونة فى هذا القانون .

الباب الثانى — فى الحريق عمدا

٢١٧ (٢) — كل من وضع عمدا نارا فى مبان كائنة فى المدن أو الضواحي

(١) ر . المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

(٢) ٢١٧ مدلة — يستعاض عن عقوبة الاغتفال الشاقة للؤيمة المنصوص عنها فى المادتين

أو القرى أو عمارات كائنة خارج سورما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكاً لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً ويحكم أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً ناراً في عربات السكة الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتوي على ذلك .

الاعطام

(١) ان القانون لا يقضى في مواد الحريق بوجود ركن خاص للعمد بل ركن العمد اللازم وجوده في كل جريمة حريق

نقض ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ — ١١٦٢ سنة ٣٢ ق

(٢) اذا وضعت النار في غرفة ملهقة بالنزل فتطبيق المادة ٢١٧ ع صحيح باعتبار أن النار وضعت في منزل مسكون وأن هناك احتمال امتداد النار من هذه الغرفة الى المجاورها واختراق للنزل

نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٦٧ سنة ٤٦ ق

(٣) يبطال الحكم الذى يطبق المادة ٢١٧ ع لوضع النار في عربانة بدون ذكر أن كانت مسكونة أو غير مسكونة أو معدة للسكنى

نقض ٧ ابريل سنة ١٩١٧

٢١٨ — كل من وضع ناراً عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو أسواق أو آلات رى أو في غابات أو أجماع أو مزارع غير محصورة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتاً اذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

الاعطام

(١) حريق السواق يعاقب عليه بالمادة ٢١٨ عقوبات لأن السواق تشتمل على مبانى وتطبيق ٣١٩ عقوبات خطأ

نقض ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧

٢١٧ و ٢٢٢ من قانون العقوبات الأهلى بقوة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (مادة ٣ من مرسوم بقانون صدر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

٢١٩ — من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها .

٢٢٠ — من وضع ناراً عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محسود سواء كان لا يزال باقياً بالغيظ أو نقل إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء مملوكة له أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

الاعطام

(١) حطب القطن هو من الخشب المد للوقود وعدا ذلك فإنه من الزرع المحسود فوضع النار فيه معاقب عليه بالمادة ٢٢٠ ع

نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٩

(٢) وضع النار في حطب الأترة معاقب عليه بالمادة ٢٢٠ عقوبات

نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٣ ، ١١ مايو سنة ١٩١٨

(٣) من يجرق أحطاباً مفتركة بينه وبين آخر يتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ عقوبات

نقض ٤ أبريل سنة ١٩١٤

٢٢١ — وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك

الاعطام

(١) وضع لئار في أشياء لتوصيلها إلى الشيء المراد حرقه مباشرة يتبر فاعل هذا مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ عقوبات

نقض ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦

٢٢٢ - وفي جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الاماكن المحرقة وقت اشعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

الباب الثالث

في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثرية أو الجواهر

المختوشة المضرة بالصحة

٢٢٤ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى يضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٢٢٥ - كل من أسقط عمداً امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان رضاهام لا يعاقب بالحبس

٢٢٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع عليها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها

٢٢٧ - اذا كان المسقط طبيياً أو جراحاً أو صيدلياً يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الأحوال

٢٢٨ - كل من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقاً لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

٢٢٩ - كل من غشأ اشربة أو جواهر أو غلالاً أو غيرها من أصناف

المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

الاصطلاح

(١) لا بد عند تطبيق المادة ٢٢٩ ع بيان نوع المواد التي أضيفت على المعروبات المقول بأنها مضرّة بالصحة حتى يمكن النظر فيها اذا كانت حقيقة ضارة بالصحة أم لا وعدم النص على ذلك يمنع محكمة النقض من أداء ما موريتها من جهة صحة تطبيق القانون
نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٢٩ سنة ٤٦ ق

الباب الرابع

في هتك العرض وافساد الاخلاق

٢٣٠ — من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجننى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظاتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

الاصطلاح

(١) يعتبر خادماً ويعاقب بمقتضى المواد ٢٣٠ و ٢٣٢ خادم القهوة أى الجارسون الذى يهتك عرض بنت صاحب القهوة فانه وإن كان لا يصح أن يعتبر خادماً بالأجرة طبقاً للمادة كل من يشتغل بالأجرة الا أنه يندرج فيه كل من يسكن أو يتمدد التردد على منزل المجنى عليه أو ممن هو تحت رعايته والذي بسبب ما يقوم به من الخدمات المأجورة يجد نفسه مقرباً . الامر الذى من شأنه أن يجعل أمامه فرصاً وتسهيلات لارتكاب الجريمة ولا يجسر ارتكابها لغيره
نقض ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨

(٢) من المتفق عليه علماً وعملاً أن الخادم بالأجرة المتوصوف عليه في المادة ٢٣٠ يراد به كل من يقوم للمجننى عليها بعمل يتناول عليه أجراً ويكون اتصاله بالمجننى عليها لهذا السبب مما

يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة ومعنى هذا أنه لا يصح اعتبار كل شخص يشتغل بالأجرة للمجنى عليها خادما بالأجرة الا اذا كان هذا الشخص يتصل بالمجنى عليها اتصالا دائما يسهل له ارتكاب الجريمة أو من الأشخاص الذين يسكنون أو يرددون على منزلها والذين يجهدون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات للأجورة التي يقومون بها فرسا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا يتيسر اخيرهم (محكمة النقض المصرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨)

فينرج من هذا المعنى اذن العامل أو الاجير الذي يشتغل بالأجرة بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة لان حالته لا تمكنه من الاتصال بالمجنى عليها اتصالا يسهل عليه ارتكاب الجريمة لان مثل هذا الشخص لا تضع المجنى عليها تحتها فيه ولا تأمن جانبه راجع بهذا المعنى احمد بك امين ص ٤٤٩ و ص ٤٥٩ وتعليقات دالوز على المادة ٣٣٣ ع ص ٥١٧ توته ١٣٨ وقصول دالوز في باب هناك المرض

حكم محكمة جنائات أسبوط في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية ١٦٩٢ سنة ١٩٢٩ سوهاج (٢) ليس من الضروري لتكون جريمة وقاع أثى بنير رضائاً أن يكون الاكراه مستمرا وقت القتل بل يكفي أن يكون التهم قد استعمل الاكراه سواء كان ماديا أو منويا وبطريقة كافية لتغلب على مقاومة المجنى عليها فاذا تهدت الاثى قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فالاركان القانونية للمكونة للجريمة تكون متوفرة

تقضى ٢ فبراير سنة ١٩٢٥

(٤) موافقة أثى بنير رضائاً — الاكراه الادبى — الباعث على ارتكاب الجريمة ٢٣٠ ع ان الاكراه ركن من الاركان الاساسية لجريمة موافقة أثى بنير رضائاً قد يكون الاكراه أدبيا كما يكون ماديا وقد ينشأ الاكراه الادبى عن طرق خداع يتخذها الجانى لا يفتاح المجنى عليها في الحطأ

تقضى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ — ١٧١ سنة ٣٣ ق

(٥) المرأة المطلقة طلاقاً غير رجعى ولم تلم بطلانها وتمتد زوجها اخفاء أمر طلاقها عليها ثم واقفا فيعتبر هذا اكراها أدبيا وتكون الحادثة موافقة أثى بنير رضائاً اللهم الا اذا ثبت للمحكمة أنها لو كانت علمت بطلاقها لا امتنعت عن قبول موافقتها

تقضى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١١٩٢ سنة ٤٥ ق

(٦) المادة ٢٣٠ عقوبات لا تشترط بيان سن المجنى عليها

تقضى ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٨٧٢ سنة ٤٤ ق

(٧) القانون لا ياقب على الموافقة الا اذا كانت قد وقعت بدم رضاء — وعدم الرضا له أثر ظاهر كالمقاومة بالقوة أو الاكراه من جانب اللواقع أو أثر غير ظاهر بزوال الاختيار بالنوم أو إعادة مخدرة — وأما أن يحتال للواقع ادخال الفس على من واقفها حتى ترضى بالواقع فذلك لم ينس على عقابه القانون والبدية في باب للموافقة حصول الرضا مهما كان سببه وقد حصل واستمر استمتاع كل من الزوجين بالآخر مدة طويلة فلا معنى لقول بأن الموافقة كانت بنير رضا وقت

وقوعها . وفي الدين الاسلامي لا يقام الحد على الواطئ اذا كان لاوطه شبهة

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ — ٣١٠ سنة ٤٤ ق

٢٣١ — كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك

يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها بمن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة واذا اجتمع هذان الشرطان معاً يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

المحظوم

(١) جريمة هتك العرض تكون بوقوع أى فعل شهوانى يقع على شخص آخر بدون رضاه

تقضى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨

(٢) كره أى شخص على خلع ملابسه وتعرض سوءته للانظار بطريق الضرب أو التهديد يعتبر ارتكاباً لجريمة هتك العرض

تقضى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١

(٣) البدء في تنفيذ جريمة هتك العرض يعتبر كأن الجريمة تمت

تقضى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ — ٦٣٣ سنة ٢٩ ق ، ٣ نوفمبر سنة ١٩١٧

(٤) جريمة هتك العرض تكون كلما ارتكب فصل مخالف للحياء ضد ارادة المجنى عليه وبدون رضاه النوم للطبيعى في جريمة هتك العرض اكراه

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ — ٧٨٥ سنة ٣١ ق

(٥) نوم المتهم في فراش المجنى عليها ووضع يده عليها وجذبها نحوه بلا رغبتها يعد هتك عرض بالقوة

تقضى ٩ يناير سنة ١٩٠٤

(٦) لا يشترط لتوفر جريمة هتك العرض بالاكراه استعمال القوة المادية بل يكفي حصولها بغير رضا المجنى عليها سواء كان بطريق الخيلة أو المياخنة

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢

(٧) تكون جريمة هتك العرض بالقوة كلما ارتكب المتهم فعلاً مخالفاً للحياء ضد ارادة المجنى عليه وبدون رضاه وقد أجمت المحاكم على أن النوم سالب لاوادة المجنى عليه فالنفس بشخص تائم يعتبر هتك عرض بالقوة

تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١

(٨) ثبوت الاكراه وعدم ثبوته في جريمة هتك العرض من اختصاص قاضي الموضوع لأنه من أركان الجريمة

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٣٩ سنة ٤٦ ق

(٩) يعتبر هتك عرض بحسب المادة ٢٣١ ع.ق وقع من الجاني على جسم الغير فعل مخدش للحياء بقطع النظر عن بساطته أو جسامته فيتضح من هذا أن كل ملامسة مخدشة للحياء تقع على جسم شخص آخر وإن كانت جريمة الفعل الفاضح فإنها تكفي بذاتها لتكوين جريمة هتك العرض المنصوص عنها في المادة المذكورة

نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ — ١٦٣٦ سنة ٤٧ ق

(١٠) لو اتهم بتهمة هتك عرض فساداً وذكرته المحكمة في حكمها أن الكشف الطبي دل على أن بكاره المجنى عليها تأثرت نوعاً من فعل التهم وكان الثابت بهذا الكشف هو سلامة غشاء البكارة فإن هذا لا يبطل الحكم ما دامت جريمة التهم هي هتك عرض فتاة لا التأثير على غشاء بكارتها

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ١٠٤ سنة ٤٦ ق

(١١) جريمة هتك العرض لا يشترط فيها تحديد وقت ارتكابها تحديداً دقيقاً لأنها ليست من الجرائم التي تتنوع تبعاً لاختلاف أوقات حصولها كالتى تقع ليلاً مثلاً فيختلف نوعها وعقوبتها مما لو حصلت نهاراً

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٨ — ١٥٧ سنة ٤٥ ق

(١٢) النوم يعتبر في جريمة هتك العرض ظرفاً مشدداً ويدل على عدم الرضا

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٤٧ سنة ٤٤ ق

(١٣) إذا لمس شخص ذراع امرأة أثناء سيره ولم تبين المحكمة في حكمها تعمد في ذلك كان الحكم مقوضاً

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٤٦ سنة ٤٤ ق

(١٤) تعريف الفعل الفاضح بأنه هو الفعل الممد المتحل بالحياء الذى يخدش من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا

أما بقية الأفعال الممدية المتحل بالحياء والتي تستلزم إلى جسم المرأة وعوراتها وتخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فن قيل هتك العرض

نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق

٢٣٢ — كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

الاعطام

- (١) يجب احتساب سن المجنى عليه بالتقويم الهجري في جريمة هتك العرض
نقض ٥ أبريل سنة ١٩١٣ — ١٩١٩ سنة ٢٩ ق
- (٢) في جريمة هتك العرض يغير الإكراه يجب ذكر سن المجنى عليه
نقض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ سنة ٣١ ق

٢٣٣ — كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين
لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكوراً كانوا أو
اناثاً أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس

الاعطام

- (١) نصت المادة ٢٣٣ على وجود العادة عند تحريض الشبان على الفسق فان أهملت المحكمة
إثبات العادة أو ذكرها بالحكم كان متقوضاً
وعما أن السادة المذكورة أيضاً نصت على نوع معين من الشبان وهم من كانوا دون الثمانية
عشر سنة همراً فيجب ذكر سن المجنى عليه بالحكم والا كان الحكم متقوضاً
نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١٣٩ سنة ٤٦ ق
- (٢) انهاء المقصر في محل البناء لتماطى الفحشاء فيه دال بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ
العادة — ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله سن المجنى عليها الحقيقية
ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ أوقته فيه ظروف استثنائية لا يبد مسئولاً عنها
نقض ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ ، ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٣٥٦ سنة ٤٦ ق
- (٣) يجب ذكر سن المجنى عليها اما في الحكم أو في محضر الجلسة أو في اعلان الدعوى
والا كان الحكم باطلاً

نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

- (٤) ان ركن العادة في جريمة تحريض الشبان على الفسق لا يستلزم تمسك المجنى عليهم
فيكون أن تكون المجنى عليها واحدة متى تكرر وقوع اللجنة عليها في أزمان مختلفة

نقض ٢٥ مارس سنة ١٩١٥

- (٥) يكفي أن يثبت في الحكم في تهمة تحريض الشبان على الفسق والفجور حصول وقائع
متعددة ومجى عليهم مختلفين فان ذلك كاف لإثبات وجود العادة وليس من اللازم ذكر أسماء
المجنى عليهم وكذلك يكفي أن ينص الحكم صراحة ولو بنوع الاجال على أن الوقائع المختلفة
قد ارتكبت مع قصر لم يبلغوا الثماني عشرة سنة وليس من الضروري ذكر سن كل منهم
نقض أول مايو سنة ١٩١٥

(٦) جريمة تخريض الشبان على الفسق جريمة مستمرة فبداً سريان المدة المسقطه للجريمة لها لا يمكن أن يكون الا من تاريخ آخر الوقائع التي يتكون من تكرارها الاعتياد المعاقب عليه

نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦

(٧) معرفة المتهم لمن المجنى عليه في جريمة تخريض الشبان على الفسق ليس من الضروري الا اذا كان جهل المتهم للمن الحقيق المجنى عليه نتيجة خطأ فهري أو ظروف استثنائية

نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦

٢٣٤ — اذا كان تخريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعاً بمن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

الاعطام

(١) عرض صورة تبيحة على القصر يعتبر من قبيل التخريض على الفسق

نقض ٨٦٠ سنة — ٢٩ ق

(٢) الزوج الذي يتعرض لافساد أخلاق زوجته القاصرة التي دون الثمانية عشرة سنة يعاقب بنص المادة ٢٣٤ عقوبات

نقض ٦ مارس سنة ١٩١٥

(٣) من المقرر قانوناً أن السلطة اما أن تكون شرعية أو أن تكون سلطة مادية مبنية على النفوذ والقوة

نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٧١ سنة ٤٢ ق

٢٣٥ — لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها

الاعطام

(١) إن جريمة الزنا ولو أنها من الجرائم العمومية الا أن لها صفة خصوصية تمتاز بها على الجرائم الأخرى فان القانون يقضى بأنه في حالة تنازل الزوج عن الاستمرار في الدعوى ضد زوجته تفسد الدعوى العمومية وذلك لمصلحة أفراد العائلة وخشية التصهير بمهمة الزوجة فإذا توفي الزوج بصدور الدعوى سواء كان قبل صدور الحكم الابتدائي أو بعده وجب الحكم بفساد الدعوى العمومية لان مصلحة الاولاد وبعض أفراد العائلة تقتضي بوجوب تناسي الجريمة

محكمة مصر ١٠ مارس سنة ١٩٢٢ — ١٨٣١ استئناف سنة ١٩٢٢

(٢) تبلغ ولي أمر الزوج ضد الزوجة الزانية بكفى السبر في هذه الدعوى ما دام حضر الزوج وأيد ذلك بالجلسة

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤

(٣) إذا طلق الزوج زوجته الزانية بعد أن طلب عاكتها فلا يكون هذا الطلاق مانعاً من اقامة الدعوى العمومية عليها ومما قبلها لأن الزوج لم يرجع عن دعواه بل هذا الطلاق، وأيد لها ضد الزوجة وهذا لا يعتبر عفواً عن الزوجة أو تنازلاً عن ماقبلها خصوصاً إذا كانت النيابة العامة رفعت الدعوى عليها

نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

٢٣٦ — المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاه معاشرتهالها كما كانت

الاعطام

(١) رفع دعوى الطاعة على الزوجة الزانية ليس مناه تنازل الزوج عن مفاقة زوجته الزانية وأنه قبل معاشرتها بل معناه صونها في منزله لمراقبتها

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١٤٣ سنة ٤٦ ق

(٤) خلو الحكم من أن دعوى الزنا رفضت بناء على طلب الزوج يطله

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١٤٣ سنة ٤٥ ق

٢٣٧ — ويماقب أيضاً الزانى بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين.

الاعطام

(١) إذا لم يثبت أن المصريك عالم بأن المرأة متزوجة ففي هذه الحالة لا ينافيه القانون على الزنا

٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ استئناف مصر

(٢) لضرورة لذكر مواد الاشتراك العامة في مواد الزنا ما دام نص عليه القانون بصفة خاصة

نقض ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧

(٣) في جريمة المصريك في الزنا ليس على النيابة العمومية أن تثبت أن المصريك يعلم بأن المرأة الزانية متزوجة بل على المصريك أن أنكر علمه بزواج المرأة أن يثبت ذلك

نقض ٢ أبريل سنة ١٩١٠

٢٣٨ — الاثلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو

وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

الامطام

(١) في جريمة الزنا يجب توفر الأدلة على اثبات الجريمة حسب ما هو وارد في المادة ٢٣٨ ع وان اعتراف المرأة الزانية لا ينهض دليلاً على الله ، يك

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤

(٢) أدلة الزنا مبنية في المادة ٢٣٨ ع يان حصر ولا تقبل القياس ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم فإذا وجدت المرأة نفسها في منزل المتهم فلا يتبر هذا دليلاً في ذاته على ارتكاب الزنا

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ - ٣٠١ سنة ١٤٤ ق

(٣) ليس لقاضي الموضوع أن يتقيد بأدلة في تكوين اعتقاده ماعدا المواد التي حدد القانون أدلتها كالزنا مثلاً

نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - ١٩ سنة ٤٦ ق

(٤) لم يجد القانون أدلة الاتبات بالحصر في مسألة الزنا الا بالنسبة للعريك الأجنبي أما بالنسبة للزوج أو الزوجة فطرق الاتبات هي الطرق العادية للثبوت في جميع الجرائم

نقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٤

٢٣٩ - كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعد لها لذلك وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الامطام

(١) اذا سمحت الزوجة للزوج الزاني حسب ما هو وارد بالمادة ٢٣٩ عقوبات وجب الحكم ببراءته

محكمة أسبوط للثأفة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ وسوهاج في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥

(٢) المنزل الذي يسكنه الزوج عادة هو منزل الزوجية سواء كانت الزوجة ساكنة فيه أو غير ساكنة به

محكمة جنح أسبوط الاستئناف ١٣ فبراير سنة ١٩١٣

٢٤٠ - كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهماً مصرية .

الاعطام

(١) يجب ذكر الفعل الفاضح الذى اقترفه التهم فى الحكم وكيفية حصوله والا كانت الحكم باطلا

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ - ١٤١٤ سنة ٤٦ ق ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣

(٢) لا تستلزم العلانية رؤيا الناس للفعل ويجرد احتمال الرؤيا أو السماع يكتفى للدلالة على العلانية فى الفعل الفاضح اذا أمكن سماع الحركات التى تدل عليه

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٥ سنة ٢٥ ق

(٣) مما يبرح شعور الحياء رقص ممثلة رقصاً خليعاً بالبطن فى محل محرم لأن ههنا يثير فكرة التمازج الجنسى ولو عند بعض الحاضرين - وهذا كاف لاعتباره فعلاً فاضحاً بخلاف الحياء مما يب عليه بالمادة ٢٤٠ عقوبات

نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ - ١٣١٨ سنة ٤٦ ق

٢٤١ - يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أم أختاً بالحياء ولو فى غير علانية .

الاعطام

(١) لفظ امرأة الوارد فى مادة ٢٤١ عقوبات يشمل كل امرأة سواء كانت بالغة أو غير بالغة

نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦

(٢) العلانية ركن من أركان جريمة الفعل الفاضح الا اذا كان ما اقترفه التهم كان مع امرأة فان العلانية فى هذه الحالة غير لازمة

نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ - ٢٣٨٥ سنة ٤٦ ق

الباب الخامس

فى القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق

وفى سرقة الاطفال وخطف البنات

٢٤٢ - كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين

واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين
جنيهاً مصرياً .

المطلب

قبض المدة على المشوهين بأمر المديرية اذا طالت مدة هذا القبض بدون أن يفهم تحقيق
سريع أو استبدله بجواز أو حبس يعتبر هذا ارتكاباً للجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٢ عقوبات

نقض ٢٧ مايو سنة ١٩١١

٢٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أعار محلاً
للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

٢٤٤ - اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزياً
بدون حق يزى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أقرزاً مزموراً
مدعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم في جميع الاحوال
بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهنده بالقتل
أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

٢٤٥ - كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله
بآخر أو عراه زوراً الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد
حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة او غرامة لا تزيد عن خمسين
جنيهاً مصرياً .

أما اذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين
أو غرامة لا تزيد عن خمس جنهات .

المطلب

(١) للمادة ٢٤٥ تعاقب على الجرائم التي يقصد منها أو تكون نيتها تغيير أو اعدام
نسب الطفل حديث العهد بالولادة ويجب أن تعلق على الطفل المولود من يضع ساعات أو إلام
ولم يقيد بدقة المواليد ولم يثبت حالة نسبه ولا تطبق على حالة الطفل المختطف اذا كلف له من
العمر أكثر من شهر وقيد اسمه في دفتر المواليد من أكثر من شهر

نقض ٧ مارس سنة ١٩١٤

(٢) اذا وضعت امرأة غير متروجة طفلاً من السفاح ولسكن تنفى اللضيعة التجأت الى امرأة متروجة محرومة من الولد وانتقت معها على قيد الطفل بدقير المواليد بأنه ابن الثانية وضلا تم ذلك فتعتبر الواقعة جريمة متطابقة على المادة ٢٤٥ عقوبات

نقض ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠

(٣) البيانات التي تدون في ورقة الميلاد لا تكون بذاتها حجة في اثبات البنوة والأبوة اللهم الا اذا كان الأب نفسه الذي أشهد الاعهاد الوارد في ورقة الميلاد . وأن ورقة الميلاد لا تثبت في الأصل الا الوقائع المادية التي أثبتتها للأذن الذي حررها بعد أن شهدها بنفسه أى واقعة الوضع فقط

محكمة استئناف ليون ١٧ مارس سنة ١٩٢٤

٢٤٦ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له الحق في طلبه ولم يسلمه اليه .

المحكمة

(١) كل من كان متكفلاً طفلاً وطلبه من له الحق في طلبه ولم يسلمه اليه يعتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ ع

نقض ٣ مارس سنة ١٩٢٤ — ٢٣٦ سنة ٤١ ق

(٢) اذا امتنع والد الطفل عن تسليمه لمن له الحق في طلبه الحضانة بمحكم شرعى فيعتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ ع

نقض ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ — ٩٧٥ سنة ٣٥ ق ، ٢٧ يناير سنة ١٩١٢

١٩٢٩ سنة ١٩١١ ، ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٦٩ سنة ٤٦ ق

(٣) حيث أن اعتبار عدم إمكان تطبيق المادة ٢٥١ عقوبات على أى الوالدين يختلف ولده هي اعتبارات صحيحة تأخذ بها محكمة النقض التي ترى الصورة الوحيدة التي يمكن التغلب فيها هي صورة امتناع أيها عن رد الطفل لمن كان منها صاحب الحق في استلامه أى الصورة للشار إليها بالمادة ٢٤٦ عقوبات فقط وذلك عملاً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة

وهذه المحكمة ترى تنافداً من التأويلات التي لا تخلو من اعتراض أن من المصلحة أن يفكر في تعديل المادة ٢٤٦ تمديلاً يكون على مثال ما حصل من تعديل القانون الترقسواى وضامناً لا ينافى كل من الوالدين عند حده فيما يتعلق باحترام حقوق أيهما هو صاحب الحق الشرعى في ضم الطفل اليه

نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٠ — ٦٦ سنة ٤٧ ق

(٤) محكمة النقض سبق أن صرحت في حكم أصدرته برغبتها في تعديل المادة ٢٤٦ على وجه يسمح صراحة بمافية أى الوالدين يخطف الطفل أو يجرس على خطفه أو يمنع من تسليمه لمن له الحق في تسليمه قانوناً فيجسم التعديل ما قام بشأن تطبيق هذه المادة على الوالدين من نزاع

ويستدقيرة تطالب الحالة الاجتماعية سدها على وجه أكيد لا يتطرق اليه الخلاف ولا يدعو القضاء للاجتهاد فيه بالرأى

نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ — ٣١٣ سنة ٤٧ ق

(٥) بما أن الحضانة شرعا من حق الأم ولم يقدم الوالد حكما باستناد الحضانة اليه فهو اذن مرتكب للجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٤٦ عقوبات

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٥٦ سنة ٤٣ ق

٢٤٧ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

الاعطام

(١) ليس المراد من عبارة محل خال من الآدميين الواردة في المادة ٢٤٧ عقوبات أن يكون هذا المحل خاليا من الآدميين في جميع الأوقات كجزيرة مهجورة مثلا انما المراد أن يكون المحل المذكور خاليا من الناس وقت تعريض الطفل للخطر ولو كان من شأنه في غير هذا الوقت أن يكون أهلا بهم كالشارع العمومي فانه من الجائز أن يستتر خاليا من الناس في ساعة متقدمة من الليل ولو كان السير منه لا ينقطع مطلقا أثناء النهار ومسألة خلو الشارع وعدم خلوه مسألة موضوعية من اختصاص قاضى الموضوع

نقض ٦ يونيو سنة ١٩١٤

٢٤٨ — اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالى كالمدين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمداً فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً .

٢٤٩ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصريةاً .

٢٥٠ — كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أثنى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

الاعطام

(١) إيهام المخطوف من الحامض أنه سيخذه بمبلغ قدره جنيهان شهر باعتباره عابلا في الحطف

محكمة جنائيات مصر في ٨ يونيو سنة ١٩٠٥

٢٥١ — كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أثنى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر .

الاعطام

(١) في جريمة الحطف لا يلزم خطف القلام من وليه بل يكون خطفه من البقرة التي جعلت مراداً له وهو تحت رعاية ذويه من ولي أو مرب أو حاضنة أو غيرهم ممن يكفلونه
جريمة الخطف ترتكب من فعلين أساسيين الأول في انتزاع المخطوف من بيته بقصد نقله الى محل آخر وإخفائه فيه ممن لهم حق المحافظة على شخصه والثاني نقله الى ذلك المكان الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فشكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما فهو فاعل أصلي في الجريمة ومن ينقذ القلام للمخطوف لا يعتبر شريكاً بل فاعلاً أصلياً

قضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٣٤٢ سنة ٢٦ ق

(٢) الدفع في جنابة الخطف بأن اللتمم ما كان يقصد الاضرار بالمخطوف بل أخذ جعل من أهله على احضاره دفع لا يغير من شأن الجنابة لأن هذا من البواعث التي لا يلفت إليها

قضى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ — ١٥١٢ سنة ٤٧ ق

(٣) لتطبيق المادة ٢٥١ ع يجب أن يقوم الحامض بعمل إجباري لاتمام جرمته بأن يتولى بنفسه انتزاع المخطوفة من أيدي من لهم الولاية عليها أمانى حالة شخوصها اليه بمحض إرادتها فهذا لا يحقق الجريمة مهما قيل أن التأثير النفسي الذي أدى الى اندفاع المخطوفة نحو خاطفها

قضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ — ٢٤ سنة ٤٥ ق

(٤) من المقرر علماً وعملاً بفرنسا أن مواد الحطف لاتتناول الوالدين فالواجب معرفته الآن هل المواد المصرية جائزة التطبيق في حالة خطف أحد الوالدين ولده من الآخر أو ممن يكون متفكلاً به على عكس ما هو مقرر في فرنسا

فأخراج الوالدين من عداد الأشخاص المقصودين بمواد الحطف يتفق كل الاتفاق مع أحكام الفقرة الإسلامية إذ الحضانة لا تكون للام التي توفرت فيها الشروط للشرعية الا لسن معين وهو سبع أو ثمن سنين للاولاد ولعس أو احدى عشرة سنة للبنات حسب الأحوال . مع أن

المطف معاقب عليه لسكالا للفرقين حتى خمس عشرة سنة والاثبات بعد ذلك في حالة حصوله بالاكراه أو بالتحييل حلة خاصة

ويتبين من نصوص مواد المطف بجلاء أنها وضعت لتبر الوالدين اذ القروض أنهم يشارون على أولادهم ويضون بأمرهم ولا يدخرون وسما في سبيل سلامتهم ورفاهيتهم وقد سد الشارع الفرنسي هذا الفراغ بأن وضع عقوبة خاصة لأوالد الذي يأخذ طفله بمن هو مكلف بمحضاته وحرمانه من هذا الحق والعارع المصري عند وضع قانون العقوبات لم يفتن الى هذا نفسى أحد الوالدين في حرمان الآخر من الحضانة واستلثه على الطفل لا يمدخلفا بل على القانونى

محكمة جنابات أسبوط ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، ١٧٥٧ سنة ١٩٢٧ ديروط

(٥) حيث أن اعتبار عدم امكان تطبيق المادة ٢٥١ عقوبات على أى الوالدين بمخطف ولده هى اعتبارات صحيحة تأخذ بها محكمة النقض التى ترى الصورة الوحيدة التى يمكن العقاب فيها هى صورة امتناع أبها عن رد الطفل لم كان منها صاحب الحق فى استلامه أى الصورة المشار اليها بالمادة ٢٤٦ عقوبات فقط وذلك عملا بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة

وهذه المحكمة ترى تفاديا من التأويلات التى لا تخلو من اعتراض أن من المصاحبة أن يفكر فى تعديل المادة ٢٤٦ تمديلا يكون على مثال ما حصل من تعديل القانون الفرنساوى وضامنا لاقاف كل من الوالدين عنده حده فيما يتعلق باحترام حقوقه أيها هو صاحب الحق الفرعى فى ضم الطفل اليه

نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٠ — ٦٦ سنة ٤٧ ق

(٦) محكمة النقض سبق أن صرحت فى حكم أصدرته برغبتها فى تعديل المادة ٢٤٦ على وجه يسمح صراحة بمعاينة أى الوالدين بمخطف الطفل أو يعرض على خطفه أو يتمتع من تسليمه لمن له الحق فى تسليمه قانونا فيجسم التعديل ما قام بشأن تطبيق هذه المادة على الوالدين من نزاع ويسد فتره تتطلب الحالة الاجتماعية سدها على وجه أكيد لا يتطرق اليه الخلاف ولا يدمو القضاء للاجتهاد فيه بالرأى

نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ — ٣١٣ سنة ٤٧ ق

٢٥٢ — كل من خطف بالتحييل أو الاكراه أتى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

٢٥٣ — اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

الباب السادس — في شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٥٤ — كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

٢٥٥ — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه فيحكم بالاعدام أيضاً على من شهد عليه زورا .

٢٥٦ — كل من شهد زورا على متهم بجناية أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

٢٥٧ — كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

الملاحم

(١) تخلف المدعى المدني اليمين لا يبطل الحكم لأن في ذلك ضيان للمتهم واذا شهد زورا يعاقب

تقضى ٢ بونيه سنة ١٩٢٢ وتقضى ٢٤ بونيه سنة ١٩٠٥

(٢) تخلف الشاهد دون الربعة عشر اليمين ليس من دواهي التقضى

تقضى رقم ٧٥٧ سنة ٤٠ ق

(٣) لا بطلان في أن يكون قد خلف اليمين شاهداً لم تكن أقواله تؤخذ إلا على سبيل الاستدلال

تقضى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٤٢ سنة ٤٦ ق

(٤) يجب أن يبين في الحكم في الشهادة الزور نوع القضية التي شهد فيها التهم اذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة لأن لكل نوع عقوبة خاصة والا كان الحكم باطلاً

تقضى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٤

(٥) لا يجوز توقيع العقاب على الشاهد الزور في جنحة الا اذا كان يقصد بهذه الشهادة الاضرار بالمتهم

تقضى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨

(٦) يستبر شاهد زور من يشهد زورا أمام المحكمة الشرعية لأنه يبنى على الشهادة ضرر للغير

تقضى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، ٨ ابريل سنة ١٩٠٥ ، ٢ يونيو ١٩٠٠

(٧) تنازل الشاهد الزور عن شهادته أمام المحكمة الفرعية لا يعمو أثر الجريمة لأن احتمال حصول الضرر حصل

نقض ٧ يونيو ١٩١٤

(٨) إذا اتهم شخص بتأدية شهادة زور في قضية وحكم بإدائته وجب على المحكمة أن تبين في حكمها الوقائع التي شهد فيها زوراً فإن أهملت ذلك كان الحكم باطلاً
نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٢٥ سنة ٤٦ ق

٢٥٨ — إذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور أن كانت هذه أشد من عقوبة الرشوة.

٢٥٩ — من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة.

٢٦٠ — من ألزم باليمين أو وردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذباً يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري :

الباب السابع

في القذف والسب وافشاء الأسرار

٢٦١ — يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه.

ومع ذلك فالظن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه.

ولا تقبل من القاذف إقامة البليل لاثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة.

المصطلم

(١) كتابة كلمة مكبرة وبارزة عن باقي الحروف يفيد أن الكاتب قصد تحريف المعنى العادي لها بما يفيد ما يخالفها فكتابة لفظ بالذمة بهذه الكيفية يعتبر التعريض بذمة الشخص المقصود وتقع الجريمة تحت نص المادة ٢٦١ عقوبات

جنايات مصر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ دائرة عرفان باشا
في قضية احمد زكى باشا ضد جريمة الكشكول

(٢) لا يكفي لتوقيع عقوبة القذف في حق موظف عمومي أن يكون العلن حصل بقصد سىء بل يجب أن يكون الطاعن معتقدا بعدم صحة الوقائع المسندة للطلعون فيه ومن واجب المحكمة أن تبحث في صحة أو عدم صحة تلك الوقائع

نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(٣) لا يشترط أن يذكر في الحكم وجود سوء القصد لأن القانون لم يشترط ذلك بل يكفي بلفظ القذف الوارد في عبارة القاذف لأنه يشمل ضمنا على سوء القصد

نقض ٣ مارس سنة ١٩٠٠

(٤) ان سوء القصد مفروض في القذف حتى يثبت التهم بقبضه وهو حسن ائنية فيبان الوقائع التي يستخلص منها سوء القصد ليس بواجب في الحكم ولا يترتب على عدم يانها بطلان الحكم

نقض ٢ يناير سنة ١٩١٧

(٥) ركن سوء القصد من اختصاص قاضي الموضوع يفصل فيه

نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

(٦) يجب ذكر الفاظ القذف في الحكم

نقض ٤ يناير سنة ١٩٠٢ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٠٣

(٧) يجب ذكر محل حصول القذف في الحكم

نقض ٣ مارس سنة ١٩١٧

(٨) يعتبر قذفا في حق مديري الشركات اذا تناول هذا القذف حياتهم الشخصية أما اذا تناول هذا القذف حياتهم العمومية بصفتهم مديري شركات وأمكن اثبات ما عزي اليهم فلا يعتبر هذا قذفا معاقبا عليه

نقض ٦ مارس سنة ١٩١٥

ملحوظة : راجع أحكام المادة ١٤٨ عقوبات

٢٦٢ — يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا
مصرياً اذا كان ما قذف به جنائياً أو جنحة وأما في الأحوال الأخر فلا يزيد

٢٢ — قانون العقوبات

الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنياً مصرياً .

٢٦٣ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد
الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

٢٦٤ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة
ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما أخبر به .

الاعطام

(١) اذا ضمن أحد المحامين في مذكراته التي قدمها للدفاع عن موكله عبارات تدف في
حق الخصم الآخر وأودعها في القضية فيعتبر هذا تدفاً ممايبا عليه بالمادة ٢٦٢ عقوبات .

نقض ٦ مايو سنة ١٩١١

(٢) يعاقب على جريمة البلاغ الكاذب سواء كان البلاغ كتابة أو شفها

نقض ١ يولي سنة ١٩١٦ — ١٣٠٣ سنة ٢٣ قضائية ، ١٥ ايريل سنة ١٨٩٩

٢٥ مارس سنة ١٩٠٥ ، ٥ مارس سنة ١٩١٠

(٣) البلاغ الكاذب في حق موظف مكلف بخدمة عمومية يعاقب عليه سواء اذا كان ما أسند
اليه في البلاغ فعل واقع تحت أحكام قانون العقوبات أو كان الفعل المنسوب له يجوز أن ينتج عنه
محاكمة تأديبية أو اتخاذ اجراءات ادارية ضده

نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ — قضية ٦٦٥ سنة ٢٢ ق

(٤) اذا لم يثبت سوء القصد (ركن جريمة البلاغ الكاذب) وكان التهم مخطئا فيحكم عليه
بالبراءة وهذا لا يمنع من الحكم عليه بالتدويش المدني على ما فرط منه من الخطأ

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٦٢ سنة ٤٦ قضائية

(٥) يجب على قاضي جنحة البلاغ الكاذب أن يستمع حتماً لدفاع التهم وأن يحقق الأمر
الخبر به تحقيقاً يقتضيه هو منه يكذب البلاغ في الواقع أو عدم كذبه فالتدويش يبدأ فصل السلطات
بأن قاضي الجنح ليس له أن ينظر الجنائيات والتقرير بصحة وقائمتها أو كذبها كل ذلك معها يكن
حقاً في ذاته فانه يجب عن الانطباق في مثل دعاوى البلاغ الكاذب

نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٦٠٢ سنة ٤٦ ق

(٦) كذب البلاغ وحده لا يكفي لتوفر أركان جريمة البلاغ الكاذب بل يجب أن يتوفر
معها سوء القصد

نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٦٦ سنة ٤٦ ق

(٧) من المبادئ المقررة قانونا لتكوين جريمة البلاغ الكاذب أن لا يذكر اسم المبلغ ضده في البلاغ بل يكفي أن يثبت للمحكمة أن البلاغ مقصود به شخص معين

تقضى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦

(٨) سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للمبلغ عنها كذبا لا يمنع من معاقبة المبلغ كذبا إذا كان بلاغه حصل بسوء قصد والفرض منه تعريض المبلغ ضده للاحتقار عند أهل وطنه

تقضى ٢٩ إبريل سنة ١٩١٦ (المجموعة الرسمية س ١٧ — ص ١٦٨)

(٩) يعتبر بلاغا كاذبا مع سوء القصد البلاغ الذي يشمل على وقائع بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح

تقضى أول يناير سنة ١٩٢٣

(١٠) يجب أن يبين في الحكم الهيئة الادارية أو القضائية التي قدم لها البلاغ الكاذب

تقضى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦

١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٨

(١١) اذا ظهر ضمنا من وقائع الحكم أن البلاغ قدم لجهة ادارية « البوليس » يعتبر المحكم صحيحا

تقضى ٦ مايو سنة ١٩١١

(١٢) اذا أحضر ضابط البوليس متعاجرين الى القسم وأثناء التحقيق ادعى أحدهم أنه ضرب وسرقت محفظته فلا يمد هذا بلاغا كاذبا بل يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يحضر المبلغ من تلقاء نفسه ويبلغ عن وقائع كاذبة بسوء القصد

تقضى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ — ١٣٤٢ سنة ٤٧ ق

(١٣) اذا طعن منهم في جريمة بلاغ كاذب أن القصد الجنائي منعدم وانما أراد ببلاغه تأييد حق مدني في دعوى مدنية فتمامه بينه وبين المبنى عليه فهذا لا يقبل منه لأن الأغراض المبروعة لا يجوز تأييدها بمقتريات والباعث على الجريمة لا أهمية له ما دامت أركان الجريمة متوافرة والقصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب هو ارادة إيقاع العقاب على المبلغ في حقه

تقضى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٣٩٠ سنة ٤٦ ق

(١٤) الحكم الصادر بمقوبة في جريمة بلاغ كاذب يجب أن يبين فيه كيف وقع التبليغ وهل حصل عمدا مع سوء القصد — وما دليل ذلك والا كان باطلا

تقضى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٩٢ سنة ٤٦ ق

(١٥) في جريمة البلاغ الكاذب والقصد يجب على المحكمة أن تبين في حكمها ركن سوء القصد ونية الاضرار

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٦٥ سنة ٤٦ ق

(١٦) يكون الحكم باطلا في دعوى البلاغ الكاذب اذا لم يبين الجهة التي قدم لها البلاغ قضائية كانت أو ادارية

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣٠٣ سنة ٤٥ ق

(١٧) يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون اخبار الجهة الحكومية عن الأمر المعاقب عليه حاصلًا بمحض اختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة الا انه متى تحقق هذا الاختيار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا القصرط ولا يلزم معه أن يكون الاخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر اذ القانون لا يشترط أن يكون الاخبار حاصلًا عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة

نقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ — ٦١ سنة ٤٧ ق

(١٨) بيان الجهة التى قدم لها البلاغ الكاذب واجب في الحكم معرفة ان كانت هذه الجهة مما نصت عنه المادة ٢٦٣ عقوبات

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ سنة ١٨٧ سنة ٤٤ ق

(١٩) حسن النية وسوءها خاص بقاضى الموضوع

نقض ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٦٧ سنة ٤٣ ق

(٢٠) لا يكتفى لبيان الواقعة التى هي موضوع البلاغ انحصار المحكمة على القول بان المتهم بلغ كذبًا مع سوء القصد لأنه لا بد من ذكر موضوع البلاغ ليعلم ان كان الأمر المبلغ عنه من الأمور التى يرتب القانون عقوبة عن التبليغ عنها كذبًا أولا ولا يكتفى القول بأن المتهم بلغ لدائرة قسم الخليفة لأن هذا لا يدل على أن البلاغ قدم لجهة من شأنها تحقيقه فالتصير بدائرة قسم الخليفة يصدق على أى فرد من سكان الدائرة

نقض أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ — ١٩٦٦ سنة ٤٤ ق

(٢١) اذا بلغ المدة كذبًا مع سوء القصد مأمور المركز في حق شخص بتهمة بأنه سىء السير والسلوك . فلا يجوز الطعن بأن مثل هذا البلاغ لا يستوجب عقوبة ما — الا أنه اذا تحققت صحة البلاغ فان هذا الشخص المبلغ في حقه ينذر كشيء فيه والانذار في هذه الحالة عقوبة ادارية مأمور بها قانونا فهذا كاف لتحقيق غرض القصاصون من اشتراط كون الأمر المبلغ به مستوجبا عقاب المبلغ في حقه

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٥ سنة ٤٦ ق

(٢٢) متى تقدم شخص لأداء شهادة تعزيزا للبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التى ارتكبها المبلغ

نقض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ — ٧٩٢ سنة ٤٧ ق

(٢٣) ذكر الجهة التى قدم لها البلاغ الكاذب مع سوء القصد ركن أساسى من أركان الجريمة واغفاله منتقض للحكم

نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٩٩٧ سنة ٤٤ ق

(٢٤) بين الحكم المطعون فيه على أنه في جريمة البلاغ الكاذب يتبين تبرة المبلغ حتى ولو عجز عن اثبات صحة ما نسب للمبلغ ضده بحجة أن هذا الآخر لم يقم من جانبه بأدلة عدم صحة التهمة المنسوبة اليه فكان الحكم يعتبر أن الاصل في البلاغ الكاذب هو صحة الامر موضوع البلاغ وأنه على الشخص الذى توجه له تهمة بلا بينة أن يثبت براءته مع أن كل مبادئ القانون

المقررته تنص بأن البراءة هي الأصل إلى أن يثبت عكسها
وبما أن هذا المبدأ الذي قرره الحكم المطعون فيه يخالف كل المبادئ المقررة في مسائل
الاثبات ويخالف على الاخص للمبادئ السلم بها دائماً في مسائل العنف والبلاغ الكاذب حيث
ينص على المبلغ لكي ينجو من العقاب أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده لا أن يقتصر على تأكيده
وذلك بحسب نص المادة ٢٦١ ع

نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ — ٨٧٤ سنة ٤٧ ق

(٢٥) لو اتهم شخص ببلغته كذباً ضد موظف فخكت المحكمة بإدائته ولكن المبلغ
أثبت للمحكمة صفة ما نسب لهذا الموظف وكذلك أثبتت المحكمة في حكمها « أن الوقائع المبلغ
عنها لها أساس من الصحة — وان المتهم تمسك بتصويرها بصورة تخالف الحقيقة وهذا يدل على
أنه تمسك بالكذب في بلاغاته بقصد إساءة المبلغ في حقه » — فتل هذا الحكم باطل لأن التبليغ
بما يخالف الواقع لا يدل على تمسك الكذب بهوء القصد

نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٦٥ سنة ٤٦ ق

٢٦٥ — كل سب غير مشتمل على إسناد واقعة معينة بل كان مشتملاً
على إسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من
الأحوال الميئنة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر
أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك .

الاعطام

(١) شروط العلانية تتوفر إذا كتبت ألفاظ السب أو الشتم في نفاكر بوسنة مكتوبة لأنه
مفروض أن عمال البوسنة يطلعون على هذه النفاكر

حكم محكمة نامور في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥

(٢) السب الذي يقع في مذاكرات كتابة قدمت في دعوى أمام المحاكم يجتر سباً علانياً منطبقاً
على المادة ٢٦٥

نقض ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ — ١٤٥٤ سنة ٣٤ قضائية

(٣) عدم ذكر ألفاظ السب بالحكم ويان عمل الواقعة بالتخصيص لمعرفة أن كان السب علانياً
أو غير علني يقتض الحكم

نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١١٤ سنة ٤٦ قضائية

(٤) عدم ذكر ألفاظ السب بالحكم منقضى له إذ يجب أن يكون الحكم بذاته مظهرا لواقعه
الفعل المراد اعتباره جرعة حق تستطيع محكمة التقص مراقبة صحة تكوينه وعدم صحته

تقضى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٣٨٤ سنة ٤٦ قضائية

(٥) عند تطبيق المادة ٢٦٥ يجب أن يوضح بالحكم الألفاظ التي اعتبرتها المحكمة سببا

تقضى ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١١٩٧ سنة ٤٦ قضائية

(٦) إذا لم تذكر ألفاظ السب بمحضر الجلسة وذكرت بالحكم اعتبر الحكم صحيحا فالعبرة
بالحكم لا بمحضر الجلسة

تقضى ٦ يونيو سنة ١٩١٩ — ١٦٣٣ سنة ٤٦ قضائية

(٧) في جريمة السب الملقى يجب أن يذكر محل السب وذكر الألفاظ

تقضى ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٥٠ سنة ٤٦ ق، ١٤٣٩ سنة ٤٦ ق

(٨) ألفاظ السب والافتراء التي ترد في الافتراءات تعتبر سببا علنيا معاقبا عليه بالمادة ٢٦٥
عقوبات خصوصا إذا لم يكن هناك دعوى بين الطرفين ولم يكن لهذا الافتراءات أساس مباشر بالدعوى

تقضى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ١٦٢٥ سنة ٤٥ قضائية

(٩) في جريمة السب الملقى يجب أن يذكر مكان الحادث

تقضى أول يناير سنة ١٩٢٤

(١٠) يجب أن يبين في الحكم كيفية حصول العلانية وذلك بذكر الألفاظ ومكان الحادث

تقضى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٨

(١١) السب الذي يقع في بلسكونته مطلق على الشارع وعلى مسمع من المارة يعتبر سببا
علنيا معاقبا عليه بالمادة ٢٦٥ عقوبات

تقضى أول يناير سنة ١٩٢٤

(١٢) لا يشترط في جريمة السب أن يحصل في مواجهة الشخص الذي يرمى إليه هذا السب

تقضى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ — أول فبراير سنة ١٩١٣

(١٣) مماكسة سيدة في الطريق العام بألفاظ خارجة عن حدود الآداب بالقول « يا ست
اشفق على حرام عليك » يعتبر هذا سببا معاقبا عليه بالمادة ٢٦٥ عقوبات لأنه يمكن تأويل هذا
أن السببة ممن يقبلن قضاء أغراض الرجل

تقضى ٢٠ يناير سنة ١٩١٧

(١٤) خلو الحكم من بيان المحل الذي حصل فيه السب وذكر ألفاظ السب ينقضه

تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٥٣ سنة ٤٦ ق

- (١٥) انظار الاستياء من أمر مكدر لا يخرج اللفاظ السب عن معناها
تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٥٥ سنة ٤٦ ق
- (١٦) اثبات ركن العلنية في المادة ٢٦٥ عقوبات من اختصاص قاضي الموضوع
تقضى ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٨٧١ سنة ٤٤ ق
- (١٧) يجب أن يبين في الحكم اللفاظ السب المنسوبة للطاعين والعلانية
تقضى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ — ١٠١٤ سنة ٤٤ ق
- (١٨) اغفال الحكم لركن العلانية وهو ركن أساسي في تطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات متقضى له
تقضى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ — ١٠٣٣ سنة ٤٤ ق
- (١٩) في جريمة السب الملقى يجب أن يبين في الحكم ركن العلانية واللفاظ السب
تقضى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٣٨ سنة ٤٤ ق
- ٢٦٦ — أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص
بافتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاها
أو تحريرياً فإن هذا الافتراء لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية
أو تأديبية .
- (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) يجرى تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى
تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة .

الاعظام

- (١) لا يعتبر القذف من قبيل الافتراء المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ عقوبات اذا اشتمل
على أمور لا علاقة لها بموضوع الدعوى المطروحة أمام القضاء
تقضى ٧ أبريل سنة ١٩١٧
- (٢) حق الدفاع لا يصح أن يتبدى الباترة التي وضعت له بل يجب حصره في الأدلة
والبراهين المتعلقة بالدعوى فإذا ثبت أن الافتراء لا يفيد الدفاع بقى في الدعوى فيعتبر أجنبياً
عنه ويخرج عن الحالة الاستثنائية المقررة في المادة ٢٦٦ عقوبات ويضع تحت الأحكام العمومية
تقضى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٠

٦٢٧ — كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو
غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاء

في غير الأحوال التي يارمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرية .
ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يخصص فيها قانوناً بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

الاعطام

(١) بما أن حرمة سر مهنة المحامي قد وضعت لاعتبارات تتعلق بالنظام العام والصحة العامة فلا يملك الموكل اعفاء محاميه من هذا الالتزام والأذن له بالإفشاء
حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ المجلة للخطلة ص ٣٨

الباب الثامن - في السرقة وفي الاغتصاب

٢٦٨ - كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق .

الاعطام

(١) القصد الجنائي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الجريمة أنه يخلس المنقول المملوك للغير رغم إرادة مالكه بنية أن يملكه هو لنفسه
عدم ذكر ساعة الجريمة لا هيبة به في الحكم

تقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - ٢١٠٥ سنة ٤٦ ق

(٢) التيار الكهربائي شيء منقول ملك من يوجد أنه من الأشياء الممكن اختلاسها ويكون معاقباً عليه

تقض ٣١ يناير سنة ١٩١٤

(٣) الأحجار التي في الجبال ليست ملكاً لخاص معين ولرفاعة فينتها لا يعتبر من أخذها سارقاً

تقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

(٤) إذا الحكومة وضعت يدها على المخاجر والصحارى وقاستها بعمرة موظفيها وحددتها فأخذ أحجاراً من هذه الامكنة يعتبر سرقة أحجار

تقض ٢٥ فبراير سنة ١٩١١

(٥) منذ صدر حكم ١١ يناير سنة ١٨٦٧ من محكمة النقض والإبرام الفرنسية قد تقرر

هذا المبدأ وهو أنه لأجل أن يعتبر تسليم الشيء المختلس الى الشخص الذى اختلصه تسليماً اختيارياً نافياً لتهمة السرقة يجب أن لا يكون هذا التسليم لازماً ولا اجبارياً وقد حكم بنوع خاص فى الدواوى الآتى يأتها وهى تسليم كتب من مستخدم فى مكتبة عمومية راجع تعليق دالوز على قانون العقوبات مادة ٣٧٩ ققرة ٢٧٦ ودواوى أكل سلمت الى شخص يريد الغذاء فى مطعم دالوز عرح ققرة ٢٧٧ فإن تسليم هذه الاشياء فى تلك الاحوال لم يكن اختيارياً بل لازماً أو اجبارياً لأن الحائز العرفى لها لم يكن فى امكانه ألا تسليمها مؤقتاً الى الشخص الذى اختلصها وعليه اذا سلم مدعى فى قضية مدنية الى خصمه عقد رهن للاطلاع عليه مع أوراق أخرى فأخفاه ولم يرده مع باقى الأوراق كان هذا العمل سرقة معاقباً عليها بالمادة ٢٧٥ عقوبات راجع دالوز الدورى سنة ١٨٩٩ جزء ٥ ولا تنطبق هذه الحالة على المادة ٢٩٦ عقوبات لانه لوجود الاختلاس للمقاب عليه بهذه المادة يجب أن يكون الشيء قد تسلم بأحد الشروط المنصوص عنها بها وهى غير متوفرة فى هذه الحالة

نقض ١٠ مايو سنة ١٩١٣

(٦) اذا قدم المشتري للبائع فى الظلام ورقة مالية فرنساوية قيمتها فريك وغيرصالحة للاستعمال وأومعه بأنها ورقة مصرية ذات الخمسين قرشا وأخذ منه بذلك الفرق بعد خصم قيمة المشتري فان ثبتت أركان جريمة النصب عدت نصبا ولكنها على كل حال تعتبر سرقة لتوفر أركانها

نقض ١١ مايو سنة ١٩١٨

(٧) اذا أخذ شخص ورقة مالية لسرقتها فاختلصها اعتبر أنه ارتكب الجريمة المنصوص عنها المادة ٢٩٦ عقوبات

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١

(٨) دفع ثمن السرقة لا يخلو المتهم من جريمة السرقة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٤٣ سنة ٤٦ قضا

(٩) اذا حل المتهم المسروق ببيدا عن عمل الحادثة ثم ضبط بما سرق فغير الواقعة سرقة تامة لا شروع فيها

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤١٢ سنة ٤٦ قضا

(١٠) لا يعتبر مرتكباً لجريمة السرقة من أخذ شيئاً نيذمه مالكه لاختلص منه حيث أن مثل هذا الشيء يرد من الاموال المهمة التى تنازل صاحبها عن ملكيتها

محكمة سيالوط ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ — ٥٨٦ سنة ٩٢٠ سيالوط

(١١) باع شخص قطعة أرض وذكر بالمقد أن البيع يشمل الارض وما عليها ثم ذهب البائع وقطع الاشجار القائمة على هذه الارض بحجة أنه اتفق شفها مع المشتري أن الاشجار له واستشهد بمهود صادفوه على ذلك ففى هذه الحالة لا تكون الجريمة سرقة لانعدام القصد الجنائى (نية

السرقه (وتكون الدعوى مدنية

قض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٨٨ سنة ٤٦ ق

(١٢) سرقة أى الشيء بها قلت قيمته ففى جرعة سرقة معاقب عليها

قض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ — ٦٤٣ سنة ٤٧ ق

(١٣) اذا أخذ المتهم قضباناً من الحديد واسند بها الجسر فرقت عليه الدعوى العمومية بأنه سرقها ودفع أمام المحكمة بأنه أخذها ظناً منه أنها أشياء مبركة لا خالك لها فخكت المحكمة بإدائه بدون أن تدلل على نقيض ذلك فالحكم باطل لانه لو صح ما يدعيه تكون نية السرقة متعمدة ولا عقاب عليه

قض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤٢٩ سنة ٤٦ ق

(١٤) الارض الحالية من وضع اليد عليها فأخذ زلط أو رجل منها لا يشتر سرقة لعدم توفر نية السرقة بل هى من المال المباح

قض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ — ١٩٣ سنة ٤٤ ق

(١٥) السرقة هى اختلاس ملك الغير بدون رضائه — فالتصرف فى سند دين سلم المتهم برضاء صاحبه لاستعماله فى أمر معين مخالفه فى الطريقة التى كلفه بساوكها فهذا يعد سرقة

تقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٠٤ سنة ٤٦ ق

(١٦) السرقة هى قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس ملك الغير رغم ارادته بنية امتلاكه لنفسه

قض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٠٥ سنة ٤٦ ق

(١٧) ملكية للثمن للاطيان الزروعة لا تبغ له سرقة محمولها

تقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٣٤ سنة ٤٣ ق

٢٦٩ — لا يحكم بعقوبه ما على من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه .

الاصطلاح

(١) السرقة التى تحصل بين الأزواج أثناء الطلاق الرجمى لا عقاب عليها كنس الماده ٢٦٩ عقوبات

محكمة الأقصر قضية ٣٨٨ سنة ١٩٢٢ — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(٢) اذا دلت قرائن وظروف الدعوى أن الأشياء المسروقة هى ملك لوالدة المتهم ولم يرد بالحكم للظنون فيه ما يثبت عكس ذلك وجب تطبيق الماده ٢٦٩ ع

قض ٧٤٨ سنة ٤٠ قضائية

(٣) خيانة الأمانة كالسرقة ويعنى من المقبولة من نصت عليهم المادة ٢٦٩ عقوبات لأنها ما هى الجريمة على المال كالسرقة

نقض ١ ابريل سنة ١٩١٦ ، ١٥ مارس سنة ١٩١٩

(٤) يشترط فى اعفاء من نصت عليهم المادة ٢٦٩ عقوبات أن لا يلحق اللقير ضرر من هذه السرقة فالولد الذى يسرق مالا لأبيه ولقير له فيه نصيب بالمركة يعاقب عقاب السارق

نقض ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ — ٨٨١ سنة ٢٣ ق ، ٢٢ ابريل سنة ١٩١٧

(٥) الوصى المختار يعاقب اذا اختلس شيئا من أموال القاصر لأنه ليس بمن نصت عليهم المادة ٢٦٩ عقوبات ولا فرق بينه وبين الوصى الذى يعينه المجلس الحسى

نقض ١١ مايو سنة ١٩١٨

(٦) المادة ٢٦٩ عقوبات جاءت استثناء من القاعدة العامة فلا يصح التوسع فيها ولا يمكن أن يتصدى نصها الجرائم التى وضعت لها فلا محل اذن لما يطالبه الطاعنون من تطبيق هذه المادة على جريمة التزوير وتعمشا مع ما قرره هذه المحكمة من اعتبار جرائم النصب وخيانة الأمانة التى يرتكبها الأزواج والأصول والفروع ضد بعضهم فى حكم السرقة بالنسبة للاعفاء الذى قضته المادة ٢٦٩ ع عندما يثبت ذلك لأن هذه الجرائم متشابهة مع جرائم السرقة ولذلك جعلها القانون معها فى قسم واحد من أقسامه بخلاف جريمة التزوير التى هى بعيدة كل البعد عن هذه الجرائم من جهة نتائجها ولو رודהا فى باب آخر من القانون

نقض ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ — ٩٧٦ سنة ٤٤ ق

(٧) الاستثناء الوارد فى المادة ٢٦٩ ع هو استثناء من القاعدة العامة ومثله مثل كل استثناء لا يقبل التوسع فى التأويل وكان مع ذلك يجب النظر الى روح هذه المادة ومعناها الحقيقى وإلى الفرض الذى كان يرمى اليه الشارع من وضعها لأجل التوسع فى تأويل النص بل لاعطاء هذا النص النتيجة الفعلية المقصودة من وضعه وما لا شبهة أن جميع الاسباب والاعتبارات التى أوجب وضع نص الاعفاء فى مواد السرقات متوفرة أيضا فى مواد التهديد والنصب وقد أجمت المحاكم الفرنسية على اطلاقه بلا قيد ولا شرط على مواد التهديد والنصب

نقض أول مايو سنة ١٩٢٨ — ٩١٠ سنة ٤٥ ق

٢٧٠ — يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع

الشروط الخمسة الآتية : —

(الأول) أن تكون هذه السرقة حصلات ليلا .

(الثانى) أن تكون السرقة واقعة من شخص فاكث .

(الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة
(الرابع) أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها
مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال
مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزني بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو ابراز
أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .
(الخامس) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد
باستعمال أسلحتهم .

الاعطاس

(١) حل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جرم السرقة ولو كان حل السلاح بسبب
الوظيفة ككونه خفيثاً مثلاً
نقض ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ — ١٦٧٣ سنة ٣٣ ق ، ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩
(٢) إذا ارتكب عدة أشخاص سرقة وقع من أحدهم اكراه فيسرى مفعول هذا الظرف
المحدد على جميع المتهمين
نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ — ١٤٤٧ سنة ٣٤ ق
(٣) يكفى وجود الاكراه لتطبيق المادة ٢٧٠ ع ولا يشترط أن يكون المتهمون حاملين
أسلحة نارية
نقض ٣٨٢ سنة ٣١ ق
(٤) ليس من الأركان الأساسية المكونة لجريمة السرقة باكراه يان الآلة التي استعملت
في الاكراه واذن فلا لزوم لذكرها

نقض ٢٠ يونيو سنة ١٩١٤ — ١٤٧٩ سنة ٣١ ق
(٥) إن معنى كلمة « الاكراه » كل فعل خارجي يحصل بأمور قسرية تعجز أو تقدم كل
مقاومة من قبل المجنى عليه فيعتبر اكراها امراق مادة مخدرة تفقد شعور المجنى عليه
نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١

(٦) قضت المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم أن الجهل بالقانون ليس بمنع مقبول واذن لا
يصح أن يكون المحلل القانوني بشأن الملكية دواعي اللطم في سرقة
ب — استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن في حوزته لا يعتبر استعمالاً لحق مفروع اعتياداً على
نفس المادة ٥٥ عفوياً إذ القانون لا يبيح لأحد أن يقضي لنفسه نفسه والا عاد زمن الوحشية الأولى

ج - نص المادة ٥٥ عقوبات لا ينطبق الا على الحق التأديبي المحول لرب البيت والوصى والاستاذ كما يستنتج من مناقشة مجلس شورى القوانين عند عرض هذه المادة عليه

فإذا سرق رئيس دير ورهبانه بالقوة أموال قس ظنا منهم أنهم يستردون أموالا ملكا للدير اعتمادا على قواعد دينية تمسكوا بها فإن هذا لا يعفيهم من عقاب السرقة باكره لأن مثل هذه القواعد الدينية الخاصة لا يمكن أن تخالف القواعد المنصوص عليها في القانون المدني بشأن الملكية الا في حالة الاتفاق المباح شرعا بين الطرفين وليس في هذه الدعوى رشا للمجني عليه بمثل هذا اتفاق — وأنه في الواقع مع فرض ثبوت المنزح مما كان له من الاحترام لا يمكن أن يكون له بذاته نتائج مدنية وإذا فالحجب عليه هو في نظر القانون مالك بلا نزاع للاشياء المسروقة
تقضى ٣ يولييه سنة ١٩١١ للمجموعة الرسمية س ١٢ ص ٢٧٥

(٧) ليس من الضروري بيان نوع السلاح الذي يحمله الجاني وليس من الضروري أن يكون استعمله بأن هدد به وقت ارتكاب الجريمة

تقضى ٧ يناير سنة ١٩٢٤

(٨) متى ذكر في الحكم أن الواقعة حصلت ليلا فلا لزوم لذكر ساعة ارتكاب الجريمة

تقضى ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

(٩) اثبات أن الحادثة وقعت ليلا أو نهارا خاص بقاضي الموضوع

تقضى ٢٢ يناير سنة ١٩١٠

(١٠) اذا أطلق السارق عيارا ناريا على شخص وضربه ليتسكن من الهرب بالسروقات وجب اعتبار هذا ظلما مشددا والسرقة باكره

تقضى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(١١) الضرب بالكف أثناء السرقة يعتبر ظلما مشددا

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ — ٣١٩ سنة ١٩٤٤ ق

(١٢) اذا ضبط رجال الحفظ أفيونا مع شخص ثم حصر من كانوا معه واسترده بالقوة فهذا لا يكون جريمة سرقة باكره لان الأفيون لا يزال ملكا لهم ولم يصدر أمر قضائي بمصادرته للحكومة

تقضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ — ٣٢٥ سنة ١٩٤٤ ق

(١٣) عدم ذكر الاكرام في الحكم منقضى له

تقضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ١٠ سنة ١٩٤٤ ق

(١٤) اذا طلب للمدافع احتياطيا — اعتبار الواقعة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فلا ضرورة للرد عليه ما دامت الواقعة الناتجة في الحكم قد اشتملت على العناصر الجوهرية

والاركان القانونية المسكونة لجرعة المروع في السرقة باكرهه التي عوقب التهم لاجلها وفي ذلك ما يكفي لاعتبار المحكمة أنها رفضت الطلب ضمنا

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ — ٩١٢ سنة ٤٥ ق

(١٥) اذا أثبتت المحكمة أن المصوص أطلقوا النار داخل منزل المجني عليه فظرف حملهم للاسلحة ثابت من هذا البيان

نقض أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ — ٩٠٩ سنة ٤٤ ق

٢٧١ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكرهه فاذا ترك الاكرهه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة .

المطام

(١) تعقب المجني عليها وخطف الشنطة من يدها لا يعتبر كرها وظرفا مشددا لان الاختطاف والانتقال في حالة التعقب لا يتضمن تعطيل قوة المقاومة بطريق القسر أو العنف المادى فاذا ما ثبت في الحكم مجرد الاختطاف والمجني عليها غافلة . بل الثابت فيه وجود أثر احرار بسيطة بالجلد بالوجه الراضى الاصبع الوسطى اليسارية نتيجة انتزاع الشنطة من يدها فالواقع الذى انتهى اليه الحكم يدل على أن قوة المقاومة تنهت عند المجني عليها أثناء محاولة التهم اختطاف الشنطة ومقاومته الا أنه تغلب عليها فتطبيق المحكمة الفقرة الثانية خطأ مع أن الفقرة المنطبقة هي الفقرة الاولى والعقوبة المحكوم بها في حدود الفقرة الاولى فهذا لا ينقض الحكم

نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٨٣ سنة ٤٦ ق

(٢) مقاومة المجني عليه للتمهم في السرقة هي ركن الاكرهه

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٥٧١ سنة ٤٦ ق

(٣) الاكرهه اذا حصل بقصد الاستماعة على السرقة أو بقصد النجاة بالهوى المروق عقب حصول السرقة في هاتين الصورتين فقط يكون ظرفا مشددا للسرقة . أما اذا حصل بقصد فرار السارق والتجهز بنفسه بعد ترك المروق فلا يمكن تلقاء نص القانون الصريح اعذاره ظرفا مشددا للسرقة بل يكون جرعة فاعمة بذلتها بمقاب عليها بما يقضى به القانون

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٨٢٢ سنة ٤٦ قضائية

(٤) لا يمتنع لاعتبار الاكرهه ظرفا مشددا للسرقة أن يقع في وقت الجريمة بل يعتبر أيضا كذلك أن وقع عقب ارتكابها مباشرة وبعد الاكرهه من الظروف الشديدة اذا استعمله السارق للمحافظة على الهوى المروق أو للفرار به أن فوجئ وهو متلبس بالجريمة

نقض حكم ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ — ٦٢٦ سنة ٣٣ ق ١٧ مارس سنة ١٩١٧ — ٦٦٩

سنة ٣٤ قضائية

(٥) الاكراه الاذى يقع على المجنى عليه بعد المروع في السرقة ويحصل بينه وبين جريمة المروع في السرقة مدة وكان قصد التهم الفرار من القبض عليه فقط لا يكون ظرفاً مشدداً بل تعتبر الواقعة مروعاً في سرقة جنحة وضرب بلاادة ٢٠٦ عقوبات محكمة جنابات الزقازيق في الجناية ٣١١ السويس سنة ١٩٢٦ في ٦ يولية ١٩٢٧ دائرة عبد العزيز محمد بك

(٦) عند تطبيق المادة ٢٧١ عقوبات يجب أن يذكر في الحكم ولو بطريق الأبحاز نوع الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ولا لزوم للاشارة على الكشف الطبي

نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩١٢

(٧) اعطاء المحذرات للمجنى عليه يعتبر من الأمور التفسيرية التي تحطل عنده قوة المقاومة أو اعدامها وذلك للوصول الى السرقة فاذا أعطى المتهم المجنى عليه مادة مخدرة ثم سرقة تعتبر الحادثة سرقة باكره

نقض ١٤ يناير سنة ١٩٠٥

(٨) اذا فاجأ المجنى عليه التهم وهو يسرق ولم يبارح محل الحادثة وضرب المتهم للمجنى عليه يعتبر هذا ظرفاً مشدداً وتعتبر الحادثة سرقة باكره

نقض ١٧ مارس سنة ١٩١٧

(٩) الاكراه الذي يقع من المتهم على المجنى عليه أثناء تلبسه بالجريمة يعتبر ظرفاً مشدداً

نقض ١٢ فبراير سنة ١٩١٦

(١٠) حمل السلاح للنارى وقت ارتكاب جريمة السرقة واعلافه في أثناء السرقة ولو على سبيل الارهاب يعد من قبيل الاكراه وظرف مشدد

نقض ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٥٠ سنة ٤٣ ق

(١١) تعتبر السكنين بلا شك ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة بسلاح ولا عبء بدفاع المتهم من أنه اعتاد حمل السكنين

نقض ٣ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٨٩ سنة ٤٤ ق

(١٢) التشديد على البسء في السرقة اكراه ولو لم يترك أثراً وهو الاكراه المقصود في

المادة ٢٧١ عقوبات

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٨٥ سنة ٤٣ ق

(١٣) لا يشترط لتوفر أركان المادة ٢٧١ عقوبات أن يكون الاكراه واحداث الجرح واقعين على صاحب الأشياء المسروقة بل يكفي أن يقع الاكراه على أى شخص في مكان الحادثة وقت ارتكاب جريمة السرقة

نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ٨٩٤ سنة ٤٤ ق

(١٤) الاعتداء الذي يقتدر بمجريمة السرقة وكان ظرفاً مشدداً لها يكون معها عملاً من

أعمال الجريمة ظروفها جيباً ومن قام بهذا الاعتداء ليس الا فاعلاً أصلياً في جريمة السرقة المفترقة بالاكرام ويجب تطبيق مادتها عليه

قضى ٤ يناير سنة ١٩٢٨ — ١٩٦٥ سنة ٤٥ ق

(١٥) وانه كان الظاهر بادئ الرأي من عدم عطف التهديد باستعمال الأسلحة على الاكرام في نص المادة ٢٧١ عقوبات. فان التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته اكرام لانه يضعف مقاومة الجاني عليه ويسهل السرقة ولوحظ أن القانون سوى بينهما في حكم الماذنين ٢٧٠ و ٢٧٢ ع وبذلك يكون التمين قانوناً لاخذ بهذه النسوية بينهما في حكم المادة ٢٧١ ع وبذلك تكون الواقعة (السرقة بالتهديد بسلاح) جناية منطبقة على المادة ٢٧١ ع

قضى ٢ يناير سنة ١٩٣٠ — ٦٣ سنة ٤٧ ق

٢٧٢^(١) — يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(ثانياً) اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكرام .

(ثالثاً) اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو باكرام أو تهديد باستعمال السلاح .

٢٧٣ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

الاعطام

(١) المادة ٢٧٢ عقوبات لم تذكر نوع الأسلحة التي يعتبر حملها من الظروف المشددة لعقوبة جريمة السرقة

قضى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٠٥ سنة ٤٢ ق

٢٧٤ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(١) ٢٧٢ معاملة — يستعاض عن عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عنها في الماذنين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون العقوبات الاهلي بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (مادة ٣ من مرسوم بقانون صدر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

(أولاً) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة .

(ثانياً) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخناق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصنعة .

(ثالثاً) على السرقات التي تحصل بكسر الاختتام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

(رابعاً) على السرقات التي تحصل ليلاً .

(خامساً) على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .

(سادساً) على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(سابعاً) على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة لإضراراً بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصيادين في معامل أو حوانيت من استخدامهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامناً) على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلبت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة

الدمم

(١) اذا طبقت المادة ٢٧٤ عقوبات يجب ذكر الظروف التي وقعت بها السرقة حسب فقرات المادة المذكورة

نقض أول ديسمبر سنة ١٩٠١

٢٧٥ — يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات

التي لم تتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها

٢٧٦ — ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين اذا كان المسرور غلاماً أو محمولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً.

المعظم

- (١) تطبيق المادة ٢٧٦ اختياري للقاضي الموضوع
تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ — ٧٨٣ سنة ٣١ قضائية
- (٢) لا لزوم لبيان السرقة ان كانت حصلت في أقطان منفصلة عن الأرض أو غير منفصلة اذا كانت السرقة حصلت من شخصين ليلاً
تقضى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨
- (٣) تطبيق المادة ٢٧٦ عقوبات اختياري للقاضي
تقضى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ — ١٠٦٧ سنة ٤٣
- ٢٧٧ — المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر.

المعظم

- (١) عقوبة المراقبة عقوبة تبعية ويجوز للقاضي أن يحكم بها دون أن تتطلب منه النيابة ذلك
تقضى ٦ مارس سنة ١٩٢٣
- (٢) المادة ٣١ من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ منعت سريان المراقبة على النساء مطلقاً وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة
تقضى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٠٠ سنة ٤٦ قضائية
- (٣) الرقابة جريمة اضافية لا يحكم بها الا حيث يوجد نص في القانون ولو أن المادة ٤٨ عقوبات نصت على أن اعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة فذلك حيث التشديد عند العود فقط أما مراقبة البوليس فلم يقضى بها الا في المادتين على المائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب ولم يقضى بها على المائد في التبديد
تقضى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٥٩١ سنة ٤٦ قضائية
- (٤) اذا حكمت المحكمة على لانهم بمراقبة بالمادة ٢٧٧ عقوبات بأقل ما جاء في نص المادة يعتبر المحكوم بالاعلا لأن النص صريح أن المراقبة لا تكون أقل من سنة ولا يجوز انزالها العقوبة التبعية لا يجوز استعمال المرأة فيها ما دام هناك نص على تعديدها
تقضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٦ سنة ٤٦ قضائية

(٥) في حالة المود وتطبيق مواده وكذا المادة ٢٧٧ عقوبات الخاصة بالوضع تحت المراقبة يجب أن يذكر المحكم سوابق اللتهم والاحكام التي صدرت عليه

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٥٠ سنة ٤٦ قضائية

(٦) القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ نص صراحة على عدم المحكم بالمراقبة على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة كناية وبعاً أنه عند صدور هذا القانون قبل يعد الاطلاع على قانون العقوبات فهذا يعتبر تعديلاً للمادة ٢٧٧ عقوبات
تقضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٢٨ سنة ٤٣ ق

(٧) اذا كانت الجريمة شروعا في سرقة فلا يجوز تطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات الا اذا كانت الجريمة سرقة تامة

تقضى ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٦٨ سنة ٤٣

(٨) حيث أن الفقرة الثانية من المادة ٢٩٣ عقوبات نصت أنه لا تقل مدة المراقبة عن سنة في حالة المود فالقضاء بستة أشهر مراقبة خطأ في التطبيق

تقضى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٥٨٨ سنة ٤٤

(٩) بما أن المادة ٢٩٦ عقوبات لم تنص على المراقبة في حالة المود فالمحكم بالمراقبة خطأ واجب اصلاحه ورفع المراقبة

تقضى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٥٧٩ سنة ٤٤ ق

(١٠) لا يحكم بالمراقبة الا على المحكوم عليهم لسرقة ثانية والتهمة لم تعترف بهذه الجريمة بل حكم عليها من أجل شروع في سرقة فلا تدخل في منطوق المادة

(المادة ٣١ في القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ نصت على عدم مراقبة النساء والاطفال الذين لم يملؤوا خمسة عشر سنة

تقضى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٩٥٤ سنة ٤٤ ق

(١١) حيث أن نص المادة ٢٧٧ عقوبات صريح أنه لا يجوز المحكم بالمراقبة الا في حالة الحكم في سرقة على المائد وهذا النص لا يوسع ولا يقلص عليه ويكون الحكم بالمراقبة في جريمة التبيد قد تجاوز المسموح به قانونا

تقضى ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٢٤ سنة ٤٧ ق

(١٢) المادة ٢٧٧ ع تجيز وضع المحكوم عليه تحت المراقبة في حالة المود — فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها سوابق اللتهم التي من أجلها عد طائدا في حكم المادة ٤٨ ع

تقضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٥٠ سنة ٤٦ ق

٢٧٨ — يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً .

الاعطام

(١) اذا حمل المتهم المسروق بعيدا عن محل الحادثة ثم ضبط بما سرق فتمتير الواقعة سرقة تامة لا ضرورا فيها

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ - ١٤١٢ سنة ٤٦ ق

(٢) من المقرر علما وقضاء أن أى فعل من الأفعال الموصلة للسرقة المحددة لقصد التهم بذاتها وبما يقارنها من الاحوال بحيث لا يشك في قصد الفاعل في السرقة يعتبر ضرورا فيها ومحاولة كسر قفل الدكان المحتوى على ما يمكن سرقة من البضائع وقرينة كون التهم من متادى الاجرام في السرقات مما لا يحتمل الربط في أنه كان يقصد السرقة وليس من الضروري في السرقة أن يفتح حوز المسروق بالقتل

نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ - ٨٩٢ سنة ٤٤ ق

٢٧٩ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين واذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

الاعطام

(١) لا يهم قانونا أن يكون علم الخفي معاصرا لاستلامه الشيء المسروق أو طارئا مادام قد استمر معه على احتفاظ الشيء المسروق

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ - ١٥٧٨ سنة ٤٦ ق

(٢) ولو أن الواقعة هي اخفاء أشياء مسروقة الا أن محكمة الموضوع أثبتت في حكمها ما أوجب اعتقادها بأن الحادثة جرم سرقة تامة فليس لمحكمة التمس أى سلطان عليها في تعديل حكمها

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ - ٣٨٣ سنة ٤٦ ق

(٣) يجب إثبات علم من أخفى أشياء مسروقة بأنها كذلك في الحكم

نقض ١٦ مايو سنة ١٩١٤ - ١٣٤٠ سنة ٣١ ق

(٤) تعديل الوصف من سرقة الى اخفاء بدون ثبوت نظر الدفاع لتكامل في التهمة الجديدة ينقض الحكم

نقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ - ١٣٥٥ سنة ٣١ ق

(٥) وجود الأشياء المسروقة عند المتهم ولم يتم دليل على أنه ارتكب جريمة السرقة أو ارتكب جريمة أخرى توصل الى السرقة ولم يتم دليل مادي على ارتكاب الجريمة الاخرى يعتبر محققا أشياء مسروقة اذا ثبت علمه بالسرقة ولا يعتبر فاعلا أصليا لجريمة السرقة ولا لجريمة الأخرى

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - ٦٧ سنة ٤٦ قضائه

(٦) في حالة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ يجب أن يثبت في الحكم أن التهمين يملكون بظروف السرقة والوقائع التي استندت عليها المحكمة في علمهم بتلك الظروف

نقض أول يناير سنة ١٩٢٣

(٧) بما أن جريمة السرقة وجريمة اخفاء أشياء مسروقة جريمتان منفصلتان بنس القانون وجب أن تكون مسؤولية السارق والمخفي كل بقدرما أحدثته من الضرر ولا يلزم المخفي بتعويض ضرر لم يحدث منه ولا يكون المخفي مسئولاً مع الفاعل الأصلي بالتضامن في التعويض إلا بقدرما أخفاه

نقض ١٦ فبراير سنة ١٩١٨

(٨) عدم علم التبهين بالسرقة وحفظ الأشياء عندهم بأمر رئيسهم لا يكون جريمة اخفاء أشياء مسروقة

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٦٦ سنة ٤٣ ق

(٩) يجب علم المخفي بأن ما أخفاه أشياء مسروقة

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٥ سنة ٤٤ ق

(١٠) في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة يجب أن يثبت في الحكم علم المخفي بأن الأشياء مسروقة والا كان الحكم باطلاً

نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨١١ سنة ٤٧ ق

٢٨٠ — اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها.

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة.

الاعطاء

(١) عدم تقديم الأشياء المحجوز عليها للبيع من المالك مالم يكن حارسا عليها غير معاقب عليه بل للسكف بتقديم الأشياء المحجوز عليها للحضر هو الحارس

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٣٥ سنة ٤٦ ق

(٢) إذا ذهب الحضر الى منزل المحجوز عليه ووقع الحيز فمسلًا على اللواشى التي وجدها وتبين من أوصافها ثم أخذ يكتب محضر الحيز وفي أثناء كتابته هرب المحجوز عليه اللواشى ففى هذه الحالة يعتبر أن الحيز توقع فعلا وأن هرب اللواشى ارتكب الجريمة للنصوص عليها في المادة ٢٨٠ عقوبات

نقض ٤ يناير سنة ١٩١٦

(٣) إذا توقع الحيز على ماشية حبل فتناجها يتبرمجوزا عليه لتبينه في الاصل لها فان بدد اعتبر من فصل ذلك ارتكب جريمة التبييد

نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥

(٤) كون اجراءات الحيز غير قانونية طبقا للمادة ٤٤٤ مرافعات لا يترتب عليه بطلان الحيز

الا اذا طلب أحد المصوم ذلك وحكمت المحكمة المدنية بطلان الحجز — فمن يخلص أشياء
محموزة اعتمادا على أن اجراءات الحجز باطلة يعتبر ارتكب الجريمة المصوص عنها في المادة
٢٨٠ عقوبات

نقض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ .

(٥) اخفاء الاشياء المحموزة بقصد تعطيل البيع يعتبر اختلاسا معاقبا بالمادة ٢٨٠ عقوبات

نقض ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦

(٦) اذا اودع المدين دينه بمجزئة المحكمة مع التنبه بدم دفعه الا اذا فصل في الاشكال
الذي بينه وبين الدائن فهذا لا يبطل الحجز واختلاس الاشياء المحموز عنها يعتبر جريمة معاقبا
عليها بالمادة ٢٨٠ عقوبات

نقض أول يناير سنة ١٩٢٤

(٧) دفع المدين دينه للدائن الحجز بعد الاختلاس لا يفيقه من العقاب

نقض ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ .

(٨) يجب أن يذكر بالحكم في جريمة التبيد تاريخ حصول التبيد وتاريخ الحجز
والسلطة التي أوقته

نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ — ٨٥١ سنة ٤٧ ق

٢٨١ — كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال
ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين .
أما اذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس
مع الشغل .

٢٨٢ — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين
أو تصرف أو براءة أو اكره أحداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا
القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٨٣ — كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء
آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

الاعطاش

(١) اذا طالب موظف مبلغاً ما لأداء عمل خارج عن أعمال وظيفته ولستميل طرقاً تهديدية
فلا يعتبر ارتكب جريمة الرشوة أو الشروع فيها بل جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود
واللادة الناطقة هي ٢٨٣ عقوبات

نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٤ سنة ٤٦ قضائية

٢٨٤ — (ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠) كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .
وكل من هدد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .
ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الايذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنياً مصرياً

الاعلام

(١) يجب أن يكون جواب التهديد مشتتلا على وجود تهديد جدى يؤثر على شخص ماقل حتى يصح تطبيق المادة ٢٨٤ عقوبات

نقض ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ — ٢٩٨ سنة ٢٩

(٢) اذا أهمل الحكم ذكر الفعل الذى حصل التهديد بارتكابه مع أنه من الضروري إيضاح ذلك للاستيثاق من تحقق أركان الجريمة (جريمة التهديد) وانطبق للسادة التى وقعت عقوبتها (التهديد المصحوب بطلب) فهو باطل

نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٩٩٠ سنة ٤٦ ق

(٣) المادة ٢٨٤ عقوبات تماقب على التهديد المصحوب بطلب أيا كان سواء كان الطلب قائما على مال أم على شيء آخر وسواء كان التكليف خاصا بمسئول أم بامتناع عن عمل وسواء كان الطلب أو التكليف غير مسمى في ذاته أم لا فأصبحت هذه المادة منطبقة على من يرسل الى جاره خطابا يهدده فيه بالأذى أن لم يمنع مواشيه عن زراعته وعلى القائل يهدد مدنيه بالقتل أن لم يتم بوفاء ما عليه اذ يكفى لتوافر القصد الجنائى أن يعلم الجنائى أن قوله أو كتاجه ترزعج للجنج عليه في حالة التهديد البسيط أو يكرهه رغم ارادته على الفعل المطلوب في صورة التهديد المصحوب بطلب بأمر

نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٦٧ سنة ٤٦ ق

(٤) تحذير المتهم لآخر أن لا يتكلم في حقه والا قتله هي جريمة تماقب عليها بالمادة ٢٨٤ ع

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٢

(٥) وجود مصلحة للمهدد ليس من الشروط الأساسية للجرعة

تقضى ١٦ يناير سنة ١٩١٥

(٦) ان الباعث الذى يحمل للمهدد على ارتكاب جريمة لا أهمية له لوجود هذه الجريمة قانوناً متى توفرت جميع أركان الجريمة الأساسية المكونة لها وقد جعل القانون الصادر فى سنة ١٩١٠ التهديد للمقاب عليه جريمة قائمة بنفسها تختلف اختلافاً تاماً عن جريمة الاغتصاب أو المروع فيه وبناء عليه فان صرح فستان على الذى يتسلك به الطاعن جزء ٥ من ٣٠٩ و ٣٧٠ ن ٢١٢٣ لا تأثير له لأنه يقتصر على القول فقط بأنه لا يوجد اغتصاب مقاب عليه اذا أراد الدائن أن يتحصل بالتهديد على قيمة الدين المطلوب له ولكن لا يدعى مطلقاً بأن هذا التهديد فى حد ذاته لا يمكن أن يكون مقاباً عليه اذا توفرت فيه من جهة أخرى كل الشروط المكونة للجنة التهديد

تقضى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٧) التهديد الفاسد والمتضمن تلبعات يفهمها الشخص المهدد وحده يجوز أن يكون له من التأخير ما هو مساو أو أشد تأخيراً من التهديد الجلى الصريح وقد تقرر دائماً أن الشرط الحقيقى للتهديد المقاب عليه هو أن يكون التهديد جدياً أى من شأنه أن يؤثر على الشخص المهدد وهذه المسألة من المسائل الموضوعية فإذا كان التهديد خاصاً بإفشاء أمور مخدشة بالشرف فان بيان الوقائع يكون كافياً متى أثبت الحكم وجود التهديد نفسه وأن يغير الى أمور قد أوضح التحقيق نوعها بدون أن يكون هناك لزوم لتكرار اعلان هذه الامور ونشرها بواسطة اتيانها فى الحكم نفسه

تقضى ١٤ مارس سنة ١٩١٤

(٨) تأخر التبليغ عن التهديد لا ينفي أن للمهدد كان مصراً على ما هدد به ولا يدل على أن التهديد لم يحدث جزءاً عند الشخص المهدد لان الاصرار قد يستمر مع مرور الزمن كما أن الجزع ينطبق فى الواقع ببيارات التهديد وأثرها الطبيعى

تقضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ — ١٩٥٣ سنة ٤٤ ق

(٩) تهديد مفتش هندسة السكة الحديدية بارتكاب جرائم ضد الفطارات وقضبان السكة الحديد هو فى الواقع تهديد بزهيمه وفى هذه الحالة يجب تطبيق المادة ٢٨٤ عقوبات
تقضى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ١٩٥١ سنة ٤٤ ق

الباب التاسع — فى التفالس

٢٨٥ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة تفالس بالتدليس
فى الأحوال الآتية :
(أولاً) اذا أخفى دقاتره أو أعدمها أو غيرها .

(ثانياً) إذا اختلس أو خبأ جزءاً من ماله إضراراً بدائنيه .
(ثالثاً) إذا اعترف أو جعل نفسه مدنياً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرهما من الأوراق أو عن إقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

٢٨٦ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس .

٢٨٧ - يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أو جاب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في إحدى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة .
(ثانياً) إذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع .
(ثالثاً) إذا اشترى بضائع ليبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر أشهر أفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقاً مالية أو استعمل طرقاً أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر أشهر أفلاسه .

(رابعاً) إذا حصل على الصلح بالتدليس
٢٨٨ - يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية

(أولاً) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ٩٩ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أولاً كانت دفتاره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

(ثانيا) عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثا) عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعا) تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائنيه أو تميزه اضراراً بباقي الغرماء أو اذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .

(خامسا) اذا حكم بأفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق ٢٨٩ — اذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس ادارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو اذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .

٢٩٠ — ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الادارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

(أولاً) اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون .

(ثانياً) اذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) اذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها

٢٩١ — يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٢٩٢ — يعاقب الاشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة

قانونا بالحبس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) كل شخص سرق أو أخفى أو خبا كل أو بعض أموال المفلس

من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعهُ أو من أصوله أو من أنسابه الذين في درجة الفروع أو الأصول .

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداولات الصلح بطريق

الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش في تفليسة سندات ديون سورية باسمهم أو باسم غيرهم .

(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون

لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية في نظير إعطاء صوته في مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم

وأضرار يباقي الغرماء .

(رابعا) وكلاء الدائنين الذين يحتلسون شيئا أثناء تأدية وظيفتهم .

ويحكم القاضى أيضا ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى الغرماء في التعويضات

التي تطلب باسمهم اذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة .

الباب العاشر — في النصب وخيانه الأمانة

٢٩٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصرى أو

باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض

أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى محتاج منقول وكان ذلك بالاحتيال لساب

كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها أياها الناس

بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث لامل بمحصل ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال وإيهاهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولأله حق التصرف فيه وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أما من شرع في النصب ولم يتمعه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

الدعائم

- (١) يجوز الأخذ بهادة الشهود فيما زادت قيمته على المعصرة جنهات فيما يشبه النصب أو فيما قام على الفس لأتهما يتدرجان تحت ما يضمن الحصول منه على دليل كتابي
نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٥٣ سنة ٤٦ ق
- (٢) كل غش يمكن اثباته قانوناً بكافة الطرق ولا عبرة بأن المبلغ أكثر من عشرة جنهات
نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١١٨٥ سنة ٤٦ قضائية
- (٣) التخالص يسد وقوع جريمة للنصب أو التبتيد لا يبقى للتم من العقاب بل اذا كان هناك باعث فيكون لتخفيف العقاب
نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٤١ سنة ٤٦ ق
- (٤) يمد نصب معاقب عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات اتفاق أشخاص على فتح محل لبيع أقشة وباراد الملبي الكاذب بأن يتظاهر صاحب المحل بأن عمله حكم بأشهار افلاسه وينادى بإعلان افلاسه لاستقالة المارة . والباقون يتظاهرون بأنهم مزايدون ومأوريتهم منحصرة فقط في ابلاغ الثمن المحدد للفاحش الذي يرضى به صاحب المحل
محكمة المنصورة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ — ١٥٦ استئناف سنة ١٩١٥
- (٥) الشهادة الطبية التي يحررها طبيب لعمال بقصد تسهيل قبضهم مرتباتهم بدعوى إصابتهم في أثناء تأدية عملهم بإصابات تشفع لهم في انتضاء مرتباتهم بلا عمل ينير حق تبجيل الطبيب شريكاً بطريق المعاونة والمساعدة مع العمال في جريمة النصب والاحتيال على المحل الذي صرف للعمال مرتباتهم
محكمة النقض والابرارم باريس ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥
- (٦) لذا قطعت قطعة ذهبية وعليها ختم تفعه الحكومة ولصقت بقطعة أخرى فضية لأيام

آخر بأن الجميع ذهبيّة ولم يحصل أى تزوير فى ختم الحكومة أو تقليده فالحادثة تعتبر نصبا منطبقا على المادة ٢٩٣ عقوبات لا جنابة تقليد أختام حكومية منطبقا على المادة ١٧٤ عقوبات

تقضى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٢ سنة ٤٦ ق

(٧) يجب فى تطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات أن يبين فى الحكم الطرق الاحتمالية التى استعمالها للتهمة

تقضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠٩ سنة ٤٦ ق

(٨) خلو الحكم من بيان الطرق الاحتمالية التى استعمالها الجاني مبطل له

تقضى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٢٧ سنة ٤٦ ق

(٩) يجب أن يبين فى الحكم للطرق الاحتمالية التى يستند بها للجنح عليه

تقضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠١ سنة ٤٦ ق ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠

٢٥ يولييه سنة ١٩١٦

(١٠) يعتبر مرتكبا للجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٩٣ عقوبات أن يصرف التهمة فى عين ليس له حق التصرف فيها ولو لم يستعمل طرقا احتمالية ويمكن أن يكون الضرر محتمل الوفوع فالبيع التام الذى يصدر بمد بيع وفائى يكون الجريمة المذكورة

تقضى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١١) صدور أفعال كاذبة من التهمة الى اللجنه عليه وهذه الأقوال لم تكن معروفة بطرق احتمالية ولم تترك فى نفس اللجنه عليه تأثيرا يتأثر به حتى يسلب الجاني هوده فهذا لا يكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٩٣ عقوبات

تقضى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١

(١٢) يعد مرتكبا لجريمة النصب من يعطى آخر شيكا على بنك ليس له فيه مال ويأخذ من أعطاه الشيك قيمته

تقضى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥

(١٣) اذا باع شخص عقاره لآخر ثم باعه لغيره عوقب بالمادة ٢٩٣ عقوبات ولو كان المشتري الثانى يسجل قبل الأول وأصبح مالكا لأن وقت الشراء كان الضرر محتملا بالنسبة له وهذا كاف وأنه لو أن هذه اللجنة لم ترتكب مباشرة على المشتري الأول الا أنه ثابت أنها أضرت به مباشرة بمجرمانه مما صار مالكا له بحق الشراء فله ان يقيم نفسه مدعيا مدنيا لأن الادعاء بهذا الحق لا يشترط فيه وقوع الجنابة على المدعى المدنى بل يكفى فيه أن يلحقه ضرر

تقضى فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩

(١٤) اذا أوم شخص آخر أنه سيبيع له شيئا مملوكا له وحصل منه على الثمن ثم أنكره فلا يعد ذلك من الطرق الاحتمالية التى تطبق عليها المادة ٢٩٣ عقوبات بل هى مجرد ادعاءات كاذبة غير معاقب عليها

تقضى ٢٨ مارس سنة ١٩٢١

(١٥) إذا أوم شخص آخر بأنه غي وأخذ منه بضاعة ولم يردّها أو يسلطه منها عد ذلك من طرق النصب

نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤

(١٦) إذا تحصل شخص على دينه من آخر بأن استعمل معه طرّاً احتيالية لا يعتبر ارتكب جريمة النصب لعدم توفر ركن سوء القصد
أرسل دائن إلى مدينه طردا بالسكة الحديدية به أحجار واشترط أنه لا يسلم اليه الا اذا دفع القيمة موهما أن به نحاس وذلك ليتوصل الى دينه لأن اللجنى عليه ما طله ففرض التهم في هذه الحالة الحصول على دينه لا سلب أموال الغير

نقض ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٢

(١٧) بعد مرتكباً لجريمة النصب من أعلن في نصرة طلبها ووزعها على الجمهور أنه يسالج الأمراض العصبية كالصرع والجنون ويسهل الحبل ويقطع الباسور وإما أن صناعته معالجة المرض وهو يبيد عن صناعة الطب وتوصل بهذه الصفة الكاذبة الى الحصول على النقود من وقعوا في شركه

نقض أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

(١٨) مجرد وعد التهم كذباً باستحضار الأشياء المسروقة وأخذها مبلداً نظير ذلك بدون استعمال طرق احتيالية الحل اللجنى عليه على تصديقه لا يكفي لتكوين جريمة النصب

نقض ٦ يونيه سنة ١٩١٤

(١٩) إذا أوم شخص آخر بأنه قادر على استحضار الجبن الذين يستخدمهم لمعونه في قضاء ما يحتاج اليه من الارشاد الى السككوز وشفاء المرض أو التفريق بين الاشخاص وكان يستعين على اقناعه باستعمال أشياء ظاهرة كاحداث أصوات وتحريك أدوات واستخدمه بعض الاشخاص فالتدريج بذلك اللجنى عليه واقتنع بصحتها لبساطة عقله وتولمه بمثل هذه الوسائل وانشغاله بها فاعتقد أن السككز القائل عنه التهم مدفون حقيقة في بيته ودفع له تحت هذا التأثير ما طلبه من النقود فان هذه الواقعة تمد نصبا

نقض ٨ يناير سنة ١٩١٧

(٢٠) احتمال صفة غير صحيحة كالف لتكوين جريمة النصب

نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦

(٢١) لا يشترط لتوفر أركان جريمة النصب نية جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم ويكفي لها الركن الأول الذي يستفاد من العلم والقصد الذي أشار اليه قانون العقوبات بالمادة ٢٩٣ عقوبات « لسلب كل ثروة الغير أو سبها » وركن القصد هذا لا يشترط فيه أن يذكر صراحة في الحكم بل يكفي أن يستفاد من مجموع الوقائع الناجبة في الحكم

نقض أول مارس سنة ١٩٢١

(٢٢) بيع عقار مرتين يكون جريمة النصب لأن المادة في هذه الحالة لم تشترط استعمال

طرق احتيالية معينة

- نقض ٢٢ إبريل سنة ١٩١١ ، أول يولي سنة ١٩١٦
- (٢٣) يجب أن يبين في الحكم الطرق الاحتيالية التي استعملت وقت ارتكاب الجريمة وأن كانت سابقة على الاستيلاء على عقد البيع كما يقضى بذلك القانون أو بعده
- نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٤٩٨ سنة ٤٢ ق
- (٢٤) يجب أن يبين في الحكم الطرق الاحتيالية التي سلكها المتهم للحصول على المبلغ الذي استولى عليه بطريق النصب
- نقض أو نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٩١ سنة ٤٣ ق
- (٢٥) رهن عين موقوفة لا يملك الراهن حق التصرف فيها — فقد يحتمل وفاة الراهن للمعين الموقوفة فيضيع على المائتين حقهم فهذا يعتبر نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات
- نقض ١١ إبريل سنة ١٩٢٧ — ٣٣٣ سنة ٤٤ ق
- (٢٦) إذا لم توضع المحكمة في حكمها أركان جريمة النصب لمعرفة ما إذا كان حصل تطبيق القانون تطبيقا صحيحا كان الحكم باطلا
- نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٤٧ سنة ٤٦ ق
- (٢٧) لتطبيق المادة ٢٩٣ع يجب أن يبين في الحكم الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني لنش الخبيث عليه
- والذن فالحذ صراف تقودا من شخص لينقل له تكليف أليان اشتراها لانتعبر طرعا احتيالية لأن هذه وظيفته الناتجة وأنه لم يتخذ له صفة كاذبة ولم يأت عملا إيجابيا لايهام للجني عليه بنقض لا يملكه
- نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٥٧ سنة ٤٨ ق
- (٢٨) اتخاذ الشخص لصفة كاذبة كادعائه أنه بوليس سرى ولم تكن هذه الصفة مصحوبة بطرق احتيالية لا يعد نصبا ويجب أن يكون بين الاحتيال الذي لجأ اليه المتهم مهما كانت صورته وبين تسليم النقود التي حصل استيلاء عليها رابطة السببية
- نقض ١٧ إبريل سنة ١٩٣٠ — ١٠٧٢ سنة ٤٧ ق
- (٢٩) من اللوائح الأدبية التي تمنع من الاستحصال على مستند كتابي ظرف الخطبة الحاصل أمام مدعويين ولا سيما وإن كان للخطاب علاقة بسب بالخطوبة
- ١٢١ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي طلعت باشا
- (٣٠) ان جريمة النصب لا تتم بمجرد ادعاءات كاذبة بل يشترط وجود طرق احتياله من شأنها أن تجعل هذه الادعاءات محلا للتصديق ولكن قد تكون سلسلة الاكاذيب وما يحيط بها من القرائن كافية لتكوين الطرق الاحتيالية
- نقض أول مارس سنة ١٩٢٨

٢٩٤ - كل من انتهر فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرارا به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شئ من النقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمور بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع

٢٩٤ مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) - كل من انتهر فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على اقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة فى الفقرة السابقة

المحظوم

(١) الربا الفاحش معاقب عليه مهما كان الطريق الذى اتخذ لاختفاء الربا وتسمى المادة ٢٩٤ مكررة على حالة افراض برهن اذا تركت الدين للرهونة تحت يد الدين بصفة كونه مستأجرا العين الرهونة بأجرة تبلغ فى قيمتها مبلغ الربا الفاحش

نفس ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ - ١٤٠٩ سنة ٣٣ ق

(٢) يجب فى جريمة الاقراض ربا فاحش أن يكون عند التهم مادة الاقراض بالربا الفاحش ويجب أن يبين فى الحكم كل واقعة على حثها

نفس ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ - ٤١٨ سنة ٤٦ ق

(٣) في جريمة التماثل برضا فاحش يجب أن يبين بالحكم الوقائع الربوية وتواريخ حصولها وأسماء المجني عليهم في كل واقعة منها والمادة ركن يجب توافره في هذه الجريمة

نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ — ١٣٢٢ سنة ٤٧ ق

(٤) في جريمة تهود القرض برضا فاحش يجب إثبات عادة اللتمه أولا في اقراض هذا القرض ثانيا تذكر كل واقعة على حدها وذكر اسم كل مجني عليه وتاريخ واقعته ليتسنى للمحكمة النقض تقدير سقوط الدعوى بمضى المدة

نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٤٩ سنة ٤٦ ق

(٥) ان علماء القانون قد اختلفوا في المدة التي تسقط بها جريمة الربا الفاحش فبعضهم اشترط أن تكون جميع الافصال المكونة للجريمة وقعت في الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية ارتكابا على أنها جريمة كباقي الجرائم تسقط بمضى المدة القانونية عليها وبعضهم اشترط وقوع الفعل الأخير فقط في خلال المدة المذكورة وارتكن على أن الافصال الأخرى لا يعتبر كل فعل منها قائما بذاته جريمة حتى أن يسقط بمضى المدة القانونية كما أخذت بهذا الرأي محكمة النقض في فرنسا وذبح فريق ثالث إلى أنه يجب أن يكون الفصل الأخير وقع في خلال الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية كما أنه يجب أن تكون الافصال التي تقدمت وتتكون من مجموعها الجريمة لا يكون وقع كل فعل منها في مدة مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات بينه وبين الفعل الذي تلاه والمحكمة ترى الأخذ بهذا الرأي الأخير لأنه اذا مضت في الحقيقة مدة تتجاوز الثلاث سنوات بين كل فعل وآخر لا يكون من العدل اعتبار الفاعل في هذه الحالة متعادا والمادة هي الركن الاسامي للجريمة

نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(٦) ان جريمة الربا الفاحش تم بمجرد الاتفاق على الفوائد الربوية وتوقيع الدين بسند المدبونة ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل ولكن القبض يقطع سريان المدة ويمحي الوقائع السابقة ولو حصل بعد مضي ثلاث سنوات

نقض ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨

(٧) يمكن وجود فرعين ربويين مختلفين لتكوين عادة الاقراض برضا فاحش

نقض ٤ أبريل سنة ١٩١٤ و ١٧ فبراير سنة ١٩١٧

(٨) اذا توافر ركن المادة في جريمة الربا الفاحش فتكون أركان الجريمة قد توفرت

نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٢ سنة ٤٤

(٩) ان العمولة التي اعتاد بعض البنوك أخذها من زبائنها على البنلفيات انما هي في الواقع فوائد علاوة على الفوائد الاصلية فاذا ضمت هذه العمولة الى الفوائد الاصلية فزاد مقدارها على الحد الأقصى المقرر في القانون وجب اعتبار الزيادة محرمة وصحت اسقاطها من الحساب

المحاكم المختلطة ٣٤٣ جازيت سنة ١٥ عدد ١٧٩

٢٦ — قانون العقوبات

(١٠) عدم ذكر المادة في جريدة الربا الفاحش وبيان الوقائع التي يستتبع منها هذا الركن
عيب جوهرى في الحكم

نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٣١ سنة ٤٦ ق

(١١) الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وأما ألباح القانون رفعها
الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المرمية وهذه الاباحة الاستثنائية الواردة على
خلاف الأصل يقدّر مداها بقدرها فقط بلا توسع

وبما أن العقاب على جريمة الافتراض برأ فاحش لا يكون على الافتراض إنما على الاعتقاد
نفسه أى على وصف خلقى خاص انصف به القرض أثر مفارقه الفصل الأخير الذى يحقق به
معنى الاعتقاد

وبما أن الاعتقاد هو لب الجريمة وجوهرها والذى هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقرضين
به اذ هو وصف معنوى يمتد بذا الموصوف ملازم لماهيته يستحيل عقلا أن يضر بأحد
لا من هؤلاء المقرضين ولا من غيرهم ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضرراً
ولا أن يطلب بسببه تمويشاً لدى أية محكمة جنائية أو مدنية

والضرر الذى يصيب المقرضين إنما ينشأ عن عملية الافتراض المادية وهو ينحصر في قيمة ما
يدفعه كل منهم زائداً عن القيمة القانونية لا أكثر ولا أقل والدعوى به دعوى استرداد هذا
الزائد الذى أخذه القرض بغير وجه حق وهى دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها أن ترفع
أمام المحاكم المدنية وليست ناشئة عن جنحة ترفع تباً للدعوى المرمية

نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ — ٢٣٩٦ سنة ٤٦ ق

(١٢) يجب أن يذكر بالحكم الوقائع التى تثبت أن التهم عادة افراض مقود برأ فاحش
مع بيان تاريخ استدانة كل مجنى عليه وتاريخ استحقاق الدفع ومقدار ما أضافه التهم على كل دين
من الفوائد

نقض ١٠ ارس سنة ١٩٣٠ — ٧٩٠ سنة ٤٧ ق

٢٩٥ — كل من أوثمن على ورقة ممضأة أو محتومة على يياض تخان الامانة
وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك
من السندات والتسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء
أو الختم أو الماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين
جنيهاً مصرياً وفى حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضأة أو المحتومة على يياض
مسئلة الى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزوراً ويعاقب
بعقوبة التزوير.

٢٩٦ — كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو محالصة أو غير ذلك اضراراً بالمكيبا أو أصحابها أو واضى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

المحظوم

(١) اذا كان المبلغ المختلس أكثر من عشرة جنيهات أى أكثر من المبلغ الجائز اثباته بالبينة ولم يدفع المتهم أمام محكمة أول درجة بدوم جواز اثبات الدعوى بالبينة ثم أن النيابة أو المدعى المدنى قدم شهوداً وشهدوا على الاختلاس جاز للمحكمة أن تأخذ بشهادتهم لأن هذا ليس من النظام العام الذى يجب على المحكمة أن تراعيه من تلقاء نفسها بدون دفع المحصور

نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٥١ سنة ٤٥ ق

(٢) تبديد الوصى لاموال الفاسر وعدم اعاضته ما يبدى له يتبر خيانة أمانة متوفرة فيها جميع أركان المادة ٢٩٦ عقوبات لانها تدخل تحت منطوق عبارة « وغير ذلك » الواردة في في نص هذه المادة

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٦١ سنة ٤٥ قضائية

(٣) اذا كان المقدم ينس على أن المتهم وكيل للمدعى عليه فبدد المتهم شيئاً من أموال موكله فتعتبر الحادثة جريمة تبديد لا نزاع مدنى

نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ١٤٣ سنة ٤٦ ق

(٤) التحقيق ورفض الدعوى العامة على المتهم يتبر بمثابة اقرار له دفع ما بهدته

نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٠٧ سنة ٤٦ ق

(٥) . تجرمة خيانة الامانة أو التبديد يبدأ التزام الامين برد الامانة من يوم تكليفه بالنسليم وتعتبر الجريمة قد وقعت بالفعل من يوم اثبات رفض الامين تنفيذ التزام النسليم رفضاً صريحاً في التكليف المذكور أو أى طريقة أخرى تقوم مقامه ويكون مبدأ سريان التقادم بدعوى الدعوى العمومية من هذا الوقت فاذا خلا الحكم من بيان الطريقة التى تمت بها رفض المحكوم عليه للنسليم ولا تألخ هذا الرفض فتكون الواقعة غير مبنية في الحكم

نقض ١ يونيو سنة ١٩٢٦ — ٧٠٥ سنة ٤٣ ق

(٦) المفرك الذى يستلم من شريكه مبالغ لاستعمالها فى أعمال تجارية معينة بالذات واقتسام الارباح التى تعود منها بين الاثنين ثم يستعمل هذا المفرك للمبالغ الملمة اليه فى أغراض أخرى غير المتفق عليها يعتبر مبدداً لان المفرك هنا له صفة الوكيل المأجور لان النصيب المخصص له من الارباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله فى الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة
نقض ١ يونيو سنة ١٩٢٦ — ٨٦٢ سنة ٤٣ ق

(٧) عرض المبلغ المبدد على المبنى عليه وعدم قبوله بالبوليس والنيابة ما يوجب براءة المتهم وأبواب حسن نيته
نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ — ٢٤٢٦ سنة ٢٩ ق

(٨) يعتبر الوصى كالوكيل ويحاسب كجائيا اذا اختلس مال الفقير
نقض ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ — ٨٦١ سنة ٢٩ ق

(٩) تبديسورة حكم تنفيذية بجنة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات لاتها كتابة مشتملة على تمسك بالمبنى المقصود فى المادة المذكورة واذا كان المحكوم له يستطيع دائماً أن يحصل على صورة تنفيذية فذلك لا ينشئ الضرر الذى يلحقه من جراء التأخير فى تنفيذ الحكم
نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ — ١٨ سنة ٢٣ ق

(١٠) ناظر الوقف ليس له صفة الوكيل ولا يجوز تطبيق المادة ٢٩٦ عليه
من نصت عليهم المادة ٢٩٦ عقوبات الوكلاء اذا اختلسوا الأموال التى يستلمونها بمقتضى صفتهم هذه

ولحرفة ما اذا كان ناظر الوقف ينطبق عليه صفة الوكيل أم لا يتبع الرجوع الى أحكام الفريعة . فالرجوع اليها يتضح من مجموع أحكامها وجود فرق بين ناظر الوقف والوكيل منها أن الأول لا يمكن عزله نفسه أما الثانى فله أن يزل نفسه متى شاء ومنها أن الأول له أن يوكل عنه من أراد فى إدارة شؤون الوقف أما الثانى فلا يمكن أن يوكل عنه أحداً الا اذا كان كان مصرحاً له بذلك فى صك وكالته ومنها أن الواهب اذا عين ناظراً على جزء من وقفه ولم يعين ناظراً على الباقي وتوفى فيصبح الناظر المذكور ناظراً على جميع الوقف أما الوكيل فلا تستدعى وكالته ما بين فى عقد وكالته الى غير ذلك من الأحوال التى يستنتج منها بجملة أنه لا يمكن اعتبار ناظر الوقف بمثابة الوكيل ومسااملته بهذه الصفة جنائياً وانما تكون مسؤوليته فى إدارة شؤون الوقف مدنية محضة

نقض ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ — ١٠٩٤ سنة ٤٣ قضائية
(١١) ناظر الوقف ليس له صفة الوكيل وله صفة خاصة وربع الوقف من قبيل المرتبات ويسقط بمضى خمس سنوات

البائرة المدنية ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ — ٣٠ سنة ٤٣ قضائية
(١٢) فى جريمة التبديد ركن الضرر الذى يلحق المبنى عليه ليس شرطاً أساسياً لتوقيع العقوبة أى سداد الدين للدين بعد حصول التبديد لا يلقى المبدد من العقوبة
نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٢٣ سنة ٤٦ ق

(١٣) في جرعة التبيد يجب ثبوت سوء النية

نقض ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١١٥٠ سنة ٤٦

(١٤) أعطى شخص خادمه حجارة ليبيعها فادخل عليها بأخرى ولما أن عرض الخادم الحجارة الثانية على مخدومه رفضها بقيت في حيازة الخادم مدة ثم باعها الخادم فهذه الواقعة لا تكون جرعة خيانة الأمانة التي تقع بتسليم الشيء للبعد على وجه الوديعة أو الإجارة أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوكالة بأجرة أو مجاناً بقصد عرضه للبيع أو يمه أو استعماله في أمر معين فاستلام الحجارة الثانية لم يكن لغرض من هذه الأغراض

نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٥٣ سنة ٤٦ ق

(١٥) إذا سلت أشياء لتاجر ليبيعها لحساب أصحابها وله فائدة في ذلك أوردتها ثم ادعى سرقتها ولم تتطَّل هذه الحيلة على أصحابها ثم ردها بعد ذلك فيستفاد من ذلك أن الطاعن أخفى الأشياء للسلعة إليه بنية امتلاكها اضراً بأصحابها وهذا هو الاختلاس بعينه وهو كل ما تتطلبه نص المادة ٢٩٦ عقوبات ولا حاجة إلى الحصول بتبيد هذه الأشياء فلا — فقد سوت المادة بين الاختلاس والتبيد بإيرادها كلا الأمرين منمن ما أوردت من أفعال التصرف المؤدية إلى خيانة الأمانة كما أن عدم وقوع ضرر للمالكين بسبب الرد لا تأثير له إذ يكفي أن يكون الاختلاس قد وقع بالفعل واحتدل وقوع الضرر لهذا السبب

نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٥٥ سنة ٤٦ ق

(١٦) نصت المادة ١٩٨ مرافعات أن المصنوعة لا تعتبر سبباً من أسباب الرد والتجريح وأن للمحكمة الجنائية السلطة المطلقة في تقدير شهادة الشهود — سداد المبلغ المدعى باختلاسه وانتفاء الضرر لا يكون سبباً لانعدام الجريمة لأن هذا مخالف للقانون وللبادئ القضائية الثابتة الخاصة بجريمة الاختلاس فإنه متى ثبت عدم استعمال التهم للبلع المسلم له في الفرض المنفق عليه وأنه لم يرد ما استعمله إلا بعد الشكوى في حقه فهذا يثبت نية الاختلاس عنده وأن السداد لا يرفع الجرم

نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٢٤ سنة ٤٦ ق

(١٧) عدم تقديم الأشياء المحجوز عليها يوم التنفيذ لفياب الحارس أو المحجوز عنده أما في أعمال رسمية أو لطارية فحرق لا يعتبر تبديلاً إلا إذا ثبت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكن المحضر من بيعها

نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ — ١١٢٩ سنة ٤٦ ق

(١٨) إذا كان المبدد لم يرد ما بهدته بمجرد الشكوى وانتظر إلى ما بهد هذا ثم رد ما بهدته فتعتبر جرعة التبيد تمت

نقض ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ — ٩٨٦ سنة ٤٦ ق

(١٩) إذا أتهم شخص باختلاس مال القاصر الذي تحت وصايته فرد المبلغ بعد رفع الدعوى المرمية عليه لا يفييه من العقاب

نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المحل ٥

(٢٠) الغرابة البعيدة لا تمنع أخذ سند مكتابى على الوديعة خصوصا اذا وجد تعامل كتابى بين الطرفين

نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ — ٤١٤ سنة ٤٦ ق

(٢١) في جريمة التبيد يفرض وجود الشيء المبدد للضرر قد يحصل من مجرد اخفاء الشيء المحبوز عليه ومن عدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع ولا حاجة لنص صراحة في الحكم على توفر الضرر في مسائل التبيد كما أن وقائع الدعوى تدل عليه ضمنا

نقض ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٤ سنة ٤٦ قضائية

(٢٢) التبيد لا يتحقق الا باستهلاك الأمانة حقيقة أو بالتصرف فيها للغير والتغلي له عن حيازتها فالاختلاس يتحقق بكل مادل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك وبسيرة أخرى يقع الاختلاس من غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك فالمقصود من هذا الاختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة وعرض التهم على أوتمن عليه للبيع دال بذاته على أنه اعتبرها ملكا له يجوز له التصرف فيها تصرف المالك فاذن هو مختلس ومرتكب للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات

نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤ سنة ٤٧ قضائية

(٢٣) للمادة ٢٩٦ ثلاثة أركان : أولا حصول اختلاس أو استعمال أو تبديد . ثانيا يكون الاختلاس أو التبيد واقعا على متاع منقول . ثالثا يكون المتاع سلم للجاني بمقتضى عقد من العقود المينة في المادة المذكورة

والعقوبة المينة في المادة المذكورة ذكرها الشارع على سبيل المحصر وهي الوديعة والايجار وعارية الاستعمال والرهن والوكالة فلا عبرة بالوصف الذي يصف به المتعاقدان عقدهما بأنه ودعة وكان المقدر عارية استهلاك وجب الرجوع الى الحقيقة والأخذ بها

محكمة الاسكندرية في ٣١ مايو سنة ١٩٢٥ — ٢١٨٦ استئناف سنة ١٩٢٥

(٢٤) اذا اتهم شخص بتبديد جملة أشياء محبوز عليها وتوقع عليها محضر حجز واحد وجب الحكم بغتوية واحدة فاذا رفعت عدة دعاوى تبديد على كل نوع منها وجب لنفوها عدا الحكم الأول لأنها تعتبر جريمة واحدة

نقض ١٤٩٠ سنة ٤٢ ق

(٢٥) اذا سلم شخص موائى وأشياء لآخر لتوسيلها الى جهة أخرى فأخذها ولم يوصلها وأنكرها كان هذا تبديدا ولا تشترط الكتابة لاثبات التسليم لان هذا يعتبر اندابا أو توكيلا بغير عوض بالنقل وهو أمر يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والتسليم هنا لم يحصل في الحقيقة بسبب مجرد ودعة مدنية ليس الا. بل لواقعة هنا عقد تكليف وتوكيل من المشتكى عليهم بالنقل مجانا واثباته لا يتوقف على الكتابة دون باقى طرق الاثبات القانونية وفضلا عن ذلك فان المشتكى والمتهم من التجار في الموائى والاتصال بينهما حكمه الرف وجائز اثباته بالبينة

نقض ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

(٢٦) اذا حصل تسليم هودزريد قيمتها عن ألف قرش في معاملة تجارية جاز اثبات ذلك بالينة

نقض ٥ يونيو سنة ١٩١٥

(٢٧) لاجل تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات يجب بيان نوع المقد الذي يوجه استلم التهم المبالغ التي نسب اليه تبديدها

نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

(٢٨) دفع المحكوم عليه لقية الدين بعد وقوع جريمة التبديد لا يخليه من العقوبة

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٤٨٩ سنة ٤٢ ق

(٢٩) جريمة التبديد تم بمجرد عجز الأمين عن رد ما يهدته وإن دفع ثمن البدد لا يخليه من العقاب

نقض أول فبراير سنة ١٩٢٦ — ٣٥٦ سنة ٤٣ ق

(٣٠) اغفال صفة التهم في تبديد أشياء محجوز عليها في الحكم لمعرفة اذا كان مكلفا بقديم هذه الاشياء المحجوزة للمحضر أم غير مكلف بذلك — عيب جوهري فيه

نقض ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ — ٧٢٠ سنة ٤٣ ق

(٣١) ان كان حقيقة السند تعل على الدين ولكن لفظه يدل على الوديعة فلا عبرة باللفظ وتكون الواقعة دين حادى ولا جريمة فيها

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ٢٠ سنة ٤٤ ق

(٣٢) ثبوت اخفاء الاشياء المحجوز عليها من المسكان الطبيعي لها وهو منزل الحارس التي تسلمها فيه يقطع بأن ذلك الحارس قد تمتد الحيلولة بينها وبين السلطة المهود اليها بتنفيذ الحكم القضائي الصادر بالبيع وهذا التعمد يكون بلا ريب جريمة تبديد المحجوزات ونية التبديد ظاهرة من الاقدام على الاخفاء

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٧٦ سنة ٤٣ ق و ١٩٧٧ سنة ٤٣ ق

(٣٣) اذا استصدر المحجوز عليه حكما ضد الحاجز يبلغ مواز للمحجوز من أجله وأعلن هذا الحكم وتنفذ بالحجز على ما للحاجز وأصبح نهائيا قبل التاريخ المحدد للبيع فيكون المحجوز عليه الأول دائما ومدينا فلا تبديد اذا تصرف فيما كان محجوزا عليه لديه بعد أن حصلت القاصة القانونية طبقا لنص المادة ١٩٢ م

نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٨ — ٧٨٣ سنة ٤٥ ق

(٣٤) في حالات التبديد وخيانة الأمانة تعتبر الجريمة تامة من تاريخ عصر التهم أو توقيعه عن رد الشيء بعد طلبه أو انتيه عليه رسميا برده ويتبدى "ميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى من ذلك التاريخ

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ — ١٧٠ سنة ٤٥ ق

(٣٥) رد المبلغ المبدد يوم جلسة المحاكمة لا يخلى التهم من المسؤولية الجنائية بل هو مكلف بالرد من يوم اعلانه بذلك ومسألة المطالبة والسج عن الدفع مسألة موضوعية ولم يجعل لها القانون شكلاً خاصاً

نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٣٩٤ سنة ٤٦ ق

(٣٦) اظهار التهم استمداً أمام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يخلى التهم من المسؤولية الجنائية لأن الجريمة تمت

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٧ سنة ٤٦ ق

(٣٧) استمداً التهم برد ما اختلصه لا يخلى من العقاب

نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٤٢٩ سنة ٤٦ ق

(٣٨) اذا كان الوصى دائماً لبش محجوريه ومديناً لبعض الآخر فهذا يبنى ركن سوء النية لجريمة التبيد عند الوصى

نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١١٥٨ سنة ٤٦ ق

(٣٩) لا يعاقب المالك للأشياء المحجوزة اذا لم يقدمها في اليوم المحدد ابيعها قاضياً ما دام هو غير حارس عليها لأن الحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذى في حراسته لبيع دون المالك

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٣٥ سنة ٤٦ ق

(٤٠) يجب في جريمة التبيد توفر ركن سوء النية فيندم هذا الركن إذا ما دفع للمدين المحضر المبلغ المطلوب منه وهذا تسقط عنه العقوبة

نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٤٦ سنة ٤٦ ق

(٤١) بمجرد توفر جميع أركان الجريمة مما يترتب عليه وقوعها وقع الفعل تحت طائلة القانون الجزائي بتعلق النظر عن جميع الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفصل فرد المبلغ المبدد بأى كيفية حصل بها هذا الرد لا يمكن أن يكون له أثر رجعي فيزيل جريمة توفرت جميع أركانها قبل هذا الرد الذى لا يمكن أن يكون له أى أثر غير أنه ظرف مخفف للعقوبة والرد في هذه الحالة مظهر للتدم على جريمة وقت

أما اذا كان بين الطرفين حساب جار ورد التهم ما بخته فورا فهذا دليل على حسن النية وتلاى الجريمة

نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٠٢ سنة ٤٧ ق

٢٩٧ — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على اشيائه المحجوز عليها قاضياً او ادارياً اذا اختلس شيئاً منها

الاعطام

(١) اذا أودع الدين المبلغ المحجوز بقتضاه بجزنة المحكمة على ذمة الدائن قبل يوم البيع ثم

نصرف بد ذلك في الاشياء المحجوز عليها فبذلك ينعدم نية التبيد

نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٣١١٥ سنة ٤٦ ق

(٢) الحارس متى تأخر عن تقديم الاشياء المحجوز عليها للمحضر يوم البيع دليل على نية التبيد ويستهبر مختصاً والمحكمة حرة في الحكم بما تراه في مدى القوة المقررة في المادة

نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٦٠٦ سنة ٤٦ ق

(٣) عدم تقديم الشيء المحجوز عليه للمحضر يوم البيع بسلامة نية يقوم عليها الدليل لا يعتبر اختلاصاً أو تبديداً

نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ — ١٦٥٤ سنة ٤٦ ق

(٤) لا يشترط توفر صحة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يكون الشخص الذي حجزت متقولاً له قد أعلن بالمجز بل يكفي أن يثبت علمه به

يمانب على جنبه اختلاس الاشياء المحجوزة بقطع النظر عن صحة الجز ما دام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس

نقض ٤ يناير سنة ١٩١٦ — ٣٤٧ سنة ٣٣ ق

(٥) يكفي لصحة جرم اختلاس أشياء محجوز عليها أن يكون الجز توقع من ذي صفة وأن يحضر الجز محضراً صحيحاً وأما ادعاء المتهم بأنه لم يملن بمحضر الجز مع ثبوت أن الجز وصل الى علمه لا يفي بالمتهم من العقاب

نقض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨

(٦) اذا كان الحارس أبناً للدين الحاجز واختلس الأشياء المحجوز عليها فهذا لا يمنع من مماقبته

نقض ٢ ابريل سنة ١٩١٣

٢٩٨ — كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما شتم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنياً مصرياً .

المحظوم

(١) اذا سرق أحد المحظوم مذكرة قدمها في قضية دون أن يستردها بالطرق القانونية المتبعة عند مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ عقوبات

نقض ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨

الباب الحادى عشر

فى تعطيل المزايدات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

٣٩٩ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بتعهد بمقولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انخراط أسعار غلال وبضائع أوبونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمداً بين الناس أخباراً أو إعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبايع ثمناً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحازنين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

الدماسم

(١) لا عقاب على صاحب آلة بخارية استأجر الوابورات الأخرى للوجود فى بلد ثم أوقف ادارتها عمداً وهكذا قد وجد لنفسه احتكاراً فى تلك الناحية لفائدة وابوره الخاص الذى استمر على ادارته بعد رفع أسعار الطحين فان هذا الاستحجار الذى لم ينافح أحد محته وكون أحد أصحاب الصنائع الذى يدير جهة معامل قد أوقف بعضها وأدار البيض الآخر وذلك دون أن يشأ أحد بل حسب لوازم صناعته وصالحه فى الأرباح كل ذلك يعتبر فى حد ذاته من الأعمال المجازة ولا ترى المحكمة أنها تتضمن ركناً جوهرياً من أركان التدليس وليست من الطرق الاحتيالية وحيث أن تكون نوعاً من أنواع المزاولة للتجارة الحرة التى لا تقع تحت أحكام المادة ٣٠٠ عقوبات

نقض ٥ مارس سنة ١٩١٠

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى

المادة السابقة اذا حصلت تلك الخيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية

٣٠٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في غبار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبنية بالمادة ٢٣٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بمحصل الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة

المحظوم

(١) ان نزع الرودة من اللبن ثم يعرض اللبن بعد نزع الدسم منه للبيع باعتباره لبناً لا يزال على حاله الطبيعية يعتبر من قبل ذلك ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ عقوبات

نقض ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ — ١٣٩٥ سنة ٣٣ قضائية

(٢) تغيير الصنف المماقب عليه قانوناً كنس لعادة ٣٠٢ عقوبات هو جعل هذا الصنف غير صالح للاستهلاك الذى أعده له المشتري فمعرض دخان المبيع من مرتبة أقل لا يعتبر تضييراً في جنس البضاعة ولا يترتب عليه عدم صلاحية تلك البضاعة للاستهلاك الذى أعده لها المشتري

نقض ٥ مايو سنة ١٩١٧

(٣) يشترط في جريمة الفس في جنس البضاعة المماقب عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات ثلاث أركان

الأول حصول الفش والثاني أن يكون في جنس البضاعة والثالث أن يكون البيع تم فعلا والمراد من الجنس هو أن يقع التغير في الصفات الأساسية للشيء المباع التي تؤثر على طبيعته فيجعله غير صالح للاستعمال الذي أعده له المشتري ولا يكفي لبیان الواقعة أن يقال أن الماعون المباع يخالف العينة لأن اختلاف درجات الصنف الواحد لا يعد تغييرا في جنس البضاعة إذا لا يترتب عليه عدم صلاحية تلك البضاعة للاستعمال على أنه لو صرح هذا الاختلاف لكان أساساً لمسؤولية مدنة ويلجئ على افتثال الحكم بأن الفش القى حصل في جنس البضاعة بطالته

نقض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨

(٤) إضافة ماء الى صنف اللحم يمتنع غشا في الصنف لأنه يقلل من عناصر اللحم المغذية ويزيد وزن اللحم ويصير هذا جريمة معاقبا عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات

نقض أول مارس سنة ١٩١٩

(٥) يشترط لتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات حصول بيع الصنف المشوش فعلا أما مجرد العرض فلا عقاب عليه

نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ — ١٠١٥ سنة ٤٤ ق

(٦) لا يعاقب القانون من عرض للبيع سمنا صناعيا على اعتباره سمنا طبيعيا فهذا الفش لا يدخل تحت المادة ٣٠٢ عقوبات ولا تحت أى نص آخر بل الأمر يحتاج الى تفريع جديد لاساس الحاجة اليه . ولا تنطبق هذه المادة الا في حالة اذا باع التاجر فعلا سمنا صناعيا موها أنه سمنا طبيعيا أى أن الفش يكون واقعا على المشتري نفسه بطريق خدعه وإيهامه — لا على الصنف المباع أما الفش المادى في الصنف فهو بالتغير في تركيب الصنف فيكون اما بإضافة شيء آخر اليه ولما بانتراع شيء من أصل عناصره ولا يدخل في هذا عرض السمن الصناعى للبيع لأنه من جنس وطبيعة غير جلس وطبيعة السمن الطبيعى

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٢٤ سنة ٤٦ ق

٣٠٣ — يكون مرتكبا لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتابا على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

٣٠٤ — المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليدا يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا في البلاد الأجنبية

يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً.

٣٠٥ — ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مختصة بمؤلفها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح.

٣٠٦ — كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علنا بنفسه بالحناءة موسيقية أو حمل غيره على التغنى بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً.

الملاحق

(١) تطبيق المادة ٣٠٦ عقوبات يشترط فيه أن تكون الألحان والروايات مملوكة للغير وما دام قانون الملكية الادبية لم يصدر فلا تكون أركان الجريمة متوفرة انما يصح الحكم على المتهم بمويزات المؤلف طبقاً للمادة ١٥١ مدنى

استئناف مصر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — ٢٣١٣ سنة ٢٥ استئناف

(٢) عبارة تلك العلامات المزورة الواردة في المادة ٣٠٦ عقوبات تحمل على المادة ٣٠٥ عقوبات المختصة بعلامات المامل والفورقات التى تخص أصحابها دون غيرهم تطبيقاً للوائح وحيث أن هذه اللوائح لم تصدر لآن فيجب والمالة هذه انفاف تطبيق هذه المادة الى أن تصدر اللوائح ويصير السمل بها وهذا لا يمنع أن من باع بضائع عليها علامة مشهورة بشخص معلوم دون غيره يحكم عليه بمويزات لصاحب هذه العلامة

نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧

الباب الثانى عشر

فى ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالقرعة المعروف باللوثيرى

٣٠٧ — كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعد له لدخول الناس

فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة التي توجد في المحلات الجارية فيها الالاعاب المذكورة .

المحظور

(١) البوكر يعتبر نوعاً من أنواع القمار لأنه يتطلب فيه الحظ على الفراسة

نقض ٢١ مايو سنة ١٩٠٤

(٢) يجب على المحسكة أن تبين في حكمها نوع اللعب وكيفيته لمعرفة ان كان من الالاعاب الماعاقب عليها أم لا

نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨

(٣) الاندية الخاصة لا تعتبر محال عمومية لان الاشخاص الذين يدخلون فيها انما هم أشخاص معلومون وهم المفتركون الذين لا يقبلون الا بفروض خاصة والمادة ٣٠٧ عقوبات نصها صريح أنها تعاقب من فتح محلاً عمومياً وأعدده لعب القمار

نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧

(٤) في حالة مصادرة الاشياء الموجودة في محال القمار يصادر جميع ما يوجد بالمحل من غرف استقبال ومطالعة لا الادوات التي وجدت في غرفة اللعب فقط

نقض ٣ فبراير سنة ١٩١٧

(٥) ليكون المنزل قد أعد لعب القمار لا بد من توفر شرطين أساسيين : أن يكون للمنزل أعد كله أو بعضه لهذا الغرض — وأن يكون المنزل مباحاً لدخول الناس فيه للعب — فوجود أشخاص بمنزل خصوصي وأمامهم ورق لعب وقود لا يدل بذاته على أن صاحب المنزل قد أعدده للعب القمار بل لا بد من إيراد الدليل على ذلك — ويستفاد هذا الدليل من تكرار الدخول في المنزل وعدم وجود رابطة صداقة بين من وجدوا فيه وبين رب الدار أو غير ذلك من الفرائن

نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٩٢٠ سنة ٤٦ ق

٣٠٨ — ويعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً في الفترة المعروفة باللوثيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة الموضوعة في الفترة .

الباب الثالث عشر

في التخريب والاتلاف

٣٠٩ — كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

٣١٠ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضرب به ضرراً كبيراً
(ثانياً) كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

المحظوم

(١) يكفى لأن تكون الجريمة للنموس عنها في المادة ٣١٠ عقوبات قد تمت بإعطاء السم للحيوان ولو لم يمت هذا الحيوان السموم

نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ — ٩٧ سنة ٣٢ ق
ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣

(٢) لا عقاب على من يقتل حيواناً يملكه اذ المادة نصت على حيوانات الغير

شرحي ١٢ يولييه سنة ١٩١٦

(٣) اذا وضع شخص سمًا للمشيئين ثم ذبحهما صاحبهما فلا يصح اعتبار الواقعة شروعاً في سم ما دام قد ثبت من التحقيق والأوراق أن التهم وضع سمًا لهما وسيان كانت النتيجة اغتافهما بالسم أو شفائهما فالجريمة قد تمت

نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨١١ سنة ٤٤ ق

- ٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليل تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع
- ٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضر به ضرراً كبيراً

المطامير

- (١) قضت المادة ٣١٢ عقوبات بمماية من يقتل عمداً وبدون مقتضى أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة أو يضره ضرراً يلحقاً فإذا قتل شخص حيواناً دفاعاً عن نفسه أو حماية لماله جاز بصرط أن تكون قيمة الحيوان لا نسبة بينها وبين الضرر المتفنى تجنبه وأن لا توجد طريقة أخرى مفروعة أو أقل اجراماً لحفظ المال للهدد
- محكمة ططا الكلية ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ - ٤٧٧٨ سنة ١٩٢٣ استئناف

- ٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حداً أو علامات مجمولة حداً بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة حداً للأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

المطامير

- (١) إذا كانت الجريمة التي ثبتت أمام محكمة أول درجة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ٣١٣ التي تنص بالحبس فقط قضت بالغرامة فاستأنف التهم وحده لحسكت المحكمة الاستئنافية بالبراءة ففهوم ذلك أن التهم لم يرتكب جريمة مماثلة عليها أو أنها لم تثبت عليه وبما أنه وإن كان عدم استئناف النيابة حال دون تعديل الحكم والقضاء بالحبس فإنه لا يكون سبباً في افلات التهم من العقاب كلية وكان الواجب تأييد الحكم الابتدائي .

قض ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ - ١١٥٧ سنة ٤٥

- (٢) إذا أزيل جزء من الحد الفاصل بين الأطلين وبعضها وكان هذا الجزء الباقي لا يصلح

أن يكون حداً فإن جريمة ائتلاف الحد تعتبر قائمة ويكون العقاب واجباً
إذا أقدم المتهم على هدم جسر معتبر حد وإضافته على أملاكه فهذا يعتبر جريمة ما دام بفعله
هذا قد أزال حداً متعارفاً من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين الملاكين المتجاورين
نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ — ٦٣٢ سنة ٤٧ ق

٣١٤ — كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى
في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٣١٥ — الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن
أو المحلات الاخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مباني أو
غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيان تبن أو حشيش يابس أو
غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشعال
سواربخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة
لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً .

الاعطام

(١) لا عمل لعاقبة الزوجة في حالة ائتلاف مال زوجها باهمالها وعليه فان تسببت الزوجة في
حريق أمتعة زوجها باهمالها فلا عقاب عليها

العيان الجزئية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢

(٢) في جريمة الحريق الغير عمد المنطبق على المادة ٣١٥ عقوبات يجب أن يبين في الحكم
عدم الحيلة التي لم يتخذها المتهم حتى تسبب عن ذلك الحريق

نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ — ١٦٩ سنة ٤٣ ق

٣١٦ (١) — كل من هدم أو خرب أو أتلف بأى طريقة كانت كلا أو

(١) ٣١٦ معلقة (ق ٣٧ لسنة ١٩٢٣) — كل من خرب أموالاً ثابته أو منقولة لا
يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأية طريقة وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب
بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيناً
فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيهات أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا
تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه

بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

ويحكم بالعقوبة المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

المصطلم

(١) بماب بالمادة ٣١٦ عقوبات كل شخص هدم مصرفاً أو مسقى مملوكة له وللآخرين منافع مشتركة فيها

نقض ٨ مارس سنة ١٩١٣ — ٨٦٠ سنة ٢٩ قضائية

(٢) أخرجت امرأة صندوق ضررتها من حجرتها ووضعته بجوار منزلها ثم أحرقتة وما فيه من الملابس فهدمت الثيابة القضية لقاضى الاحالة فاعتبرها مخالفة منطبقاً على المادة ٣٤٢ عقوبات فرفضت الثيابة نقضاً عن هذا الحكم وطلبت اعتبار الحادثة منطبقاً على المادة ٣١٦ عقوبات والفرق بين المادتين ٣١٦ و ٣٤٢ عقوبات هو أن الاولى تشترط المد في الاتلاف مع قصد الاضرار بالغير بينما الثانية تكتفى بوقوع الاضرار عمداً وبحكمة النقض اعتبرت الحادثة منطبقاً على المادة ٣١٦ عقوبات

نقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ — ٢٧٥ سنة ٤٧ ق

(٣) اذا حكمت المحكمة على شخص بتهمة أنه هدم مسقى مملوكة للحكومة اضراراً بشخص له حق ارتفاق عليها بدون أن تثبت المحكمة ملكية الحكومة وحق ارتفاق الغير على المسقى فالمحكم باطل

نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٧٦٧ سنة ٤٦ ق

٣١٧^(١) — كل من ارتكب احدى الجرائم المبينة في المادة السابقة

ومحوز رفع عقوبة الحبس لثاية خمس سنين أو رفع الغرامة لثاية مائتين جنيه اذا نشأ عن الفعل تعطل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو اذا ترتب عليه جمل حياة الناس أو صحته أو أمنهم في خطر

وكل من ارتكب جرعة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة بواسطة استعمال

قتال أو ديناميت أو مفرعات أخرى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

(١) ٣١٧ ممدلة (ق ٣٧ لسنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو

بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمدا في فرقة آلة بخارية او مرجل يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٣١٧ مكررة (ق ٣٧ لسنة ١٩٢٣) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو احرز قنابل او ديناميتا او مفرقات اخرى بدون رخصة او بدون مسوغ شرعى

المعظم

(١) الحراطين والمخدوفات النارية للسدسات لا تعتبر من المواد المفرقة الواردة في نص المادة ٣١٧ مكررة وكلمة مفرقات أخرى الواردة في المادة فالمراد منها الفرققات التي من قبل القنابل والديناميت التي من شأنها تدمير الاموال الثابتة أو المنقولة
نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - ١١١٦ سنة ٤٥ ق

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة باجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى

٣١٩ - كل من احرق أو اتلف عمدا بأى طريقة كانت شيئا من البنايات أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من اوراق المصالح الالهية أو الكمييلات أو الاوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

المعظم

(١) جرعة الأتلاف التي نصت عليها المادة ٣١٩ عقوبات تنهيد بداتها المعد فان لم يذكر لفظ المعد في الحكم فلا يتعنى
نقض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماه س ٥

(٢) اعادة العقيد بعد اتلافه لا يبنى الجانى من العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣١٩ عقوبات

بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من هدم أو اتلف أو هلل علامات چيوديزية أو طوبوغرافية أو طودات عمادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية

فأى لشويه فيه أو شطب يعتبر اتلافاً .

تقضى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ المجموعة س ٢١

(٣) إذا ما وجد عند الفاعل نية اعدام العقد أو اتلافه أو التخلص من التمهيدات الواردة به فهذا يكون أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣١٩ عقوبات

تقضى ٢٠ يونيو سنة ١٩١٤ الفرائع س ١

٣٢٠ — كل نهب أو اتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٣٢١ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قطع أو أثلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خلقلة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات .

(ثانياً) كل من أثلف غيطاً مبذوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضراً (ثالثاً) كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيتها وكل من أثلف طمعة في شجر .

ويحوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

الاعطام

(١) في جرائم اتلاف الزراعة وتطبيق المادة ٣٢١ عقوبات والفقرتين الأولى والثانية يجب أن يذكر صراحة في الحكم إن كانت الزراعة محصودة أو غير محصودة والا كان الحكم باطلاً
تقضى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ — ٥٩ سنة ٤٦ ق

(٢) من الأركان الأساسية لجريمة الاتلاف الواردة في المادة ٣٢١ عقوبات أن يكون الاتلاف وقع على زرع غير محصود فعدم بيان أن كان الزرع محصوداً أو غير محصود ينتقض الحكم
تقضى ٧ إبريل سنة ١٩١٧

(٣) عدم بيان كيفية الاتلاف لا ينتقض الحكم بل يكفي أن تذكر وقائع الدعوى تفصيلاً بالحكم
تقضى ١٠ يناير سنة ١٩١٤

(٤) يجب أن يبين في الحكم كيفية حصول اتلاف الزراعة والا كان باطلاً
تقضى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ — ١٥٣٣ سنة ٤٢ ق

(٥) يجب أن يبين في جريمة اتلاف الزراعة كيفية حصول الاتلاف ونوعه

نقض أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٩ سنة ٤٣ ق

(٦) عدم بيان كيفية اتلاف الزراعة ينقض الحكم

وعا أن الاتلاف في ذاته قد ينشأ عن فعل عدائي يراد به هلاك الزرع (وهو جنة) كما قد ينشأ عرضاً من مرور الحلق وللماشية مثلاً فيحصل لها التلف (وهذا المرور مخالفة) فلا يكفي إذن لمعرفة حقيقة التطبيق القانوني أن يقال أُلُف بل لا بد من تبيان الطريق والوقائع المادية المكونة للجريمة

نقض ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٤٧ سنة ٤٣ ق

(٧) ثمار التخليل يعتبر من المحاصيل الزراعية الغير محسودة واتلافه بظرف مشدد يقع تحت

نص المواد ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ — ١٩٨٣ سنة ٤٣ ق

(٨) في جريمة اتلاف الزراعة يجب أن تبين المحكمة في حكمها طريقة الاتلاف وكيفية حصوله

نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ — ٨٤٤ سنة ٤٤ ق

(٩) تقطيع الفصم الغير محسود من ثلاثة أشغاس وبالعراقير يقع تحت نص المادة ٣٢١

لقرة أولى عقوبات

نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨٤٠ سنة ٤٧ ق

(١٠) ١ : كلة أُلُف في مواد الاتلاف واضحة الدلالة على معناها فيمكن أن يثبت في الحكم

حصول الاتلاف حتى لا تبق ضرورة لبيان الطريقة التي توصل بها الفاعلون الى هذه النتيجة للمستوجبة للعقاب

ب : جا. بالحكم أن الاتلاف حصل بمجذب البصل باليد وأن الجذب باليد هو الاقتلاع . وأن كلة اقتلاع لم ترد بالنص العربي الا بالفقرة الثالثة فهو اذن يدعى أن البصل المنسوب للاقتلاع لا يدخل ضمن الشجر أو المروسات أو النباتات plant ou plantation المنصوص عنها في الفقرة الأولى ولا ضمن الزروع récoltes الواردة بها وإنما يجب اعتباره ضمن نبات plantation الذي تنص عليه الفقرة الثالثة لأنه نبات وقد اقتلع

وللفقرة بين الجنة والجنة يجب العودة الى القانون الفرنسي للفرقتين الأولى والثالثة للمادة ٣٢١ عقوبات ومراجعتها يوجد فرقان جوهران الأول أن الفقرة الثالثة تنص على الاجتثاث والاتلاف الذي يؤدي بالشجرة أو النبات حتى الى الموت وهذا يستلزم في كلتا الحالتين هلاكهما بالكلية يدل على ذلك استعمال النسخة العربية لفظ اقتلاع والاجتثاث مهلك لحياة الفروس واستعمال النسخة الفرنسية لفظ abatre ومناه قطع المبيد للحياة ثم استعمال للنسخة الفرنسية في بيان قيد أعمال الاتلاف الاخرى التي ليست اجتثاثاً عبارة *demaniere à la faire périr* أي بكيفية تدميرها لا « تدميرها » كما تقول النسخة العربية — أما الفقرة الأولى فتعني على مجرد القطع أو الاتلاف فعلى تدمير الى الضرر الذي يقع فيحذ ذاته بقطع النظر عما اذا كان هذا الضرر

يؤدى أولا يؤدى الى هلاك النبات بالسكية . فقد تقطع فروع الشجيرات الصغيرة من شجيرات الفاكهة أو من غيرها أو قد يثقل بها بحيث يشوه شكلها أو يؤدى ذلك الى اضمحلالها مع بقائها حية كما أن بعض الشجيرات يمكن قطعها أو تزع قشورها ولكنها تنبت من الساق ثانية وقد يمكن في زراعة كزراعة الطماطم مثلا أن يعطف جانب كبير من ثمارها قبل أن ينضج تماما أو قبل أن تبلغ حجمها المعتاد وذلك بغيرتية الاسبيلاء على هذه الثمار بل بقصد الاساءة ليس الا فكل تلك الصور وأشباهاها هي مما لا تنطبق عليه سوى الفقرة الأولى وإن كان يرتب على هذه الافعال موت النبات من أى صنف كان ولكن ظرف الموت هذا غير جوهري والشارع لم يقصده بالذات لتطبيق الفقرة الأولى — أما الفقرة الثالثة فالتطبيق يقتضيه لأن فيها الظرف الجوهري المقصود بالذات

والفاروق الثانى بين الفقرتين هو أن الأولى تشير الى المجموع *collectivités* حقة أن الثالثة تشير الى الوحدات لأن الفقرة الأولى نصت على الزرع وهو اسم جمع بالنسخة الفرنسية *recolte* وهو اسم جمع أيضا وعلى الشجر بصيغة الجمع وأن كلمة النبات مستعملة بمعنى المجموعة لا بمعنى الناجية الواحدة ثم دلت سياقاتها على حاية المجموع النباتية كالتي تشاهد في غيط قطن أو قمح أو فول أو في مزوعة بصل أو خضار أو كالشجيرات التي تشاهد في مثل أو حديقة زهور أو كالأشجار التي تشاهد على أشجار الفاكهة من ليج وعنب وبرتقال مثلا ودلت أيضا على أن ائتلاف هذه النباتات لا يمكن القول به الا اذا تناول منها كمية وافرة ذات شأن يذكر — أما اذا لم يتناول ضرر الائتلاف الا شجرة واحدة من المجموعة أو شتلة واحدة أو كان منحصرا في قلع عود من الفصح مثلا أو جملة عيدان لا تذكر فان الفقرة المذكورة لا تنطبق وبلوغ السكية المثقلة حد الوفرة من اختصاص فاضى الموضوع — أما الفقرة الثالثة فانها ان وردت فيها عبارة شجرة أو أكثر ووردت في نصها الفرنسي طمة واحدة أو أكثر فان سياق تعبيرها هذا يشير الى أن حكمها يتناول أيضا ائتلاف الوحدة الواحدة من مدلول كلمة نبات آخر المستعملة فيها وتكون الفقرة المذكورة برمتها اذن موضوعة لتناول اضرار الائتلاف ولو كانت تلك الاضرار لاحقة بفرد واحد فقط من النبات المنصوص عليها فيها بفرد أو يؤدى الى موت هذا النبات الفرد وبفرد آخر وهو أن يكون الخلف شجرا وهوكل نبات ذى ساق خشبية ترتفع عن الارض بسن الارتفاع ذلك المفرد يفتى معه تطبيق هذه الفقرة على الائتلاف الحاصل بوحدة منفردة لا تذكر من عيدان القمح أو الفلال الأخرى

ج : فالفقرة الاولى تنطبق على الائتلاف الواقع بمجموعة من النباتات سواء أ كانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من أى نوع كان أم كانت زروعا من ذوات المحاصيل أو هي نفسها محاصيل كالفلل والبرسيم والخضر أو ثمار على أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النبات وهذا كله يقطع النظر عن طريقة الائتلاف وعما اذا كان الائتلاف أباتها فعلا أو لم يمتها لأن الامانة غير ملبوظة للشارع في هذه الفقرة

وأما الفقرة الثالثة فتتطبق على الائتلاف المبيت الواقع لصنف الاشجار ولطعوم الاشجار والنباتات التي هي من قبيل الاشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ولا يلزم فيه أن يكون واقعا

على مجموعة بل يكفى أن يكون واقماً ولو على فرد واحد

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٤٠ — ٨٠ سنة ٤٧ ق

٣٢٢ — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة السابقة لیسلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملاً لسلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الاصلاح

(١) تطبق المادة ٣٢٢ عقوبات سواء كان السلاح الذى يحمله الجاني ظاهراً أو خبياً ولولم تنس المادة على ذلك

نقض ٢ أبريل سنة ١٩٢٠ المجموعة س١

(٢) غار النخيل يعتبر من المحاصيل الزراعية الغير محسودة وانلافه بطروف مشددة يقع تحت نس المواد ٣٢١ و ٣٢٢ ع

نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٨٣ سنة ٤٣ ق

الباب الرابع عشر

في انتهاك حرمة ملك الغير

٣٢٣ — كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصريةاً .

واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصريةاً .

الاعطام

(١) القوة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات هي دخول عقار لمنع حيازة صاحبه منه بالقوة . وهذه القوة هي التي تقع على الاشخاص لا على الاشياء فان قطع الجاني أسلاكاً تحيط بهذا العقار فهذا لا يعتبر قوة

تقضى ٢ مايو سنة ١٩٢٩ — ١٣١٩ سنة ٤٦ ق

(٢) القانون يعاقب المتدنى على مجرد الحيازة الفعلية بقطع النظر عما اذا كان سببها الملكية مفرزة كانت أو شائعة أو كان سببها أمراً آخر غير الملكية والثابت في الحكم أن وضع اليد أو الحيازة هي المدعى بالحق المدني وأن الترضى بقصد منع هذه الحيازة ثابت على التهمين

تقضى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٦٥٤ سنة ٤٦ ق

(٣) من أركان جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخوله العقار هو منع الحيازة بالقوة فإذا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته فلا جريمة فإذا ما ثبت أن المنع لم يكن بطريق القوة في البقاء في العقار ومنع حائزه الصرعى من حيازته فهذا نقص في البيان يسبب الحكم

تقضى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ٣ سنة ٤٧ قضائية

(٤) تشترط المادة ٣٢٣ عقوبات عقوبات أن يكون المجنى عليه حائزاً للعقار حيازة فعلية وأن التهم دخل العقار بقصد منع الحيازة بالقوة فإذا لم يبين الحكم هذين الركنين فينبى نقص في البيان يسبب الحكم

تقضى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

(٥) اذا ثبت أن التهم قصد استعمال القوة في دخول العقار فيكون ارتكبت الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٣ عقوبات التي لا تنص على أن يكون الاكراه قد وقع فعلاً بل يكفي القصد والاستعداد لاستعمال القوة اذا اقتضى الحال

تقضى ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤

(٦) القوة الواردة في نص المادة ٣٢٣ عقوبات لم يبينها القانون والقاضى غير ملازم أن يبين في حكمه نوع القوة التي استعملها الجاني

تقضى ١١ مارس سنة ١٩١١

(٧) لا يشترط في المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون التعرض لملك العقار بل يكفي أن يكون المنع بالقوة لمن في حيازته العقار والايحار نوع من الحيازة القانونية التي تخول للمستأجر حيازة العقار للاعتناع به

تقضى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

(٨) عند بحث أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات يجب بحث من هو واضع اليد

فإذا حصل تمدى على واضح اليد فرد هذا التمدى بالقوة يعتبر واضح اليد أنه في حالة دفع
عن المال

نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٧ — ٧٨٢ سنة ٤٤ ق

(٩) إذا تمت حيازة المبنى عليه للأرض بأن وضع فيها الحيازة وأحوا البناء وحصل له
تعريض بعد ذلك يعتبر التعريض ارتكاب الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٣ عقوبات

نقض أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٥٢ سنة ٤٣ ق

(١٠) إذا اتهم شخص بدخوله أرضاً في حيازة آخر بقصد منع حيازته وحكمت المحكمة
بإدائه وقد كان الشخص الثاني قد وضع يده على الأرض بطريق الفسح بأن انتهن فرصة غياب
العائز الأصلي التي هي أرضه للزراعة — فبئر فيها بذوراً فالحيازة في هذه الحالة باطلة لأنها
مبنية على الشك والحكم باطل

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٨٨ سنة ٤٦ ق

٣٢٤ — كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في أحد ملحقاته
أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة
آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد
دخلها بوجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة
لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً .

الملاحم

(١) لا يشترط لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات أن يقام الدليل على أن الشخص الذي دخل
منزل غيره كان يقصد ارتكاب جريمة معينة

نقض ٩ يوتيه سنة ١٩١٧ — ١٠٣٥ سنة ٣٤ ق

(٢) عدم ذكر الجريمة التي دخل اللتم من أجلها المنزل غير مبطل للحكم لأن القاصدون لا
يشترط تعيين الجريمة

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٣٨٩ سنة ٤٦ ق

(٣) إن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ليست من الجرائم المنصوص عليها في
المادة ٥٠ عقوبات فلا تغير من جنسيتها إلى جنائية بسبب العود

نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠

(٤) المادة ٣٢٤ عقوبات تصافى من دخل بيتاً في حيازة آخر وقد جاء في التعليقات على
قانون العقوبات عند ذكر هذه المادة أن الشارع أراد بلقطة الحيازة مصادرة من يتعرض بالقوة
لواضع اليد دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون حائزاً شرعياً

نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١

(٥) اذا لم تعرف نية المتهم في دخول المنزل تكون التهمة هي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

نقض أول فبراير سنة ١٩٢٦ — ٣٤٨ سنة ٤٣ ق

(٦) كثير من الجرائم التي لم يكن عمل المتهم فيها الى مباشرة الفروع فعلا لا يمكن أن يظهرها التحقيق ومنها من جهلها الشارع لعدة أسباب واعتبارات وغايات سامية صيانة للاعراض لذلك فرض لها حالة وعقوبة خاصة في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ وعلى ذلك لا ضرورة لبيان نوع الجريمة التي كانت باعثا على ارتكابها

نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٨ — ٧٩٩ سنة ٤٥ ق

(٧) لا يشترط في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة أن يعرف قصد الجاني فان هذه المادة لا تتطلب ذلك

نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٥١ سنة ٤٦ ق

٣٢٥ — يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في احدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه .

الزوج والمزول

(١) الزوج هو رب المنزل وصاحب الحق في الاخراج فمن وجد مخفيا عن هيئة بناء على دعوة الزوجة له يعتبر مرتكبا للجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٥ عقوبات

نقض ١٧ مارس سنة ١٩١٧

(٢) وجود شخص مخنف في منزل عن أعين ربة المنزل وادعائه بوجود علاقة بينه وبين احدى بنات المنزل لا يحيله من العقاب لأن ربة المنزل دون غيرها لها حق اخراجه لأن الاختفاء جريمة في حق ربة البيت لا تسقط باشتراك أحد أفراد أهله

نقض ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٩١ سنة ٤٣ ق ، ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦

المجموعة الزمنية السنة السابعة عشرة سنة ١٩١٦ م ١٨٨

٣٢٦ — واذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلح فتكون العقوبة الحبس .

٣٢٧ — كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في احد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه

من له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
عشرين جنيهاً مصرياً .

الباب الخامس عشر

في التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة

وفي الاعتداء على حرية العمل

٣٢٧ مكررة (ق ٢٧ لسنة ١٩٢٣) — محظور على المستخدمين والاجراء
التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بادارة عمل من الاعمال ذات المنفعة
العامة كالسكك الحديدية والترموالى والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن
يتوقفوا عن العمل كلهم معاً أو جماعات منهم بكيفية تعطل منها سير العمل في
تلك المصلحة بدون أن يخطر وا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذى ينوون
فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوماً على الاقل . ويقدم هذا الاخطار
بالكتابة ويكون موقعاً عليه بامضاء أو ختم المستخدمين والاجراء الذين ينوون
التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لذوى الشأن وصل
يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الاحكام الواردة في الفقرة السابقة
والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً
وكل من يحرض المستخدمين أو الاجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل
بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب
بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

٣٢٧ (٣) (ق ٢٧ لسنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً كل من استعمل القوة أو الضرب أو
الارهاب أو التهديد أو التناير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء
على حق من الحقوق الآتية :

- (أولاً) حق الغير في العمل .
(ثانياً) « في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص .
(ثالثاً) « في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات
ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التدابير غير
المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .
وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :
(أولاً) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه .
(ثانياً) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاولته
عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها .
(ثالثاً) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان
آخر يقطنه أو يشتغل فيه .
ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يمرض الغير بأية طريقة
على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع

في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

- ٣٢٨ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً :
(أولاً) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء
سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل
المرور غير مأمون للبارين أو توجب مضايقته وكذا من يعتصبه بأى كيفية كانت
(ثانياً) من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التى وضعها أو
تركها في طريق عام أو على الحفر التى عملها فيه .

(ثالثاً) من يعرض بضاعة أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الأوقات المينة بمعرفته لذلك .

(رابعاً) من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب .

(خامساً) من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتفظ لمرور الناس بوضعه مرة أو اتخذته أى وسيلة أخرى .

٣٢٩ — قالو الأسنان أو بائعو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيناً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع .

المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً :
(أولاً) من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه .

(ثانياً) من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا سقطت عليهم .

(ثالثاً) من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها .

(رابعاً) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر ايضاً لجانب الحكومة .

٣٣١ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً :

(أولاً) من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار.

(ثانياً) من كان موكلاً بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلاً بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأقلته .

(ثالثاً) من حرش كلباً وائبا على مار أو مقتفياً أثره أو لم يردعه إذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر.

٣٣٢ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيناً واحداً مصرياً :

(أولاً) من ألهب بغير إذن سواربخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن الهلها فيها اتلاف أو أخطار.

(ثانياً) من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علبة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة .

٣٣٣ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيناً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :

(أولاً) من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان .

(ثانياً) من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان .

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً :

(أولاً) من ألقى أو وضع في طريق عموى قاذورات أو أوساخاً أو كناسات أو مياها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة .

(ثانياً) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

(ثالثاً) كل من مر من القضاين أو غيرهم بلحم البهائم أو جشها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين .

٢٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرة بالصحة العمومية .

٢٣٦ - كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .

٢٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضاً :

(أولاً) كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواش مشتبهاً في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانوناً أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بأخبار الجهة المختصة بذلك .

(ثانياً) كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواش السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك .

(ثالثاً) كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص .

المخالفات المتعلقة بالآداب

٢٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

(أولاً) من اعتسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عموى وهو بهذه الحالة .

(ثانياً) من وجد بحالة سريين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

(ثالثاً) من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتي عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبة المقررة في هذه المادة .
(رابعاً) من أغرى الأطفال على الشحطة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً مصرياً :
(أولاً) من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجرمة أو ضجيج عام أو في حالة تنفيذ امر أو حكم قضائي .
(ثانياً) من نزع أو مزق عمداً الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ
(ثالثاً) من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مشوشة .

المخالفات المتعلقة بالاملاك

٣٤٠ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً مصرياً :
(أولاً) من دخل في ارض مهياة للزرع أو مبدورة فيها زرع أو محصول أو مر منها بمفرده أو يبيهاه أو دوابه الملعنة للجر أو الحبل أو الركوب أو ترك هذه البهايم أو الدواب تمر منها وكل ذلك بغير حق .
(ثانياً) من رى أحجاراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مباني أو محوطات ملك غيره أو على بساكنين أو حطائر .

(ثالثاً) من رمى في النيل أو الترغ أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق للملاحة أو تزحم مجارى تلك المياه .

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً واحداً مصرياً :

(أولاً) من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للنبعة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذوناً بذلك .
(ثانياً) من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو ألواح الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية .

(ثالثاً) من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لإضاءة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئاً منها أو من أدواتها .
٣٤٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً واحداً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع .

(أولاً) من تسبب عمداً في إتلاف شيء من منقولات الغير .
(ثانياً) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح .
(ثالثاً) من رمى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو في بستان .

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلاسبب قانوني موازين أو مكيال أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً فضلاً عن ضبط الموازين والمكيال والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من التى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة .

لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً.

٣٤٥ — من القى عبداً اجساماً صلبة او قاذورات على انسان ولم يصبه
يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنياً مصرياً

٣٤٦ — يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصرياً من ترك اولاده الحديثي
السن او مجانين موكولين لحفظه ييمون وعرضهم بذلك للاخطارا والاصابات
٢٤٧ — يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصري وا بالحبس مدة
لا تتجاوز اسبوعاً :

(اولاً) من ابتدر انساناً بسبب غير على او غير مشتمل على اسناد عيب
او امر معين .

(ثانياً) من وقعت منه مشاجرة او تعد وإيذاء خفيف ولم يحصل
ضرب او جرح

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٤٨ — من خالف احكام اللوائح العمومية او المحلية الصادرة من جهات
الادارة العمومية او البلدية او المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح
بشرط ان لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة
زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً انزالها اليها .
فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها بدفع
غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

بشأن الاحداث المتشردين

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .
١ — يعتبر الولد ذكرًا كان أو أنثى الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة
كاملة متشرداً :

(ا) اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومى .
(ب) اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل للعيش وكان أبواه
متوفيين أو محبوسين تنفيذاً لأحكام صدرت عليهما بذلك
(ج) اذا كان سبي السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه اذا
كان الأب متوفى أو غائباً أو كان عديم الأهلية أو من ولى أمره .
٢ — كل ولد متشرد يجوز إرساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يشيه
بها معين من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضى المحكمة الجزئية أو المحكمة
المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المتبعة فى مواد الجन्छ مع التعديلات المبينة
فى المواد الآتية :

يجوز اخلاء سبيل الولد الذى عهد الى مدرسة اصلاحية أو محل مماثل لها
طبقاً لأحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على
الاكثر متى بلغ سنه ١٨ سنة كاملة

٣ — الولد الذى يكون فى حالة من الأحوال المبينة فى المادة الاولى يجوز
حجزه احتياطياً حتى يحكم فى القضية ويكون ذلك الحجز الاحتياطى بقدر
الامكان فى مدرسة اصلاحية أو فى محل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة

أو من ضابط للبوليس القائم بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية ولا تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن أربعة أيام الا اذا ايد امر الحبس قاضى المحكمة الجزئية او المركزية .

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد . مقتضى الفقرة (ج) من المادة الاولى المذكورة الا بتصریح سابق من ابيه او من وصيه او من امه اذا كان الاب متوفى او غائباً او كان عديم الاهلية او من ولى امره .
وللقاضى ان يأمر فى هذه الحالة بأن يشترك الاب متى كان مقتدراً أو احد من ذكروا اذا كان الاب متوفى وكان للولد مال فى مصاريف تربية الولد وان يعين المبلغ الذى يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة تحصل بالطرق المنصوص عنها فى الامر العالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنه الثمانى عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى او من يقوم مقامه .

٥ — اذا تبين للمحكمة الجزئية او المحكمة المركزية ان سن الولد المتهم امامها بمخالفة يقل عن ١٥ سنة كاملة وانه متشرد جاز لها إيقاف النطق بالحكم فى المخالفة واصدار الامر بارساله كنص للمادة الثانية المتقدمة .

٦ — اذا رفعت دعوى على ولد توفرت فيه شروط التشرد فللقاضى ان لا يصدر امرا بارساله الى مدرسة اصلاحية او الى محل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفى هذه الحالة يحكم على المتهم بالعقوبة القانونية التى تنطبق على وقائع الدعوى .

٧ — كل امر يصدر طبقاً للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ بمقتضى امر من النيابة يقرر وضعه بموافقة نظارة الحفانية .

٨ — يعمل بنصوص هذا القانون فى محافظتى مصر والاسكندرية ويجوز ان يعمل بها ايضاً فى جهة اخرى بقرار من ناظر الحفانية .

٩ — على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
(صدر فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ — ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٦) .

القرار الصادر من نظارة الحقاينة فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩
يعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ٢ الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ بشأن الاحداث المتشردين .
١ — يعمل بنصوص القانون المشار اليه فى مدينة بورسعيد وفى بندرى طنطا والمنصورة من ١٦ مايو سنة ١٩٠٩

قانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤

بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهليه .
ونظرا لان الضرورة تقضى بالتعجيل فى ايجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيرا من الاحكام المعمول بها الآن .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار ،

أمرنا بما آت

مادة ١ — اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

مادة ٢ — اذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح. أو اذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يتبعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهاً مصرياً .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — اذا استعمل المتجمهرون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وجاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

واذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفقتهم شركاء اذا ثبت عليهم بالغرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مدبرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ — على ناظر الحقائق تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره
بالجريدة الرسمية.

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)

الاصطلاح

ولو أن هذا القانون وضع بسبب الحوادث السياسية إلا أن نصه لا يشمل أى تهديد يمكن
أن يستتبع منه أن ذلك القانون لا ينطبق إلا على الاجتماعات أو المظاهرات السياسية وقد نصت
عبارة بالذات عن عدة أغراض للتظاهرين أهمها منع غيرهم من حرية العمل وتدل دلالة واضحة
على أن المقصود بذلك القانون هو الاضطرابات التي تحصل في الطريق العام سواء كانت ذات رمى
أو بواعث خاصة أو كانت عمومية

تفص ١٦ مايو سنة ١٩١٨

قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧

خاص باحراز وحمل السلاح

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون عمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤ الخاص باحراز وحمل السلاح
وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بادخال الاسلحة
والاتجار بها .

ونظرا لضرورة زيادة تعميم منع احراز وحمل السلاح للسماح باتخاذ اجراءات
غير اعتيادية لنزع السلاح من الاهالي طبقا لرأى السلطة العسكرية .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يمنع في القطر المصرى احراز وحمل الاسلحة النارية وكذلك
الاسلحة البيضاء المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون والذي يمكن
تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية .

ولا يسرى هذا المنع على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقاً لنصوصها ويستمر العمل بنصوص القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الأسلحة والاتجار بها.

مادة ٢ — لو وزير الداخلية والسلطة التي يتتبعها لهذا الغرض ان يعطى بصفة استثنائية رخصاً لأحراز السلاح وحمله

مادة ٣ — وزير الداخلية حر في منح الرخص او رفضها او تحديد مدتها او قصرها على انواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط او حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له

وهو ايضا حر في سحب الرخص في أى وقت وله في هذه الحالة ان يعطى صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه الى احد تجار الأسلحة المرخص لهم او الى شخص رخص له او لتصديره خارج القطر

مادة ٤ — لا يمكن تفتيش منازل الاشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحوزون أسلحة بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون الا بواسطة القاضى او مندوب النيابة العمومية او بناء على امر منهما بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذى يتتبعه لهذا الغرض

مادة ٥ — على الموظف الذى يجرى التفتيش بأن يستصحب معه شاهدين وان يحصر محصراً بما اجراه وبما عينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذى صار تفتيشه .

فإذا كان هذا الأخير غائباً او امتنع عن التوقيع على المحضر بامضائه او ختمه او كان غير قادر على اجراء ما تقدم يذكر ذلك فى المحضر ويصير العمل ايضاً بأحكام قانون تحقيق الجنايات وبقية القواعد المتبعة فى تفتيش المنازل .

مادة ٦ — تعاقب الجرائم التى ترتكب ضد هذا القانون بالعقوبات الآتية

إذا كان السلاح نارياً تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيهاً مصرياً .

إن كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيهاً مصرياً .
ويحكم القاضي دائماً بمصادرة السلاح .

مادة ٧ - يلغى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٥٤
رخص احرار السلاح وحمله المعطاة طبقاً للقانون المشار اليه تعتبر جميعها ملغاة ولا عمل لها .

مادة ٨ - يصدر وزير الداخلية بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص والرسوم المقررة عليها وتجديدها وسائر الاحكام التكميلية .

أحكام مؤقتة

مادة ٩ - على كل شخص يحرز سلاحاً أو أكثر من الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى أن يقدم ما عنده من هذه الأسلحة إلى المركز أو القسم أو نقطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون .
أما الذين يحرزون أسلحة من الأنواع المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية فيمكنهم الاكتفاء بتقديم اخطار كتابي تفصيلي عنها إلى السلطة المشار إليها آنفاً وفي الميعاد المحدد أعلاه .

وللبوليس دائماً أن يأمر باحضار الأسلحة التي تقدم الاخطار عنها وإذا لم يقدم مقدم الاخطار بما أمر به فالبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله .

مادة ١٠ - الأسلحة التي يصير احضارها أو التي يقدم اخطار عنها تصدر ما لم يتحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ احضارها أو من تاريخ الاخطار المقدم عنها على الرخصة المشار إليها في المادة الثانية . أما إذا كانت من

الأسلحة المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة فيكتفى بأن يثبت صاحبها بأنه قد تصرف بها بالطريقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

أما الأسلحة المرصعة أو المزخرفة فيفصل منها القسم المرصع أو المزخرف الذي ليس بجزء من اصل من السلاح ويرد الى صاحبه اذا طلب ذلك .

مادة ١١ — للمحافظين والمديرين عند اللزوم أن يأمرؤا بتفتيش المنازل في بحر الستة الأشهر التالية لتاريخ ابتداء العمل بهذا القانون بقصد البحث عن الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى وضبطها وذلك بدون مراعاة القواعد الواردة في المادتين الرابعة والخامسة .

ويكون اجراء هذا التفتيش بناء على أمر وزير الداخلية وطبقاً للتعليمات التي يصدرها .

والأسلحة التي تضبط قبل انتهاء الميعاد المنوه عنه في المادة التاسعة لا يعاقب أصحابها وإنما تصدر طبقاً لاحكام المادة العاشرة .

مادة ١٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر جبارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٤٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧)

الجنول رقم ١

الأسلحة البيضاء الممنوعة المشار إليها في المادة الأولى من القانون نمرة ٨

لسنة ١٩١٧

(١) السيوف والشيش (ما عدا السيوف والشيش التي هي جزء من الكسوة الرسمية ولذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة) ،

(٢) السونكابت ،

(٣) الخناجر ،

(٤) الرماح ،

- (٥) نصال الرماح ،
(٦) عصي الشيش ،
(٧) الخشت (قضيب مدبب من الحديد يوضع بأطراف العصي) ،
(٨) ملكة حديد (يونية حديد) ،
(٩) السكاكين التي لا يسوغ احرارها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفة

الجدول رقم ٢

الأسلحة التي يكتفي بتقديم اخطار عن احرارها طبقاً للبادة التاسعة من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

(١) أسلحة الزينة ، وهي الأسلحة العتيقة والبنادق والقرابينات والبنادق القصيرة والريفلورات والطبنجات مهما كان طولها التي تكون كورناقتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشاً بديعاً . ولكي يمكن ادخال أسلحة الزينة (خلاف الأسلحة العتيقة) في هذا الجدول يلزم أن لا تكون قيمة القطعة الواحدة أقل من عشرين جنيهاً عن البنادق والقرابينات والبنادق القصيرة ، ومن ثمانية جنيهاً عن الريفلورات ، ومن ثلاثة جنيهاً عن الطبنجات

(٢) البنادق والقرابينات والطبنجات طرز « فلوير » والأسلحة المماثلة لها من العيار الصغير ، والأسلحة ذات الماسورة الحارونية المعروفة بأسلحة « صالون »

المعظم

- (١) مشايخ البلاد من رجال القوة العمومية يجوز لهم حمل السلاح بلا رخصة
تقضى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٥٥ سنة ١٤١٦ ق
(٢) اذا حمل خفي زراعة سلاح سيده المرخص له بحمله وكان السيد أخطر الركزبانه أعطى

السلاح لحقه لامتصه في خفاته فيحكم بالقوة دون المصادرة

قض ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٤٩ سنة ٤٧ ق

(٣) مشايخ البلاد مثلهم بحسب النظام الادارى قد يحلون محل المدة فيكونون من رجال القوة العمومية التي لها حل السلاح فاذا قانون منع احراز السلاح وحمله لايسرى عليهم

قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ — ٤٥٧ سنة ٤٧ ق

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣

بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات

في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد .
وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده
وأحكامه لكي يتسنى للاهلين الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه
هادئ منظم .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

الفصل الاول في — الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

مادة ٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يحضر بذلك المحافظة أو
المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر
سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل
وتتقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع انتخابيا .

مادة ٣ — يجب أن يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وليبيان موضوعه. ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع انتخابيا .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكا للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع انتخابيا من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .

ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه

٤ — يجوز للحافظة أو المديرية أو سلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام ، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأى سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمى الاجتماع أو الى احدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .
ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمى الاجتماع ان يتطلبوا من امر المنع الى وزير الداخلية فاذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير .
اما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها ابدا .

مادة ٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في اماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الاماكن والمحال .

ولا يجوز على أية حال ان تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا الا باذن خاص من البوليس .

مادة ٦ - يجب ان يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الاعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما ان عليها ان تحفظ للاجتماع صفته الميينة في الاخطار وان تمنع كل خطاب يخالف النظام العام او الآداب او يشتمل على تحريض على الجرائم .
فالذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء الميئين في الاخطار .

مادة ٧ - للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن ولمنع كل انتهاك لحزمة القانون ويكون من حقه ان يختار المكان الذى يستقر فيه

ويجوز له حل الاجتماع في الاحوال الآتية :

- (١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ،
- (٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة الميينة له في الاخطار ،
- (٣) اذا أقيمت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ،
- (٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ،
- (٥) اذا وقع اضطراب شديد ،

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس يدهم دعوى شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية .

- (١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم
- (٢) أن يكون قاصراً على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم،
- (٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب

الفصل الثاني — في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ — تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسياً

ويجوز في كل حين للسلطات المينة في المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة .

فاذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفي .

مادة ١٥ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الامن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة

الفصل الثالث — في العقوبات والاحكام العامة

مادة ١١ — الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير اخطار عنها او رغم الامر الصادر بمنعها يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها

وكذلك اعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى او باحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع او موكب او مظاهرة لم يحضر عنها او صدر الامر بمنعها او يعصى الامر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرى او باحدى هاتين العقوبتين

اما المخالفات الاخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة ايام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش او باحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق احكام الفقرات الثلاث الاولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة اشد عن الاعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه فى قانون العقوبات اوفى القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر اوفى اى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

مادة ١٢ — لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الاحكام التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

صدر بمرأى عابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٤١ (٣٠ مايو سنة ١٩٢٣)

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

بنظام الاحكام العرفية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور .

وبما ان المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التى يجب

العمل بها في حالة اعلان الاحكام العرفية .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يجوز اعلان الاحكام العرفية كلما تعرض الامن او النظام العام في الاراضي المصرية او في جهة منها للخطر سواء أ كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة او بسبب وقوع اضطرابات داخلية .
مادة ٢ — يكون اعلان الاحكام العرفية بمرسوم ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي .

(أولاً) الجهة التي تجرى فيها الاحكام العرفية
(ثانياً) التاريخ الذي يبدأ فيه بانفاذ هذه الاحكام
(ثالثاً) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون
حاشا عسكرياً كان او غيره

وكذلك يكون في رفع الاحكام العرفية بمرسوم .
مادة ٣ — يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بيانها :

(١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت واغلاق مخازن الأسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أى ساعة من ساعات النهار أو الليل

(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق والأمر باغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر واثارة الفتنة أو بما قد

يؤدي الى الاخلال بالأمن أو النظام العام سواء أ كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الأنظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض (٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو بعض النواحي أو الاحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها (٦) الامر باعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بأن يكون يدهم تناكرا لاثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة .

(٧) الامر بالقبض على المشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين .

(٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها والابتن خاص لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء (١١) اخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أجريت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شئ من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة

على اجراء الاحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها مادة ٤ — تنفيذ الاعلانات والوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية يتولاه البوليس أو القوات العسكرية فاذا كانت القوات العسكرية هى المتولية للتنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش اثبات المخالفات لتلك الاعلانات والوامر ويجب على كل موظف أو مستخدم علم أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

مادة ٥ — يعاقب من خالف الاعلانات والوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال .

مادة ٦ — يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها تعينها السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ومن قاض من قضاة المحاكم الأهلية يعينه وزير الحقانبة ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

وجوز لمجلس الوزراء أن يتحول السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية الحق في أن تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التى اجريت فيها الاحكام العرفية او في بعضها ويجوز في هذه الحالة أن ينص في ذلك القرار على ان تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

مادة ٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع الى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

مادة ٨ — الاحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه على أن تلك الاحكام لا تنفذ الا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً الا بعد أن يتثبت وزير الحفانية من صحة الاجراءات التي اتبعت .

مادة ٩ — يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضرورياً من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ — لا يترتب على أحكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاعمال العسكرية .

مادة ١١ — على وزراء الداخلية والحفانية والحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بمرأى المنزه في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣)

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمتشرد .

وعلى الامر العالى الصادر في ٢ ربيع الاول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ .

وعلى القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس .

وعلى قانون العقوبات الاهلى .

وعلى قانون تحقيق الجنايات الاهلى .

وعلى القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز .

وبناء على ماعرضه علينا وزير الداخلية والحقانية وموافق رأى مجلس الوزراء

رسمنا بمهاورات

الباب الأول

فى المشردين وفى الاشخاص المشتبه فيهم

مادة ١ — يعد فى حالة تشرد :

(أولا) من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش .

(ثانيا) من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار أو التنجيم فى الطرق

أو المحال العمومية أو فى أى محل آخر يكون معرضاً لنظر الجمهور .

(ثالثا) قواد النساء العموميات .

(رابعا) الاشخاص الاصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحادة

فى الطرق العمومية .

(خامسا) من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تخريب الاطفال على

التسول فى الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الاخير أقل

من سنة .

(سادسا) العجى الذين يجوبون البلاد دون ان يكون لهم موطن ثابت

أو ان يثبتوا انهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة .

(سابعا) من يقضى الليل عادة فى الطرق أو الميادين العمومية فى المدن أو

البنادر ولا يثبت ان له مسكنا .

مادة ٢ — يجوز ان يعد من المشتبه فيهم :

(اولا) الاشخاص المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم اكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتي بيانها أو لشروع في احدى تلك الجرائم وهي التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الاهلي وخطف الاشخاص والحريق عمدا وتعطيل وسائل المواصلات والسرقة والنصب وتزييف النقود واتلاف المزروعات واعدام المواشي وانتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما إلا اذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم .

(ثانيا) من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لشروع في احدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لا وجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة الا اذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لا وجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم .

(ثالثا) من صدر عليهم مرة واحدة حكم بمانص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة أيضاً محلاً لتحقيق أو لدعوى بمانص عليه في الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في تلك الفقرتين (رابعا) من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين أو محتبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو اوى مكان آخر يدعوا الى الشبهة ومن غير أن يكون لوجودهم سبب ما .

(خامسا) من اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتياد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد

على الاشتغال كوسطاء لاعادة الاشخاص المخطوفين او الاشياء المسروقة .
(سادسا) من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة او بالمغنيات
كالخشيش والافيون والدلتورة والكوكايين وغير ذلك

الباب الثاني — في اصدار البوليس

مادة ٣ — اذا تبين للبوليس ان شخصا في حالة تشرد استدعاه لكي يسلمه
انذاراً صريحاً بأن يغير في مدى عشرين يوما احوال معيشته التي تنافي القانون
وتجعله في حالة التشرد وإلا قدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في
المادة السادسة

فاذا عارض الشخص في أنه حالة تشرد وعرض أن يقدم بيانات جديدة
على صحة معارضته جمع البوليس البيانات المذكورة وقرر استبقاء الانذار او
العدول عنه تبعا للنتيجة التي يصل اليها .

ويجوز لمن يفترض فيه التشرد ان يطعن في قرار البوليس امام النيابة وعلى
النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الانذار الصادر من البوليس
أو أن تلغيه .

وتبين الاجراءات الخاصة بهذا الطعن في القرارات المنصوص عليها في
المادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

مادة ٤ — يرسل الانذار المنصوص عليه في المادة السابقة الى الشخص
الذي يفترض فيه التشرد من مأمور القسم أو المركز في الجهة التي يقيم فيها
ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها اذا لم يكن مقر ثابت أو من نائب
المأمور المذكور .

ويحظر محضروا عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرد أو
عن الأسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة .
ويكون في كل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء من يرسل اليهم الانذار

مادة ٥ — يجوز على الدوام اكراه من يفترض فيه التشرّد على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار

مادة ٦ — يعاقب من بقى في حالة تشرّد رغم انذار البوليس أو من عاد الى تلك الحالة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانذار بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة فاذا عاد الى حالة التشرّد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بغير حاجة الى انذار سابق

وجوز كذلك للقاضي أن يأمر بأن يمضى المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الاراضى المصرية . ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية طبقاً للمادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرّد مرة أخرى في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بوضعه تحت مراقبة البوليس في جهة معينة طبقاً للفقرة السابقة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك بغير حاجة الى انذار . وفيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات تعد هذه المراقبة بمثابة لعقوبة الحبس

مادة ٧ — يكون اثبات حالة التشرّد في الدعاوى الجنائية المذكورة في المادة السابقة بشهادة يوقع عليها في القرى والبلدات من العمدة وشيخى القرية أو البندر ومن المأمور أو من يقوم مقامه وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور وذلك الى أن يثبت العكس

مادة ٨ — تسرى على الاشخاص المشتبه فيهم الوارد ذكرهم في المادة الثانية الاجراءات الخاصة بالانذار المقررة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة .

ويندر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيماً بحيث يحتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون .

مادة ٩ — اذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد على ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولاً) و(ثانياً) من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم او اذا وجد مرة أخرى في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة المذكورة او اذا كان لدى البوليس من الاسباب الجديده ما يؤيد ظنونه عن اميال المشتبه فيه واعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لاحكام الباب التالى :

الباب الثالث — فى مراقبة البوليس

مادة ١٠ — يكون خاصصاً لنظام مراقبة البوليس :

(أولاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة عقوبه الأصلية الصادرة عليه بالإشغال الشاقة أو السجن أو الحبس :

(ثانياً) من يعفى اعفاءً مقيداً بشرط من عقوبة الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته

(ثالثاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه ،

(رابعاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشرداً .

مادة ١١ — يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس :

(أولاً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرة الأولى من المادة السابقة ، من المحكمة التى حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك عفاك المراكز فانها لا تحكم فى أية حال بمراقبة البوليس ،

(ثانياً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة ، من المحكمة الجزئية ،

(ثالثاً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرة الثانية من المادة

المذكورة من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم السجون .
مادة ١٢ — كل من يوضع تحت ملاحظة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أثر اعفائه أو مقيداً بشروط من احدى هذه العقوبات يحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها . وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلاً لاقامته ، فإن لم يفعل يعين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية .

ويجوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل اقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي استوجبت الحكم أو في المديرية المجاورة لها .

وعلى أية حال يمنع الاشخاص الموضوعون تحت المراقبة من الاقامة في العزب
مادة ١٣ — عند تعيين محل اقامة المحكوم عليه يجب في الحال على سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها أن توصله اليه مخفوراً أو أن تسله ورقة طريق تبيح له التوجه اليه في زمن معين . وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيد اسمه .

فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة .

مادة ١٤ — كل من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه أو مشرداً يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف ٢٤ ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجوداً به لابداء التصريح المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . وبعد ذلك يجرى العمل نحوه طبقاً لاحكام المادة السابقة .

مادة ١٥ — على سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به أن تسله تذكرة تبقى بيده على البوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب . وتتضمن هذه التذكرة بيان الشروط التي يكون

المحكوم عليه ملزماً باتباعها طبقاً للمادة التالية وكذلك البيانات المنصوص عليها في المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ١٦ — يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية (أولاً) لا يجوز أن يغير محل إقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة .

وعليه إخطار عمدة القرية التي يكون مراقباً فيها عن كل تغيير في مسكنه . (ثانياً) يجب عليه أن يتوجه إلى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به في المكان والزمان المعينين في تذكرته . على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر .

وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أي وقت آخر إذا أعلنه البوليس بذلك (ثالثاً) يجب عليه أن يعود إلى مسكنه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل طلوع النهار إلا إذا أعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص عليها بعد .

مادة ١٧ — لا يجوز للشخص الموضوع تحت المراقبة أن ينقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر إلا إذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي مغادرته أو إذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال أما الشخص الذي يكون محكوماً عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي يصدر إليه الأمر بالعودة إلى محل إقامته المعتاد طبقاً للمادة الثانية والعشرين من هذا القانون فإنه لا يجوز له نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر بغير إذن سابق من وزارة الداخلية .

وعلى من يريد نقل محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر أن يحصل على ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به وأن يتبع أحكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

مادة ١٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة كل من خالف

أحكام المادتين السابقتين .

مادة ١٩ — يجوز للمحافظ أو المدير أن يعنى الشخص الموضوع تحت المراقبة من قضاء الليل فى مسكنه اذا أثبت الشخص المذكور أن عمله يقتضى بقاءه خارج منزله ليلا أو اذا وجدت أسباب أخرى تسوغ هذا الاعفاء ويجوز لمأمور المركز أو القسم الذى يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما . وعليه أن يبلغ ذلك فى الحال الى المحافظ أو المدير الذى يكون من حقه ابطال الاعفاء . ويجوز ابطال الاعفاء فى أى وقت اذا زالت الأسباب التى دعت اليه او اذا كان الشخص الموضوع تحت المراقبة مشتبها فى سلوكه

مادة ٢٠ — يكون بكل مكتب بوليس سجل تقيده أسماء الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون فى دائرة المركز أو القسم ويذكر فى هذا السجل :

(أولا) اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلامات المميزة له ؛

(ثانيا) القرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ،

(ثالثا) محل اقامته ،

(رابعا) تاريخ وضعه تحت المراقبة والتاريخ الذى تنتهى فيه تلك المراقبة ،

(خامسا) اليوم والساعة اللذان ينفى التقدم فيهما الى سلطة البوليس ،

(سادسا) التواريخ التى تقدم فيها فعلا ،

(سابعا) كل تغيير فى محل الإقامة ،

(ثامنا) كل اعفاء من قيود المراقبة أذنته به .

مادة ٢١ — يحق للبوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة . على أنه لا يجوز مع ذلك للبوليس أن يدخل مسكن الشخص الموضوع تحت المراقبة الا اذا رفض بعد انذاره مرتين أن يظهر نفسه وبشرط أن يكون ذلك

بمحضور اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطاً أو محضور العمدة وشيخ الخفراء .

مادة ٢٢ - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير :
(أولاً) أن يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة تجعله أخلاقه وسلوكه خطراً على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها إلى جهة أخرى تابعة لمركز أولقسم معين لكي يمضى بها مدة المراقبة الباقية . وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الأمر أن يراعى الظروف الخاصة للمحكوم عليه وما قد يلقاه من التسهيلات لكسب عيشه في محل إقامته الجديد ،

(ثانياً) أن يأمر كل متشرد أو مشتبّه فيه حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في مركز غير المركز الذي يوجد في دائرة محل إقامته المعتاد أن يعود إلى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة وأن يقضى فيه مدة المراقبة الباقية .

مادة ٢٣ - إذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل إقامة خاص أو صدر إليه الأمر بالعودة إلى المركز الذي يوجد به محل إقامته المعتاد وذلك طبقاً للعادة السابقة فإنه ينبغي إعلانه بالحضور في ظرف ٢٤ ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون . فإذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

مادة ٢٤ - تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تقيمه عن محل إقامته لسبب آخر .

مادة ٢٥ - كل شخص موضوع تحت المراقبة ما عدا الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (ثانياً) من المادة العاشرة من هذا القانون يجوز أن يعنى من المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير . وهذا الإعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به . على أن أحكام هذه المادة

لاتسرى على الاشخاص الذين يعفون اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة .

مادة ٢٦ - اذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكما من الاحكام الخاصة بها المنصوص عليها فيما تقدم جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض . وعلى البوليس أن يحيله في ظرف ثمانى وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته . ويبقى محبوسا حسب احتياطا الى حين الحكم فى القضية أو حفظها .

الباب الرابع - احكام خاصة بالمقويات وبالتحقيق

مادة ٢٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل متشرد أو مشتبه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته وذلك فى الأحوال الآتية :
(أولاً) اذا وجد حاملا سلاحا أو مجتمعاً مع شخصين أو أكثر يكون أحدهما أو أحدهم على الاقل حاملا سلاحاً فى الظروف المنصوص عليها فى الفقرة (رابعاً) من الملة الثانية ،

(ثانياً) اذا وجد متسكراً بشكل من الاشكال خارج مسكنه ،
(ثالثاً) اذا وجد :

(أ) حاملا مبرداً أو شكلاً أو غير ذلك من الآلات التى من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التى تستعمل عادة فى ارتكاب السرقات .

(ب) حاملا مواد سامة أو سوائل قابلة للالتهاب أو غيرها من المواد التى قد تسبب تسمم المواشى أو أحداث حريق أو اتلاف مزروعات وتستعمل عادة لغرض من تلك الاغراض أو كان حائزاً لتلك المواد أو السوائل .

وذلك بغير أن يستطيع أن يثبت ما يبرر احراز شيء مما ذكر أو استعماله .

(رابعاً) اذا وجد حاملا نقوداً أو أشياء ذات قيمة أو حائزاً لها من غير أن يكون لديه وسائل مشروعة ومعروفة للتعيش ومن غير أن يستطيع اثبات مصدرها .

وفضلاً عن ذلك يحكم بوضع المجرم تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على ستين . فاذا كان موضوعاً تحت تلك المراقبة من قبل أطلت المراقبة للبدّة المذكورة .

وفي حالة العود يجوز ابلاغ مدة المراقبة الاضافية الى ثلاث سنوات .
مادة ٢٨ — لأجل تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة السابقة يعد من الاسلحة عدا ما ذكر في الملة الاولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ وفي الجدول (رقم ١) الملحق به البلط والنبايت والعصى الغليظة المعروفة باسم « الدبرك » وكل آلة أخرى من شأنها احداث الوفاة .

ولا يمنع تطبيق العقوبة المنصوص عليها في تلك الفقرة توقيع العقوبة المنصوص عليها في القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ المتقدم ذكره .

مادة ٢٩ — عند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم ائذار البوليس أو للموضوعين تحت مراقبة البوليس لجنة ما أو على شروعه في ارتكابها يخول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة والثلاثين من قانون تحقيق الجنايات الاهلي ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها فيها .

فاذا كان المتهم من الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة طبق عليه حكم المادة السادسة والعشرين من هذا القانون .

وكذلك تطبق أحكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهلي على الاشخاص الذين صدر اليهم ائذار البوليس .

مادة ٣٠ — كل حكم يصدر بالادانة لجنة ما ضد متشرد أو مشتبه فيه من صدر اليهم ائذار البوليس أو ممن هم موضوعون تحت المراقبة يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه .

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٣١ — لا تسرى أحكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة .

مادة ٣٢ — تسرى أحكام هذا القانون على جميع الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على صدوره .

مادة ٣٣ — يلغى القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد والامر العالى الصادر فى ٢ ربيع الاول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض اشخاص تحت مراقبة البوليس . وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الاحكام .

مادة ٣٤ — على وزيرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولهما اصدار قرارات بما يريانه ضرورياً من الاحكام .

مادة ٣٥ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمرأى النشره فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣)

الاعلام

(١) اذا كلف للبوليس مراقباً المبيت بالقسم لمراقبته ثم خالف المراقب ذلك فلا يعتبر أنه خالف شروط المراقبة لأن القانون نص على أن تكون المراقبة بعمل اقامة المراقب وان تكليفه بالمبيت فى البوليس حجب على حرجه وفيه نوع من الخس .

نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٤٦ سنة ٤٦ ق ، ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ فى القضايا ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٥ سنة ٤٥ ق

(٢) القانون رقم ٢٤ الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٣ حرم فى المادة ٣١ منه المراقبة على النساء فيكون الحكم بها على النساء مشتملاً على خطأ فى النص ويجب نقضه
نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — ٢٧ سنة ٤٤ ق

(٣) نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتصديدين والمشتبه فيهم على اعتبار من اشتهر عنه بالاعتداء على النفس أو المال ضمن المشتبه فيهم والضرب على أى حال اعتداء على النفس

تقضى ٥ ابريل سنة ١٩٢٦ — ٦٩٩ سنة ٤٢ ق
(٤) يجب أن يبين في الحكم نوع الجريمة التي اتهم فيها الشبوه حتى يمكن الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة لأن هذه الجرائم مذكورة في القانون بنوع الحصر
تقضى ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٥٤ سنة ٤٣ ق

(٥) اذا حكمت المحكمة بالبراءة وكان مبنى البراءة على عدم ثبوت التهمة بثبوتها كافيًا فهذا يساوى على الأقل قرار الحفظ من النيابة ويبيح للمحكمة وضع التهم للشبوه تحت الملاحظة ويكون التطبيق القانوني في محله

تقضى ٤ مايو سنة ١٩٢٦ — ٨٦١ سنة ٤٢ ق
(٦) يجب أن تبين المحكمة في حكمها مبدأ مراقبة المشتبه فيهم

تقضى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٨٤ سنة ٤٤ ق

(٧) أخطأت المحكمة في تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لأنها اشترطت في أن يكون البلاغ الجديد الذي يقدم بعد الانذار قد حققته النيابة مرتكبة في ذلك على الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون — فالمحكمة ذهبت مذمبا غير صحيح في تأويل هذه الفقرة من المادة الثانية لأنه حمل هذه الفقرة وجوب تقييد البلاغ الجديد الذي يقدم في حق المتهمة أو المشتبه فيه بأحد هذه القيود الثلاثة

أولها أن تكون النيابة عملت تحقيقا ضد المتهم وحفظت الدعوى لعدم كفاية الأدلة وثانيها أن تكون أقامت الدعوى ويرى المتهم لعدم كفاية الأدلة وثالثها أن تكون أقامت الدعوى وتقرر بأن لاوجه لاقامتها لعدم كفاية الأدلة — فهذه القيود ليست مفروطة في القانون على ما يقع من المشتبه فيه بعد الانذار فان ما ورد في الفقرة الثانية إنما هو بيان لصفات المشتبه فيهم لا بيان لصروط محاكمتهم

وما نصر عليه بالمادة التاسعة إنما هو بيان بموضوع البلاغ الجديد الذي يحصل بسببه المحاكمة وهو ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيًا من المادة الثانية أو شروعه في ارتكاب إحدى هذه الجرائم — ولم يقصد في المادة التاسعة أن يكون البلاغ الجديد مفروضا فيه ما ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية بل قصد به مجرد أن يكون البلاغ عن ارتكاب إحدى الجرائم بدليل ما جاء في آخر هذه المادة من أن مجرد وجود المشتبه فيه مرة أخرى في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية وحى وجوده أكثر من مرة بين غروب الشمس وبت شروقها جاسا أو مختبئا في جوار قرية أو عزبة الخ ومجرد وجود أسباب جديدة لدى البوليس تؤيد ظنونه عن أسيال المشتبه فيه وأعماله الجنائية كافيًا لطلب وضعه تحت المراقبة

تقضى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ — ٨٨٨ سنة ٤٤ ق، ٩٠٧ سنة ٤٤ ق

(٨) المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ اشترط لتوقيع العقوبة على الاشخاص المشتبه فيهم أولاً سبق انذار المفتي فيه ثانياً أن يحكم بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو يقدم ضده بلاغ جديد لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون المذكور أو عن عروعه في ارتكاب إحدى الجرائم
وبما أن المتهم قد أنذر ثم قدم في حقه بلاغ بسرقة قد ثبت من الحكم الصادر ببراءته أن التهمة لم توجه له الا من طريق الاشتباه فيكون البلاغ المذكور غير جدي ويشترط لتوقيع العقوبة أن يكون البلاغ جدياً والا كان مدى هذه المادة لا آخره وهذا لم يقض به التفرير
نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ — ٩٠٦ سنة ٤٤ ق

(٩) القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بين في المادة الأولى أحوال التفرير فيجب على المحكمة عند الحكم بعقوبة على متهم باعتبار أنه متفرر أن تذكر في الحكم نوع التفرير الذي جرى عليه
نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ — ٣٠٢ سنة ٤٥ ق

(١٠) اذا حكمت المحكمة على متهم بالرقابة بدون أن تحدد في الحكم مبدأ الرقابة فيجب تصحيح هذا الحكم وتحديد مبدأ الرقابة كما نص على ذلك في المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٤٣ سنة ٤٦ ق

(١١) المادة ٣١ من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ منعت سرعان الرقابة على النساء مطلقاً وعلى الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة
نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٠٠ سنة ٤٦ ق

(١٢) اذا أنذر شخص بأنه مشتبه في أمره ثم اتهم بعد ذلك في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فانه يجب في هذه الحالة وضحه تحت الرقابة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٦ من القانون المذكور
لذا اتهم شخص بسرقة مع سبق انذاره كسفته فيه وحكمت المحكمة بوضحه تحت الرقابة البسيطة فاستأنف هو دون النيابة والمحكمة خففت العقوبة عنه ورفضت الرقابة كان حكمها خطأً ويجب تصحيحه وإعادة الرقابة البسيطة فقط لأنه هو الذي استأنف الحكم
نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢٤٥١ سنة ٤٦ ق

(١٣) لا يجوز الحكم على متفرر بالفقرة الرابعة من المادة السادسة الا اذا كل سبق الحكم عليه مرتين في جريمة تمرد وكان الحكم الثاني نهائياً ثم ارتكب بعد ذلك جريمة تمرد ثالثة في خلال الثلاث سنوات التالية لانقضاء العقوبة الثانية
نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ١٣ سنة ٤٧ ق

(١٤) القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نص صراحة على عدم الحكم بالرقابة على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة وبما أنه عند صدور هذا القانون قبل

بعد الاطلاع على قانون العقوبات فهذا يعتبر تعديلاً للمادة ٢٧٧ عقوبات
نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ — ٢٨ سنة ٤٣ ق

(١٥) بما أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ توجب المحاكم المراقبة كمقوبة
أصلية على من كان مندرجاً مشبوهاً وحكم عليه بالإدانة في سرقة أو في إحدى الجرائم المنصوص
عنها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية من هذا القانون وتنص المادة المباشرة منه على أن
المحكم بهذه العقوبة يكون من المحكمة التي تحكم بالمقوبة في هذه الجرائم السابقة الذكر

وبما أن جرائم الاشتباه اللينة بالمادة التاسعة المذكورة تقوم كلها على سبق ائثار المصوبه
وعلى فعل مادي من الأفعال اللينة بهذه المادة وعلى قصد جنائي ملازم لهذا الفعل المادي تلازماً
لا يكاد تصور انفصاله عنه فجزعة الاشتباه تتألف من سبق ائثار المشوبه لتسجيل صفة الاشتباه
عليه ونتيجه الى ما يترتب على الالتئام من محاكمته اذا لم يرضخ هو لفتضاه وهو الكف عما
أوجب الاشتباه فيه ومن فعل مادي هو المحكم بإدانة المندرج اذا ارتكب جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في هذا القانون ومن قصد جنائي متفرع من اقدمه على السود للاشتباه بارتكابه
هذه الجريمة والمحكم بإدانة فيها رغم سبق ائثاره مشبوهاً

فجزعة الاشتباه في هذه الحالة جريمة مستقلة ببلتها عن الجريمة التي يرتكبها المصوبه من الجرائم
المنصوص عليها في القانون ويضمر اعتبارها جريمة واحدة في هذه الحالة لا يجوز تطبيق المادة
٣٢ عقوبات بل يجب المحكم على المشوبه بمقوبة عن الجريمة التي ارتكبها وعن جريمة الاشتباه
بالمراقبة المنصوص عليها في القانون

نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ — ١١٠٩ سنة ٤٧ ق

(١٦) انظر الطاعن أنه وجد لدى البوليس من الأسباب الجديدة ما يؤيد ظنونه عن أمياله
المعتبه فيها وأعماله الجنائية وفي خلال الثلاث سنوات التالية للائتار ارتكب الطاعن ثلاث جرائم
تعد منطقة على المادة ١١٧ عقوبات فرقت عليه الدعوى العمومية باعتباره مشبوهاً وحكم
بمراقبته فطمن في هذا الحكم بأن الائتار سقط اثوات ثلاث سنين عليه قبل طلب المحكم عليه
بهذه المراقبة ولأن الجرائم التي ارتكبها لم تكن من الجرائم اللينة يسان حصر بالفقرتين الأولى
والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

فحصر النظر عما اذا كان يصح قياس ائثار الاشتباه على ائثار التفرص في حكم سقوطه
بعض ثلاث سنوات ما دام الغرض من الائتار تسجيل صفة الاشتباه على الشخص المندرج ونتيجه
رحمياً الى أنه من المعتبه في أحوالهم ودعوتهم للكف عما جملهم معتبها في أمره ما دام الغرض
من اسقاط أثره هو افتكاك المندرج نفسه من قيد الائتار ومحو ما طبعه من طابع ماس بالمعرف
والكرامة وأنه ما دام الامر كذلك فإن مدة سقوط الائتار يجب أن تنقطع بكل ما يعتبر
للمندرج قد عاد الى التفرص أو الاشتباه بوقوع ما يحقق هذا الوصف عنده كارتكابه جريمة من
الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من هذا القانون أو كان لدى
البوليس من الأسباب الجديدة ما يؤيد ظنونه عن أمياله المعتبه فيه وأعماله الجنائية

وبما أن جرائم التمدي التي وقعت منه تعتبر جرائم تمدي على النفس وأنها لأسباب جديدة لدى
البوليس تؤيد ظنونه عن أمياله الطاعن المعتبه فيه

نقض ٥ يونيو سنة ١٩٣٠ — ١١٣١ سنة ٤٧ ق

مرسوم بقانون

بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها

نحن قواد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور .

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ بوضع نظام للتجار بالمخدرات

وقرار التنفيذ الصادر في نفس التاريخ .

ونظراً لأن سوء استعمال الجواهر المخدرة يستلزم تعديل التشريع المعمول

به الآن وأنه يستحسن من جهة أخرى جعل هذا التشريع متناسباً مع التشريع

الاجنبى والتشريع الدولى .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول - أحكام عمومية

مادة ١ - تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة بعد

كجواهر مخدرة :

(١) الافيون الخام والافيون الطبي ومستحضراتهما .

(٢) المورفين والكوديين والديونين والهيريون وأشباه القلويدات

الآخرى للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الامزجة والمركبات

أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية (وضمنها الادوية المسببة بمضادات الافيون)

المحتوية على أية نسبة من الهيريون أو على نسبة ٢ من عشرة فى المائة من المورفين

أو الديونين أو ٨ من عشرة فى المائة من الكوديين أو أى نسبة تزيد على ذلك .

(٣) الكوكا - أوراقها وثمارها ومسحوقها وجميع مستحضراتها أو مشتقاتها

(٤) الكوكايين وأملاحه ومشتقاته والنوفوكايين وكل المستحضرات

المشتملة على كوكابين أو نوفوكابين بنسبة تزيد على واحد من عشرة في المائة .
(٥) الايجونين .

(٦) القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به في التجارة .

و كذلك كل مستحضر اقربازينى يحتوى على جوهر من الجواهر المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها أى ٢ من عشرة في المائة من المورفين أو الديونين و ٨ من عشرة في المائة من الكوديين وواحد من عشرة في المائة من السكوكابين أو النوفوكابين أو أى نسبة كانت من الهيروين .

ويجوز لوزير الداخلية — بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وبمقتضى قرار يصدر منه — أن يدخل في الكشف السابق ذكره أى اضافة أو تعديل يرى لزومه لصالح الصحة والآداب العامة .

ولا تنفذ الاضافات والتعديلات المذكورة فيما يتعلق بتطبيق نصوص هذا القانون الا بعد مضى شهرين من تاريخ نشر القرار الصادر باعتمادها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ — محظور على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفة وسيط في تجارة الجواهر المذكورة أو احرارها أو شرائها أو بيعها أو التنازل عنها إلا في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به .

الفصل الثانى — الجلب والتصدير

مادة ٣ — محظور على أى شخص أن يجلب الى القطر المصرى او يصدر منه اى جوهر مخدر إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية عن كل جلب او تصدير .

مادة ٤ — لا يمكن اعطاء رخص التصدير الا للأشخاص المرخص لهم

بالاتجار بتصدير المواد السامة . ويمكن اعطاء رخص الجلب للأشخاص المذكورين بعد :

(١) اصحاب الصيدليات او اصحاب المحلات المعدة لصنع المستحضرات الاقربازينية .

(٢) اصحاب معامل التحاليل الكيماوية او الصناعية او الابحاث العلمية

(٣) تجار المواد السامة المرخص لهم قانوناً .

(٤) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

(٥) الوكلاء او الوسطاء (القومسيونية) للتحصيلات الطبية او

الاقربازينية المرخص لهم قانوناً .

(٦) الاطباء البشريون والاطباء البيطريون وأطباء الاسنان المرخص

لهم وكذلك مديرو المستشفيات والمستوصفات .

ومع ذلك فان رخص الجلب لا يجوز اعطاؤها للاطباء البشريين والاطباء

البيطريين وأطباء الاسنان الحائزين لبلوامة الا اذا كان يدهم تذكرة الرخصة

المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين والمواد التالية لها من هذا القانون عن

الجواهر الموضحة بها .

ويجب على الطالب أن يبين في طلبه كمية وطبيعة الجواهر المخدرة التي

يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير لأجل

احتياجات مهنته أو تجارته وكذلك جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها

منه مصلحة الصحة العمومية .

ومصلحة الصحة الحق في رفض الترخيص المذكور أو تخفيض الكمية المطلوبة

مادة ٥ — لا يجوز تسليم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمرک الا لحاملي

رخصة الجلب المشار اليها في المادة السابقة أو لوكلاتهم عند الاطلاع على

الرخصة المذكورة .

ويجب أيضاً إبراز رخصة التصدير عند خروج المواد من الجمرک بقصد التصدير

مادة ٦ — لا يجوز جلب أو تصدير المواد المخدرة ضمن طرود محتوية على مواد أخرى .

وفي حالة ارسالها داخل طرد بوسته يجب أن يرسل الطرد موصى عليه وأن يبين عليه طبيعة وكمية ونسبة المواد المذكورة .

مادة ٧ — ممنوع منعاً باتاً جلب الأفيون الطبي الذي تقل نسبة المورفين فيه عن ١٠ في المائة وكل رسالة تجلب من هذا الجوهر يجب أن تكون مصحوبة بشهادة من القابضة توضح بها نسبة ما يحتوى عليه الأفيون من المورفين .
وينض النظر عن هذه الشهادة يكون لمصلحة الصحة العمومية الحق في عمل تحليل للجوهر قبل خروجه من الجرك .

الفصل الثالث — أحكام خاصة بالصيديليات

مادة ٨ — مع عدم الإخلال بنصوص القوانين واللوائح المعمول بها فيما يختص بالصيديليات يجب على الصيدالة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات واستعمالها أن يتبعوا نصوص المواد الآتية :

مادة ٩ — يجب أن تحفظ المواد المخدرة في أوعية توضع عليها بطاقة بيضاء وتكتب عليها البيانات بالأسود . وتكتب كلمة (سم) على البطاقة بالأبيض على شريط أسود .

مادة ١٠ — مع مراعاة ما هو مذكور بالمادة ٢١ بشأن تناكر الرخص لا يجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة بأى شكل كان بدون تذكرة طبية .

مادة ١١ — لا يجوز للصيدالة أن يصرفوا تناكر طبية محتوية على جوهر مخدر ما لم تكن هذه التناكر مستوفية للشروط الآتية :

يجب أن تكتب بالخبر أو بقلم الايدين بكيفية واضحة وأن تذكر فيها كمية الجوهر المخدر بالأرقام والحروف .

ويجب أن تؤرخ التناكر وتمضى بالكامل ويبين بها علاوة على ذلك

عنوان الموقع عليها وكذلك رقم التليفون اذا كان عنده تليفون .

ويجب أيضاً أن يبين بها اسم المريض وعنوانه وسنه .

مادة ١٢ - لا يجوز للصيادلة تحضير تذكرة طبية تحتوي على جواهر مخدرة غير الكوديين ولا أن يصرفوا تلك الأدوية اذا انقضت مدة تزيد على سبعة أيام من تاريخ كتابة التذكرة واذا كان بالتذكرة محاليل للحقن تحت الجلد فيجب ألا تتجاوز هذه المدة يومين ولا يحسب ضمن هذه المدة اليوم الذي حرره فيه الطبيب التذكرة .

مادة ١٣ - لا يجوز تكرار تحضير التذكرة المحتوية على جواهر مخدرة الا بموجب تذكرة جديدة .

والتذكرة الطبية المحتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكايين أو كوديين يجوز تكرارها بشرط ألا تتجاوز نسبة هذه المواد النسبة المنصوص عليها في المادة الاولى وألا يتجاوز مجموع كميتها ثلاثة سنتيجمات .
ولا يجوز تكرار تحضير التذكرة الطبية المحتوية على احدى المواد المذكورة بالمادة الاولى السابقة بأية نسبة كانت الا بموجب تذكرة طبية جديدة اذا كانت معدة للحقن تحت الجلد .

مادة ١٤ - المستحضرات الخصوصية المصنوعة في الخارج في أوفي القطر المصرى المعدة لتناولها من الفم أو للاستعمال من الظاهر وتكون محتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكايين أو كوديين يجوز صرفها بدون تذكرة طبية بشرط ألا تزيد نسبة هذه الجواهر فيها عن النسبة المنصوص عليها في المادة الاولى وألا يزيد مجموع كميتها عن ثلاثة سنتيجمات .

والمستحضرات الخصوصية المحتوية على أى جوهر من الجواهر المبينة بالمادة الاولى بأية نسبة كانت لا يجوز صرفها بدون تذكرة طبية اذا كانت معدة لاستعمالها للحقن تحت الجلد .

مادة ١٥ - لا يجوز للصيادلة صرف تذكرة طبية موصوف بها كوكايين

أو نوفوكاين لاستعماله كقطرة أو لاستعماله من الظاهر اذا زادت كمية الكوكاين أو النوفوكاين عن عشرين سنتيجراما في المحلول كله أو اذا زادت نسبة احدى هاتين المادتين عن ٢ في المائة .

أما اذا كان الكوكاين أو النوفوكاين قد أمر به الطبيب للاستعمال الباطنى فيجب أن يخلط بجوهرين على الاقل من الجواهر الطبية الفعالة اذا تجاوزت كمية الكوكاين أو النوفوكاين عشرين سنتيجراماً في التركيب كله .

مادة ١٦ — لا يجوز للصيادلة أن يستعملوا الافيون الخام أو الافيون المسحوق (الطبي) في المستحضرات الاقربازينية الا اذا كان محتوياً على ١٠ في المائة من المورفين بالضبط .

مادة ١٧ — اذا كان الدواء معداً لمعالجة الاسنان فعلى الصيدلى أن يكتب على بطاقة الدواء المنصرف كلمتي (للأسنان فقط) .

واذا كان الدواء معداً للحيوان وجب أن يكتب على البطاقة كلمتا (للحيوان فقط) .

مادة ١٨ — كافة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية أو المنصرفة منها يجب قيدها في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية . ويذكر في القيد بحروف واضحة وسهلة القراءة فيما يختص بالوارد تاريخ الورود واسم وعنوان البائع ونوع وكمية الجوهر المخدر وفيما يختص بالمنصرف يذكر ما يأتي :

(١) اسم وعنوان محرر التذكرة .

(٢) اسم المريض ولقبه وعنوانه وسنه .

(٣) التاريخ الذي صرف فيه الدواء والرقم المتسلسل المقيد به في دفتر

التذاكر الطبية وكذا كمية المخدرات التي يحتوي عليها .

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التي يصدرها

قرار وزارى .

مادة ١٩ — لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها بأى حال من الاحوال ويجب أن تحفظ بالصيدلية ويبين بها تاريخ صرف الدواء . ومع ذلك فإنه يحق لحاملها أن يطلب من الصيدلية أن تعطيه صورة من التذكرة يوضع عليها ختم الصيدلية وتاريخ ورقم قيدها فى الدفتر الخاص .

مادة ٢٠ — يجب حفظ الدفاتر والتذاكر المذكورة بالمواد السابقة لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد حصل بالدفتر وأن تكون تحت تصرف مفتشى مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٢١ — يجوز للصيدالة صرف جواهر مخدرة بموجب تذكرة الرخص المنصوص عليها فيما يلى وبالكميات المبينة على هذه التذاكر للأشخاص المذكورين بعد .

الاطباء البشريون والاطباء البيطريون وأطباء الاسنان وأصحاب معامل التحاليل أو محلات المستحضرات الاقربازينية ومدير والمستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعليم .

مادة ٢٢ — تذكرة الرخص المذكورة بالمادة السابقة تصرف من مصلحة الصحة العمومية بعد تقديم طلب يبين به ما يأتى :

(١) طبيعة الجواهر المخدرة المحتاج لها الطالب .

(٢) الكمية اللازمة للطالب مدة ستة شهور .

(٣) جميع البيانات الاخرى التى يمكن أن تطلبها مصلحة الصحة العمومية وإذا كان قد سبق للطالب أن حصل على تذكرة رخصة بالكميات التى استفدها وجب عليه أن يرفق هذه الرخصة بطلبه وتذكرة الرخصة المعطاة لاطباء الاسنان لا يمكن أن يصرف لهم بمقتضاها الا المخدرات الآتية : امبول الكوكايين والادرنالين (٢ فى المائة من الكوكايين على الاكثر) وامبول النوفوكايين (٥ فى المائة من النوفوكايين على الاكثر) .

ولمصلحة الصحة العمومية دائماً الحق فى رفض اعطاء الرخصة أو تخفيض

الكمية المطلوبة وللطالب أن يرفع شكواه من ذلك الرفض الى الوزير الذى يقضى فيها بصفة نهائية ولا يجوز الطعن فى قراره أمام المحاكم .

مادة ٢٣ — يجب أن يبين تذكرة الرخصة :

(أولاً) اسم حامل تذكرة الرخصة ولقبه وصناعته وعنوانه .

(ثانياً) مجموع كمية الجواهر المخدرة التى يمكن الحصول عليها بموجب تذكرة الرخصة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها له فى الدفعة الواحدة .

ويجب أن تؤرخ تذكرة الرخصة ويوقع عليها من موظف بصاحبة الصحة الذى أعطاها .

مادة ٢٤ — يجب على الصيادلة أن يبينوا على تذكرة الرخصة الكمية المنصرفة وتاريخ الصرف وأن يضعوا امضاءهم بجانب هذه البيانات .

مادة ٢٥ — يجب على الصيادلة سواء كانوا أصحاب أو مديرى صيدليات أن يرسلوا الى مصلحة الصحة العمومية فى الأسبوع الأول من شهر يناير وابريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفاً تفصيلياً عن الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة فى خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك بملء الأرائيك التى تعطىها لهم المصلحة .

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٢٦ — الاتجار بالجواهر المخدرة يجب أن يكون خاضعاً للقواعد الخاصة المذكورة بعد وذلك بدون اخلال بتطبيق أحكام القوانين واللائح المعمول بها بشأن الاتجار بالمواد السامة .

مادة ٢٧ — لا يجوز للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالمواد السامة أن يبيعوا أو يسلبوا أو يتنازلوا بأية صفة كانت عن الجواهر المخدرة الا للأشخاص المرخص لهم أيضاً بهذا الاتجار وللصيادلة من أصحاب أو مديرى الصيدليات

والاشخاص الذين يدهم تذكار الرخص المنصوص عليها بالمادة ٢١
ويجب عليهم فيما يتعلق بالفئة الأخيرة من هؤلاء الأشخاص أن يتبعوا
نص المادة ٢٤

مادة ٢٨ — جميع الجواهر المخدرة الواردة للحل المرخص له بالاتجار
بالمواد السامة أو المنصرفة منه يجب بعد قيدها في دفاتر المواد السامة أن يعاد
قيدها في دفاتر خاصة للوارد والصادر تكون صفحاتها مرقومة ومحتومة بختم
مصلحة الصحة العمومية .

ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورد أو الصرف واسم البائع أو
المشتري وغوانه وكمية وطبيعة الجواهر المخدرة وكذلك جميع البيانات التي تقررها
مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٢٩ — على تجار المواد السامة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى
مصلحة الصحة العمومية في أثناء الاسبوع الاول من كل شهر كشفاً مبيناً به
الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة في خلال الشهر السابق وذلك بملاء
الارانيك التي تعطيها لهم المصلحة .

الفصل الخامس

الاتجار بالافيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري

مادة ٣٠ — مع عدم الاخلال بتطبيق الاحكام المدونة بالقوانين واللوائح
المعمول بها الخاصة بالاتجار بالمواد السامة والاحكام المدونة بالفصل الرابع من
هذا القانون يكون الاتجار بالافيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري
خاضعاً للشروط الآتية :

(أولاً) يكون الترخيص بذلك بمقتضى رخصة خاصة تعطى من وزارة
الداخلية بناء على طلب من مصلحة الصحة العمومية بحسب الشكل وطبقاً للقواعد
النافذة على الرخص المتعلقة بالاتجار بالمواد السامة .

(ثانياً) وهذه الرخصة تعطى حاملها حق شراء الافيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري لتصديره للخارج . ومع ذلك فإنه يجوز لحامل الرخصة أن يبيع الافيون للصيديات ومعامل التحاليل وكذلك لمحات المستحضرات الاقربازينية حسب الشروط التي تقررها مصلحة الصحة العمومية اذا ذكر ذلك في الرخصة .

ويجوز لمصلحة الصحة العمومية أيضاً أن تبيع للتجار المرخص لهم أن يبيعوا الافيون لبعضهم لتكئة الرسائل التي يصدرونها للخارج .

الفصل السادس — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٣١ — يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠ جنيهات الى ٣٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(١) كل شخص صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص المنصوص عليه بالمادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون اخلال بالأحكام التي تطبق في مسائل التهريب .

(٢) كل صيدلي سواء كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يصرفها بأية صفة كانت بدون تذكرة طبية أو تذكرة رخصة أو بكميات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو عن الكميات المبينة بتذكرة الرخصة .

(٣) كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة أو بالافيون الخام يخالف أحكام الفقرة الاولى من المادة السابعة والعشرين أو المادة الثلاثين من هذا القانون .

(٤) كل صيدلي وكذا كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة لا يمسك البقار الخاصة المذكورة بالمادتين ١٨ و ٢٨ أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من

القيد بالدفتر المذكورة .

(٥) كل شخص ليس من الصيدلة أو من الاشخاص المرخص لهم بالايجار بالجواهر المخدرة .

(١) يكون قديع جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت (ب) يكون قد حاز أو احرز أو اشترى جواهر مخدرة ما لم يثبت انه يجوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون .

(٦) كل شخص يشرع في ارتكاب اية مخالفة من المخالفات السابق ذكرها مادة ٣٢ — لا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنيهاً في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كان بيع الجواهر المخدرة أو تسليمها أو التنازل عنها قد حصل لشخص يقل عمره عن ٢١ سنة .

(ب) اذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان وذلك بدون اخلال بتطبيق الاحكام العامة من قانون العقوبات ان كان هناك عود بحسب الاحكام المذكورة .

مادة ٣٣ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أى زمن كان لنفس الفعل فتكون العقوبة الحبس مدة سبعة أيام وغرامة مائة قرش .

مادة ٣٤ — علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يحكم على المخالف بالاييقاف عن حق تعاطي مهنته أو صناعته أو تجارته مدة تتراوح من ثلاثة أشهر الى سنتين اذا كان يتعاطى مهنته أو صناعة أو تجارة تستوجب الحصول على اذن أو رخصة .

وإذا كان قد سبق في أى وقت الحكم على المخالف بعقوبتين لنفس المخالفة فيحكم القاضي بسحب الاذن أو الرخصة للبدن المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو نهائياً .

مادة ٣٥ — يحكم القاضي علاوة على ذلك باغلاق الصيدية أو المحل المرخص له بالأتجار بالمواد السامة لمدة تتراوح من ١٥ يوماً لسته شهور أو نهائياً على حسب جسامه المخالفة فى الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كانت قد صرفت جواهر مخدرة بدون تذكرة طبية أو بكمية تزيد على الكمية المرخص بها فى هذا القانون .

(٢) اذا وجدت فى الصيدية أو فى المحل كميات من المخدرات تزيد أو تنقص عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتج من القيد فى الدفاتر الخصوصية المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٣٦ — مع عدم الاخلال بتطبيق أى نص خاص فيما يتعلق باغلاق المحلات العمومية أو بيوت العاهرات يجوز للقاضى أن يحكم أيضاً على المخالف باغلاق أى حانوت (دكان) له أو محل يدخله الجمهور وذلك لمدة تتراوح من خمسة عشر يوماً الى ستة شهور اذا حصل فيه — بأية صفة كانت — بيع أو تسليم جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو اذا وجدت فيه كميات من هذه الجواهر بالمخالفة لنصوص هذا القانون .

مادة ٣٧ — يحكم فى جميع أحوال المخالفات بضبط ومصادرة الجواهر المخدرة . .

مادة ٣٨ — يخصص بالطريقة الادارية ١٠ فى المائة من قيمة الغرامات المتحصلة طبقاً لأحكام هذا القانون كمكافأة للاشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة التى ارتكبت بسببها المخالفة أو يسهلون بأى طريقة كانت ضبط هذه الجواهر .

مادة ٣٩ — مؤقتاً الى أن يمكن وضع نصوص أخرى يعتبر كل اخلال

بنصوص هذا القانون — في حالة اقامة الدعوى أمام المحاكم المختلطة — انه من المخالفات ويماقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات مع بقاء العمل بنصوص المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦

الفصل السابع — أحكام وقتية وختامية

مادة ٤٠ — جميع الرخص الحالية الخاصة بشراء الجواهر المخدرة ويعنها وتصديرها الغير مطابقة لأحكام هذا القانون تعتبر كأنها ملغاة بعد مضي ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية .

مادة ٤١ — يلغى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للتجار بالجواهر المخدرة .

مادة ٤٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له

صدر بمرأى طابدين في ٢٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

الاعطام

(١) يطالب كل من أحرز مركبات الحفيش ومشتقاته أيا كانت أسلؤها التي تحتل لها أو تعرف بها في السوق ليتنح احراز ما دخله الحفيش بالتركيب أو الخلط أيا كان ما اختلط به وعلى أية صورة وقع الخلط أو التركيب

وليس المراد من عبارة أى اسم تعرض به في التجارة الا اعتبار جميع المشتقات والمتحضرات من الحفيش أو المواد المخدرة أيا كان اسمها في السوق وتؤيد هذا النظر المادة الاولى تقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٩١ سنة ٤٦ ق

(٢) زارع الأفيون اذا أحرز متزوج زراعته لاعقاب عليه وان احرازه أمر طبيعي مادامت زراعة الحشيش مصرح بها

تقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٤٠ سنة ٤٦ ق

تقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ — ٩٥٢ سنة ٤٦ ق

تقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٤١ سنة ٤٦ ق و ٣١٥ سنة ٤٤ ق

(٣) ضبط للواد المخدرة عند التهم دليل مادي على الاحراز والاتجار

تقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٨٢٥ سنة ٤٦ ق

(٤) الوسيط في تجارة المواد المخدرة يساقب بالقوة الواردة في ذلك القانون في المادة ٢١ منه

نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ — ٢٧٩ سنة ٤٦ ق

(٥) لاثبات الاتجار في المواد المخدرة ليس من الضروري أن يثبت حصول عملية تجارية من حائز المادة ومشتريه بل يكفي شهادة الشهود بأنه يجر في هذه المادة ومنبط المادة المخدرة بديكاته دليل على ذلك

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٩٧٢ سنة ٤٦ ق

(٦) الأصل معاقبة من يعزز المواد المخدرة أيا كان القرض من احرارها ما لم يثبت أنه يجرها بموجب رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب نص من نصوص هذا القانون
نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢٠٩٨ سنة ٤٦ ق

(٧) الأطباء الذين كان لديهم مواد مخدرة ولا زالت في حيازتهم بعد صدور قانون المخدرات لاعتقاب عليهم حيث أن القانون لم ينس على الزامهم اما بعدلها أو التصريح لهم بأخذ رخص عنها
نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — ١٣٥٥ سنة ٤٦ ق

(٨) من ارتكب جريمة احرار مواد مخدرة قبل صدور القانون الجديد يعتبر عائداً حيث نصت المادة ٢٥ منه فقرة ثانية على اعتبار من يخالفه عائداً اذا سبق الحكم عليه في أي زمن كان لنفس المخالفة

نقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ — ٣٦٨ سنة ٤٦ ق

(٩) جرائم احرار المواد المخدرة لا يشترط فيها توفر ركن عمد خاص الا مجرد العلم والارادة ولا يشتر تحققها الى وجود فكر تدليسي أو قصد سيء
احراز شخص وتماطيه مادة مخدرة بموجب تنحكرة طبية لا يشفع له في احرار مادة أخرى مخدرة

نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ١٧٦٣ سنة ٤٥ ق

(١٠) جريمة احرار مواد مخدرة هي من جرائم العمد فستلزم مع الحيازة علم التهم بأن ما يعمل مادة مخدرة من الأشياء الممنوع احرارها بلا مسوغ قانوني
نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ — ٥٤٨ سنة ٤٦ ق

(١١) اذا ضبط متهم باحرار مادة مخدرة وأثناء التحقيق ضبط آخر بمادة مخدرة أيضاً فادعى الثاني أن المادة التي معه أخذها من الأول فلا يسمل للاول قضيتان بل قضية واحدة حيث لا يصح محاكمة متهم مرتين عن تهمة واحدة

نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ — ٧٩٨ سنة ٤٦ ق

(١٢) كلوريدات اللورفين تعتبر من المواد المأقبة على احرارها والاتجار بها وليس من الضروري أن يبين في الحكم النسبة للتوبة اللورفين الموجود بهذا التركيب فان القانون لم يشترط في املاح اللورفين نسبة ما وما اشترط هذه النسبة الا في المركبات والمستحضرات والادوية

نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ — ١٣٢٨ سنة ٤٦ ق

(١٣) اذا طُلقت المحكمة الفقرة ٦ من المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٥ على متهم باحراز مواد مخدرة وأثبتت المحكمة في حكمها أن غرض المتهم هو الاتجار بهذه المادة مع أنه لم يثبت لديها تبرئ المتهم هذه المواد للبيع فلا يصح أن يعتبر هذا معطناً على الحكم لأن الفقرة المذكورة لا تشترط لتوقيع العقوبة سوى مجرد الاحراز ولم تشترط اثبات أن الاحراز هو للاتجار هذا اذا لم يثبت أن الحيازة لمجرد التعاطي الفضي في هذه الحالة يعاقب المتهم بالعقوبة المحففة .

نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — ٢١٠٠ سنة ٤٦ ق

(١٤) القانون جعل في مواد المخدرات حد أدنى للعقوبة فلا يجوز ائتمارها عن هذا الحد

نقض أول مارس سنة ١٩٢٦ — ٥٩٧ سنة ٤٣ ق

نقض ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ — ٦٧٦ سنة ٤٣ ق

(١٥) في المواد المخدرة لا يجوز ائتمار العقوبة عن الحد الأدنى الوارد في هذا القانون

نقض أول يونيو سنة ١٩٢٦ — ١٠٦٤ سنة ٤٣ ق

(١٦) قانون المخدرات قانون خاص ولا تسرى عليه للسادة ١٧ عقوبات لأنها خاصة

بالجنائيات فقط

نقض أول يونيو سنة ١٩٢٦ — ١٠٤٦ سنة ٤٣ ق

(١٧) المادة الثانية من الرسوم بالقانون الخاص بوضع نظام للاتجار بمواد مخدرة واستعمالها جعل من هذه للمخدرات المورفين والكودين والديونين والمورين واشباه القلويدات الأخرى للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وعلى ذلك يكون كلوريدات المورفين هي من أملاح المورفين ويكون مشتق المورفين من الجواهر المخدرة وليس في هذه المواد تهديد بنسبة معينة والقيود بنسبة معينة إنما هي الامزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية المحتوية على أي نسبة من المورفين أو على نسبة ٢ من ١٠ من المورفين أو المديونين أو ٨ من ١٠ من الكودين أو أي نسبة تزيد على ذلك

نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٨ — ١٩٨ سنة ٤٥ ق

(١٨) المادة ٣١ من قانون وضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها الصادر في ٢١ مارس

سنة ١٩٢٥ بينت أنواع الاتجار المحرمة قانوناً فالذا صدر الحكم بمقالب المتهم بالاتجار بالمواد

المخدرة بدون أن يبين نوع الاتجار وطريقته فإن الواقعة تكون غير مبينة البيان السكافي

نقض ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ — ٥٨٩ سنة ٤٥ ق

(١٩) لم يشترط للقانون ركن عمد خاص في مسائل احراز المخدرات والاتجار بها فالمد

متوفر فيها بمجرد العلم والارادة كما هو الحال في كل جريمة يعاقب عليها القانون وبمجرد الفعل

اللاذي يفترض منه توفر هذين الطرفين ما لم يثبت العكس

نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ — ٦٠٠ سنة ٤٧ ق

(٢٠) مجرد احراز المواد المخدرة كاف وحده لتطبيق المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة

وأن لا محل لتطبيق المادة ٣٦ منه الا اذا ثبت أن الاحراز كان بقصد الاستعمال أو التعاطي

نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨١٥ سنة ٤٧ ق

(٢١) الأحكام الصادرة بموجب قانون احراز الحشيش ولائحة الاتجار بالمواهب العامة القديمين لا تصلح لأن تكون أساسا للمود اذا ارتكب اللهم لأول مرة جريمة بموجب قانون للمخدرات الجديد وذلك لأن المود في القوانين المشار إليها كان خلافا غير مقيد بقواعد المود العامة وكان منصوبا عليه في القوانين نفسها وأن عبارة في أي زمان كان الواردة في المادة ٣٢ من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لا تسرى على الوقت السابق على صدور القانون المذكور وكذلك القواعد العامة للمود لا تسرى لان القانون الجديد أشد من القوانين السابقة فلا يمكن تطبيقه .

محكمة المنصورة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ — ٨٤١ بتدر المنصورة سنة ١٩٢٥

(٢٢) يعتبر اللهم عائداً ويجب تطبيق المادة ٣٢ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ اذا كان سبق الحكم عليه بعقوبة لاحرازه مواد مخدرة قبل صدور هذا القانون لان نص المادة ٣٢ منه عام اذ نصت لا يكون الحبس أقل من ستة أشهر اذا كان المخالف سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أي زمان كان

تقضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ — ٤٤ سنة ٤٦ ق

(٢٣) قانون المخدرات الجديد صريح في أن السوابق التي توجب تشديد العقوبة هي السوابق على الاطلاق بنير قيد

تقضى ٧ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٨٣ سنة ٤٥ ق

(٢٤) ذكر المحكمة بأن للهم سوابق مع أنه ليس له الا سابقة واحدة لا تنير من وصف الجريمة خصوصا في جنح المخدرات وليس ثمة ضرورة لتبيان ما اذا كانت السابقة قديمة أو حديثة في جرائم المخدرات لان قانون الجواهر المخدرة في المادة ٣٢ تقضى بتشديد العقوبة على من سبق الحكم عليه في جريمة مماثلة معها كان الزمن الذي مضى على الحكم المذكور

تقضى ٦ مارس سنة ١٩٢٨ — ٤٥٦ سنة ٤٥ ق

(٢٥) بما أن نص القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ المادة ٣٢ منه صريح أنه متى كان المخالف قد سبق الحكم عليه عن نفس المخالفة في أي زمن كان فلا تقل مدة العقوبة الواجب الحكم بها عن الحبس لمدة ستة أشهر أو عن غرامة ٥ جنيه

تقضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٦٠ سنة ٤٣ ق

تقضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٥٧ سنة ٤٣ ق

تقضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٦١ سنة ٤٣ ق

تقضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ — ١٩٥٩ سنة ٤٣ ق

تقضى ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ — ٢٣٥ سنة ٤٤ ق

(٢٦) متى اثبتت المحكمة ان الاحراز كان يقصد التماطي الشخصي فالمادة ٣٦ من قانون المخدرات هي الواجب تطبيقها

تقضى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ — ١٥٠٣ سنة ٤٧ ق

فهرست هجائی

سبل للمواصلات — ۳۱۶ و ۳۱۷
سفن — ۳۱۶ و ۳۱۷
سمك : تسميه — ۳۱۰ و ۳۱۱
سياج وحدود — ۳۱۳
صفائح أو غر أو ألواح موضوعة على
الشوارع أو الأبنية — ۳۴۱ فقرة ثانية
شجر وزرع — ۳۲۱
» مقروس بالشوارع الخ — ۱۴۰
عشش الخفراء — ۳۰۹
علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ —
۳۱۶ و ۳۱۷
مبان — ۳۱۶ و ۳۱۷
» معدة للعبادة — ۱۳۸ فقرة ثانية
» » للتنع العام — ۱۴۰
جاری مياه — ۳۱۶ و ۳۱۷
محصولات — ۳۲۰ و ۳۲۱ فقرة أولى
و ۳۲۲ و ۳۴۰ فقرة أولى و ۳۴۲
فقرة ثالثة
محلات مخصصة للخدمة الدومية بنزع
خضرتها أو أحجارها الخ — ۳۴۱ فقرة
أولى
منقولات النير — ۳۴۲ فقرة أولى
نور الطرق المومية — ۳۴۱ فقرة ثالثة
آطر (انقلافا) — ۱۴۰
إمبات
الامور المتقنوف بها — ۲۶۱
الاشتراك في الزنا — ۲۲۸
حسن نية الموظف للرتكب للعل — ۵۸
اجتماعات عامة (ر ق ۱۴ سنة ۱۹۲۳)
اجهاض

(۱)

إباحة (ر . أسباب الإباحة)
إنصاف بصفة كاذبة (ر . اختلاس الألقاب
والوظائف)
اتفاقات جنائية — ۴۷ مكررة
دعوة للانضمام اليه — ۸۴ فقرة ۲
إتلاف واضرار وتخريب وتدمير (ر . أيضا
حريق . نهب)
آثار — ۱۴۰
أرض منزوعة — ۳۲۰ — ۳۲۲
و ۳۴۰ فقرة أولى و ۳۴۲ فقرة ثالثة
أشياء مخصصة للعبادة — ۱۳۸
اعلانات ملصقة بأمر الحكومة — ۳۳۹
فقرة ثانية
آلات تجارية — ۳۱۷
آلات زراعية — ۳۰۹
أوراق تجارية الخ — ۳۱۹
» وسندات شخصية — ۳۱۹
و » متعلقة بالحكومة ۱۳۳
و ۱۳۴ و ۳۱۹
بضائع الخ بواسطة عصابة وبالقوة الجبرية
— ۳۲۰
جسور — ۳۱۶ و ۳۱۷
» تسبب عنه غرق — ۳۱۴
حدود — ۳۱۳ و ۳۱۶ و ۳۱۷
حيوانات بنير قصد — ۳۴۲ فقرة ثانية
حيوانات مسدداً — ۳۱۰ و ۳۱۱
و ۳۱۲
زرائب اللوانى — ۳۰۹

إذا كان المختلس موظفا فحيز من أجور
العملة — ١٠٠

إذا كان المختلس موظفا فحيز أجور عملة
لم يشغلهم — ١٠١

اختلاس في حالة الغفلة — ٢٨٥
و ٢٨٩

اختلاس الألقاب والوظائف الخ

اتصاف بصفة كاذبة أو بزي موظف
لقبض على شخص بدون وجه حق —
٢٤٤

تداخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو
اذن — ١٣٦

تزي بزي موظف لارتكاب سرقة —
٢٧٠ فقرة رابعة

لبس كسوة رسمية أو تقليد نيشان بدون
حق — ١٣٧

اختلاس وكلاء المائتين — ٢٩٢

اخفاء

أشياء مسروقة — ٢٧٩

أموال المفلس — ٢٩٢

بضائع ممنوع دخولها — ١٩٢

جسوس — ٧٦

جثة قتيل — ٢٠٣

طفل حديث الولادة — ٢٤٥

فار من الخدمة العسكرية — ١٢٧

متهم أو موقوف عليه الخ — ١٢٦

آداب : الجرائم المتعلقة بها
انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف

الخ — ١٥٥

تخريب الشبان على التفجور — ٢٢٣
و ٢٢٤

تخريب المسارة على التفجور — ٢٣٨
فقرة ثالثة

استفاد عمداً بضرب أو نحوه — ٢٢٤

استفاد باعطاء أو استعمال أدوية أو
وسائل أخرى — ٢٢٥ و ٢٢٧

رضا المرأة بالاستفاد — ٢٢٥ و ٢٢٦
شروع في استفاد — ٢٢٧

مسؤولية الطبيب للمقط الخ — ٢٢٧
احتكار بضائع — ٣٠٠ و ٣٠١

احتال على قاصر — ٢٩٤

أحراز السلاح (ر ٠ ق ٨ سنة ١٩١٧)
أحكام ملحق تفتيشها على شرط — ٥٢

٥٤

أخبار بأمر كاذب

أحكامه — ٢٦٤

عقوبته — ٢٦٢

أخبار كاذبة

مقصود بها احتكار شيء ٣٠٠ و ٣٠١

مقصود بها تكدير السلم العام — ١٦٢
أختام (ر ٠ ختم . فلك أختام)

اختراعات ومؤلفات

تقليدها بواسطة الطبع أو الصنع —
٣٠٣ و ٣٠٤

اختصاص المحاكم الأهلية — ١

اختلاس

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو
مارة الخ — ٢٩٩

اختلاس أشياء معجوز عليها — ٢٩٧
اختلاس أموال أميرية :

إذا كان المختلس أميناً عليها — ٩٧
إذا كلف المختلس مأموراً لتتصلي الخ

٩٧ —

إذا كان المختلس موظفاً — ١٠٣

أسرة ملكية

عيب في حق أحد أعضائها — ١٥٨

أسعار — تسبب في علوها أو انحطاطها —

٣٠٠ و ٣٠١

اسقاط (ر . اجهانس)

أسلحة (ر . سلاح)

اشتراك

أحكامه الخاصة :

اتخاقت جنائية — ٤٧ مكروية

اغراء بواسطة الصحف الخ — ١٤٨

تفالس بالتدليس — ٢٨٦

تفالس بالتقصير — ٢٩٢

جرائم الصحافة — ١٦٦ مكروية

زنا : عقوبته — ٢٢٧

زنا : إثباته — ٢٣٨

أحكامه العامة :

تعريفه — ٤٠ و ٤٨

عقوباته — ٤٩ — ٤٤

أشخاص — المخالفات المتعلقة بهم :

اللقاء أحجار الخ — ٣٤٥

اللقاء قاذورات — ٣٤٤ و ٣٤٥

ترك الاولاد يهيمون — ٣٤٦

ترك المجانين يهيمون — ٣٤٦

سب فيه علي — ٣٤٧ فقرة أول

مشاجرة وايفاء خفيف — ٣٤٧

فقرة ثانية

أشتال شاقة — ١٤ و ١٥

أشتال عمومية

اختلاس ممتلكات العمال أو نحوها —

١٠٠ و ١٠١

انتفاع الموظف منها — ١٠٢

تسخير بدون حق — ١٠٠ و ١١٥

زنا الزوج — ٢٣٩

زنا الزوجة ٢٣٥ — ٢٣٨

» » وعذر زوجها في قتلها —

٢٠١

مخالفات متعلقة بالأداب — ٣٣٨

هتك عرض — ٢٣١ و ٢٣٢

هتك عرض بالإكراه — ٢٣٠

وجود بحالة منافسة للأداب — ٣٣٨

فقرة أولى

إدارة أموال وأموال المحكوم عليه — ٢٥

أدوية (ر . مواد ضارة)

أديان

انتهاك حرمة الأديان — ١٣٨

تفويض على إقامة الشتمات الدينية ١٣٨

تمد على أحد الأديان — ١٣٩

فتح أحد رؤساء الهيئات في الحكومة

١٦٩ —

أسباب الإيابة

الاسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعي — ٢٠٩ — ٢١٥

الاسباب العامة :

أفعال الموظفين الاميرين — ٥٨

ارتكاب فعل عملا بحق — ٥٥

أسباب تخفيف العقاب (ر . أيضاً ظروف

مخفية)

الاسباب الخاصة :

تلبس بالزنا : قتل — ٢٠١

دفاع عن النفس — ٢١٥

الاسباب العامة :

حدائة السن — ٦٠ و ٦١ و ٦٥ و ٦٦

استجواب بالتعذيب (ر . تعذيب)

استعمال في التزوير (ر . تزوير)

وكلاء الدول السياسيين — ١٦١

افران

تنظيفها — ٣٣١ فقرة أولى

حريق نافي منها — ٣١٥

اكرام

اكرام الشهود — ٢٥٩

التوقيع على ورقة بالاكرام — ٢٨٢

المحصل على مبلغ بالاكرام — ٢٨٢

اكرام على بيع — ١١٤ و ١١٦

آلات (ر . سلاح)

آلات مفرقة (ر . قنابل)

آلات يستعان بها على ارتكاب جرائم :

تركها في الطرق الخ — ٣٣٠ فقرة رابعة

عملها — ٢٨١

مصادرتها — ٣٠

الغالب القمار

مخلات القمار — ٣٠٧

يا نصيب (لوترية) — ٣٠٨

القاء

أجسام صلبة أو قاذورات على انسان —

٣٤٤ و ٣٤٥

أجسام صلبة أو قاذورات على عربات أو

بيوت — ٣٤٠ فقرة ثانية

أشياء خطيرة في الطريق — ٣٣٠

فقرة ثانية

أشياء في الليل أو الترع تنوق الملاحه

الخ — ٣٤٠ فقرة ثالثة

مواد ضارة في المياه — ٣٣٥

امتداح

امتداح الأمور التي تعد جنائيات أو جنج

وذلك بواسطة الصحف الخ — ١٠٤

تعرض لنعها — ٣١٨

أشياء محجوز عليها

اختلاس المالك الحارس لها — ٢٩٧

اختلاسها للمعبر في حكم السرقة — ٢٨٠

أشياء مضبوطة

مصادرتها في حالة الحكم بقوة — ٣٠

أصرار سابق

تمريفه — ١٩٥

أضرار (ر . اطلاق الخ . حريق . نهب)

أهانة غير جائزة قانوناً

الاعلان عنها في الصحف الخ — ١٦٦

أعدام

عقاب — ١٣

اعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب)

اعلانات

ترع أو تزيق الاعلانات الملصقة بأمر

الحكومة الخ — ٣٣٩ فقرة ثانية

اغتيال بمجلة متافية للمياه — ٣٣٨ فقرة أولى

اغتياب (ر . أيضا اختلاس)

اغتياب أرض بتل حدودها الخ —

٣١٣

اغتياب الطرق العمومية — ٣٢٨

اغتياب بالقوة

اغتياب عقد أو سند الخ — ٢٨٢

اغتياب شيء ما — ٢٨٣ و ٢٨٤

شروع في ذلك — ٢٨٣

اغراء (ر . تحريض)

اقتراء (ر . أيضا أهانة . تعد سب . قذف)

أهانة واقتراء بواسطة الصحف الخ على :

الحاكم والمحيطان النظامية — ١٦٠

للموظفين العموميين ورجال الضبط —

١٥٩

الكتاب الثاني الباب الثاني
الجنايات المضرة به من جهة الخارج —
الكتاب الثاني الباب الأول
أمن عام — للمخالفات المتعلقة به :

القضاء أشياء خطيرة على المارين — ٣٣٠
فقرة ثانية

بناء آيل السقوط — ٣٣٠ فقرة أولى
ترك آلات وأسلحة في المجلات المرمية —
٣٣٠ فقرة رابعة

حيوانات — ٣٣٠ فقرة ثالثة و ٣٣١
فقرتان ثانية وثالثة

سورج وألأب نارية — ٣٣٢ فقرة أولى
طلقات نارية — ٣٣٢ فقرة ثانية

عدم التحفظ على مجنون في حالة هياج —
٣٣١ فقرة ثانية

أموال أميرية (ر . اختلاس)
انتفاع الموظف من الاعمال الخاصة عليه — ٦٠٢

انتهاك

حرمة المنازل — ١١٢
ملكية المقارنات — ٣٢٣ — ٣٢٧
ملكية المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية
— ٣٠٣ — ٣٠٦

أثني (ر . أيضا خطف . زنا)
المحكوم عليها بالأشغال الشاقة — ١٥

أغجار (ر . فرقة)

لحاة وتمدد

بمسل فاضح أو عجل بالحياء — ٢٤٠
و ٢٤١

بطريق الصحف الخ :

على الآداب — ١٥٥
على المحاكم أو الهيآت النظامية الخ —

١٦٠

امتناع عن الحكم — ١٠٦ و ١٠٧

امتنياز : هليلج — ٢٠٣ و ٢٠٤

امتنيازات أجنبية — ١

امراة (ر . أثني)

أمراض معدية (ر . حيوانات)

أملاك

اتلاف أو خلع الصفائح وما شابهها
للموضوعة على اللوازم الخ — ٣٤١

فقرة ثانية

اتلاف متفولات القير عمداً — ٣٤٢

فقرة أولى

اضرار بمجوانات القير — ٣٤٢ فقرة

ثانية

اضرار بالمزارع أو البساتين — ٣٤٠

فقرة أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

اطفاء أنوار الطرق أو اتلاف أدواتها —

٣٤١ فقرة ثالثة

رمي أحجار أو أشياء أخرى على عربات

أو بيوت الخ — ٣٤٠ فقرة ثانية

رمي أشياء في النيل أو الترع تنيق

الملاحة — ٣٤٠ فقرة ثالثة

قطع الحضرة وترع الأحجار وغيرها من

المجلات المحصنة للنفقة الموسمية —

٣٤١ فقرة أولى

أملاك عقارية

امتناع أرض — ٣١٣

انتهاك حرمة الملك — ٣٢٣ — ٣٢٧

نقل حدود الخ — ٣١٣

أمن الحكومة

التحريض على ارتكاب الجنايات المخلة به

١٤٩

الجنايات المضرة به من جهة الدخول —

تعطيل المغارات الطغرافية أو التلغونية

١٤١ — ١٤٤ —

تعطيل الطوايح — ١٩٣

بيع

أكراه عليه — ١١٤ و ١١٦

غش فيه — ٣٠٢

بيع العنار مرتين — ٢٩٣

(ت)

تأديب جسدي — ٦١

تأليف

انتهاك حرمة حقوقه — ٣٠٣ و ٣٠٤

و ٣٠٦

تبليغ (ر . أيضا موانع العقاب)

بلاغ كاذب :

اخبار بأمر كاذب — ٢٦٤ و ٢٦٦

عقوبته — ٢٦٢

بلاغ لا عقاب عليه — ٢٦٣

تبليغ بڑا ٢٣٥ و ٢٣٩

تجارة (ر . أيضا معاملات تجارية)

البضائع المنوع دخولها — ١٩٢

تجاوز الموظفين حدود السلطة

استعمال قسوة — ١١٣

اصدار حكم غير حق — ١٠٦

اضرار أو تعطيل سهولة الزايدات المتصرفة

بالحكومة — ١٠٩

اغتصاب ملك — ١١٤

أكراه على بيع أو تنازل — ١١٤

و ١١٦

امتناع عن الحكم — ١٠٦ و ١٠٧

انتهاك حرمة النازل — ١١٢

تسخير في أعمال غير مقررة قانونا — ١١٥

عن موظف عمومي الخ — ١٥٩

على وكلاء الدول — ١٦١

على الاديان — ١٣٩

على موظف عمومي — ١١٧ و ١٥٩

اوراق

اتلافها — ١٣٢ — ١٣٤ و ٣١٩

اختلاس الامين عليها لها — ٩٧

اختلاؤها — ٩٧ و ١٣٢ — ١٣٤

و ٢٩٨

اوراق مقدمة للمحكمة

سرقته — ٢٩٨

أوصياء العرش (ر . عرش)

ايناء خفيف (ر . تد الخ . وضرب الخ)

ايفاف تنفيذ الاحكام — ٥٢ — ٥٤

(ب)

برلمان

ارهاب أحد أعضائه — ٨٦ فقرة ثانية

بضائع

احتكارها ٣٠٠ و ٣٠١

بضائع ممنوع دخولها

الانحياز بها — ١٩٢

مصادرتها — ٣٠

بلاغ كاذب (ر . اخبار بأمر كاذب)

بناء آيل للسقوط

امتناع عن ترميمه أو اجمال فيه — ٣٣٠

فقرة أولى

بهائم — (ر . حيوانات)

بريسة وتلفراف وتليفون

اخذاء أو فتح المكاتب والتلفرافات

١٢٥

توسط في القضاء — ١٠٥ و ١٠٦
توقيع عفو غير مقررة قانوناً — ١١١
توقيف تنفيذ الأوامر والاحكام أو تأخير
تحصيل الأموال — ١٠٨
تجهر (ر . ق ١٠ سنة ١٩١٤) صحيفة
٢٣٧
تخريض (ر . أيضاً صحافة)
على اتفاق جنائي — ٤٧ مكررة
على ارتكاب الجرائم — ١٤٨ و ١٤٩
و ٨٢ و ٨٣ فقرة ثانية
تخريب (ر . عصبان)
تحصيل غير المستحق — ٩٩
تخريب (ر . اتلاف الخ . حريق . نهب)
تدنيس الأشياء الدينية — ١٢٨ و ١٢٩
ترصد
تعرفه — ١٩٦
تزوير
استعماله :
استعمال بدون حق على أختام أو ختمات
أو نياشين — ١٧٥ و ١٧٧
أوراق مزورة أو مصطنعة — ١٧٤ و
١٧٦ و ١٧٨ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٥
غش أو تقليد :
أوامر الحكومة — ١٧٤ و ١٧٨
أوراق أميرية : اذا كان للزور من
الافراد — ١٨٠
أوراق أميرية : اذا كان للزور موظفاً
— ١٧٩ و ١٨١
أوراق البنوك التي أذن باصدارها —
١٧٤
أوراق مرتبات أو سندات خزانة الحكومة
— ١٧٤ و ١٧٨

تذكرة سفر باسم مزور — ١٨٤
و ١٨٧ و ١٩١
تذكرة سفر مصطنعة أو مزورة —
١٨٥ و ١٩١
تذكرة مرور باسم مزور — ١٨٤
و ١٨٧ و ١٩١
تذكرة مرور مصطنعة أو مزورة —
١٨٥ و ١٩١
تمسقة الذهب أو الفضة — ١٧٤ و
١٧٨
ختم إحدى الجهات أو الممرات للأذونة
أو الليوت التجارية — ١٧٦
ختم إحدى المصالح الخ — ١٧٤ و ١٧٨
ختم الحكومة أو ولي الامر : اذا كان
للزور موظفاً — ١٧٤ و ١٧٨
دقتر لو كان بندق أسما مزورة فيه —
١٨٦ — ١٩٦
شهادة مرضية : اعطاؤها — ١٨٩
و ١٩٠ و ١٩١
شهادة مرضية عملها — ١٨٨ و ١٩٠
١٩١
طوايع بوسنة وتلفراف (ر . تقليد)
كتابة في يماض فوق توقيع — ٢٩٥
محركات أحد الناس — ١٨٣
تزييف للسكوكات — ١٧٠ — ١٧٣
تسليم للوالدين أو الوصي — ٦١ و ٦٢
تسميم (ر . أيضاً قتل)
تسميم الحيوانات — ٣١٠ — ٣١٢
تسول (ر . شحاذة)
تقصيع على ارتكاب بعض الجرائم — ٨٣
فقرة ثالثة
لتمرد (ر : مقصرون)

تعويض الضحايا أو الاحفالات الدينية —

١٣٨

تضمن في الفرمات — ٤٤

تعدد ابناءه (ر . أيضا اهانة)

تعد على موظف الخ — ١١٨

قسوة صادرة من موظف — ١١٣

مشاجرة أو تعدد أو ابناءه خفيف —

٣٤٧ فقرة ثانية

تعدد الجرائم

القاعدة العامة — ٣٢

عند ما يكون المجرم من الاحداث —

٦٤

تعدد العقوبات

في حالة الحرب — ١٢٠

فواعده العامة — ٣٣ — ٣٨

تعذيب

أشعاش ملبوض عليهم بدون وجه حق

— ٢٤٤

متهمين — ١١٠

تمريض الملك الغير — ٢٢٢ — ٢٢٧

تمريض الطفل للخطر — ٢٤٧ — ٢٤٩

تعويض ورد

أحكامه العامة — ٦ و ٧

الدية — ٢١٦

في حالة التفالس — ٢٩٢

تمهيب (ر . اتلاف الخ . حريق . تهيب)

تغالس

تغالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديريها

تعرفه — ٢٨٩

من تاجر : تعرفه — ٢٨٥

عقاب التفالس وشركائه — ٢٨٦

تغالس بالتقصير :

من أعضاء مجلس الادارة الخ : تعرفه

— ٢٩٠

من تاجر : تعرفه — ٢٨٧ و ٢٨٨

الاشتراك فيه وعقوبته — ٢٩٢

التعويضات وما يجب رده — ٢٩٢

عقوبته — ٢٩١

تقليد (ر . أيضا تزوير . تزيف المسكوكات)

أشياء صناعية وألحان موسيقية — ٣٠٥

و ٣٠٦

طوابع بوسنة وتلفراف — ١٩٣

علامات فورقة — ٣٠٥ و ٣٠٦

مفاتيح مصطنعة — ٢٨١

مؤلفات وأشياء ذات امتياز — ٣٠٣

و ٣٠٤ و ٣٠٦

تكدير الامن العام (ر . ثورة . عصيان)

تلفرافات

انفاؤها أو اختفاؤها — ١٣٥

تلفراف وتلفيرون (ر . بوسنة الخ)

تنظيف للدخان أو الأفران الخ — ٣٣٩

فقرة أولى

تنفيذ العقوبات (ر . أيضا عقوبات)

إخفاف التنفيذ ٥٢ و ٥٤

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزافها

— ٢١ و ٢٢

تهديد

اغصاب بالتهديد — ٢٨٢ و ٢٨٣

اغراء بالتهديد وبواسطة الصحف على

ارتكاب جريمة — ١٤٨ — ١٦٨

(ر . صفاة)

اهانة موظف بتهديده — ١١٧

تهديد جمد أو ابناءه — ١٨٤

تهديد بجمرة ضد النفس او المال — ٢٨٤

الجرائم المنصوص عنها في قوانين ولوائح
خصوصية — ٨

الخول في عقار بمعد ارتكاب جريمة
فيه — ٣٢٢ — ٣٢٧

القانون القى يسرى عليها — ٥

أنواع الجرائم — ٩ — ١٢

جروح (ر . أيضا ضرب - جروح)

اضرار بحيوانات — ٣١٠ — ٣١٢

بشر عمد بحيوانات مملوكة للغير — ٣٤٢
فترة ثانية

جلسات علنية

نقر ما يجرى فيها بواسطة الصحف الخ
— ١٦٣

جارك .

لاحتها وعدم سرعان الظروف المخففة
على غراماتها — ٢ د

جناية

تعريفها — ١٠

جنحة

تعريفها — ١١

جنحة عمالة

في مادة المود — ٤٨

جنون

الجنون من موانع العقاب — ٥٧

جواهر سامية (ر . مواد ضارة)

جيش

تخريب العسكرية بطريق الصحف الخ

— ١٥٢

جاسوسية — ٧٧

(ح)

حلبات الميشة الضرورية: تماثيل في أسماها

— ٣٠١

تهديد في حكم الرشوة ٩٤ و ٩٦

قبض بدون حق وتهديداً للقتل — ٢٤٤

تهديد بجريمة أو إنشاء سر للحصول على

ثوب أو غيرها — ٢٨٤

توريد أشياء على ذمة الحكومة

استحصال على ربح بواسطة الفش — ٩٨

اعانة الموظف لتمهيد بالتوريد على عدم

الوفاء — ١٠٤

انتفاع الموظف بما يحال عليه — ١٠٢

تكليف النفس من غير مأمورية يعمل

فيء على ذمة الحكومة — ١٠٢

توقيع على ورقة يضاء

خيانة الامانة فيها — ٢٩٥

(ث)

ثورة (ر . أيضا عصيان)

(ج)

جاسوس

اخفاء جواسيس — ٧٦

تجسس — ٧١ — ٧٥

جب النقوبات — ٣٥

جنحة

اخفاء جثث القتلى — ٢٠٣

القاء جثث حيوانات في الماء — ٣٣٥

قتل الجثث داخل المدينة — ٣٣٤

فترة ثالثة

جرائد (. صحافة)

جرائم

ارتكبت خارج القطر المصري — ٢

— ٤

ارتكبت في القطر المصري — ١ و ٢

آلات زراعة وري — ٢١٨ و ٢١٩
 و ٢٢١ و ٢٢٣
 أوراق ودقار وأوراق تجارية النخ —
 ٣١٩
 حريق غير عمد — ٣١٥
 حريق نفا عنه موت — ٢٢٣ و ٢٢٤
 عربات أو قطارات بها أشخاص — ٢١٧
 و ٢٢١ و ٢٢٣
 عربات أو قطارات ليس بها أشخاص —
 ٢٢٠ و ٢٢١ — ٢٢٣
 فاكيت ومزارع غير محصورة — ٢١٨
 و ٢١٩ و ٢٢١ — ٢٢٣
 محلات غير مسكونة — ٢١٨ و ٢١٩
 و ٢٢١ — ٢٢٣
 محلات مسكونة — ٢١٧ و ٢٢١ —
 ٢٢٣
 مواد مفرقة — ٢٢٣ و ٣١٥ و
 ٣١٧
 حكم بغير حق — ١٠٦
حكومة (ر. أيضا أمن الحكومة)
 تخريب على كراهتها بواسطة الصحف الخ
 — ١٥١
 تخريب ذخائرها — ٨١
 » مخازنها — ٨١
 » مبانيها — ٨١
 شروع في تلبيس شكلها — ٧٨
 قدح أحد رؤساء الدين فيها — ١٦٩
 حل السلاح (ر. ق. ٨ سنة ١٩١٧)
حيوانات
 إطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة —
 ٣٣٩ فقرة ثانية
 لقاء حيوانات في الماء — ٣٣٥

حاكم (ر. ولي الامر)
حبس (ر. أيضا سجن)
 حبس احتياطي: استنزاله من العقوبة
 — ٢١ و ٢٣
 حبس بلا حق — ٢٤٢ — ٢٤٤
 (ر. حبز)
 عقوبته — ١٨ — ٢٠
حبز وحبس الناس بدون وجه حق
 — ٢٤٢ — ٢٤٤
 حبز مقل — ٢٤٦
حدود الأملاك
 انزالها أو نقلها — ٣١٣
حرب (ر. محاربة)
حرب أهلية (ر. عصيان)
حرمان من الحقوق والزياد
 عقوبة تسمية: تعريفها — ٢٤ و ٢٥
حرية التجارة
 تعطيلها — ٣٠٠ و ٣٠١
حرية شخصية
 قبض على شخص بدون وجه حق الخ —
 — ٢٤٢ — ٢٤٤
حرية المزايدات
 تعطيلها — ٢٩٩
 تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة —
 ١٠٩
حرية المعاملات: تعطيلها — ٣٠٠ و ٣٠١
حريق
 أخشاب معدة للاستعمال وزرع محسود
 — ٢٢٠ — ٢٢٣
 اغراء بواسطة الصحف على حريق —
 ١٤٩

(د)

ديالون — ٢٢٩

دستور الدولة

شروع في قلبه — ٧٨

دعوى

لقبر مايجرى بها في المصحف الخ — ١٦٣

دعوى عومية

الجرائم التي ترتكب خارج القطر — ٤ و ٣

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٢٥

و — ٢٣٩

عفو تام « عن الجريمة » — ٦٨

قاصر مجرم لم يبلغ ٧ سنين — ٥٩

دفاع شرعي

تعد حدوده بدون قصد — ٢١٥

قواعده العامة — ٢٠٩ و ٢١٠

قيوده :

الاحتياط برجال السلطة — ٢١١

القتل — ٢١٣ و ٢١٤

مقاومة أحد مأموري الضبط — ٢١٢

دفن

جثة قتيل — ٢٠٣

دواب (ر . حيوانات)

دول أجنبية

عيب في حق أحد ملوكها — ١٥٧

عيب في حق أحد رؤسائها — ٩٥٧

دية — ٢١٦

دين (ر . أديان)

ديناميت ٧٩ فقرة ثمانية

(ر)

راحة عومية . — المخالفات المتعلقة بها :

تحرير الكلاب — ٣٣١ فقرة ثالثة

ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة

— ٣٣٠ فقرة ثالثة

سم حيوانات — ٣١٠ — ٣١٣

قتل حيوانات أو الاضرار بها عمداً —

— ٣١٠ — ٣١٢

قتل حيوانات أو جرحها بنير عمد —

٣٤٢ فقرة ثالثة

مرور حيوانات في مزرعة الخ — ٣٤٠

فقرة أولى

مشبه في اصابتها بأمراض معدية — ٣٣٧

قتل جثث الحيوانات داخل المدن —

٣٣٤ فقرة ثالثة

(خ)

ختم (ر . ترور . توقيع على ورقة بيضاء

سلطة عومية ، فك أختام)

خديوي

حق المفو الخ — ٦٨

خطف

أثني سنين أكثر من ١٥ سنة — ٢٥٢

طفل حديث الولادة — ٢٤٥

طفل لم يبلغ ١٥ سنة — ٢٥١ و ٢٥٠

لا عقاب على من يتزوج بمن يخطفها —

٢٥٣

خضض الضعوبة — ٦٨ و ٦٩

خيانة

اختلاس (ر . اختلاس)

خيانة الولي أو الوصي للقاصر — ٢٩٤

و التوقيع على ورقة بيضاء — ٢٩٥

سرقة أوراق مقدمة للمحكمة — ٢٩٨

بواسطة الصحف الح :
 أشخاص مطلقا — ٢٦٥ و ٢٦٦
 محاكم أو هيئات نظامية الخ — ١٦٠
 موظف مموى أو أحد رجال الضبط —
 ١٥٩
 وكلاء الدول السياسيين — ١٦١
سجن (ر . أيضا حبس)
 عقوبته — ١٦
 هروب من السجن — ١٢٠ — ١٢٦
سفرة
 استخدام أشخاص في أعمال غير مقرر
 قانوناً — ١١٥
 حجز كل أوبعض أجور العملة — ١٠٠
سر
 افشاء أسرار ائتمن عليها أرباب الوظائف
 الحرة — ٢٦٧
 افشاء أسرار الحكومة لدولة أجنبية —
 ٧٤ و ٧٥
 افشاء أسرار المكاتب والتفراغات —
 ١٣٥
سرقة
 اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم
 السرقة — ٢٨٠
 اختفاء الأشياء المسروقة — ٢٧٩
 أوراق أو مستندات مقدمة للمحكمة —
 ٢٩٨
 بسيطة — ٢٧٥ و ٢٧٦
 ظروف :
 بأحد الظروف الثمانية المشددة — ٢٧٤
 و ٢٧٦
 باكره — ٢٧١
 بخمسة ظروف مشددة — ٢٧٠

طلقات نارية — ٣٣٢ فقرة ثانية
 عويل وولولة في الجنازات — ٣٣٣
 فقرة ثالثة
 انعط وناغة في الليل — ٣٣٣ فقرة أولى
 ربح بواسطة الفس في شراء أشياء أو صنمها
على ذمة الحكومة — ٩٨ و ١٠٢
رد (ر . تمويض)
رشوة
 ترميها — ٨٩ — ٩٢ و ٩٤ و ٩٥
 اخيار برشوة : معاقبة من العقوبة —
 ٩٣
 إرشاء جهود — ٢٥٨
 شروع في رشوة — ٩٦
 شهادة طبيب زوراً بعرض الخ — ١٨٩
 و ١٩٠
 عقوبة الرشوة — ٩٢ و ٩٥ و ٩٦
رؤساء الحكومات (ر . ملوك الخ)
 (ز)
زعامة عصاية مسلحة (ر . عصاية مسلحة)
زنا (ر . أيضا آداب)
 أدلة الزنا — ٢٣٨
 دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٣٥
 و ٢٣٦
 زنا الزوج — ٢٣٩
 عنز الزوج في حالة قتل الزاني والزانية
 ٢٠١
 عقاب الزاني — ٢٣٧
 (س)
سب (ر . أيضا اهانة)
 سيط وغير على — ٣٤٧ فقرة أولى

في الطريق العمومي — ٢٧٢

في الليل — ٢٧٣

تعريف السرقة — ٢٦٨

شروع فيها — ٢٧٨

عدم العقاب على السرقة في حائتي الغربة

والمصاهرة — ٢٦٩ — ٢٨٠

محصولات لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشاً

— ٢٧٦

عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات — ٢٨١

وضع السارق المائد تحت الرابطة — ٢٧٧

سرقة بطريق النفس

أركان السرقة — ٢٦٨

أشياء محجوز عليها — ٢٨٠

أموال الفلاس — ٢٩٢

أوراق محفوظة في المخازن العمومية —

١٣٢ — ١٣٤

اوزاق مسجلة للمحكمة — ٢٩٨

دفاتر تجارية — ٢٨٥ و ٢٨٩

سريان الأحكام على الماضي — ٥

سكر

ين في المحلات العمومية — ٣٣٨

فقرة ثالثة

سبب مانع العقاب لأنه غير مقصود —

٥٧٠

سكك حديدية :—

تسبب في حصول حادث قطار — ١٤٧

تعطيل سير القطارات الح — ١٤٥ و

١٤٦

سلاح

اعطاءه لمقبوض عليه — ١٢٥

تركه في المحلات العمومية — ٣٣٠

فقرة رابعة

رفعه على الحكومة — ٧٥

مصادره — ٣٠

احرازه وحمله (ر . ق ٨ سنة ١٩١٧)

ساعة عمومية (ر . أيضاً : أمن الحكومة

حكومة . محكمة . موظفون)

استحصال على ختم مصلحة بتبرع حق الخ

— ١٧٥ و ١٧٧

اهايتها بواسطة الصحف الخ — ١٦٠

تفليد ختم مصلحة — ١٧٤

قدح أو ذم في الحكومة صادر من أحد

رؤساء الدين — ١٦٩

مخالفات متعلقة بها :

امتناع عن قبول عملة البلاد — ٣٣٩

فقرة ثالثة

امتناع عن أداء مساعدة لمصلحة — ٣٣٩

فقرة أولى

تزع أو تمزيق الاعلانات للمصلحة بأمر

الحكومة — ٣٣٩ فقرة ثانية

سلم عمومي (ر . عصيان)

سم (ر . مواد ضارة)

سحك : تسميه — ٣١٠ و ٣١١

سن : تقدير القاضي له اذا كان غير محقق

٦٧ —

سن المجرمين الاحداث — ٥٩ — ٦٧

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ممن تجاوزوا

سن الستين — ١٥

سندات (ر . أوراق)

سولنج — ٣١٥ و ٣٣٢

(ش)

شجر

اتلاف أشجار على العموم — ٣٢١ فقرة ثالثة

٣٨ — قانون العقوبات

امتداح الجرائم — ١٥٤
 انتهاك حرية الآداب — ١٥٥
 اهانة المحاكم والمؤسسات النظامية — ١٦٠
 اهانة موظف عمومي أو رجل الضبط — ١٥٩
 تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة — ١٥٢
 تحريض على عدم الاعياد للقوانين — ١٥٤
 تمهيد على كراهة الحكومة — ١٥١
 تمهيد على الأديان — ١٣٩
 تكدير السلم العمومي — ١٥٣ و ١٦٢
 جمع أهانة لتعويض الفساعات الخ على المحكوم عليهم — ١٦٦
 صب — ٢٦٥ و ٢٦٦
 سب الموظفين الخ — ١٥٩
 سب وكلاء الدول السياسيين الخ — ١٦١
 عقوبات خاصة بالصحافة — ١٦٧ و ١٦٨
 قذف — ٢٦١ — ٢٦٢
 مسئولية في جرائم الصحافة الخ — ١٦٦ مكررة
 نصر ما يجري في الدعاوى — ١٦٣
 نصر ما يجري في جلبات المحاكم — ١٦٣
 نصر مداولات المحاكم — ١٦٥
 نصر المرافعة القضائية — ١٦٤
 صحة عمومية (ر . أيضاً مواد ضارة)
 التحالفات المتصلة بها :
 اتفاق جث ومواد مضرة في اللاه — ٢٣٥
 اتفاق قاذورات في طريق عمومي — ٢٣٤
 قفزة أولى
 حيازة مأكولات تالفة الخ — ٢٣٦
 حيوانات مصابة بأمراض معدية — ٢٣٧

اتلاف أشجار مغروسة في الشوارع الخ — ١٤٠
شهادة
 اغراء الأطفال عليها — ٢٣٨ قفزة
 رابعة
شروع
 اغراء بواسطة الصحف الخ ترتب عليه
 الفروع في فعل جنابة — ١٤٨
 تعريفه — ٤٥
 عقاب الفروع في جنابة — ٤٦
 و ٤٨
 عقاب الفروع في جنابة — ٤٧
شرعية إسلامية
 دية — ٢١٦
 حقوق شخصية — ٧
شهادة زور
 ارشاء شاهد عليها — ٢٥٨
 اكراه شاهد عليها — ٢٥١
 الشهادة زوراً في المواد المدنية — ٢٥٧
 و ٢٥٨ — ٢٦٠
 الشهادة زوراً في مواد الجنيح والمخالفات
 — ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩
 الشهادة زوراً في مواد الجناسيات
 و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٥٩
 البين الحاسمة الكاذبة — ٢٦٠
شهود (ر . شهادة زور)

(ص)

صفحة
 اغراء على ارتكاب الجرائم — ١٤٨
 و ١٤٩
 اشتراك في جرائم الصحافة — ١٦٦
 مكررة

ديلون ومشوذن الخ — ٣٢٩
مضايق الطريق أو مزاحته — ٣٢٨
وضع أو الفاء تاذورات فيه — ٣٣٤
قصة أولى

طفل (ر . أيضاً مجرمون أحداث)

إخفاء طفل حديث الولادة — ٢٤٥
» » » » » له حق في طلبه — ٢٤٦
اغراؤه على الشهادة — ٣٣٨ — قصة
رابسة

تحريض للارئين على الفسق — ٣٣٨
قصة رابسة

تركه وتعرضه للخطر — ٢٤٧ — ٢٤٩
تركها على وجهه — ٢٤٦

خطف طفل حديث الولادة — ٢٤٥
» » » لم يبلغ ١٥ سنة — ٢٥٠

و ٢٥١

حك عرضه — ٢٣١ و ٢٣٢

طوايح پوسته وتلغراف

تقليدها — ١٩٣

(ط)

ظروف مخفية (ر . أيضاً أسباب تخفيف
العقاب)

خفض العقوبات المنصوص عنها في الأوامر
السابقة على القانون — ٢ د

ظروف مخفية في مواد الجنايات — ١٧
لوظائف الماملون بالرافة — ٢٧

(ع)

عاهة في العقاب

سبب مانع للعقاب — ٥٧

عته (ر . جنون)

عدد (ر . سلاح)

قتل للحم والجث داخل المدن —

٣٣٤ قصة ثالثة

وضع روث البهائم على الاسطح الخ —
٣٣٤ قصة ثانية

صياح

في الجنازات — ٣٣٣ قصة ثانية

لائحة الفن — ٨٨

(ض)

ضرب وجروح (ر . أيضاً حيوانات)

بشر لحد — ٢٠٨

حالة البلاغ العرعى — ٢٠٩ و ٢١٥

دية — ٢١٦

عمداً :

ضرب أقصى إلى الموت — ٢٠٠

» بسيط — ٢٠٦

مع مقاومة وتمدد على موظف — ١١٩

من عصاة مسلحة — ٢٠٧

ناهيء من تعريض الطفل للخطر — ٢٤٨

نفاً عنه إسقاط حبل — ٢٢٤ و ٢٢٧

نفاً عنه عاهة مستديعة — ٢٠٤

نفاً عنه مرض أو عجز عن الأشغال

مدة تزيد عن عشرين يوماً — ٢٠٥

ضرورة وقاية النفس

مانعة للعقاب — ٥٦

(ط)

طريق عوى

الحالقات المتلفة به :

احتماله — ٣٢٨ فقرتان أولى وثانية

اغتصابه — ٣٣٨ قصة أولى

أعمال وضع المصاييح على المواد والحفر —

٣٢٨ قصة ثانية

عرش

أرهاب أحد أوصيائه — ٨٦ فقرة أولى
اعتداء على أحد أوصيائه — ٧٧
فقرة ثالثة

شروع في قلب نظام توارثه — ٧٨
ماتن في نظام توارثه — ١٥٠

عيب في حق أحد أوصيائه — ١٥٦
فقرة ثانية

عرش : هتك — ٢٣٠ و ٢٣٢

عزل من الوظائف الأميرية

الأحوال التي يحكم فيها به — ٢٥ فقرة
أولى و ٢٧ و ٣١
تعريفه — ٢٦

عسكري وعسكرية (ر . جيش)

عصابة مسلحة — ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى وثانية
حصول تمد وإبقاء بضرب أو جرح
بواسطتها — ٢٠٧
أحوال عدم العقاب فيها — ٨٧
زعامتها — ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى
قيادتها — ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى

عصيان

تعطيل التفاراف والتليفون في زمن الحياج
— ١٤٣ و ١٤٤

صحافة

تحرش العسكرية على الخروج عن الطاعة
— ١٥٢

تحرش على الحكومة — ١٥١
تكدير السلم المسمى — ١٥٣ و ١٦٢
صباح وغناء لانتارة الفن — ٨٨

عفو — ٦٨ و ٦٩

عفو تام عن الجريمة ذاتها — ٦٨

عقاب : مرانته (ر . موانع العقاب)

عقوبة

الاعفاء منها (ر . موانع العقاب)
خلفها — ٦٨ و ٦٩

عقوبات

إبدال العقوبة بأخف منها — ٦٨ و ٦٩
إبدال العقوبات الجنائية بأخف منها —
٦٦ و ٦٠

أصلية : ١٠ — ١٢

أشغال شاقة — ١٤ و ١٥

اعدام — ١٣

حبس — ١٨ — ٢٠

سجن — ١٦

غررامة — ٧٢ و ٧٣

غرامة : التضامن فيها — ٤٤

إجتهاف التنفيذ — ٥٢ — ٥٤

تجبة — ٢٤

حرمان عن الحقوق والزرايا الخ — ٢٥

عزل من وظيفة أميرية — ٢٦ و ٢٧
و ٣١

مراقبة البوليس — ٢٨ و ٢٩ و ٣١
و ٣٨ و ٦٩

مصادرة — ٣٠ و ٣١

تمدد الجرائم — ٣٢

تمدد العقوبات :

عقوبات مفيدة للعربة — ٢٣ — ٢٦
غراملات — ٣٧

مراقبة البوليس — ٣٨

تعديل العقوبات (ر . أسباب تخفيف
العقاب : ظروف مخففة)

تنفيذ العقوبات (ر . تنفيذ)

توقيع عقوبة بصفة غير قانونية — ١١١
جب العقوبات (ر . جب)

تريغته — ٤٨
عود (و - ق ٥ سنة ١٩٠٨)

(غ)

غافة

عويل وولولا في الجنازات — ٢٢٢
فقرة ثانية

لفظ وغافة في الليل — ٢٢١ فقرة
أولى

غرامة

انقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي
— ٢٣

التضامن فيها وعدمه — ٤٤

تريغها — ٢٢

جمع اعانة لتسوية للفرامات الخ — ١٦٦
ضم الفرامات — ٢٧

غرق

قطع جسر الخ — ٣١٤

غش (ر . أيضا ترور . تزييف . تقليد)

مأكولات الخ — ٣٠٢

براسطة خطفها بأشياء مضره

— ٢٢٩

غش في البيع — ٣٠٢

غناء لاثارة الفن — ٨٨

(ف)

فار من الخدمة العسكرية

اختفاء الفار من — ١٢٧

فاعل أصلي للجريمة — ٢٩

فنية ر . ثورة عصيان

فرقة (ر . أيضا حريق)

آلات بخارية أو مراحل — ٣١٧

حساب العقوبة واستئصالها من مدة الحبس
الاحتياطي :

في العقوبات القيدة للحرية — ٢١

في الفرمانات — ٢٣

علمو — ٦٨ و ٦٩

عقوبات مقررة لقضايا اللوائح الخصوصية
— ٣٤٨

عود — ٤٨ — ٥١ و ٦٥

مجرمون أحدث :

تأديب جسماني — ٦٣

تسليم للاهل — ٦٢

عقوبات خاصة بالمجرمين الاحداث — ٦١

مدرسة اصلاحية — ٦٤

علامات فاورقية

تقليدها — ٣٠٥ و ٣٠٦

ممة (ر . أيضا تزييف المسكوكات)

امتناع عن قبول ممة البلاد الأهلية —

٣٢٩ فقرة ثالثة

عهدة

اختلاس أموال أميرية — ٩٧

سرقة أوراق أو ائلافها وهي في عهدة

مأمور بحفظها — ١٣٢ — ١٣٤

عود

أحكامه الخاصة :

الاحكام للوقوف تنفيذها — ٥٤

الجنح للملاب عليها بالأشغال الشاقة —

٥٠ و ٥١

المجرمون الأحداث — ٦٥

وضع المتهم في حلة العود تحت

مرافقة البوليس — ٢٧٧

وضع المتهم في حلة العود تحت

مرافقة البوليس — ٢٩٣

أماكنه العامة — ٤٩

الجرائم التي ترتكب خارج القطار — ٢

فقرة ثانية و ٣

الجرائم النصوص عنها في القوانين والوائح

المخصصة — ٨

مسوره — ١ د

قانون المرافعات المدنية

الرجوع اليه في حالي :

افشاء أسرار الصناعة أو الوطنية — ٢٦٧

الامتناع عن الحكم — ١٠٧

قبض على أشخاص وجسم

اعارة محل الحبس — ٢٤٣

اهمال في القبض — ١٢٣

قبض بدون أمر أو بدون حق — ٢٤٢

٢٤٤ —

قتل

اخفاء جثة قتل أو دفنها — ٢٠٣

تعذيب متهم أفضى الى موته — ١١٠

حريق نشأ عنه موت — ٢٢٢ و ٢٢٣

دفاع شرعى — ٢٠٩ — ٢١٥

دية — ٢١٦

سياسى — ٧٩ فقرة أولى

عمد :

اشتراك — ١٩٩

اغراء بطريق الصحف الخ على قتل —

١٤٩

تسميم — ١٩٧

تمريض طفل وتركه — ٢٤٨

عذر الدفاع الشرعى — ٢٠٩ —

٢١٥

عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا —

٢٠١

قتل مصحوب بجنابة أو بجنحة أخرى

١٩٨ —

فسق

تحريض الشبان عليه — ٢٣٣ و ٢٣٤

د المارين عليه — ٢٣٨ فقرة ثالثة

فك أختام

اهمال الحراس عليها — ١٢٨ و ١٢٩

سرقه بواسطة كسر أختام — ٢٧٤

فك أختام — ١٣٠ و ١٣١

د د مع اكراه المحافظين عليها

١٣٤ —

فوائد غير قانونية — ٢٩٤ مكررة

(ق)

قاذورات

الفاؤها في الطرق ووضعها على مساكن

الخ — ٣٣٤ فقرتان أول وثانية

رى أحجار الخ على عربات أويوت —

٣٤٠ فقرة ثانية

رى أحجار وقاذورات على أشخاص —

٣٤٤ و ٣٤٥

قاصر (ر . أيضا طفل . مجرمون أحداث)

عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه

٧ سنوات — ٥٩

قاضي (ر . أيضا محكمة)

امتناعه عن الحكم — ١٠٦ و ١٠٧

توسط موظف لديه — ١٥٥

حكمه بنيرجى — ١٠٦

قانون — سرطانه على الماضي — ٥

قانون العقوبات

تطبيقه على :

المعموق للقررة في المريعة الغراء — ٧

الجرائم التي ترتكب في القطار للممرى —

١ و ٢ فقرة أولى

والوظائف الخ)

كلا

تقويضها بالمادة أو عدم ردها عنهم —
٣٣١ فقرة ثالثة

(ل)

لحم

تحايل في أسنانه — ٣٠١
تله داخل المدن — ٣٣٤ فقرة ثالثة

لوائح (ر . قوانين ولوائح)

لورية — ٣٠٨

(م)

مأكولات — غشها (ر . مواد ضارة)

مال (ر . أملاك)

مقصدون (ر . ق ٢٤ سنة ١٩٢٣)

متهم : اخفاؤه — ١٢٦

مجارى المياه

اتلاف مجارى للمياه — ٣١٦ و ٣١٧

القائه مواد مضرة فيها — ٣٣٥

تسبب في غرق — ٣١٤

سد مجارى للمياه — ٣٤٠ فقرة ثالثة

مجرمون أحداث

سبهم أقل من ٧ سنين — ٥٩

سبهم غير محقق — ٦٧

سبهم من ٧ الى ١٥ سنة :

الأحكام الخاصة بهم — ٦١ — ٦٤

تخفيف العقوبات لجنائياتهم — ٦٠

عود — ٦٥

سبهم من ١٥ الى ١٧ سنة :

تخفيف عقوبات الاعدام والأشغال الشاقة

عنهم — ٦٦

قتل بلا سبق اصرار ولا ترصد — ١٩٨

مع سبق الاصرار أو الترصد —

١٩٤

غير عمد :

اممال الخ — ٢٠٢

ضرب عمد الخ أفضى الى الموت — ٢٠٠

مواد ضارة أعطيت عمدا — ٢٠٠

تسبيل — اخفاء أو دفن جثة — ٢٠٣

تذف

تعريفه — ٢٦١ و ٢٦٢

اثبات ما قذف به — ٢٦١

تهديد بالقذف والحصول بذلك على شيء

— ٢٨٤

عقاب القذف — ٢٦٢

قنابل — ٧٩ فقرة أولى وثانية

فناصل جنرالات (ر . وكلاء الدول السياسيين)

قوانين ولوائح

خفض العقوبة في الجرائم للنصوص عنها

في الاوامر والقرارات الخصوصية السابقة

— ٥٢

سريان قانون العقوبات على الجرائم للنصوص

عنها في القوانين واللوائح الخصوصية

— ٨

عقوبة المخالفات للنصوص عنها في القوانين

الخصوصية — ٣١٨

قيادة عصابة مسلحة (ر . عصابة مسلحة)

قيم على أموال المحكوم عليه — ٢٥

(ك)

كذب الأخبار (ر . أخبار كاذبة)

كسر أخنام (ر . فك أخنام)

كسوة رميية (ر . اختلاس الألباب

محكوم عليهم جاوزوا الستين

- تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة عليهم — ١٥
عجلات مخصصة للمناقص المعموية
تقطع خضرة وترع احجار الخ — ٣٤١
فقرة اولى

مخالفات

- تمريضها — ١٢
المخالفات المتعلقة :
بالآداب — ٣٣٨
بالأشخاص — ٣٤٤ — ٣٤٧
بالأماكن — ٣٤٠ — ٣٤٢
بالأمن العام — ٣٣٠ — ٣٣٢
بالراحة العمومية — ٣٣٢ — ٣٣٣
بالسلطة العمومية — ٣٣٩
بالصحة العمومية — ٣٣٤ — ٣٣٧
بالطرق للعمومية — ٣٢٨ — ٣٢٩
بالموازين والمقاييس — ٣٤٣
للمخالفات المنصوص عنها فى اللوائح
الخصوصية — ٣٤٨
مخالفة احكام المراقبة — ٢٩
مدلولات المحاكم : نمرها فى الصحف الخ
لأنه — ١٦٥

مداخل

- احمال تنظيفها — ٣٣١ فقرة اولى
حريق ناشئ منها — ٣١٥
مدونة اصلاحية — ٦١ و ٦٤
مرافضة قضائية : نمرها — ١٦٤
مراقبة البوليس
الاحوال التى يحكم بها فيها — ٣١٨ و ٢٨
و ٦٩
تمسدها — ٣٨
تصرفها — ٣٩

مجرمون متادون على الاجرام (ر . ق .

- سنة ١٩٠٨)
مجنون فى حالة هياج (ر . أيضا مجنون)
اطلاقه — ٣٣١ فقرة ثانية و ٣٤٦
محاربة

- اخفاء الجواسيس — ٧٦
ابطاع المداوة بين الحكومة ودولة
أجنبية — ٧١
تسليم أسرار لدول الأجنبية — ٧٤
و ٧٥
رفع السلاح على الحكومة — ٧٠
مراسلة العدو — ٧٣
مساعدة العدو — ٧
محكمة (ر . دعوى عمومية) —

محصولات

- انقاذها ٣٢١ و ٣٢٢
احراقها — ٢١٨ — ٢٢٣
ترك المواشى ترعى فيها — ٣٤٢
فقرة ثالثة
مرفقها اذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٣٥
قرشاً — ٢٧٦
مرور فى المحصولات أو ترك المواشى تمر
بها — ٣٤٠ فقرة اولى
نهب عصاية لها — ٣٢٠

محكمة

- احداثها — ١١٧
بواسطة الصحف الخ — ١٦٠
نمرها ما يجرى فى الجلسات بقصد سىء
— ١٦٤
نشرها ما يجرى فى دعاوى القذف او فى
الجلسات — ١٦٣
نمرها ما يجرى فى المدلولات السرية — ١٦٥

- مخالفة أحكامها — ٢٩
 مرموق (ر . سكك حديدية . طريق مرموق)
 مزادات
 تنطيلها — ١٠٩ و ٢٩٩
 مسكوكات (ر . أيضا عملة)
 مسكوكات
 مزقة أو مزورة — ١٧٠ — ١٧٣
 مشاجرة
 بدون ضرب أو جرح — ٣٤٧ فقرة
 ثانية
 مشروبات (ر . مواد ضارة)
 مشروع لارتكاب بعض الجرائم
 العلم بوجوده — ٨٥
 مصادرة — ٣٠ و ٣١
 مصلحة (ر . سلطة عمومية)
 امتناع أو إهمال في أداء أعمالها — ٣٢٩
 فقرة أولى
 مصلحة عمومية
 الجنائيات والجنح للضرة بها — الكتاب
 الثاني
 مظاهرات في الطرق الصومية (ر . ق ١٤
 سنة ١٩٢٣)
 معاملات تجارية — الجرائم المتعلقة بها :
 تنطيل حرية للمعاملات — ٣٠١ و ٣٠٢
 تقليد — ٣٠٣ — ٣٠٦
 غش المأكولات الخ — ٣٠٢
 غش المأكولات بواسطة خلطها بشيء
 مضر — ٢٢٩
 غش في البيع — ٣٠٢
 مفاتيح مصطنعة
 سرقة بواسطتها — ٢٦٩ و ٢٧٤
- عملها — ٢٨١
 مفرقات (ر . قابل)
 مقاومة
 أحد مأموري الصبط في حالة الدفاع المرموق
 — ٢١٢
 عمل ما أمرت أو صرحت الحكومة
 بأجرائه من الأشغال الصومية — ٣١٨
 للوظفين الصوميين — ١١٨ و ١١٩
 مقاييس (ر . موازين الخ)
 مكاتب وتلفونات
 اختفاؤها أو فتحها الخ — ١٣٥
 مكاييل (ر . موازين الخ)
 ملاحه : إقامتها — ٣٤٠ فقرة ثالثة
 ملاحظ البوليس (ر . مراقبة)
 ملك
 أرهاقه — ٨٦ فقرة أولى
 اعتداء عليه — ٧٧ فقرة أولى وثانية
 اللقاء مسئولية عليه — ١٥٦ مكررة
 توجيه لوم إليه — ١٥٦ مكررة
 حق القفو (ر . خديوي)
 طعن في حقوقه — ١٥٠
 طعن في سلطته — ١٥٠
 عيب في حقه — ١٥٦ فقرة أولى
 ملكة
 اعتداء عليها — ٧٧ فقرة ثالثة
 عيب في حقها — ١٥٦ فقرة ثانية
 ملوك العول الأجنبية (ر . دول أجنبية)
 مليكة فنية أو أدبية أو صناعية
 انتهاك حرمة الامتيازات — ٣٠٣ و ٣٠٤
 » » ملكة المؤلفات — ٣٠٣
 ٣٠٤ و ٣٠٦

ضرورة وقاية النفس — ٥٦

غيبوبة — ٥٧ ققرة ثانية

موانع الطاب : ظروفها

اختيار بائع جنائى — ٤٧ مكررة

باعتصاب — ٨٧

بتزوير — ١٧٨

بتزييف العملة — ١٧٣

برشوة — ٩٢

إخفاء القارب من السكرية بواسطة أقاربه

أو زوجة — ١٢٧

إخفاء القارب من القضاء بواسطة أقاربه أو

زوج — ١٢٦

زواج بالقطوطة — ٢٥٣

سرقة بين الأقارب والأزواج — ٢٦٩

و — ٢٨٠

موظفون

أسباب الإيابة وموانع الطاب — ٥٨

جرائم ارتكبتها للموظفون :

اختلاس (ر . اختلاس)

إخفاء أو فتح مكاتب أو رسائل الخ

— ١٣٥

إخلال بالواجبات (ر . تجاوز الموظفون

حدود السلطة)

امتناع عن المحس — ١٠٦ و ١٠٧

انتفاع من أشغال مكلف بها — ١٠٢

تجاوز حدود السلطة (ر . تجاوز الخ)

تحصيل زيادة عن المستحق — ٩٩

تزوير — ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٧

تسخير واستخدام غير قانونى — ١٠٠

و — ١١٥

تلصق رسومات وأسرار لدولة أجنبية —

٧٤ و ٧٥

تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية —

٣٠٥ و ٣٠٦

تقليد علامات وألوان وشارات — ٣٠٦ و ٣٠٥

مليكات المنقولات

اتلاف منقولات عمداً — ٣٤٢ ققرة أول

منزل : انتهاك حرمة — ١١٢

مواد ضارة

اعطاؤها لحبل فأدت الى اسقاطها —

٢٢٥ — ٢٢٧

اعطاؤها لشخص فنتشأ عنها مرضه —

٢٢٨

اعطاؤها لشخص فنتشأ عنها موته وليكن

مقصودا — ٢٠٠

اعطاؤها لشخص فنتشأ عنها وفاته بالتسمم

— ١٩٧

بيع للأكولات المفضولة الخ — ٢٢٩

حيازة مواد تافهة أو فاسدة — ٣٣٦

غش للأكولات الخ — ٢٢٩

مواد مخدرة (ر . مرسوم بشأن وضع

نظام للتجار بالتخدرات واستعمالها)

مواد مفرقة (ر . أيضا حريق)

تخريب باستعمال مواد مفرقة — ٣١٧

سوارىخ — ٣١٥ و ٣٣٢ ققرة أول

طلقات نارية — ٣٣٢ ققرة ثانية

موازين ومقاييس ومكاييل مزورة

حيازتها — ٢٤٣

غش المشتري فيها — ٣٠٢

مواش (ر . حيوانات)

موانع الطاب : أسبابها

حدائة السن — ٥٩

جنون أو عاهة فى العقل — ٥٧ ققرة

أول

نور

اطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو
انقلافا — ٣٤١ فقرة ثالثة
اهمال في وضع مصابيح على ما يمتدش
الطريق — ٣٢٨ فقرة ثانية
نيدشان

تقلده بغير حق — ١٣٧

(هـ)

هتك عرض — ٢٣٠ — ٢٣٢

هدايا ووعود

رشوة — ٨٩ — ٩٦ و ١٨٩ و
٢٥٨

هروب

اخفاء النار من العسكرية — ١٢٧
« للسجون أو للتمم الخ — ١٢٦
اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء
— ١٢٦ مكررة

اعطاء أسلحة للسجون — ١٢٥

اهمال الحارس — ١٢١

تسهيل الهروب — ١٢٤

تواطؤ الحارس مع المسجون — ١٢٢

عقاب الهارب — ١٢٠

هروب من المراقبة — ٢٩

(و)

وزير

ارهابه — ٨٦ فقرة ثانية

وصى على العرش (ر . عرض)

وصى أو ولي : خيائته للقاصر — ٢٩٤

وظائف

تداخل فيها بدون صفة رسمية — ٣٦

دخول في منزل بغير رضا صاحبه — ١١٢

رشوة — ٨٩ — ٩٦

سوء معاملة الأفراد (ر . تجاوز حدود
السلطة)

شراء شيء قهراً عن مالكة — ١١٤

قبض أو امتناع عن قبض — ١٢٣

قسوة — ١١٣

معاقبة غير قانونية — ١١١

جرائم ارتكبت ضد الموظفين :

اكرام في حكم الارشاء — ٩٤ و ٩٦

اهانة — ١١٧

« بواسطة الصحف — ١٥٩

تزوير ختم أحد الموظفين — ١٧٤

تمد ومقاومة — ١١٨ و ٢١٩

تهديد — ١١٧

طعن لا يعد قذفاً — ٢٦١

عزل من الوظيفة — ٢٦ و ٢٧ و ٣١

(ب)

نار (ر . حريق . سوانج . طلاقات نارية)

نبات مضر

بثه في عبط — ٣٢١ و ٣٢٢

نصب — ٢٩٣

نقل

حدود — ٣١٣

علامات أو أناد الخ — ٣١٦

نقود (ر . عملة)

نهب

تعميش عليه بواسطة الصحف الخ —

١٤٩

واقف من عصابة بالقوة الاجبارية —

٣٢٠

عيب في حقه — ١٥٦ فقرة ثانية

(ي)

بأ نصيب — ٣٠٧ و ٣٠٨

بين كاذبة — ٢٦٠ (ر. أيضاً شهادة زور)

وكلاء الدول السياسيون والفناصل

سبهم أو الافتراء عليهم بواسطة الصحف

الخ — ١٦١

ولي (ر . وصى)

ولي المهد

اعتداء عليه — ٧٧ فقرة ثالثة

